همع الهوامع

في

شرح جمع الجوامع

للإمام جلال الدين السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هـ

تحقيق وشرح

الدكتور عبد العال سالم مكرم
أستاذ النحو العربي
كلية الآداب - جامعة الكويت

الجزء الثاني

مؤسسة الرسالة

هَمْعُ الهَوَامِع

في

شَرْحِ جَمْعِ الجَوَامِع

للإمام جلال الدّين السّيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هـ

الجزء الثاني

تحقيق وَشَرح

الدكتور عبد العال سالم مكرم
أستاذ النحو العربي
بكلية الآداب - جامعة الكويت

مؤسسة الرسالة

١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م

مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع

مؤسسة الرسالة بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحة
هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ٨١٥١١٢ - ص.ب: ٧٤٦٠ برقيًا: بيوشران

همع الهوامع

٢

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

كان يراودني أملٌ كبير منذ أن عرفت النّحو العربيّ دارساً وباحثاً أن أقوم بتحقيق كتاب : (همع الهوامع) للإمام جلال الدّين السّيوطيّ ، لأنّ هذا الكتاب كان المورد العذب لدراستي النّحوية، يُسْعِفُني بكلّ ما أريده ، ويبلّ الصّدى في كلّ ما أطلبه .

عرفته من خلال دراستي النّحوية في الماجستير والدّكتوراه فقدّم لي مادّة حيّة خِصْبة في هاتين الرسالتين :

وعلى الرغم من قيمته العلميّة الّتي أشرت إليها في مقدمة الجزء الأول لم يظفر منذ أنْ طبع سنة ١٣٢٧ هـ إلى وقتنا الحاضر بالمحقّق الذي يبدّد تحريفات النسخة المطبوعة ، ويقدّم نصّ هذا الكتاب مُبَرّأً من كلّ عيب ، سليماً من التحريفات الّتي تشوّه جماله ، وتقف عقبة في طريق الإفادة منه ، والانتفاع به .

وعَجِبْتُ لِمَ بقي هذا الكتاب هذه الفَتْرةَ الطّويلة بدون تحقيق ؟ مع أنه كما قلت : عِمْلاقٌ في ميدان النحو ، وفي ميدان اللغة والصرف .

اعتمد عليه القدامى في بحوثهم ، ويكاد يُطِلُّ عليك بوجهه في تعليقات الصّبان على الأشموني ، وتعليقات ياسين على التصريح .

واعتمد عليه المحدثون ، فلا تكاد تخلو رسالة جامعيّة ، أو بحث نحويّ من نصوص

هذا الكتاب لتأييد فِكْرة ، أو دَعْم رأي ، أو تقوية احتجاج .

ولعلّ سبب الإحجام عن تحقيق هذا الكتاب يرجع إلى أنّه مملوءٌ بالتحريفات ، والأخطاء النحويّة ، واللّغويّة ، والأسلوبيّة والإملائيّة فضلاً عن الفراغات التي تتخلّل بعض النصوص فتقطع ما اتّصل منها ، والعبارات والجُمَل الساقطة التي تحول بين الدّارس وبين فهم هذه النصوص .

مِنْ أجل ذلك صمّم عزمي علي أن أقوم بهذا الغبء، عبء تحقيق هذا الكتاب مهما كلّفني ذلك عناءً وتعباً ، وجهداً ومشقّة فإن التّعب في سبيل العلم لذّة ، والمعاناة من أجل المعرفة سعادة .

وعرضت الفكرة على أستاذنا شيخ المحقّقين الأستاذ عبد السلام هارون فباركها ، وشجّعني على أن يكون رفيقَ الطريق في تحقيق الجزء الأول من هذا الكتاب .

بيَدْ أنّ مشاغل أستاذنا العلميّة في مجال التحقيق والتأليف لَمْ تعطه الوقت الكافي لمتابعة تحقيق بقية أجزاء الهمع .

وحبّ الكبير لهذا الكتاب دفعني إلى أن أحمل وحدي راية التحقيق في الأجزاء الباقية معتمداً على الله وحده ، فبتوفيقه يسهل الصّعب وتذلّل المتاعب ، وتُيَسّر الأمور ، وتحلّ المشكلات .

وكنت أودّ أن أبدأ هذا الجزء بدراسة وافية لهذا الكتاب أبيّن فيه منهج السيوطيّ في التأليف النّحوي ، ومقارنته بمناهج المؤلفات النحويّة الأخرى ، وآراء السيوطيّ ، وأثرها في مجال النحو العربيّ ، والجديد من هذه الآراء ، والمسائل التي انفرد بها ، والموضوعات التي ناقش فيها غيره . غير أنّي وجدت مادّة هذه الموضوعات غزيرة لا تستوعبها مقدّمة أو تصدير ، فآثرت أن ادّخر ذلك لدراسة أضمّها إلى نهاية الجزء الأخير لتكون خاتمة . وربّما استغني عن هذه الخاتمة وإلحاقها بهذا الكتاب لأخرج هذه الدراسة في كتاب مستقلّ عن : « السيوطي في ضوء كتابه همع الهوامع » .

وأحبّ أن أبيّن للقارىء في مجال التحقيق أني لا أفتخر بما عملت ، فالكتاب من تراث الإسلام والعربيّة ، وما بذل في سبيل هذا التراث ضريبة لا بدّ أن تؤدى .

غير أنه من باب العلم بالشيء أودّ أن أبيّن للدارس ما يأتي :

في هذا الجزء المحقق مجموعة من الشواهد الشعريّة لم يستطع نسبتها صاحب : الدّرر اللوامع لأنها مجهولة القائل بالنسبة له .

وقد استطعت بتوفيق الله إزالة الغموض عن قائليها ، ونسبْتُ كل بيت منها إلى قائله . ومنها على سبيل المثال الشواهد رقم ٣١٨ - ٣٣٣ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٩ - ٤٨٨ - ٥٢٠ - ٥٦٨ - ٦٣٠ - ٦٣٣ .

ومن الشواهد التي لم يعرف لها تتمّة الشاهد رقم ٥٢٣ وقد استطعت معرفة التّتِمّة .

والشاهد رقم ٣٥٤ عند صاحب الدرر ، ومحقّق كتاب : (الوقف والابتداء) لابن الأنباريّ مجهول القائل . واستطعت أن أنسب الشاهد لقائله .

وهناك شواهد أغفلها صاحب الدّرر ، فلم يتناولها بالبحث في كتابه ، ضبطتُها واجتهدت في نسبتها ، وأشرت في التحقيق إلى هذا الإغفال .

وفي مجال النصوص المفقودة من الهمع استطعت أن أعثر على مُعْظَمِها ، وقد سجلتها في هامش التحقيق لتملأ هذا البياض أو هذا الفراغ الذي اشتركت فيه نسخ الهمع المخطوطة ، وتجد هذه النصوص المفقودة في الصفحات رقم ٣١ - ٨١ - ٢١٣ - ٢٧٥ .

أمّا التحريفات العديدة فقد أجهزت عليها بمقابلة النسخة المطبوعة على النسختين المخطوطتين . ومع ذلك فقد أجد التحريف مكرّراً في النسخ الثلاث التي أشرنا إليها في مقدّمة الجزء الأول . وبرجوعي إلى المصادر النحوية واللغوية التي نقل عنها السيوطي استطعت أن أزيل كثيراً من هذه التحريفات .

وقبل أن أختم هذا التصدير أودّ أن أنبّه القارىء الكريم أن شواهد الهمع الشعرية قد تناولها بالدراسة والبحث العالم المدقّق أحمد بن الأمين الشنقيطيّ في كتابه : (الدّرر اللوامع على همع الهوامع) وهو كتاب مستقلّ يحتاج إلى تحقيق ، لأن كثيراً من شواهده يعتريها التحريف ، وقد أنجزت بحمد الله تحقيق الجزء الأول منه وهو في طريقه إلى

القارىء قريباً إن شاء الله . لهذا كان منهجي في تحقيق الشواهد ألاّ أكثر الحديث عنها ، وعن الغرض بالاستشهاد بها ، وما دار حولها من مناقشات ، لأن كتاب الدّرر قد تكفّل بذلك . وقد اكتفيت فقط في مجالها بالتحقّق من نسبة الأبيات إلى قائليها ، ومراجع هذه الشواهد ، وضبطها حتّى يسهل على القارىء الانتفاع بها .

وفي خاتمة هذا التصدير أتوجّه بالشكر العميق إلى أستاذي شيخ المحققين الأستاذ عبد السلام هارون إذْ اشترك معي في تحقيق الجزء الأول من هذا الكتاب ، وأَعْتَرِفُ أنني أفدت من مصاحبتي له في مجال تحقيق الجزء الأول الشيء الكثير الذي كنت أجهله ، فله مني الوفاء ، والإعزاز ، والتقدير . وأسأل الله تعالى أن يهبه العمر المديد ، ويجزيه عنّا أحسن الجزاء .

وأرجو الله تعالى أن يهيء لنا من أمرنا رشداً ، ويساعدنا على إتمام ما بقي من أجزاء هذا الكتاب العظيم ، إنه نعم المولى ، ونعم النصير .

عبد العال سالم مكرم
الكويت ١٧ ــ ١ ــ ١٩٧٥ .

همع الهوامع

في

شرح جمع الجوامع

الكتاب الأول في: العُمَد

(ص) : الكتاب الأول : في العُمَد . وهي المرفوعات والمنصوب بالنواسخ .

(ش) : العمدة[1] : عبارةٌ عمّا لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلاّ بدليل يقوم مقام اللفظ به. وجُعِلَ إعرابه[2] الرفع كما تقدّم في أنواع الإعراب .

وأُلحق منها بالفَضَلات في النصب خبر كان ، وكاد، واسم إنّ، ولا ، وجُزْءا[3] ظَنّ ، فإنها عُمَد لأنها في الأصل المبتدأ والخبر ، وتُنصِبَتْ .

المبتدأ والخبر

(ص) : المبتدأ: اختلف هل هو أصل أو الفاعل؟ والمختار — وفاقاً للرّضيّ — كُلٌّ أَصْلٌ .

(ش) : اختلف في أصل المرفوعات، فقيل : المبتدأ ، والفاعل فرعٌ عنه، وعُزِيَ إلى سيبويه. وَوَجْهُهُ أنه مبدوءٌ به في الكلام .وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ، وإنْ تأخّر. والفاعل تزول فاعليّته إذا تقدم. وأنه عامِلٌ معمولٌ . والفاعل معمولٌ لا غيرُ .

وقيل : الفاعل أصلٌ ، والمبتدأ فرعٌ عنه . وعُزِي للخليل . ووجهه : أن عامله لفظيّ ، وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنويّ ، فإنه[4] إنما رُفِعَ[5] للفَرْق بينه وبين

---

(١) ب فقط : « العمد » من دون تاء ، بصيغة الجمع . (٢) ط فقط : « إعرابها » .

(٣) ط فقط : « وخبرا ظنّ » بالخاء والباء . (٤) ب فقط : « وإنه » بالواو .

(٥) أ فقط : « وقع » بالواو والقاف ، وقد علق الناسخ في الهامش بقوله : (عله : « رفع » بالراء والفاء لا بالواو والقاف) .

المفعول ، وليس المبتدأ كذلك. والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني .

وقيل : كلاهما أصلان . وليس أحدُهما بمَحْمُولٍ على الآخر ولا فرعٍ عنه. [١] واختاره الرّضيّ . ونقله عن الأخفش وابن السّراج . قال : وكذلك التمييز ، والحال[٢] والمستثنى أصول في النصب كالمفعول ، وليست بمحمولة عليه ، كما هو مذهب النحاة . انتهى .

قال أبو حيّان : وهذا الخلاف لا يُجْدي فائدة .

* * *

(ص) : قالوا : وهو المجرّد من عامل لفظيّ غير زائد ونحوِه، مُخْبَرّاً عنه، أو وصفاً سابقاً رافعاً لمنفصل ولو ضميراً – خلافاً للكوفيّة – كافٍ . وشرطه : تقدّم نفي ولو بـ « غير » أو استفهام . وثالثها [٣] يجوز دونه بقبح [٤]

ومنعه أبو حيان في غير « ما » و « الهمزة » . وهو قائم مقام الفعل ، ومن ثَمّ لا خبر له خلافاً لزاعمٍ أنه محذوف أو تاليه .

ولا يُصَغّر ولا يوصف ، ولا يُعَرّف ، ولا يُثَنّى ، ولا يجمع إلاّ على لغة : « أكلوني البراغيث » خلافاً لابن حَوْطِ الله[٥]. فإن طابقهما فخبر مقدّم . أو مفرداً . أو مكسّراً . أو ما استوى مفرده [٦] وغيره جاز [٧] .

ودخل بقولنا : « غير زائد » نحو : « هَلْ مِنْ خَالِقٍ [٨] » . قالوا : و« بِحَسْبِكَ دِرْهَم ». والمختار – وفاقاً لشيخنا الكافِيَجّي – أنه خبر [٩].

---

(١) ط فقط : « وليس أحدهما محمولاً على الآخر ولا فرعاً عنه » .

(٢) كلمة : « والحال » سقطت من أ ، ب . (٣) ط : « وباهاء » مكان : « وثالثها » ، تحريف .

(٤) ط : « بفتح » بالفاء والتاء ، تحريف صوابه من أ ، ب .

(٥) هو عبدالله بن سليمان بن داود بن عبد الرحمن بن سليمان ابن عمر بن حوْط الله الحارثي الأُنْدي ، أبو محمّد . ولد « بأُندة » سنة ٥٤٩ ومات بغرناطة سنة ٦١٢.

(٦) في أ فقط : « أو ما استوى معرفة » . تحريف . وانظر الشرح .

(٧) في ب ، ط : « جازا » بألف التثنية . وانظر الشرح .

(٨) فاطر ٣ . (٩) كلمة : « خبر » سقطت من أ .

« وبنحوه » : رُبَّ رَجُلٍ عالِمٍ أفادنا .

(ش) : حدّ النحاة المبتدأ بأنّه : الاسم المجرّد من عامل لفظيّ غير المزيد ونحوه مخبَراً عنه ، أو وصفاً سابقاً رافعاً لمنفصل كافٍ .

فقولنا : المجرّد من عامل لفظيّ أخرج : الفاعِلَ ونائبَه ، ومدخولَ النواسخ ، والخبرَ . وقيّد العامل باللفظي بناءً على رأيهم أنّ عامل المبتدأ معنويّ وهو : الابتداء .

وقولنا : غير المزيد : يدخل فيه المجرور بحرف زائد نحو : « هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ [(١)] » ، و«بِحَسْبِك درهَمٌ » ، فخالِقٌ ، وحَسْبُك مبتدآن ، لأن العامل الداخل عليهما كَلا عامل لزيادته .

وقولنا : « ونحوه » : يدخل نحو : رُبَّ رجلٍ عالمٍ أفادنا ، فرجل مبتدأ ، ولا أثر لرُبَّ ، لأنها في حكم الزائد ، إذْ لا تتعلّق بشيء .

وهذا الحدّ غير مَرْضِيٍّ عنـــدي لأمرين :

أحدهما : أنّ عامل المبتدأ عندي الخبر — كما سيأتي — اختياري له . وهو لفظيّ .

والآخر : أنه شامل للفعل المضارع المجرّد من ناصب وجازم ، فلذاً تورّكْتُ [(٢)] بقولي : « قالوا » . وما قالوه في « بحسبك درهم » غير مرضِيٍّ أيضاً ، فإن شيخنـــا الكافيَجيّ ، اختار أنّ : «بحسبك درهم» خبر مقدم ، وأن المبتدأ «درهم » نظراً للمعنى ، لأنه مَحَطّ الفائدة ، إذْ القصد الإخبار [٩٤] عن «درهم» بأنه كافيه . وما قاله شيخُنا هو الصّواب .

ثم المبتدأ قسمان : قسمٌ له خبر . وقسمٌ له فاعل أو نائب عنه يغني عن الخبر ، وهو الوصف ، سواء كان اسم فَاعل[(٣)] ، أو اسم مفعول ، أو صفةً مُشَبَّهة ، أو منسوباً .

وشرطه أن يكون سابقاً ، فليس منه نحو : أخواك خارِجٌ أبوهما [(٤)] ، لعدم سَبْقِه .

---

(١) فاطر ٣ .

(٢) تورّك عن الحاجة — أخرّها . وفي أ ، ب : « وركت » من دون تاء في أوّله .

(٣) في أ : «كان فاعل » بإسقاط كلمة : « اسم » ، تحريف .

(٤) في أ : «أخوك خارج أبوهما» ، وفي ب : «أخاك خارج أبوهما» ، وكلاهما تحريف ، صوابه من ط .

وشرطُ مرفوعِه: أن يكون منفصلاً سواء كان ظاهراً أم ضميراً نحو : أقائم أنتما .

ومنع الكوفيون الضمير ، فلا يجيزون إلاّ « أقائمان أنتما » بالمطابقة بجَعل الضمير مبتدأ مؤخّراً . قالوا : لأن [1] الوصف إذا رفع الفاعل السّاد مسدّ الخبر جرى مجرى الفعل ، والفعل لا ينفصل منه الضمير . ورُدّ بالسماع .

قال :

٣١١ — خليليّ ما وافٍ بعهديَ أنتُما إذا لم تكونا لي على مَن أقاطِعُ [2]

وشَرْطه أيضاً : أن يكون كافياً ، أي مغنياً عن الخبر ليخرج نحو : « أقائمٌ أبواه زيد [3] » ، فإن الفاعلَ فيه غير مغن ، إذ لا يحسن السّكوت عليه ، فزيد فيه مبتدأ ، وقائم خبر مقدّم .

وشْرطه أيضاً : تقدّم نفي أو استفهام بأيِّ أدواتِهما . « كما » ، و« لا » ، و «إنْ» ، و « غير » ، نحو : « غيرُ قائمٍ الزّيدان » .

ومنه قوله :

٣١٢ — غيرُ مأسوفٍ على زَمَنٍ يَنْقَضِي بالهمّ والحَزَنِ [4]

وكالهمزة ، وهل ، وما ، ومَن ، ومتى ، وأين ، وكيف ، وكم ، وأيّان . هكذا زعم ابن مالك قياساً على سماع « ما » ، والهمزة . وقَصَرَهُ أبو حيان عليهما ، إذْ لم يُسْمع سواهما . ولمْ يشرط الكوفيون والأخفش الاعتماد عليهما بناءً على رأيهم الآتي : في عمله [5] غير معتمد .

---

(١) في أ ، ب : « إن » بإسقاط لام الجرّ .

(٢) قائله مجهول .
من شواهد : أوضح المسالك رقم ٦٤ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨٩٨ ، والأشموني ١ : ١٩١ .

(٣) في أ فقط : « أبوه » مكان : « أبواه » .

(٤) نسبة ابن هشام في المغني ١ : ١٣٨ إلى الحكميّ وهو أبو نواس . من شواهد : ابن عقيل ١ : ٨٩ ، والأشموني ١ : ١٩١ ، والخزانة ١ : ١٦٧ .

(٥) أ ، ب : « في علمه » بتقديم اللام على الميم ، تحريف .

و شرطه ابن مالك استحساناً لا وجوباً فأجازه دونه بقُبْح . وجعل منه قوله :

٣١٣ — * خَبيرٌ بنولِهْبٍ فلا تَكُ مُلْغِياً (١) *

وأجيب بأن « خبيرٌ » خبرٌ مقدّم ، ولم يطابق ، لأن باب « فعيل » لا يلزم فيه المطابقةُ. ثم هذا الوصف قائم مقام الفعل، لشدّة شَبَهِه به، ولأجل ذلك مُنِع ما يُمْنَعُ (٢) منه الفعل ، فلا يُخْبر عنه ولا يُصَغرّ ، فلا يقال : أُضَوَيْرِبٌ (٣) الزّيْدان . ولا يوصَف ، فلا يقال : أضارِبٌ عاقلٌ الزّيدان . ولا يعرّف بأل ، فلا يقال : القائم أخواك. ولا يُثَنّى ولا يُجْمع ، فلا يقال : أقائمان أخواك ، وأقائمون إخوتك، على أن « أخواك » ، « وإخوتُك » فاعل إلاّ على لغة : « أكلوني البراغيث » ، كما لا يقبل الفعل شيئاً من ذلك .

وزعم بعضهم : أنّ خبر هذا الوصف محذوف . ورُدّ بأنه لاحاجة إليه لتمام الكلام بدونه.

وزعم آخر : أنه الذي يليه . وزعم ابن حَوْط الله : أنه يجوز تثنيته، وجمعه. واستدلّ بحديث: «أوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ» . وأجيب بأنه على لغة: أكلوني البراغيث، أو على التقديم والتأخير. وعلى الأول: لوثُنِّيَ وجُمِع جُعِل خبراً مقدّماً ، والمرفوع مبتدأ مؤخراً .

ويجوز ذلك مع ما تقدم في الإفراد نحو: أقائم(٤) زيد. وفي جمع التكسير نحو : أقيام الرّجالُ . وفيما استوى فيه المفرد وغيره نحو : أجُنُبٌ (٥) الزّيدان . .

* * *

(ص) : ورافع المبتدأ ، قال الجمهور : الابتداء ، وهو جَعْلُه أوّلاً ليُخْبَرَ عنه. وقيل : تجرُّدُه ، والخبر المبتدأ (٦) . وقيل : الابتداء (٧) . وقيل : هما . والمختار —

(١) لرجل من الطّائيين ، وعجزه :

مَقالَةَ لِهْبِيٍّ إذَا الطَيْرُ مَرَّتِ *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٦٦ ، وقطر الندى ٣٨٢ .

وفي أ : « ولاتك ملغياً » بالواو .

(٢) أ ، ب : « منع ما يمنعه العقل » . تحريف . (٣) أ ، ب : « أضريب » ، تحريف .

(٤) أ : « أقيام » صوابه في ب ، ط .

(٥) جُنُبٌ من الجنَابة ، ويستوي مفرده، وجمعه، ومؤنثه وربّما قالوا في جمعه : أجْنَابٌ ، وجُنُبون

(٦) أ : « والخبر الابتداء » ، تحريف . (٧) : « وقيل : الابتداء » سقطت الجملة من أ .

وفاقاً للكوفيّةَ وابن جِنيّ وأبي حيّان ــ ترافعا . وقيل : إن لم يكن في الخبر ذكر ، وإلا فبه [١] .

(ش) : في رافع المبتدأ والخبر أقوال :

فالجمهور وسيبويه على أنّ رافع المبتدأ معنويّ ، وهو الابتداء ، لأنه بُنِيَ عليه ، ورافع الخبر المبتدأ ، لأنه مَبْنِيّ عليه ، فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء [٢] .

وضُعِّف بأن المبتدأ قد يرفع فاعلاً نحو : القائم أبوه ضاحك ، فلو كان رافعاً للخبر لأدّى إلى إعمال واحدٍ رفعين ، ولا نظير له .

وأجيب بأن ذلك إنما يُحْذَر [٣] إذا اتّحدت الجِهَة ، وهي هنا مختلفة . وبأنه قد يكون جامداً أو ضميراً ، وهما لا يعملان .

وأجيب بأن ذلك إنما يؤثّر فيما يعمل بطريق الشّبه بالفعل ، وعملُ [٤] المبتدأ ليس به ، بل بطريق الأصالة .

وقيل : العامل في الخبر هو الابتداء أيضاً ، لأنه طالب لهما ، فعمل فيهما . وعليه الأخفش وابن السرّاج ، والرُّمّاني .

وَرُدَّ بأن أقوى العوامل ، وهو الفعل ، لا يعمل رفعين ، فالمعنويّ أَوْلى .

وقيل : العامل فيه الابتداء والمبتدأ معاً [٥] . وعلى هذا ، هل العامل مجموع الأمرين أو الابتداء بواسطة المبتدأ ؟ قولان . ونظير الثاني تَقَوِّي [٦] الفعل بواو المصاحبة في المفعول معَهُ ، وبإلاّ في المستثنى ، وتقوّي [٧] المضاف بمعنى : اللام أو مِن .

وذهب الكوفيون : إلى أنهما ترافعا ، فالمبتدأ رَفَعَ الخبرَ ، والخبرُ رَفَع المبتدأَ ، لأنّ كُلاًّ منها طالبٌ الآخر ، ومحتاج له ، وبه صار عُمْدَةً .

---

(١) ب ، ط : « فيه » بالياء تحريف صوابه من أ .

(٢) أ فقط : « رفع بالابتداء هو » .

(٣) ، ب : « يجوز » مكان : « يحذر » .

(٤) أ فقط : « عمل » بإسقاط الواو العاطفة .

(٥) أ فقط : المبتدأ أو الابتداء معاً .

(٦) ط فقط : « يقوى » بالياء .

(٧) في ط : « ويقوم المضاف » مكان : « وتقوّى المضاف » ، تحريف .

وضُعِّف بأنه يلزم عليه أن تكون رُتْبَةُ كلٍّ منهما التقديم ، لأنَّ أصل كل عامل أن يتقدّم على معموله . وأجيب [٩٥] بمنع ذلك بدليل أدوات الشرط ، فإنها عاملة في أفعالها الجزم، وأفعالُها عاملة فيها النصب نحو: «أيـاً ما تَدْعُو (١)» . ولو سلّم قلنا : كلٌّ منهما متقدّم على صاحبه من وجهٍ متأخرٌ عنه من وجهٍ آخر ، فلا دَوْر لاختلاف الجهة .

أمّا تقدّم المبتدأ فلأن حق المنسوب أن يكون تابعاً للمنسوب إليه، وفرعاً له. وأمّا تقدّم الخبر فلأنه مَحطُّ الفائدة ، وَهُوَ المقصود من الجملة ، لأنك إنما ابتدأت بالاسم لغرض الإخبار عنه . والغرض وإنْ كان متأخراً في الوجود ، فهو متقدّم في القَصْد . وهذا المذهب اختاره ابن جنّيّ وأبو حيّان . وهو المختار عندي .

وللكوفيين قول آخر : أن المبتدأ مرفوع بالذّكر الذي في الخبر نحو : زيد ضربته ، لأنه لو زال الضمير انتصب فكان الرفع (٢) منسوباً للضمير . فإذا لم يكن ثَمّ ذكر نحو : القائم زيدٌ ترافعا .

وعلى قول الجمهور : اختلف في الابتداء ، فالأصحّ أنه جُعِل الاسمُ أوّلاً ليخبر عنه . وقيل: تجرّده من العوامل اللفظية ، أي كونه مُعَرًّى عنها .

* * *

(ص) : والخبر مفرد جامد ، ولا ضمير فيه خلافاً لزاعمه. ومُشْتَقّ يتحمّله إن لم يرفع ظاهراً ، ولا يحمل غير واحد . وقيل : اثنين إن قدّر خلف موصوف . وثلاثة إن كان بأل . وفي نحو : حُلْوٌ حامِضٌ . قيل : يقدّر فيهما . وقيل : الأول . وقيل : الثاني . وقيل : في المعنى ، لا في واحد .

ويستتر إن جرى على ما هو له . وقيل : يبرز فاعلاً أو تأكيداً وإلاّ بَرَزَ . وقال الكوفيّة وابن مالك : ما لم يؤمن لَبْسٌ . وحكمه حالاً ونعتاً كالخبر ، والفعل كهو . وقال أبو حيّان : إذا خيف لبس كُرِّر الظّاهر .

---

(١) الإسراء ١١٠ ، وقد رسمت في ب : « أيما تدعو » ، تحريف .

(٢) كلمة : « الرفع » سقطت من أ .

(ش): الخبر ثلاثة أقسام: مفردٌ، وجملةٌ، وشِبْهُهَا، وهو: الظرف والمجرور.

فالمفرد: ما للعوامل تسلُّطٌ على لفظه مضافاً كان أو غيره. وهو قسمان: جامدٌ، ومشتقٌ. والمشتقّ: ما دلّ على مُتّصف مَصُوغاً من مصدر كضارب، ومضروب وحسن، وأحْسَن منه. والجامد بخلافه. فالجامد: لا يتحمل ضميراً نحو: زيد أسدٌ، لا بمعنى شجاع.

وزعم الكسائي: أنه يتحمّله. وَنَسَبَهُ صاحب (البسيط) وغيره إلى الكوفيين، والرّماني. قال ابن مالك وغيره[١]: وهو دعوى لا دليل عليها.

قال أبو حيان: وقد رُدّ بأنه لو تحمل ضميراً لجاز العطف عليه مؤكّداً. فيقال: «هذا أخوك هو وزيد» كما[٢] تقول: «زيد قائم هو وعمرو». والمشتقّ يتحمّله إن لم يرفع ظاهراً نحو: «زيد قائم»، بخلاف ما إذا رفعه لفظاً نحو: «الزيدان قائم أبوهما»، أو محلاً نحو: «زيد ممرورٌ به». ولا يتحمّل غير ضمير واحد.

وقيل: إن قدّر خَلَفاً من موصوف استتر فيه ضميران: أحدهما للمبتدأ[٣] والآخر: للموصوف[٤] الذي صار خَلَفاً منه.

فإن كان صلة لأل[٥] نحو: زيد القائم، ففيه ثلاثة[٦] ضمائر: للمبتدأ، وللموصوف الذي صار خَلَفاً منه، ولأل. فإذا أكّد قيل فيه: زيد القائم نفسُه نفسُه نفسُه.

ولو تعدد الخبر المشتقّ، والجميع في المعنى واحد نحو: هذا حُلْوٌ حامضٌ ففيه أقوال. قال الفارسِيّ: ليس فيه إلاّ ضمير واحد يحمله الثاني، لأن الأول تنزّل من الثاني منزلة الجزء[٧] وصار الخبر إنما هو بتمامهما[٨].

وقال بعضهم: يقدّر في الأول، لأنه الخبر في الحقيقة، والثاني كالصّفة له،

---

(١) كلمة: «وغيره» سقطت من ط.

(٢) أ فقط: «وكما» بالواو.

(٣) ظ فقط: «أحدهما الابتداء».

(٤) ط: «والآخر الموصوف»، تحريف.

(٥) ب فقط: «صلة أل» بإسقاط لام الجرّ.

(٦) ط: «ثلاث ضمائر» تحريف.

(٧) أ، ب: «الخبر» مكان: «الجزء» تحريف.

(٨) أ: «بتمامها»، تحريف.

والتّقدير : « هذا حلوٌ فيه حُمُوضة » .

وقال أبو حيّان: الذي أختاره: أن كُلاًّ منهما يحمل ضميراً لاشتقاقهما. ولا يلزم أن يكون كلٌّ واحدٍ منهما خبراً على حياله ، لأن المقصود جمع الطّعمين. والمعنى: أن فيه حلاوةً وحُموضةً .

وقال صاحب (البديع) [١] : الضمير يعود على المبتدأ من معنى الكلام. كأنك قلت : هذا مُزٌّ ، لأنه لا يجوز خُلُوّ الخبرين من الضمير لئلا تنتقض قاعدة المشتقّ ، ولا انفراد أحدِهما به ، لأنه ليس أولى من الآخر ، ولا أن يكون فيهما ضميرٌ واحدٌ ، لأن عاملين لا يعملان في معمول واحد ، ولا أن يكون فيهما ضميران لأنه يصير التقدير : « كُلُّهُ حُلْوٌ كُلّه حامض[٢] »، وليس هذا الغرض منه. قال أبو حيان: وتظهر ثمرة الخلاف إذا جاء بعدهما نحو : « هذا البستان حُلْوٌ حامِضٌ رُمّانُهُ » . فإن قلنا : لا لا يتحمل الأول ضميراً، تعيّنَ أن يكون الرّمان مرفوعاً بالثاني . وإن قلنا : يتحمّل ، كان من باب التنازع . ولِتَعارُضِ أدِلّة الأقوال سكتُّ عن [٣] التّرجيح .

قال ابن جنيّ: راجعت أبا عليّ نَيِّفاً وعشرين سنة في هذه المسألة حتى تبيّنَتْ لي.

ثم إن جرى المشتق على من هو له استتر الضمير ، قال ابن مالك : بالإجماع ، لعدم الحاجة إلى إبرازه نحو : زيد هند ضاربته أي هي .

قال أبو حيّان : وليس كما ادّعاه من الإجماع ، ففي (الإفصاح) [٤] : أجاز بعض أهل عصرنا أن تقول[٥] : زيد عمرو ضاربه هو [٩٦] فيكون جارياً على من هو له[٦] .

---

(١) انظر ١ : ٥٤ فقد سبق التعريف به .

(٢) ب ، ط : «كله حلو : وكله حامض » بالواو العاطفة .

(٣) ط فقط : « سكت على » والمختار « عن » كما في أ ، ب .

(٤) انظر ١ : ٨٩ . (٥) « أن تقول » سقطت من أ .

(٦) في ط . جاءت العبارة على النحو التالي : « فيكون ضارباً على عمرو » و هو » له » وفي ب : « فيكون ضارباً على غير من هوله » تحريف .

وقد اخترت عبارة (أ) لوضوحها ، ولاتفاقها مع النصوص النحوية ، ففي الأشموني ١ : ١٩٩ ما خلاصته: ويبرز الضمير عند خوف اللبس، كما إذا أردنا الإخبار بضاربيّة زيد، ومضروبيّة=

وترفع الضمير به ، أو تجعله توكيداً . وإن جرى على غير من هو له وجب إبرازه سواء خِيف اللّبس نحو : زيد عمرو ضاربه هو ، أم أُمِن نحو : زيد هند ضاربها هو [١] . هذا مذهب البصريين .

وجوّز الكوفيّون الاستتار في حال الأمن. وتبعهم ابن مالك. واستدل بما حكاه الفرّاء عن العرب ، « كُلُّ ذي عَيْنٍ ناظرةٌ إليك » أي هي ، وبقوله .

٣١٤ — * قَوْمِي ذُرَى المَجْدِ بانُوها وقد عَلِمَتْ [٢] *

أي بانوها هُمْ ، وبقراءة ابن أبي عَبْلَةَ : « إلى طَعَامٍ غَيْرِ نَاظِرِينَ إنَاه [٣] » بجرّ « غير » ، أي : أنتم، وبقراءة : « فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُم لَهَا خَاضِعِينَ [٤] » ، أيْ هم [٥] . وتكلّف البصريون تأويل ذلك وأمثاله .

وحُكْم المشتق إذا وقع حالاً أو نعتاً كحُكْمه إذا وقع خبراً في تحمّل الضمير ، واستتاره وإبرازه ، وفاقاً، وخلافاً . قال أبو حيّان : إلاّ في مسألة واحدة ، وهي :

= عمرو تقول : زيد عمر وضاربه هو ، فضاربه خبر عن عمرو ، ومعناه : هو الضاربيّة لزيد ، وبإبراز الضمير علم ذلك .

ومراد أبي حيّان على أن الإجماع على استتار الضمير في هذه الحالة غير وارد بدليل ما ذكره في « الإفصاح » .

(١) سقطت كلمة : « هو » من ط .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

* بِكُنْهِ ذلك عَدْنانٌ وقَحْطَانُ *

من شواهد : ابن عقيل ١ : ٩٥ ، وأوضح المسالك رقم ٦٧ ، والأشموني ١ : ١٩٩ .

(٣) الأحزاب ٥٣ . (٤) الشعراء ٤ .

(٥) وعلى رأي الكسائي الذي يعرب : « خاضعين » حال للضمير المجرور ويعني به: « هم » المضاف إليه ، من كلمة : « أعناقهم » لا يجوّزه العكبري :

قال العكبري : وهذا بعيد في التحقيق ، لأن : « خاضعين » يكون جارياً على غير فاعل : « ظلّت » فيفتقر إلى إبراز ضمير الفاعل ، فكان يجب أن يكون : « خاضعين هم» .

انظر : إعراب القران ٢ : ١٦٦ .

« مررت برجل حسنٍ أبواهُ جَميلَيْن » ، « فجميلين » (١) صفة جارية على رجل ، وليست له ، بل للأبوين . ولم يبرز الضمير فيهما بأن يقال : جميلين هما . وسوّغ ذلك كونه عائداً على الأبوين المضافين إلى(٢) ضميره ، فصار كأنه قال: مررت برجل حسنٍ أبواه ، جميلٍ أبواه .

والفعل كالمشتق فيما ذكر أيضاً نحو : زيد عمروٌ يَضْرِبُه هو ، وزيد هند يضربها ، أو يضربها (٣) هو على الخلاف . وجوّز أبوحيان في حالة اللَّبس أن يكرّر الفاعل الظاهر ليزول (٤) ، فيقال (٥) : زيدٌ عمرو يضربه زيدٌ ، إيقاعاً للظاهر موقع المضمر . ورُدّ بأنه ضعيف في غير موضع التفخيم .

* * *

(ص) : وجملة اسميّة أو فعليّة، ولو صدِّرت بحرف . وشرط معموله . وخالف الكوفيّة في المصدَّرة بإنّ . وقومٌ في التّنفيس ، ومعمول الفعل . وثعلب في القَسَميّة . وابن الأنباري في الطلبيّة . وتاليها يقدّر القول . وقال شيخنا الكافيَجيّ: إنْ اعتبر ثُبوتُه فالثّالث ، أو مجرّد الارتباطِ فالأوّل . لا ندائية . وذات « لكن » ، وبل، وحتّى ، بإجماع .

(ش) : الجملة ما تضمّن(٦) جزأين، لعوامل الأسماء تَسَلّطٌ على لفظهما ، أو لَفْظِ أحدِهما . فالأوّل : الاسميّة (٧) نحو : زيد أبوه منطلق . والثاني : الفِعليّة نحو : زيد قام أبوه . أمّا نحو : إنْ (٨) زيد قائم أبوه فليس بجملة عند المحقّقين . ويندرج في

---

(١) كلمة : « فجميلين » سقطت من أ . (٢) ط : « على » مكان : « إلى » تحريف .

(٣) في ب : « أو نضربها » بالنون .

(٤) أي ليزول اللبس ، وفي ب : « أن يكون الفاعل الظاهر ليزول» مكان : « أن يكرر الفاعل الظاهر » ، تحريف .

(٥) كلمة : « فيقال » سقطت من أ . (٦) أ ، «تضمين جزأين».

(٧) ط : « للاسميّة » بلام الجرّ تحريف .

(٨) ط : « زيد قائم أبوه » بإسقاط : « إنْ » تحريف .

وفي أ : « إن زيداً » بنصب « زيد » ، تحريف ، لأن « إن » في هذه الحالة تكون عاملة ، والمراد إهمال « إنْ » فلا تعمل .

الاسميّة : المُصَدَّرة بحرف عامل نحو : زيد ما أبوه قائماً . وزيد إنّه قائم(١) . ومنع الكوفيون وقوع المصدَّرة بإن المكسورة ، وما عملت فيه خبراً لمبتدأ .

ويندرج فيها أيضاً الجملة المصدّرة باسم شرط غير معمول لفعله نحو : زيدٌ (٢) مَنْ يُكْرِمْه أُكْرِمْهُ .

ويندرج في الفعليّة المُصَدَّرةُ بحرف شرط ، أو باسم شرط معمول لفعله نحو : زيد إن يقم أقم معه ، وزيد أيّهم يضرب اضربه ، والمصدّرةُ بمعمولِ فعلها نحو: زيدٌ عمراً ضَرَبَ أو يَضْرِب ، أو بحرف تنفيس . وخالف في الأخيرتين (٣) بعض المتأخرين .

والقَسَمِيّة (٤) منعها (٥) ثعلب . ورُدّ بالسّماع قال تعالى: « وَالّذِين جَاهَدُوا فينا لَنَهدِيَنّهُمْ سُبُلَنا (٦) » ، « والّذين آمَنُوا وعَمِلُوا الصّالحات لندخلنّهم(٧) » .

والطّلبية . ومنعها ابن الأنباري ، لأنها لا تتحمّل الصدق والكذب . والخبر حقّه ذلك. ورُدّ بأن المفرد يقع خبراً إجماعاً ، ولا يحتمل ذلك ، وبالسمّاع قال :

٣١٥ ــ قَلْبُ مَنْ عِيلَ صَبْرُهُ كيف يَسْلو
صَالِياً نَارَ لَوْعَةٍ وغَرَامِ (٨)

وقال ابن السّرّاج : إذا وقعت خبراً ، فالقول قبلها مقدّر ، فنحو : زيد اضربه على تقدير : أقول لك : اضربه . وذلك المقدّر هو الخبر ، والمَذْكُورُ معمولُهُ .

قال شيخنا العلاّمة الكافِيَجيّ رحمه الله :ولا يسوغ (٩) الإخبار بجملة ندائية نحو: زيديا أخاه ، و لا مصدّرة : بـ «لكن» ، أو بل ، أو حتّى. بالإجماع في كلّ ذلك .

* * *

(١) كلمة : « قائم » سقطت من أ .

(٢) من قوله : « زيد من يكرمه » إلى قوله : « زيد إن يقم » سقط من أ .

(٣) ب فقط : « الأخيرين » .

(٤) أ : « والتسمية » بالتاء ، تحريف .

(٥) ط : « ومنعها » بالواو .

(٦) العنكبوت ٦٩ .

(٧) العنكبوت ٩ .

(٨) في الدرر ١ : ٧٣ نسب لرجل من طيىء.

(٩) الكلام في ط يدلّ على أن قوله : « ولا يسوغ الإخبار » الخ من كلام الكافيجيّ . وفي أ ، ب مكان : « ولا يسوغ » : « ولا يجوز » وقد سقطت من النسختين عبارة : « قال شيخنا رحمه الله » ومكان العبارة بياض مشار إليه في أ بـ « ظ » ، وفي ب : بـ « كذا » .

(ص) : ويجب فيها إن لم تكُنْـهُ[١] معنىً ضميرٌ عائدٌ إليه مطابق . ولا تحذف مطلقاً عند الجمهور إلا في نحو : السّمْن مَنَوان بدرهم ، أو شذوذ . وقيل: يجوز حذف مبتدأ . وثالثها . ومنصوب بفعل تام متصرّف بِقِلّةٍ . ورابعها بكثرة . وخامسها إن كان المبتدأ استفهاماً ، أو كِلاّ ، أو كُلاّ[٢] . وسادسها: إن كان صدراً أو لا يتعرّف. وسابعها : إن اقتضى عموماً . وثامنها : إن نصب بجامد . وتاسعها :وصِفةٍ . وعاشرها : ومجرور أصله النّصب . والمختار إن دلّ دليل ، ولم يؤد إلى رُجْحانِ عَمَلٍ آخر جاز مطلقاً وإلاّ فلا .

(ش) : الجملة إن كانت نفس المبتدأ في المعنى لم تحتج[٣] إلى رابط نحو: « أفضلُ ما قلتهُ أنا والنّبيّون من قبلي لا إلـه إلاّ [٩٧] الله[٤] » . وإلاّ فلا بُدّ لها من ضمير عائد على المبتدأ يربطها به .

وشرطه: أن يكون مطابقاً له نحو:زيد قام غلامه[٥]. وهل يجوز حذفه؟ فيه أقوال:

أحدها : وعليه الجمهور: أنـه لا يجوز سواء كان مرفوعاً مبتدأ ، أو فاعلاً . أو منصوباً بفعل متصرف ، أو جامدٍ أو ناقصٍ ، أو وصفٍ أو حَرْفٍ أو مجرورٍ إلاّ في صورة واحدة ، وهي أن يُجَرّ بحرف ، ولا يؤدي حذفه إلى تهيئة عامل آخر نحو : « السّمن مَنَوان بدرهم » أي : منوان منـه . بخلاف ما إذا أدّى نحو : الرغيف أكلت . تريد : منه . أو جُرّ بإضافة ، سواء كان أصله النصب[٦] نحو: زيد أنا ضاربه، أم لم يكن نحو : زيد قام غلامه .

وقيل : يجوز حذف المرفوع إذا كان مبتدأ . وعليه صاحب (البسيط) . قال : لأنه[٧]

---

(١) ط : « إن لم يكنه » بالياء . والمراد : إن لم تكن الجملة نفس المبتدأ في المعنى فلا بدّ لها من ضمير عائد على المبتدأ ــ كما سيذكره في الشرح .

(٢) كلمة : « أو كلاّ » سقطت من أ .

(٣) « يحتج » بالياء .

(٤) انظر : تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك لجلال الدين السيوطي : الجزء الأول : كتاب ما جاء في القرآن رقم ٣٢ .

(٥) ب فقط : « زيد قائم غلامه » . (٦) ط فقط « للنصب » باللام الجارّة .

(٧) أ : « قال : إنه لا مانع منه » . ب : « قال لا مانع منه » بإسقاط : « لأنه » .

لا مانع منه نحو : زيد هو قائم . وقوله :

٣١٦ – * وَرُبَّ قَتْلٍ عارُ[1] *

أي هو عار . وَرُدّ بأنه لا يدري أحذف شيء أم لا ؟ لصلاحية المذكور للاستقلال بالخبريّة .

وقيل : يجوز حذف المنصوب بفعل[2] تام متصرّف بقلّة . وعليه ابن أبي الربيع كقراءة ابن عامر : « وكُلٌّ وعَدَ اللهُ الْحُسْنَى[3] » أي وعده . وقيل : يجوز ذلك بكثرة . وعليه هشام من الكوفيين نحو : زيد ضربت . وقيل : يختص ذلك بما إذا كان المبتدأ اسم استفهام . أو كِلاَ وكِلْتا . أو كُلاًّ . وعليه الفرّاء كالآية المذكورة . وكقوله :

٣١٧ – * عليَّ ذنباً كُلُّه لم أَصْنَعِ[4] *

وقوله :

٣١٨ – * كِلاَهُما أَجِيدُ مُسْتَرِيضَا[5] *

وقولك : أيهم ضربت . وَوَجْهُهُ[6] : قياس الاستفهام على الموصول بجامع عدم

---

(١) لثابت قُطْنَة ، وتمام البيت :

* إنْ يَقْتلوك فإنَّ قَتْلَكَ لم يَكُنْ .·. عاراً عليك ...... *

من شواهد : المغني ١ : ٢٥ ، والخزانة ٤ : ١٨٤ . وفي ط : « رب » بحذف الواو .

(٢) ط : « لفعل » باللام ، تحريف . (٣) النساء ٩٥ .

(٤) مطلع أرجوزة لأبي النّجم العجْليّ . وصدره :

* قَدْ أَصْبَحَتْ أمُّ الخيارِ تَدَّعي *

من شواهد : سيبويه ١ : ٤٤ ، والخزانة ١ : ١٧٣ .

(٥) رجز قائله مجهول عند صاحب الدرر ١ : ٧٤ .

وقد نسبه اللسان : (روض) لحميد الأرْقط . وروايته :

أرجزاً تريد أم قريضاً كلاهما أجيد مستريضا .

ورواية الدرر :

أرجزاً تريد أم قريضا أمْ هكذا بَيْنهما تَعْريضا

* كلاهما أجيد مستَريضا *

وفي الدرر : « أجد » مكان : « أجيد » تحريف . وفي ط : « أحد مستربضا » تحريف .

(٦) ط : « وجهه » بإسقاط الواو .

تقدّم المعمول ، وكون «كُلّ» ، و «كِلا» في معنى «ما»فنحو : كلّ الرجال ، أو كِلاَ الرجلين ضربت في معنى : ما من الرجال ، أو ما من الرجلين إلاّ مَن ضربت . و « ما » لها الصدر فأشبهت الموصول فساغ الحذف كعائده .

وقيل : يجوز الحذف في كل اسم له الصدر نحو : « كمْ » و « أيّ » ، وفي كل اسم لا يتعرف نحو : « مَنْ » ، و « ما » .

وحكي هذا عن الفرّاء أيضاً . ووجهه : بأنه إذا لزم الصدر كثر فيه الرّفع ، وقلّ كونه مفعولاً به ، فأجرى على الأكثر من أحواله ، بخلاف ما يتقدّم ويتأخّر .

وقيل : يجوز الحذف في « كُلّ » ، وما أشبهها في اقتضاء العموم . حكي عن الفرّاء أيضاً نحو : « رجل يدعو إلى خير أجيب ، وآمر[1] بخير أطيع » .

وقيل : يجوز حذف المنصوب بفعل جامد كالتعجّب نحو : أبوك ما أَحْسَنَ ، أيْ أحسنه . وعليه الكسائي .

وقيل : يجوز حذف المنصوب بالوصف نحو : الدّرهم أنا معطيك .

وقيل : يجوز حذف المجرور إذا كان أصله النصب بأن كان المضاف اسم فاعل نحو : زيد أنا ضارب ، أي ضاربه ، بخلاف غيره .

والمختار من هذا كله[2] الجواز بشرطين : أحدهما وجود دليل يدلّ على المحذوف. الثاني : ألاّ يؤدي[3] إلى رُجْحانِ عملٍ آخر بأن يؤدى إلى تهيئة العامل للعمل[4] ، وقطعه عنه كما تقدّم في : « الرغيف أكلت منه » ، و « كأيهم ضربت » ، فإنه يؤدي إلى تسليط : « أكلت » و « ضربت » على نصب الاسم المقدّم[5] . فمتى[6] فقد أحد الشرطين لم يجز الحذف .

(١) ط فقط : « وآمر » بالمدّ .
(٢) في أ ، ب : « الجملة » مكان : « كله » ، تحريف .
(٣) في أ : « ألا يدل إلى » مكان : « ألا يؤدي » تحريف .
(٤) كلمة : « للعمل » سقطت من أ .
(٥) كلمة : « المقدم » سقطت من أ .
(٦) أ ، ب : « ومتى » بالواو .

وسواء في حالَتي الجواز والمنع المرفوع ، والمنصوب ، والمجرور .

وقال بعضهم : لا يجوز الحذف إلاّ بخمسة شروط : ألاّ يكون فاعلاً ، ولا نائباً عنه ، ولا مؤدّياً إلى لَبْس نحو : زيد ضربته في داره ، ولا إلى إخلال نحو : زيد قام غلامه ، لأنّ حذفه يُخِلّ بالتعْريف الذي استفاده الغلام منه ، ولا إلى التّهيئة والقطع ، وهذه الخمسة ترجع إلى الشرطين اللذين اخترناهما .

(ص) : ويغني عنه إشارة . وخصّه ابن الحاجّ [١] بالبعيد ، والمبتدأ موصول ، أو موصوف ، وتكراره بلفظه . وضعّفه سيبويه . وثالثها يختص بالضرورة . ورابعها بالتهويل . وعموم المبتدأ [٢] . وتوقّف ابن هشام .

وعطف جُمْلةٍ فيها ضميرُه بالفاء . قال هشام : والواو . والمختار – وفاقاً للزّجاج – جواز نحو : زيد يقوم عمرو إن قام ، وإن لم يعطف ، لا تكراره بمعناه . ووجود ضمير عائد إليه بدلاً من [٣] بعض الجملة خلافاً للأخفش فيهما .

(ش) : الأصل في الربط الضمير ، ولهذ يُرْبَط به مذكوراً ، ومحذوفاً ويغني عنه أشياء .

أحدها : الإشارة نحو : « ولِبَاسُ التّقْوى ذَلِكَ خَيْرٌ [٤] » . « والّذِينَ كَذّبوا بآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولئِكَ أَصْحَابُ النّارِ [٥] » . « إنّ السّمْعَ والبَصَرَ ، والفُؤَادَ كُلُّ أُولئِكَ كَانَ عَنْه مَسْئولاً [٦] » .

وخَصّه ابن الحاجّ بكَوْن المبتدأ إمّا موصولاً ، أو موصوفاً . والخبر إشارة للبعيد . فيمتنع نحو زيد قام هذا ، وزيد قام ذاك .

---

(١) هو أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي ، أبو العباس الإشبيليّ . قرأ على الشّلوبين .
من مصنّفاته : « مختصر خصائص ابن جني » و « حواش على سرّ الصناعة » ، وعلى « الإيضاح » .
ونقود على « الصحاح » . و « إيرادات على المقرّب » مات ٦٤٧ .

(٢) كلمة : « المبتدأ » سقطت من أ .

(٣) ب فقط : « بل الأمر » مكان : « بدلاً من » تحريف ، وانظر الشرح .

(٤) الأعراف ٢٦ . (٥) الأعراف ٣٦ . (٦) الإسراء ٣٦ .

الثاني: تكرار المبتدأ بلفظه، نحو: زيد قام زيد. وأكثر ما يكون في مواضع التهويل والتفخيم نحو: «الحاقّةُ ما الْحاقّة [١]»، و «أَصْحابُ الْيَمينِ ما أَصْحابُ الْيَمين» [٢].

وقيل: إنه يختص بذلك، ولا يجوز في غيره. وقيل: [٩٨] يختص بالضّرورة، ولا يجوز في غيرها. وقيل يجوز في الاختيار [٣] بِضَعْفٍ، وعليه سيبويه.

الثالث: عموم يشمل المبتدأ نحو: زيد نعم الرجل، وقوله:

٣١٩ — * فأمّا الصَّبر عنها فــلا صَبْرا [٤] *

وتوقّف فيه الشيخ جمال الدين بن هشام، فقال في المغني: كذا قالوا. ويلزم [٥] أن يجيزوا: «زيد مات الناس»، و «عمرو كل الناس يموتون»، و «خالد لا رجل في الدار». قال: وأمّا المثال فيُخرَّج على أن أل فيه للعهد لا للجنس. والبيت الرابط فيه إعادة المبتدأ [٦] بلفظه، وليس العموم فيه مراداً، إذْ المراد أنه لا صبر له عنها، لا أنّه لا صَبْرَ له عن شيء.

الرابع: عطف جملة فيها ضمير المبتدأ بفاء السَّبَبِيّة على الجملة المخبر بها الخالية منه نحو:

٣٢٠ — وإنْسان عَيْنِي يَحْسُرُ الماءُ تارةً ... فَيَبْدُو، وتارات يَجِمُّ فَيَغْرَقُ [٧]

---

(١) الحاقّة ١، ٢. (٢) الواقعة ٢٧.

(٣) أ، ب: «في الاخبار» بالباء، تحريف.

(٤) نسبه ابن هشام في المغني ٢: ١٠٧ وكذلك الأمير في حاشيته على المغني إلى ابن ميّادة.

وهو من شواهد سيبويه ١: ١٩٣، وأوضح المسالك رقم ٦٨. وتمامه:

ألا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إلى أُمِّ مَعْمَرٍ سبيلٌ ....

(٥) ط فقط: «فيلزمهم».

(٦) أ فقط: «والبيت الرابط إعادة المبتدأ فيه» بتأخير كلمة: «فيه».

(٧) لذي الرمّة. ديوانه ٤٧٩.

من شواهد المغني ٢: ١٠٨، والأشموني ١: ١٩٦.

ففي يبدو ضمير عائد على « إنسان » « المبتدأ » ، وهي معطوفة بالفاء على « يحسر الماء » الخبر .

الخامس : عطف الجملة المذكورة بالواو . وأجازه هشام وحْدَهُ ، نحو : زيد قامت هند وأكرمها . ومنعه الجمهور ، لأنّها إنما تكون للجمع في المفردات لا في الجمل بدليل جواز : هذان قائم وقاعد ، دون هذا ن يقوم ويقعد .

السادس : شَرْطٌ يَشْتَمِلُ على[1] ضميرٍ مدلول على جوابه بالخبر نحو : « زيد يقوم عمرو إن قام » . أجازه الزجاج . وجزم به ابن هشام في المغني . وهو المختار .

السابع : تكرار المبتدأ بمعناه نحو : زيد جاءني أبو عبدالله ، إذا كان كنيته ، أجازه الأخفش مستدلاً بنحو : « والّذين يُمَسِّكُون بالكتاب وأقاموا الصَّلاَةَ إنّا لا نضيع أَجْرَ المصلحين »[2] .

والجمهور منعوا ذلك ، وقالوا : الرابط العموم . ووافق ابن عصفور الأخفش كما جاء ذلك في الموصول . حكى : « أبو سعيد الذي رويت عن الخُدْرِي »[3] . وتابعه الحضراوي ، وحسّنه ابن جنيّ .

الثامن : وجودُ ضميرٍ عائدٍ على المبتدأ بدلاً من بعض الجملة المُخْبَر بها . أجازه الأخفش أيضاً نحو : « حُسْنُ الجاريةِ أعجبتني هو » ، فـ«أعجبتني» خبر «حُسْن» ، ولا رابط فيها ، فربط بالبدل الذي هو (هو) إذْ[4] (هو) بدل من الضمير المؤنّث المستتر في : « أعجبتني » العائد على الجارية وهو عائد على الحُسن .

* * *

(١) أ فقط : « على دليل ضمير مدلول» بزيادة كلمة : « دليل » .

(٢) الأعراف . ١٧ .

ووجه الاستدلال بهذه الآية أن : « الذين » مبتدأ ، وجملة « يمسّكون بالكتاب » صلة « الذين » وجملة : « وأقاموا الصلاة » معطوفة على الصلة .

وجملة : « إنا لا نضيع أجر المصلحين » خبر المبتدأ ، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بمعناه ، فإن المصلحين هم الذين يمسّكون بالكتاب في المعنى . انظر التصريح ١ : ١٦٥ .

(٣) المراد : رويت عنه ، فوضع الاسم الظاهر موضع الضمير . وقد سبق ذكر هذه الحكاية في ص ٣٠١ من الجزء الأول.

(٤) أ : « الذي » موضع « إذ » .

(ص) : وظرف أو مجرور تام،عامله . كونٌ منويّ في الأصح . والتحقيق — وفاقاً لابن كيسان — أنه الخبر ، والعامل في مرفوعه . والمختار — وفاقاً لابن مالك — تقديره اسم فاعل لتعيُّنه [١] بعد « أمّا » . ورجّح ابن الحاجب الفعل . وعليه : هو من قبيل الجملة . وعلى الأول المفرد . وقيل : قسم برأسه مُطْلقاً . وجوّز الكوفية الناقص ، ويتحمّل كمشتق . ومنعه الفراء إن تقدم ويؤكّد ضميره . وعمله يأتي .

(ش) : إذا وقع الظرف، أو الجار والمجرور خبراً فشرطه: أن يكون تامّاً ، نحو : « زيد أمامك » ، و « زيد في الدار » . بخلاف الناقص ، وهو : ما لا يُفْهم بمجرّدِ ذِكْرِه وذِكْر مَعْمُوله [٢] — ما يتعلّق به نحو : « زيد بك » ، أو « فيك » ، أو « عنك » ، أي واثق بك ، وراغب فيك ، ومُعْرِض عنك، فلايقع خبراً [٣] ، إذ لا فائدة فيه . ثم هنا مسائل :

الأولى: اختلف في عامل الظرف والمجرور الواقعين خبراً.فالأصحّ أنه: كوْنٌ مقدّر[٤] . وقيل : المبتدأ . وعليه ابن خَرُوف. ونسبه ابن أبي العافية إلى سيبويه. وأنه عمل فيه النصب لا الرفع ، لأنه ليس الأوّل في المعنى . وَرُدّ بأنه مخالف للمشهور من غير دليل ، وبأنه يلزم منه تركيب كلام من ناصب ومنصوب بدون ثالث . وقيل : بالمخالفة [٥] . وعليه الكوفيون . وإذا [٦] قلت : « زيد أخوك » ، فالأخ هو « زيد » ، أو « زيد [٧] خلفك » ، فالخلف ليس بزيد ، فمخالفته [٨] له عملت النصب .

ورُدّ بأن المخالفة معنىً لا يختصّ بالأسماء دون الأفعال ، فلا يصح أن يكون عامله ، لأن العامل اللفظي شرطه : أن يكون مختصاً ، فالمعنويّ الأضعف أوْلى .

وعلى الأول : يجوز تقدير الكون باسم الفاعل وبالفعل ، فالتقدير في : زيد عندك ، أو في الدار: «زيد كائن»، أو «مستقر»، أو «كان»، أو «استقر».

---

(١) ط : « ليغنيه » بالغين ، تحريف . (٢) سقطت من أ : « وذكر معموله » .
(٣) ط : « فلا معه خبر » تحريف . وفي أ : « ولا يقع خبراً » بالواو .
(٤) أ : « كون مفرد » تحريف . (٥) ط فقط : « المخالفة » بإسقاط الباء .
(٦) أ فقط : « فإذا » بالفاء . (٧) أ فقط : « وزيد » بالواو .
(٨) أ : « فمخالفته أعملت » بإسقاط : « له » وزيادة ألف قبل « عملت » ، تحريف .

واختلف (١) في الأوْلى منهما . فرجّح ابن مالك وغيره تقدير اسم الفاعل ، لأن الأصل في الخبر الإفراد، والتصريح به في قوله :

٣٢١ — * فأنْتَ لدَى بُحْبُوحَةِ الهُونِ كَائِنُ * (٢)

ولتعيّنه في بعض المواضع ، وهو ما لا يصلح فيه خبراً (٣) الفعل نحو : أمّا عندك فزيد ، وخرَجْتُ فإذا عندك زيد ، لأن « أمّا » و « إذا » الفجائية لا يليهما (٤) فعل .

ورجّح ابن الحاجب تبعاً للزمخشري والفارسِيّ تقدير الفعل ، لأنه الأصل في العمل ، ولِتَعَيُّنِهِ في الصّلة . وأجيب بالفرق ، فإنه في الصّلة ، واقعٌ موقع الجملة [٩٩] وفي الخبر واقع موقع المفرد . ثم إن قدرت اسم الفاعل كان من قبيل الخبر المفرد . وإن قدّرت الفعل كان من قبيل الجملة ، فلا يخرج الخبر عن القسمين . وقيل : هو قِسْمٌ برأسه مطلقاً ، وعليه ابن السّرّاج .

الثانية : ذهب ابن كيسان : إلى أن الخبر في الحقيقة هوالعامل المحذوف ، وأن تَسْمِيَةَ الظرف خبراً (٥) مجاز ، وتابعه ابن مالك . هذا هو التحقيق .

وذهب الفارسيّ وابن جنيّ : إلى أن الظرف هو الخبر (٦) حقيقة ، وأن العامل صار نَسْياً مَنْسِيّاً .

وأجمعوا : أن القولين (٧) جاريان في عمله الرفع . هل هو له حقيقة أو للمقدّر ؟ وفي تحمّله الضمير ، هل هو فيه حقيقة أو في المقدّر؟. والأكثرون في المسائل الثلاث على أنّ الحكم للظرف حقيقة .

الثالثة : البصريون على أن الظرف يتحمل ضمير المبتدأ كالمشتقّ سواء تقدم أم تأخر .

(١) ط فقط : « فاختلف » بالفاء .

(٢) قائله مجهول . وصدره :

* لَكَ العِزُّ إنْ مَوْلاكَ عَزَّ وإنْ يَهُنْ *

من شواهد ابن عقيل ١ : ٩٦ ، والمغني ٢ : ٨١ .

(٣) كلمة : « خبراً » سقطت من ط . (٤) ط : « لا يليها » تحريف .

(٥) كلمة : « خبراً » سقطت من أ . (٦) « هو الخبر » سقطت من ط . تحريف .

(٧) ط : « والقولان جاريان » . ب : « وأجمعوا أن جاريان » بإسقاط كلمة : « القولين » . تحريف صوابه في أ .

وقال الفرّاء : لا ضمير فيه إلاّ إذا تأخر ، فإن تقدّم فلا ، وإلاّ جاز أن يؤكّد ، ويعطف عليه ويبدل منه ، كما يفعل ذلك مع التأخير . ومن تأكيده متأخّراً قوله :

٣٢٢ ـ * فإنّ فؤادي عِنْدَكِ ـ الدَّهْرَ ـ أَجْمَعُ[١] *

وسيأتي عمل الظرف والمجرور في الكتاب الرابع .

* * *

(ص) : ولا يُخْبَر بزمان عن عيْن. وقيل: يجوز إن كان فيه معنى الشرط. والمختار ـ وفاقاً لابن مالك ـ إن أفاد . ويخبر عن معنىً . فإن وقع في بعضه قلّ رفعه أو كُلِّهِ ، أو أكثره[٢] ، وهو نكرة كثُرَ . ويجوز نصبه وجرّه بـ«في» خلافاً للكوفيّة فيهما . أو معرفة جاز باتّفاق .

(ش) : والمشهور أن ظرف الزمان لا يجوز الإخبارُ به عن اسم عَيْن فلا يقال : زيد اليومَ ، لعدم الفائدة ، سواء جئت به منصوباً أو مجروراً بـ«في» ، وأنّ ما ورد من ذلك مؤول على حذف مضاف كقولهم : « اليومَ خمر ، وغداً أمر » ، أي شُرْب خمر ، « والليلةَ الهِلالُ » ، أي طُلُوعه . وأجاز ذلك قوم إذا كان فيه معنى الشرط نحو : الرّطب إذا جاء الحرّ . وأجازه[٣] بعض المتأخرين بشرط الفائدة . وعليه ابن مالك .

وضَبْطُهُ بأن يُشَابه اسمُ العَيْن اسمَ المعنى في حُدوثه وقتاً دون وقت نحو : « اللّيلَةَ الهِلالُ » ، و« الرُّطَبُ شهرَيْ ربيع » ، و «البَلَحُ شهرين » . أو يضاف[٤] إليه اسم معنىً عام نحو : أكُلَّ يوم ثوب تلبسه . أو يعمّ ، والزمان خاصّ نحو : نحن في شهر كذا . أو مسئول[٥] به عن خاصّ نحو : في أيِّ الفصول نحن ؟ .

---

(١) لجميل بن معمر العذري . ديوانه ١١٨ .
وصدره :
* فإنْ يَكُ جُثْمَانِي بأرْضٍ سِواكُمُ *
من شواهد المغني ٢ : ٧٩ ، والخزانة ١ : ١٩٠ والأشموني ١ : ٢٠١ .

(٢) ط فقط : « أو أكثر » بدون ضمير .

(٣) ط فقط : « وأجاز » بإسقاط الضمير .

(٤) ط فقط : « أو مضاف » بالميم .

(٥) في ب : « أو مؤول به » مكان : « أو مسئول به » ، تحريف .

ويجوز الإخبار بظرف الزّمان عن اسم المعنى [١] .ثم إن كان واقعاً في جميعه، وهو معرفة جاز رفعه ونصبه بإجماع نحو : « صيامُكَ يوم الخميس » بالوجهين . والنصب هو الأصل والغالب. أو نكرة فأوجب الكوفيون رفعه نحو : ميعادُك يوم [٢] ويومان . « غُدُوُّهَا شَهْرٌ ورَوَاحُها شَهْرٌ [٣] » ، « وَحمْلُهُ وفِصَالُهُ ثلاثون شَهْراً [٤] » .

وجوّز البصريوّن معه النّصب والجرّ بفي . وكذا إن كان واقعاً في أكثره [٥] نحو : « الحَجُّ أشْهُرٌ » [٦] .

وإن وقع في بعضه فحكى ابن مالك الإجماع على جواز الوجهين في النكرة والمعرفة والنصب أجود . وروى بهما قوله :

٣٢٣ — * زَعم البَوارِحُ أنّ رِحْلَتَنا غدَاً [٧] *

* * *

(ص) : ورفع مكان متصّرف[٨] عن عيْنٍ نكرةٍ جائزٌ. وعن الكوفيّة إنْ عطف مثله مختار وإلاّ واجب. ومعرفة مرجوح. والكوفيّة ضَرورة إلا بعد مكان.ويكثر [٩] في مَوْقت متصرّف بعد عيْن قدّر فيه بعد.فإن قصد بأنت مني فرسخين :أنت من أشياعـي ماسِرْنَاهُمَا[١٠] تعيّن النصب. ونصب « اليوم » مع (الجُمعَةِ) ونحوها ممّا يتضمن عملاً كـ (اليوم) يومك جائز ، لا غيره : كـ (الأحد) خلافاً للفرّاء وهشام. ولا الشّهور [١١]. ورفع ونصب « ظهرك [١٢] خلفك » ، « ونعلك أسفلك » ، وشبهه .

---

(١) أ : « عن اسم العين » ، تحريف .
(٢) ط فقط : « اليوم » بالتعريف .
(٣) سبأ ١٢ .
(٤) الأحقاف ١٥ .
(٥) ط : « أكثر » بإسقاط الهاء ، تحريف .
(٦) البقرة ١٩٧ .
(٧) للنابغة الذبياني من قصيدة مشهورة : وعجزه :
* وبذاك خبّرنا الغُدافُ الأسْوَد *
(٨) ط : « منصرف » بالنون ، تحريف .
(٩) ط فقط : « وبكثرة » .
(١٠) ط : « أنت من أشياء غير ما سرناهما » ، تحريف .
(١١) أ : « ولا المشهور » ، تحريف . وانظر الشرح .
(١٢) ط : « ظهرك وخلفك » بالواو العاطفة ، تحريف .

ويلزم نصب غير متصرّف كـ « فوق » . وقيل : إلاّ فيما كان من الجَسَدِ .

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : إذا أخبر بظرف مكان متصرّف عن اسم عينْ ، فإن كان الظرف نكرةً نحو : المسلمون جانبٌ والمشركون جانبٌ. ونحن قدّام وأنتم خلف جاز فيه الرّفع والنصب عند البصريين والكوفيين في المشهور عنهم .

وعنهم[1] رواية أن الرفع واجب إلا إن عطف عليه مثله[2] نحو: القوم يمين وشمال، فيجوز فيه النصب عند البصريين والكوفيين [3] .

أو معرفة نحو: زيد خلفك، وداري خلف دارك،فالنصب راجح، والرفع مرجوح. وخصّه الكوفيون بالشعر ، أو بما [4] هو خبر اسم مكان كالمثال الثاني .

الثانية : إذا أخبر بِمَوْقت متصرّف من الظرفين عن اسم [١٠٠] عَيْن يقدّر [5] إضافة: « بُعْد » إليه جازفيه الرفع والنصب . والموقت المحدود : « كزيد مني فرسخٌ وفرسخاً ، ويومٌ ويوماً أي : بُعْدُ زيد منّي [6] .

واحترز بالمتصرّف عن اللازم للظرفية كَضَحْوَةٍ مُعَيَّناً. فإن قُصِد في نحو: « أنت منّي فرسخين » : أنت من أشياعي [7] ما سرنا فرسخين ، تعيّن النصب على الظّرفية ، والخبر متعلّق منّي أي : « كائن » . بخلاف الرفع فإنه على تقدير: بُعْد مكانك منّي فرسخان .

الثالثة : إذا قلت : اليوم الجمعة ، جاز رفع « اليوم » ونصبه . وكذلك نحو « الجمعة» مما تضمن عملاً كالسبت ، والعيد ، والفطر ، والأضحى ، والنيّروز ، فإن في الجمعة معنى : الاجتماع ، وفي السبت معنى : القطْع ، وفي العيــد معنى : العَوْد ، وفي الفِطْر : معنى الإفطار ، وفي الأضحى: معنى التضّحية ، وفي النّيروز: معنى الاجتماع .

---

(١) « وعنهم » سقطت من ب .   (٢) « مثله » سقطت من أ ، ب .
(٣) « عند البصريين والكوفيين » سقطت من أ ، ب .
(٤) أ ، « وإنما هو خبر » ، تحريف . ط : « وما هو خبر » .
(٥) ط : « مقدر » بالميم .   (٦) كلمة : « منّي » سقطت من ب ، ط .
(٧) ط : « أنت من أشياء عما » تحريف .

وكذا قولك : اليوم يومك، لأنه على معنى : «شأنُك» و «أمرُك» الذي تُذْكَرُ به.

وأمّا الأحد وما بعده من الأيام ، فلا يجوز فيه إلا الرّفع ، لأن ذلك لا يتضمّن عملاً. والنّصب إنما هو على أنه كائن فيها شيء ، ولا شَيْءَ كائنٌ فيها ، بخلاف ما تقدّم .

وأجاز الفرّاء وهشام: النّصب في ذلك أيضاً بناءً على « الآن» ، أي على معنى : أنّ « الآن » أعم من الأحد ، والاثنين ، فيجعل الأحد والاثنين واقعاً في : «الآن» كما تقول في هذا الوقت : هذا اليوم .

قال أبو حيّان : ومقتضى قواعد البصريين في غير أسماء الأيام من أسماء الشهور ونحوها الرفع فقط نحو : أوّلُ السنة المحرّمُ ، والوقت الطّيّب المحرّمُ .

الرابعة : إذا قلت : « ظَهْرَكَ خلفكَ » جاز رفع « الخَلْف » ونصبه ، أمّا الرفع فلأن[1] « الخلف » في المعنى : الظّهر ، وأما النصب فعلى الظرف. وكذا ما أشبه ذلك نحو : « نعلُكَ أسْفلكَ » . قال تعالى: « والركبُ أسْفَلَ منكم [2] » ، قرىء بالوجهين .

فإن كان الظرف المخبر به غير متصرّف تعين النصب نحو : « رأسك فَوْقَكَ » ، و « رجلاك تَحْتَكَ » بالنصب لا غير ، لأن « فوق » ، و « تحت » لا يستعملان إلاّ ظرفاً .

وقيل: يجوز الرفع فيما كان من الجسد كالمثالين المذكورين، بخلاف ما ليس منه نحو: فَوْقَكَ قَلَنْسوتكَ ، وتَحْتَكَ نَعْلكَ .

* * *

(ص) : ومنعوا الإخبار بـ«وحْده» . وأجازه يونس وهشام . وفي جواز تقديمه خُلْفٌ

(ش) : منع الجمهور الإخبار « بوحده » ، لأنه اسم جرى مجرى المصدر فلا يخبر به . وأجازه يونس وهشام . فيقال : « زيد وحَدَهُ » ، إجراءً له مجرى : «عنده» ، وتقديره : زيد موضع التفرُّد. وعلى هذا ، هل يجوز تقديمه فيقال : وَحْدَهُ زيد ، كما يقال : في داره زيد ؟ . قال يونس وهشام : لا . قال أبو حيان : وحجّة يونس وهشام: نصّ العرب على قولهم : « زيد وَحْدَهُ » .

* * *

(١) ط « فلان » بدون همزة . تحريف .

(٢) الأنفال ٤٢ .

(ص) : ويغني عن الخبر مصدرٌ . ومفعولٌ به . وحالٌ . قال الكسائيّ : ووصفٌ مجرور .

(ش) : قد يغني عن الخبر مصدر نحو : زيد[١] سيراً ، أي يسير سيراً . ومفعول به نحو : « إنما العامريُّ عِمامَتَهُ » ، أي مُتَعهِّدٌ عمامَتَهُ . وحال . حكى الأخفش : زيد قائماً ، أي ثبت قائماً . وقرىء : « وَنَحْنُ عُصْبَةً[٢] » بالنصب . قال الكسائي : ووصف مجرور ..... [٣]

* * *

(ص) : مسألة : الأصل : تعريف مبتدأ ، وتنكير خبره . فإن اجتمعا فالمعرفة المبتدأ إلاّ في : كم مالك ، وخيرٌ منك زيد . عند سيبويه . وقد يعرّفان : فيخيرّ في المبتدأ. وقيل : الأعم . وقيل : بحسب المخاطب . وقيل : المعلوم عنده . وقيل : الأعرف . وقيل : غير الصّفة .

(ش) : الأصل تعريف المبتدأ ، لأنه المسند إليه ، فحقّه أن يكون معلوماً ، لأن الإسناد إلى المجهول لا يفيد . وتنكير [٤] الخبر ، لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ، والفعل يلزمه التنكير ، فرجّح تنكير الخبر على تعريفه . فإذا اجتمع معرفة ونكرة ، فالمعرفة المبتدأ ، والنكرة الخبر إلا في صورتين استثناءً [٥] ، عند سيبويه :

إحداهما : نحو : « كم مالُكَ » . ، فإن كم مبتدأ ، وهي نكرة ، وما بعدها معرفة ، لأن أكثر ما يقع بعد أسماء [٦] الاستفهام: النكرة[٧] ، والجُمَل ، والظروف .

ويتعيّن إذ ذاك كون اسم الاستفهام مبتدأ نحو : مَنْ قائم ، ومَن قام ، ومَن عندك ، فحكم على « كم » بالابتداء حملاً للأقل [٨] على الأكثر .

---

(١) كلمة : « زيد » سقطت من أ . (٢) يوسف ٨ .

(٣) بعد قوله : « ووصف مجرور » بياض في أ مشار إليه : بـ « ظ » وفي ب مشار إليه بـ « كذا » ، وليس في ط إشارة إلى هذا البياض .

(٤) أي : والأصل : تنكير الخبر . (٥) في ط : «استثناء كذا عندسيبويه » بزيادة : « كذا» .

(٦) كلمة : « أسماء » سقطت من أ . (٧) كلمة : « النكرة » سقطت من أ .

(٨) ط : « للأول » موضع « للأقل» ، تحريف .

الثانية : أفعل التفضيل نحو : خيرٌ [١] منك زيد . وتوجيهه ما تقدّم في : كم .

وغير سيبويه يجعل المعرفة في الصّورتين المبتدأ جرياً على القاعدة . وقال هشام : [٢] يتّجه [٣] عندي جواز الوجهين إعمالاً للدّليلين .

وإذا اجتمع معرفتان ففي المبتدأ أقوال :

أحدها : وعليه الفارسيّ ، وعليه ظاهر قول سيبويه : أنك بالخيار ، فماشئت منهما فاجعله [٤] [١٠١] مبتدأ .

والثاني : أن الأعم هو الخبر نحو : زيد صديقي ، إذا كان له أصدقاء غيره .

والثالث : أنه بحسب المخاطب. فإن عُلِم منه أنّه في علمه أحدُ الأمرين، أو يسأله [٥] عن أحدهما بقوله : مَن القائم ؟ فقيل في جوابه : القائم زيد ، فالمجهول الخبر .

والرابع : أنّ المعلوم عند المخاطب هو المبتدأ ، والمجهول الخبر [٦] .

والخامس : إن اختلفت رتبتهما في التعريف، فأعرفهما المبتدأ ، وإلا فالسّابق .

والسادس: أنّ الاسم متعيّن للابتداء، والوصف متعيّن للخبر نحو: القائِمُ زيدٌ [٧].

* * *

(ص) : وينكّران بشرط الفائدة . وتحصل غالباً بكونه وصفاً، أو موصوفاً بظاهر أو مقدّر . أو عاملاً . أو دعاءً . أو جواباً . أو واجب الصّدر . أو مصغّراً . أو مَثَلاً أو عطف على سائغ للابتداء . أو عطف عليه بالواو ، وقصد به عموم . أو تعجّب . أو إبهام . أو خرْق للعادة . أو تنويع أو حصر . أو الحقيقــة من حيث هي [٨] . أو تَلا نَفْياً ، أو استفهاماً ، ولو بغير همزة [٩] خلافاً لابن الحاجب. أو لولا . أو واو الحال . أو فاء الجزاء . أو إذا فجاءة . أو بَيْنَمَا [١٠] . أو ظرفاً أو مجروراً . قال ابن

---

(١) أ : « غير » مكان : « خير » تحريف .

(٢) ط فقط : « ابن هشام » .

(٣) ط « يتحد » بالحاء والدال ، تحريف.

(٤) ط فقط : « اجعله » بدون فاء ، تحريف .

(٥) ط فقط : « أو سأله » .

(٦) جملة : « والمجهول الخبر » سقطت من ب .

(٧) جملة : « القائم زيد » سقطت من ط .

(٨) كلمة : « هي » سقطت من أ .

(٩) ب : « ولو بغيرهم » ، بوضع : «هم» مكان : « همزة » تحريف .

(١٠) ب : « أو بينهما » ، تحريف .

مالك وابن النّحاس [١] : أو جملة خبراً .

(ش) : يجوز الابتداء بالنكرة بشرط الفائدة . وتحصل غالباً بأحد أمور :

أولها : أن تكون وصفاً كقولهم : «ضعيفٌ عاذ بِقَرْمَلَةٍ»، أي حيوان ضعيف، التجأ إلى ضعيف . والقرملة: شجرة ضعيفةٌ .

الثاني : أن تكون موصوفة إمّا بظاهر نحو : « وأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ [٢] » ، « ولَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ من مُشْرِكٍ [٣] » . أو مقدّر نحو : « السمْنُ مَنَوان بدرهم » أي منوان منه . « شرٌّ أهر ذا ناب » ، أي شرٌّ عظيم .

الثالث : أن تكون عاملة إما رفعاً نحو: قائم الزيدان، عند من أجازه، أو نصباً نحو : « أمرٌ بمعروف صدقةٌ » ، أو جرّاً نحو : غلام امرأة جاءني . وخَمْسُ صلواتٍ كتبهن الله » . « ومِثْلُكَ لا يبخل» ، « وغَيْرُكَ لا يجودُ » .

الرابع : أن تكون دعاءً نحو: «سَلامٌ على إلْ يَاسِين [٤]»،«ويلٌ لِلْمُطَفِّفين [٥]».

الخامس: أن تكون جواباً نحو:«درهم» في جواب: «ما عندك»؟ أي درهم عندي، فيقدّر الخبر متأخراً. ولا يجوز تقديره متقدّماً ، لأن الجواب يسلك به سبيل السؤال، والمقدم في السؤال هو المبتدأ .

السادس : أن تكون واجبة التصدير [٦] كالاستفهام نحو : مَنْ عندك ؟ والشرط نحو : مَنْ يَقُمْ أَقُمْ معه .

السابع : ان تكون مصغّرةً [٧] نحو : رجيل جاءني ، لأنه في معنى : رجل صغير [٨]

الثامن : أن تكون مثلاً، إذ الأمثال لا تغيّر نحو : «ليس عبدٌ بأخٍ لَكَ [٩] » .

---

(١) سبقت ترجمته ١ :٢٨٧ .

(٢) الأنعام ٢ . (٣) البقرة ٢٢١ . (٤) الصافات : ١٣٠ . (٥) المطففين : ١ .

(٦) ط : «أن تكون واجبة التقدير» ، تحريف . (٧) أ : «أن يكون مصغراً» .

(٨) ط فقط : «حقير» بالحاء والقاف .

(٩) انظر : جمهرة الأمثال ٢ : ١٨٥ ، والأشباه والنظائر ٢ : ٥٤. وبعد قوله : «بأخ لك» بياض في أ ، ب .

التاسع : أن يعطف على سائغ الابتداء نحو : زيد ورجلٌ قائمان. «قَوْلٌ مَعْرُوفٌ، وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ من صَدَقَةٍ (١) » .

العاشر : أن يعطف عليه ذلك نحو : طاعةٌ وقول معروف ،أي : «أَمْثَلُ» من غيرهما.

الحادي عشر إلى السابع عشر : أن يقصد به عموم نحو : كُلٌّ يموت . أو تعجّب(٢) نحو : عَجَبٌ لزيد. أو إبهام نحو : ما أَحْسَنَ زيداً . أو خَرْقٌ للعادة نحو : شَجَرَةٌ سجدت . وبقرةٌ تكلّمت . أو تنويع .

٣٢٤ – فَيَوْمٌ عَلَيْنَا ويوْمٌ لَنَا ويومٌ نُسَاءُ ، ويَوْمٌ نُسَرّ (٣)

أو حصْر : نحو : « شَرٌّ أَهَرَّ ذا ناب» أي: ما أهر ذا ناب إلاّ شَرٌّ.و«شيء جاء بك» أي ما جاء بك إلا شيء . أو الحقيقة من حيث هي نحو : رَجُلٌ خَيْرٌ من امرأة ، و« تَمْرَةٌ (٤) خَيْرٌ من جَرَادَة » .

الثامن عشر إلى الخامس والعشرين : أن يسبقه نفي نحو : ما رجلٌ في الدار . أو استفهام نحو « أَإِلَهٌ مَعَ الله (٥) » ؟ هل رجل في الدار ؟ .

وقصره ابن الحاجب في شرح (وافيته) (٦) على الهمزة المعادلة بأم نحو : أَرَجُلٌ في الدّار أم امرأة ؟. قال ابن هشام في (المغني) : وليس كما قال (٧) . أوْ لولا نحو :

٣٢٥ – * لولا اصْطِبارٌ لأوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ (٨) *

---

(١) البقرة ٢٦٣ .
(٢) ط فقط : « أو العجب » .
(٣) للنمر بن تولب . من شواهد سيبويه ١ : ٤٤ .
(٤) ب فقط : « ثمرة » بالثاء .
(٥) النمل ٦١ .
(٦) هي منظومة لابن الحاجب شرحها بنفسه ، وقد أشار اليها ابن هشام في المغني ٢ : ٩٣ بقوله : « وفي شرح منظومة ابن الحاجب له : أنّ الاستفهام المسوّغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بأم » . وفي أ : « في الشرح » فقط بإسقاط كلمة : « وافيته » .
(٧) انظر : المغني ٢ : ٩٣ .
(٨) قائله مجهول . وعجزه :

* لَمّا اسْتَقَلَّتْ مَطايَاهُنَّ لِلظَّعَنِ *

من شواهد : أوضح المسالك رقم : ٧٠ ، وابن عقيل ١ : ٩٩ .

أوْ واو الحال نحو :

٣٢٦ — * سَرَيْنا ونَجْمٌ قَدْ أَضاءَ (١) *

وفاء الجزاء كقولهم : « إنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ في [الرِّباط] (٢) » ، وعير القوم سَيِّدهُم . أو إذا الفجائية نحو : خرجت فإذا رجل بالباب. أو بَيْنَا أو بَيْنَما نحو (٣) ....

والخبر وهو ظرف أو مجرور ، أو جملة نحو : « ولَدَيْنا مَزِيد (٤) » ؟، « لِكُلِّ أجَلٍ كِتَاب (٥) » ، قَصَدَكَ غلامُهُ رَجُلٌ . وإلحاق الجملة في ذلك بالظرف (٦) والمجرور . ذكره ابن مالك . قال أبو حيان : ولا أعلم أحداً وافقه . انتهى .

---

(١) قائله مجهول . وتمامه :

... فمذ بدا مُحيّاكَ أخفَى ضَوْءُه كُلَّ شارِقِ

من شواهد : ابن عقيل ١ : ٩٩ ، المغني ٢ : ٩٥ ، والأشموني ١ : ٢٠٦ .

(٢) في النسخ الثلاث : « فعير في الرهط » ، والمثل كما ورد في اللسان (عير) : « إن ذهب العَيْرُ فَعَيْرٌ في الرِّباط ». والعير : هو الحمار الوحشيّ . ومن معانيه : السيد والملك . وعير القوم سيدهم » .

وفي أ : « وعند القوم » مكان : « وعير القوم » ، تحريف .

(٣) في النسخ الثلاث بياض بعد قوله : « نحو » .... وقد أشير إليه في هامش ط بعبارة : « هكذا في النسخ التي بأيدينا » .ولم أجد في كتاب الأشباه والنظائر للسيوطي من المسوّغات : « بينا » أو : « بينما » مع أنه زاد في الأشباه مسوّغات لم يزدها في الهمع .

وقد رأيت في (اللسان) ما نصه : «المبرد يقول : إذا كان الاسم الذي يجيء بعد « بينا » اسماً حقيقياً رفعته بالابتداء ، وإن كان اسماً مصدرياً خفضته ، ويكون : « بينا » في هذا الحال بمعنى : «بين» ، قال : فسألت أحمد بن يحيى عنه ولم أعلمه قائله ، فقال : هذا الدرّ .

إلاّ أن من الفصحاء من يرفع الاسم الذي بعد : « بينا » وإن كان مصدرياً ، فيلحقه بالاسم الحقيقيّ ، وأنشد بيتاً للخليل بن أحمد .

بينا غنى بيت وبهجته ذهب الغِنى وتقوّض البيت

وأما « بينما » فالاسم الذي بعده مرفوع . انظر اللسان : (بين) .

(٤) قٓ ٣٥ . (٥) الرّعد ٣٨ .

(٦) ب : « وإلحاق الجملة ذلك بالظرف » وفي أ : « وإلحاق الجملة بالظرف » بإسقاط : « في ذلك » .

وقد رافقه عصريُّهُ البهاء بن النحّاس شيخ أبي حيان في تعليقه على (المقرّب) .

* * *

(ص) : مسألة : الأصل تأخير الخبر . ويجب إنْ اتّحدا عُرْفاً ونُكْراً ، ولا بيانَ في الأصح . أو كان طلباً ، أو فعلاً . فلو رفع [١٠٢] البارز ، فالجمهور يقدّم [١] .

وثالثها المختار – وفاقاً لوالدي [٢] – إن كان جمعاً ، لا مثنى . أو اقترن بالفاء أو إلاّ ، أو إنّما . قيل : أو الباء الزائدة ، أو المبتدأ لازم الصدر أو دعاء ، أو تِلْوَ إمّا .

* * *

(ش) : الأصل تقديم المبتدأ ، وتأخير الخبر ، لأن المبتدأ محكوم عليه فلا بدّ من تقديمه ليتحقق . ويجوز تأخيره حيث لا مانع نحو : قائِمٌ زيد .

ويجب التزام الأصل لأسباب :

أحدها : أن يُوهم التقديم ابتدائية الخبر ، بأن يكونا معرفتين ، أو نكرتين متساويتين ولا قرينة نحو : زيد أخوك ، وأفضل منك أفضل مني . فإن كان قرينة جاز التقديم [٣] نحو : أبو يوسف أبو حنيفة . وقوله :

٣٢٧ – * بَنُونا بَنُو أبنائِنا [٤] *

وقوله :

٣٢٨ – قَبِيلةٌ ألأمُ الأحْياءِ أكْرمُها وأغْدَرُ النّاسِ بالجيرانِ وافِيها [٥]

أي أكرمها ألأمُ الأحياء . ومنهم من أجاز التقديم مطلقاً ، ولم يلتفت إلى إيهام

---

(١) ط : « تقدم » بالتاء .
(٢) « وفاقاً لوالدي » سقطت من ب . ط .
(٣) للعلم بخبريّة المتقدّم كما يقول الأشموني ١ : ٢١٠ .
(٤) قطعة من بيت نسب للفرزدق . وهو بتمامه :

بَنُونا بَنُو أبْنائِنا وبَناتُنا بَنُوهُنّ أبْناءُ الرِّجالِ الأباعِدِ

من شواهد : الإنصاف ١ : ٦٦ ، وأوضح المسالك رقم ٧١ ، وابن عقيل ١ : ١٠١ ، والخزانة ١ : ٢١٣ والأشموني ١ : ٢١٠ .

(٥) من قصيدة لحسان بن ثابت يهجو مروان بن منصور . ديوانه ٢٥٩ .

الانعكاس . وقال : الفائدة تحصل للمخاطب سواء قدّم الخبر أم أخّر . وقد أجاز ابن السّيد في قوله :

٣٢٩ — • شَرُّ النِّساء البَحاتِرُ (١) •

أن يكون : « شرّ النساء » مبتدأ ، و « البحاتر » خبره ، وعكسه . ومنهم من منع التقديم مطلقاً ، ولم يفصل بين ما دلّ عليه المَعْنَى وغيره .

الثاني : أن يكون الخبر طلباً نحو : « زيدٌ اضْرِبْهُ » ، وزيدٌ هلاّ ضربته .

الثالث والرابع : أن يكون الخبر فعلاً نحو: زيد قام ، إذ لو قدّم لأوهم الفاعِليّة. فلو رفع البارز فأطلق(٢) الجمهورُ جواز تقديمه مطلقاً(٣) نحو: قاما الزيدان وقاموا الزيدون.

وخصّه والدي –رَحمه الله– بالجمع ، ومنعه في المثنى ، لبقاء الإلباس على السامع ، لسقوط الألف لملاقاة الساكن . ذكر ذلك في حواشيه على ابن المصنف .

ومنع قوم التقديم(٤) مطلقاً حملاً لحالة التثنية والجمع على الإفراد ، لأنه الأصل .

الخامس : أن يقترن الخبر بالفاء نحو : الذي يأتيني فله درهم ، لأن الفاء دخلت لشبهه بالجزاء ، والجزاء (٥) لا يتقدّم على الشرط .

السادس : أن يقترن بإلاّ ، أو إنّما نحو: « وما مُحَمَّدٌ إلاّ رَسُولٌ (٦) »، « إنّما أنْتَ نَذِيرٌ (٧) » . وشذّ :

٣٣٠ — • وهَلْ إلاّ عَلَيْكَ المُعَوّلُ (٨) •

السابع : أن يكون المبتدأ لازم الصدر كالاستفهام (٩) نحو : أيّهم أفضل ؟ . والشرط

(١) قطعة من بيت لكُثَيِّر . تمامه :

عنيت قصيرات الحجال ولم أرد قصار الخطى ....

(٢) كلمة : « فأطلق » سقطت من أ . (٣) كلمة : « مطلقاً » سقطت من ب ، ط .

(٤) ط : « القديم » . تحريف . (٥) أ : « والخبر » تحريف .

(٦) آل عمران ١٤٤ . (٧) هود ١٢ .

(٨) قطعة من بيت ، وهو بتمامه :

فيا رَبِّ هَلْ إلاّ بك النّصرُ يُرْتَجى عَلَيْهِم وَهَلْ إلاّ عَلَيْكَ المُعوّلُ

نسبه في الدرر ١ : ٧٦ للكميت بن زيد .

وهو من شواهد : سرّ الصناعة ١٥٥ ، وروايته : يُبْتَغى » مكان : « يرتجي » . وأوضح المسالك رقم ٧٢ ، وابن عقيل ١ : ١٠٢ .

(٩) ط : « حال الاستفهام » مكان : « كالاستفهام » ، تحريف .

نحو : مَنْ يَقُمْ أَقُمْ معه . والمضاف إلى أحدهما نحو : غلام أيّهم أفضل . وغلام مَنْ يقم أقم معه . وضمير الشأن (١) نحو : هو زيد منطلق . ومدخول لام الابتداء نحو : لَزَيْدٌ قائِمٌ .

الثامن : أن يكون المبتدأ دعاء نحو : « سَلامٌ عَلَيْكَ (٢) » . وَوَيْلٌ لزيد .

التاسع : أن يكون المبتدأ بعد « أمّا » نحو : أمّا زيدٌ فعالم (٣) ، لأن الفاء لاتلي أمّا .

العاشر : أن يقع الخبر مؤخّراً في مثَل : نحو : « الكِلاب على البَقَرِ (٤) » ، وهذه الصُّورة هي الآتية في قولي : ويُمْنَع إن قدّم مثَلاً كتأخيره (٥) .

وزاد بعضهم أن يقترن الخبر (٦) بالباء (٧) الزائدة، نحو : ما زيد بقائم ، على لغة الإهمال .

[وجوب تقديم الخبر]

(ص) : ويمنع إن قدم مثَلاً كتأخيره (٨) ، أو كان ذا الصدر خلافاً للأخفش ، والمازنيّ . أو « كم » الخبرية . أو مضافـاً إلى ذلك . أو إشارة ظرفاً . أو مصحّحاً للابتداء (٩) بنكرة خلافاً للجزُولي . أو دالاً على ما يفهم بالتقديم . ومنه : سواءٌ عليَّ أقمت أم قعدت ؟ على أن مدخول الهمزة مبتدأ . وقيل : عكسه. وقيل : فاعِلٌ مُغْنٍ. وقيل مفعولٌ ، وسواءٌ لا خبر له. أو مسنداً ـــ دون أمّا ـــ إلى أنّ خلافاً للفراء والأخفش،

---

(١) كلمة : « الشأن » سقطت من أ . (٢) مريم ٤٧ .

(٣) أ : « فقائم » مكان : « فعالم » .

(٤) مثل يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة . يعني : لا ضرر عليك فخلّهـم . انظر : مجمع الأمثال ٢ : ١١٧ .

(٥) أ : « لتأخيره » باللام ، تحريف . (٦) ب : « الجر » بالجيم ، تحريف .

(٧) ب : « بالياء » تحريف . (٨) أ : « لتأخيره » باللام ، تحريف .

(٩) ط : فقط « أو مصحّحاً الابتداء » بدون لام الجرّ .

أو إلى مقرون [١] بأداة حصر ، أو فاء ، أو ذي ضمير ملابسه . لا إنْ أمكن [٢] تقديم صاحبه .

ومنع الأخفش : في داره زيدٌ . والكوفية : في داره قيام زيد ، أو عبد زيد . وقائم أو ضربته زيد . وقائم . أو قام أبوه زيد . وزيداً أبوه ضرب . أو ضارِبٌ . وأجازهما هشام. والكسائي الأخيرة. وضربته دون (قائم) .

(ش) : يُمْنَع تأخير الخبر . ويجب تقديمه لأسباب :

أحدها : أن يستعمل كذلك في مَثَل ، لأن الأمثال لاتغيّر كقولهم : « في كُلِّ وادٍ بنو سَعْد » .

الثاني : أن يكون واجب التصدير كالاستفهام نحو : أين زيد ؟ . وكيف عمرو ؟ والمضاف إليه نحو : صبح أيِّ يوم السفر .

الثالث : أن يكون « كم » الخبرية ، أو مضافاً إليها نحو : كم درهمٍ مالُك . وصاحب كم غُلامٍ أنت .

الرابع : أن يكون اسم إشارة ظرفاً نحو : ثَمّ زيد . وهُنا عمرو .

وقرئ : « ثَمّ الله شَهِيدٌ [٣] ». ووجْهُ تقديمه القياسُ على سائر الإشارات ، فإنك تقول : هذا زيد ، ولا تقول : زيد هذا .

الخامس : أن يكون تقديمه مصحِّحاً للابتداء بالنّكرة، وهو الظرف والمجرور ، والجملة كما سبق .

السادس : أن يكون دالاً على ما يفهم بالتقديم، ولا يفهم بالتأخير نحو: لِله[٤] درُّك. فلو أخر لم يفهم منه [١٠٣] معنى التعجب الذي يفهم منه التقديم. ومنه [٥] : « سواء عليّ « أقمت أم قعدت » ؟ على أنّ المعنى : سواء على القيامُ ، وعدمه. فمدخول الهمزة مبتدأ، و « سواء » خبره قدّم وجوباً ، لأنه لو تأخر لتوهّم السامع أن المتكلم مستفهم حقيقة .

---

(١) ط فقط : « مقترن » . (٢) ب : « لا أن يكون » ، تحريف . (٣) يونس ٤٦ .
(٤) كلمة : « لله » سقطت من ب . (٥) في ب : « ومعه » مكان : « منه » . تحريف .

وقيل : « سواء » هو المبتدأ ، والجملة خبره . وقيل : هو مبتدأ ، والجملة فاعلٌ مُغْنٍ عن الخبر . والتقدير : استوى عندي أقمت أم قعدت ؟

وقيل : هومبتدأ لا خبر له ، والجملة مفعول «بلا أبالي» معيّناً[١] . بـ«سواء» قاله السهيليّ .

السابع : أن يكون الخبر مسنداً — دون أمّا — إلى أنّ المفتوحة المشدّدة ، وصلتها نحو : « وآيةٌ لَهُمْ أنّا حَمَلْنَا [٢] » ، إذْ لو أخر [٣] ، لالتبس [٤] بالمكسورة .

وجوّز الفرّاء والأخفش تأخيره قياساً على المسند إلى « أنْ » المخففة نحو : « وأنْ تَصومُوا خَيْرٌ لَكُمْ [٥] » . فإن ولي « أمّا » جاز التأخير اتفاقاً نحو :

٣٣١ — عِنْدي اصْطِبارٌ، وأمّاأنّي جَزِعٌ يَوْمَ النّوى فِلوَجْدٍ كَادَ يَبْرِيني [٦]

الثامن ، والتاسع ، والعاشر : أن يكون مسنداً إلى مقرون بأداةِ حصر لئلا يلتبس نحو : ما في الدّار إلاّ زيد ، وإنّما في الدار زيد . أو إلى مقرون بفاء نحوَ : أمّا في الدار فزيد . أو إلى مشتمل على ضَمِير مُلابسه نحو : في الدار صاحبُها ، إذ لو أخرّ عاد الضمير على متأخّر لفظاً ورتبةً .

[جواز التقديم والتأخير] :

وإذا عُلم ما يجب فيه تأخير الخبر[٧] ، وما يمنع عُلم أنّ ما عداهما يجوز فيه التقديم والتأخير ، سواء كان الخبر رافعاً ضميراً لمبتدأ أو سببيّه [٨] . أو ناصباً ضميره . أو مشتملاً عليه [٩] . أو علىَ ضمير ما أضيف إليه . أو المبتدأ مشتمل على ضمير ملابس الخَبر .

فالأول[١٠] : نحو : قائم زيد . والثاني : نحو: قائم أبوه زيدٌ ، أو قام أبوه زيد .

---

(١) ط : « معنياً » . (٢) يس : ٤١. (٣) ط فقط : « تأخر » .
(٤) ب فقط : « لألبس » . (٥) البقرة ١٨٤ . (٦) قائله مجهول .
من شواهد : المغني ١ : ٢١٤ ، وأوضح المسالك رقم ٧٤ والأشموني ١ : ٢١٣ .
(٧) كلمة : « الخبر » سقطت من ب . (٨) أ : « أو سبيله » . تحريف .
(٩) أ : « أو ناصباً ضميراً مشتملاً عليه » . (١٠) أ : « الأول » بإسقاط الفاء .

والثالث : نحو : ضربته زيد . والرابع : نحو : في داره زيد . والخامس : نحو : في داره قيام زيد، وفي داره عبدُ زيد . السادس : نحو : زيداً أبوه ضرب، وزيداً أبوه ضارب .

ومنع الكوفيون تقديم الخبر في غير الرّابع ، والمفسّر (١) في الأخير إلا هِشاماً منهم ، فأجاز الأخير بصورتيه . ووافقه الكسائي على جواز الصورة الثانية . وهي : زيداً (٢) أبوه ضارب ، دون : زيداً أبوه ضرب .

وعضّدَهُ أبو عليّ (٣) بأن الأصل الإخبار بالمفرد، والإخبار بالفعل خلاف الأصل، فكأن المبتدأ بالنسبة إليه أجنبيّ ، فلا يفصل به بين الفعل ومنصوبه بخلاف اسم الفاعل .

وعَضّده (٤) غيره بأن الخبر إذا كان فعلاً، لا يجوز تقديمه، فلا يجوز تقديم معموله(٥) بخلاف اسم الفاعل . وعُورِضَ بأن تقديم معمول الفعل أوْلى لقوّته .

وأجاز الكسائيّ أيضاً: التقديم في الثالث. ومنع الأخفش : التقديم في الرابع على أن « زيد » مرفوع بالمجرور .

وإنما أجازه الكوفيون ولم يجيزوا : قائم زيد . وضربته زيد (٦) ، لأنّ الضمير في قولك : « في داره زيد » غير معتمد عليه (٧) ، ألاَ ترى أن المقصود : في الدار زيد ، وحصل هذا الضمير بالعَرَض (٨) . واحتج البصريّون بالسّماع ، حُكِيَ : « تَميميٌّ

---

(١) ط : « والمفرد » مكان : « المفسّر » .

(٢) ب : « زيدُ » بالرفع ، تحريف .

(٣) أ : «على أن الأصل» بحرف الجرّ : «على» تحريف.

(٤) من قوله : « وعضده غيره » إلى قوله : « بخلاف اسم الفاعل» سقط من أ .

(٥) ب فقط : « مفعوله » .

(٦) وقد احتج الكوفيون لعدم الجواز « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ، لأنه يؤدي إلى تقدير ضمير الاسم على ظاهره ألا ترى أنك إذا قلت ، قائم زيد كان في « قائم » ضمير زيد بدليل أنه يظهر في التثنية والجمع ، فتقول : قائمان الزيدان . وقائمون الزيدون . ولو كان خالياً عن الضمير لكان موحداً في الأحوال كلها . وكذلك إذا قلت : « أبوه قائم زيد » . كانت الهاء في : « أبوه » ضمير زيد ، فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره . ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم أن يكون بعد ظاهره » . شرح المفصل ١ : ٩٢ .

(٧) كلمة : « غير » سقطت من أ ، وفي أ : « يعتمد مكان : « معتمد » بالميم . ومعنى قوله : « غير معتمد عليه » أي غير معتدٍّ به ، لأنه جاء عرضاً غير مقصود .

(٨) أ : « بالعوض » بالواو . تحريف .

أنا » و « مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ » .

وذهب ابن الطّراوة إلى جواز : زيد أخوكَ ، دون : قائم زيد ، بناءً على مذهب له غريب خارج عن قانون العربيّة . وقد أشرت إليه في كتاب : (الاقتراح في أصول النحو) . وتركته هنا لسخافته ..

[جواز حذف المبتدأ والخبر] :

(ص) : مسألة: يحذف ما عُلِمَ من مبتدأ أو خبر [١] . وحيث صحَّ فيهما، ففي الأوْلى قولان . وفي المحذوف من زيدَ وعمرو قائم .

ثالثها : التخّيير . ويقلّ بعد «إذا» .

(ش) : يجوز حذف ما علم من المبتدأ والخبر .

فالأول : يكثر في جواب الاستفهام نحو: «وما أدْراكَ ما هِيَه نارٌ [٢] » أي هي نار . « قُلْ أفأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ من ذلكم النّارُ [٣] » أي : هو النارُ .

وبعد فاء الجواب «مَنْ عَمِلَ صالِحاً فَلِنَفْسِه[٤] »، أي فعَمَلُهُ لنفسه. « وإنْ تُخالِطُوهم فإخْوَانُكمْ [٥] ».أي فهم إخوانكم . وبعد القول نحو: « وقالُوا أساطِيرُ الأوّلِينَ » [٦] ، أي هو .

ويقِلّ بعد إذا الفجائية نحو: خرجت فإذا السّبع. ولم يقع في القرآن بعدها إلاّ ثابتاً[٧] . ومنه في غير ذلك : « سُورَةٌ أنزَلْناها [٨] » ، « بَراءةٌ من الله [٩] » . أي هذه .

والثاني : نحو : « أُكُلُها دائِمٌ وَظِلُّها [١٠] » ، أي دائم . «والمُحْصَناتُ مِنَ الّذِين أوتوُا الكِتابَ [١١] » ، أي حِلٌّ لكم. وإذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ، وكونه خبراً فأيّهما أولى ؟ قال الواسطي : الأوْلى كَوْنُ المحذوف المبتدأ ، لأن الخبر

(١) أ ، ط : « مبتدأ وخبر » بالواو العاطفة. (٢) القارعة ١٠ ، ١١ .
(٣) الحج ٧٢ وفي أ : « قل أنبئكم » تحريف ، وفي ب ط : « قل هل أنبئكم » تحريف كذلك .
(٤) فصّلت ٤٦ . (٥) البقرة ٢٢٠ . (٦) الفرقان ٥ .
(٧) ب فقط : « ثباتا » . (٨) النور ١ ، وفي أ : « صورة » بالصاد ، تحريف .
(٩) التوبة ١ . (١٠) الرعد ٣٥ . (١١) المائدة ٥ .

مَحطّ الفائدَة . وقال العَبْدِيّ (١) : الأولى كونه الخبر ، لان التّجوّز في آخر الجملة أسهل . نقل القولين ابن إيَاز (٢) .

ومثال المسألة : «فَصَبْرٌ جَمِيلٌ (٣)» أي : شأني صبر جميل، أو صبرٌ جميلٌ أمثل من غيره .

وإذا جئت بعد مبتدأين بخبر واحد نحو : زيد [١٠٤] وعمرو قائم ، فذهب سيبويه والمازنيّ ، والمبرد (٤) إلى أن المذكور خبر الأول ، وخبر الثاني محذوف . وذهب ابن السّرّاج ، وابن عصفور إلى عكسه . وقال آخرون : أنت مخيّر في تقديم أيهما شئت .

[وجوب حذف المبتدأ] :

(ص) : ويجب في مبتدأ خبره نعت مقطوع لمدح ، أو ذَمّ ، أو ترحّم، أو مصدر بدل من اللفظ بفعله ، أو مخصوص نعم ، أوصريح قَسَم، ونحو : من أنت زيد ؟. ولا سواء، خلافاً للمبرّد والسّيرافيّ . وبعد: لا سيّما إذَا رفعت .

(ش) : يجب حذف المبتدأ في مواضع :

أحدها : إذا كانَ مخبراً عنه بنعت مقطوع لمدح نحو : الحمد لله أهْلُ المدح . أو ذمّ نحو : مررت بزيد الفاسقُ . أو ترّحم نحو : مررت ببكر المسكينُ .

وإنما التزم فيه الحذف ، لأنهم لما قطعوا هذه النعوت إلى النصب التزموا إضمار الناصب أمارةً على أنهم قصدوا إنشاء المدح ، والذّمّ ، والتّرحم ، كما فعلوا في النداء ، إذ لو أظهروا لأوهم الإخبار . وأجرى الرفع مجرى النصب .

---

(١) انظر ١ : ٢٨ .

(٢) ط : « ابن إبان » تحريف ، صوابه من أ ، ب .

وابن إياز هو الحسين بن بدر ، العلامة جمال الدين .

من تصانيفه : الإسعاف في الخلاف ــ شرح فصول ابن معط . مات ٦٨١ .

(٣) يوسف ١٨ .

(٤) كلمة : « والمبرد » سقطت من أ ، ب .

أما غير الثلاثة من النّعوت فيجوز فيه الحذف والذّكر نحو: مررت بزيد الخيّاطُ، أي هو الخيّاط.

الثاني: إذا أخبر عنه بمصدر، هو بدل من اللفظ بفعله نحو: سَمْعٌ وطاعَةٌ، أي: أمري سَمْعٌ. والأصل في هذا النصب، لأنه جيء به بدلاً من اللفظ بفعله، فلم يجز إظهار ناصبه، لئلا يكون جمعاً بين البدل والمبدل منه (١)، ثم حمل الرفع على النصب، فالتزم إضمار المبتدأ.

الثالث: إذا أخبر عنه بمخصوص في بابِ نعْم، نَحو: نعْم الرجل زيد أي هو زيد.

الرابع: إذا أخبر عنه بصريح القسم نحو: في ذِمّتي لأفعلنّ، أي: يميني (٢).

الخامس: قَول العرب: «مَن أنت زيد»، أي مذكوركَ زيد.

السادس: قولهم: «لا سواء». حكاه سيبويه، وتأوله على حذف مبتدأ، أي هذان لا سواء، أو «لا هما سواء». وهو واجب الحذف، لأن المعنى لا يستويان. وأجاز المبّرد والسّيرافي إظهاره.

السابع: قولهم: لا سيما زيدٌ بالرفع أي لا سِيّ(٣) الذي هو زيد.

[وجوب حذف الخبر]:

(ص): وخبر بعد لولا، ولو ما للامتناع. قال الجمهور: مطلقاً، والمختار وفاقاً للرّمانّي، وابن الشّجري، (٤)، والشّلَوْبين، وابن مالك يجب ذكره إن كان خاصًّا، ولا دليل. وعليه(٥): «لولا قَوْمُكَ حَدِيثو عَهْدٍ». ومعه يجوز. وقيل: الخبر الجواب،

---

(١) كلمة: «منه» سقطت من أ، ب.

(٢) ب فقط: أي يمين. (٣) ط فقط: «لاسيما الذي هو زيد»، تحريف.

(٤) هو هبة الله بن عليّ بن محمد بن عليّ بن عبدالله، أبو السعادات المعروف بابن الشجريّ. من مصنفاته: الأمالي ــ ما اتفق لفظه واختلف معناه. شرح اللمع لابن جني ــ التصريف الملوكي. مات ٥٤٢.

(٥) عبارة: «وعليه لولا قومك حديثو عهد» سقطت من ب.

وقيل[١] : تاليها رُفِع بها . وقيل: بمضمر . وقدّره بعض المتقدمين: لو لم يحضر . ومع قَسَمٍ صريح لا غيره في الأصح. وواو «مع». والكوفيّة سدّت عنه. والجمهور إنّ منه: حسبك ينم الناس ، وضربي زيداً قائماً . وأن المقدر إذا ، أو إذْ كان . وقيل : ضربه . وقيل : ثابت ، ونحوه بعد الحال . وقيل : يظهر [٢] . وقيل : لا خبر ، والفاعل مُغْنٍ . وقيل : هو « قائماً » . وفيها ضميران . وقيل : لا ، وقيل : سدّت عنه . وقيل : ضربي فاعل مضمر ، ورفع « قائماً » ضرورة .

وجوّزه الأخفش بعد (أفعل) مضافاً إلى « ما » موصولة بكان، أو يكون. وابن مالك مقروناً بواو الحال . ويجري مجرى مَصْدَرٍ مُضَافُه [٣] ، وفي مُؤوّل. ثالثها المختار : إن أضيف إليه . وأجرى ابن عصفور كل ما لا حقيقة له في الوجود . والمختار — وفاقاً لسيبويه : منع وقوع هذه الحال فعلاً . وثالثها مضارعاً مرفوعاً، وتقديمها . وثالثها: [٤] إن كانت من ظاهر . ورابعها [٥] : إن تعدّى المصدر ، وتوسّطها ، ومعمولها . وثالثها إن لم يفصل . وجوازها جملة بواو لا دونها . ورابعها : إن عرى من ضمير . ودخول كان على مصدرها وإتباعه . وعِلمي بزيد كان قائماً على زيادتها . لا أمّا ضَرْبيك [٦] فكان حسناً ، صفة للياء والكاف ، والكناية قبلها . وعبد الله وعهدي [٧] بزيد قديمين .

(ش) : يجب حذف الخبر في مواضع :

أحدها : إذا وقع المبتدأ بعد لولا الامتناعيّة، لأنه معلوم بمقتضاها، إذْ هي دالّة على امتناع لوجود ، فالمدلول على امتناعه هو الجواب[٨] ، والمدلول على وجوده هو المبتدأ. فإذا قيل : لولا زيد لأكرمت عمراً لم يشك في أن المراد : وجُود زيدٍ مَنَعَ من إكرام عمرو . وجاز الحذف لتعيّن المحذوف ، ووجب لِسدّ الجوّاب وحلوله محله . ثم أطلق

---

(١) ط : « وفعل » مكان: « وقيل » ، تحريف .

(٢) كلمة : « يظهر » سقطت من أ . (٣) أ : « مصدرُ مضاف » .

(٤) ط : « وتاليها » بالتاء ، تحريف : وانظر الشرح .

(٥) أ : « وثالثها » مكان : « ورابعها » . (٦) ط : «ضربتكه» تحريف ، وانظر الشرح .

(٧) أ ، ب : « عهدي » بإسقاط واو العطف ، تحريف وقد سقطت كلمة : « بزيد » من أ .

(٨) « فالمدلول على امتناعه هو الجواب » سقطت هذه العبارة من أ .

الجمهور وجوب الحذف . ولحنّوا المعرّي في قوله :

٣٣٢ — * فلولا الغِمْدُ يُمْسِكُه لَسالا (١) *

وقيّده الرّمّانيّ وابن الشّجريّ ، والشّلَوْبين ، وتبعهم ابن مالك : بما إذا كان الخبر الكون المطلق ، فلو أريد كونٌ بَعينْه (٢) لا دليل عليه لم يجز الحذف ، فضلاً عن أن يجب ، نحو : لولا زيد سالمَنا ما سَلِم . ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : « لَوْلا قَوْمُكَ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ لأَسَّسْتُ البَيْتَ على قواعِدِ إبراهيم (٣) » .

فإن كان عليه دليل جاز الحذف والإثبات نحو: لولا أنصار زيد حَمَوْه لم يَنْج. [١٠٥] ومنه بيت المعرّي السابق. والجمهور أطلقوا فيه وجوب الحذف بناءً على أنه لا يكون بعدها إلاّ (٤) كوناً مطلقاً .

قال ابن أبي الرّبيع : أجاز قوم : لولا زيد قائم لأكرمتك . ولولا زيد جالس لأَكْرَمْتُكَ(٥) . وهذا لم يثبت بالسماع . والمنقول : لولا جلوس عمرو ، ولولا قيام زيد . انتهى .

قلت : والظاهر أنّ الحديث حرّفته الرّواة بدليل أنّ في بعض رواياته (٦) : لولا حِدْثَانُ قومك . وهذا جارٍ على القاعدة . وقد بينت في كتاب (أصول النحو) من كلام ابن الضّائع وأبي حيان : أنه لا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية (٧) ، لأنه مرويّ بالمعنى ، لا بلفظ الرسول . والأحاديث رواها العَجَمُ ، والمولدّون ، لا مَنْ

---

(١) هو لا يحتج بشعره . وقد تمثل به :
المغني ١ :٢١٦ ، وأوضح المسالك رقم ٧٧ ، وابن عقيل ١ : ١٠٦ والأشموني ١ : ٢١٥ .

(٢) ب فقط : « كون مقيد » .

(٣) انظر روايات هذا الحديث في : فتح الباري بشرح البخاري ٤ : ١٨٨ ، ١٨٩ .

(٤) ط : « لا » مكان : « إلاّ » . تحريف .

(٥) ط : « أكرمتك » بإسقاط اللام .

(٦) كلمة : « رواياته » سقطت من أ .

(٧) انظر المبحث السابع عشر من كتاب : « شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح » لابن مالك حيث دافع عن صحّة هذا الحديث من الوجهة النحويّة .
وانظر قصة الخلاف بين النحويين في الاستشهاد بالحديث في خزانة الأدب ١ : ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ .

يُحْسِنِ العربيّة ، فأدّوها على قَدْرِ ألسنتهم . و«كلولا» فيما ذكر «لوما» نبّه عليه ابن النّحاس في تعليقه على (المقرّب) .

وذهب قوم الى أنّ الخبر بعد لولا غير مقدر ، وأنه الجواب . وذهب الفراء: إلى أن الواقع بعد « لولا » ليس مبتدأ ، بل مرفوع بها لاستغنائه بها ، كما يرتفع بالفعل الفاعل . ورُدّ بأنها لو كانت عاملة لكان الجرّ[1] أولى بها من الرفع ، لاختصاصها بالاسم . وذهب الكسائي : إلى أنه مرفوع بفعل بعدها تقديره : لولا وُجد زيد ، أو نحوه ، لظهوره في قوله :

٣٣٣ ــ * فقُلْت بَلى لولا يُنازِعُني شُغْلِي[2] *

وذهب جماعة من المتقدمين : إلى أنه مرفوع بلولا ، لنيابتها مناب فعل[3] تقديره : لو لم يوجد ، أو لو[4] لم يحضر .

الثاني : إذا وقع خبرٌ قسَم صريح نحو : لعمرك ، وأيمن الله ، وأمانة الله . وإنما وجب حذفه ، لكونه معلوماً ، وقد سدّ الجواب مسدّه[5] ، بخلاف غير الصريح ، فلا يجب حذف خبره ، بل يجوز إثباته نحو : عليّ عهد الله لأفعلن ، لأنه لا يشعر بالقسم حتى يذكر المقسم عليه ، وما تقدم لا يستعمل إلا في القسم .

وقيل : إن أيْمُنَ الله ، ونحوه خبرٌ محذوف المبتدأ . والتقدير : قسمي أيمن الله .

الثالث : إذا وقع بعد واوٍ بمعنى « مع » نحو : كُلُّ رجلٍ وضَيْعتُه ، أي : مقترنان ، فالخبر محذوف ، لدلالة الواو وما بعدها على المصْحُوبيّة . وكان الحذف

---

(١) ط : « الخبر » مكان : « الجرّ » تحريف .

(٢) لم يستطع صاحب الدرر نسبته حيث قال في ١ : ٧٧ : «ولم أقف على قائله». وهو لأبي ذؤيب الهذلي. ديوان الهذليين ١٣٤ .

وصدره :

* ألا زَعَمت أسْماءُ أنْ لا أحبُّها *

وفي أ : « بان عني » مكان : « ينازعني » ، تحريف . وفي ب : « ثنان عني » تحريف أيضاً .

(٣) أ : « لقيامها مناب » ، تحريف . (٤) سقطت « لو » من ب . ط .

(٥) كلمة : « مسدّه » سقطت من أ ، ب .

واجباً لقيام الواو مقام « مع » . ولو جيء[١] بمع لكان كلاماً تامّاً . هــذا مذهب البصريين .

وذهب الكوفيون : إلى أن الخبر لم يُحذف ، وإنما أغنت عنه الواو كإغناء المرفوع بالوصف عنه ، فهو كلام « تام » ، لا يحتاج الى تقدير . واختارهُ ابن خروف .

فإن لم تكن الواو[٢] صريحةً في المعيّة ، بأن احتملت العطف نحو : زيدٌ وعمرو مقرونان ، جاز الحذف والإثبات .

الرابع : اختلف في قول العرب «حَسْبُكَ يَنَمْ النّاس» ، فقيل الضّمة في (حسبك) ضّمة بناء ، وهو اسم سُمِّي به الفعل ، وبُنِيَ على الضّمّ ، لأنه كان معرباً قبل ذلك ، فحمل على : قَبْلُ وبَعْدُ . وعلى هذا أبو عمرو بن العلاء .

والجمهور على أنها ضمّة إعراب . فقيل : هو مبتدأ محذوف الخبر لدلالة المعنى عليه. والتقدير : حَسْبُكَ السُّكُوتُ ينَم الناس .

وقيل : هو مبتدأ لا خبر له ، لأن معناه : اكْتَفِ[٣] . واختاره ابن طاهر[٤] .

الخامس : مسألة : ضربي زيداً قائماً. وضابِطُها : أن يكون المبتدأ مصدراً عامِلاً في مفسّر[٥] صاحِب حالٍ بعده ، لا يصلح أن يكون خبراً عنه . وهذه المسألة طويلَة الذيول ، كثيرة الخلاف ، وقد أفردتّها قديماً بتأليف مستقل .

وأقول : هنا اختلف الناس في إعراب هذا المثال .

فقال قوم : « ضربي » مرتفع على أنه فاعل فعل مضمر ، تقديره : يقع ضربي زيداً قائماً ، أو ثبت ضربي زيداً قائماً . وضعّف بأنه تقدير ما لا دليل على تعيينه ، لأنه كما يجوز تقدير : «ثبت» يجوز تقدير : «قلّ»، أو «عَدِم» ، وما لا يتعيّن تقديره لاسبيل إلى إضماره .

---

(١) ط : « جر » مكان : « جيء » ، تحريف .

(٢) كلمة : « الواو » سقطت من أ .

(٣) ط فقط : « اكفف » بفاءين ، تحريف .

(٤) سبقت ترجمته ١ : ١٨ .

(٥) أ : « في ضمير » مكان : « في مفسّر ».

وقال الجمهور : هو مبتدأ ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله ، وزيداً مفعول به ، وقائماً حال .

ثم اختلفوا ، هل يحتاج هذا المبتدأ إلى خبر أوْلا ؟ .

فقال قوم : لا خبر له ، وأن الفاعل أغنى عن الخبر ، لأن المصدر هنا واقع موقع الفعل كما في : أقائم الزيدان . والتقدير : ضربت زيداً قائماً ، وضّعف بأنه لو وقع موقع الفعل لصّح الاقتصار عليه مع فاعله كالمشبّه به .

وقال الكسائي ، وهشام ، والفراء ، وابن كيسان : الحال نفسها هي الخبر .

ثم اختلفوا . فقال ألاوّلان : الحال إذا وقعت خبراً للمصدر كان فيهـا ضميران مرفوعان : أحدهما من صاحب الحال ، والآخر من المصدر . وإنما احتيج إلى ذلك ، لأن الحال لا بدّ لها من ضمير يعود على صاحبها ، والخبر لا بدّ فيه من ضمير يعود [1] على المبتدأ ، وقد جَمَعت الوضعين فاحتاجت إلى ضميرين ، حتى لو أكدّت كرّر التوكيد نحو : ضربي زيداً قائماً نفسَه نَفْسَه [2] .

وقال الفرّاء : الحال إذا وقعت خبراً للمصدر ، فلا ضمير فيهـا من المصدر لجَرَيَانها على صاحبها في إفراده ، وتثنيته [١٠٦] وجمعه ، وتَعرِّيها [3] من ضمير المصدر للزومها مذهب الشرط ، والشرط بعد المصدر لا يتحمل ضمير المصدر نحو : ضربي زيداً إنْ قام .

وجاز نصب « قائماً » ونحوه على الحال عنده ، وعند الأولين ، وإن كان خـبراً لمّا لم يكن عيْن المبتدأ ، لأن القائم هو « زيد » ، لا « الضرب » . فلما كان خلافه انتصب على الخلاف ، لأنه عندهم يوجب النصب . وقال ابن كيسان : إنما أغنت الحال عـن

(١) مـن قوله : « يعود على المبتدأ » إلى قوله : « قائماً نفسه نفسه » سقط من أ .

(٢) ط : « نفسه » بدون تكرار ، تحريف .

(٣) أ : «وتعريفها» بالفاء، تحريف. وفي ب، ط : «وتعربها» بالباء الموحّدة ولا معنى لهما ، والصواب : « وتعريها » بالياء كما يدل عليه الأسلوب .

الخبر لشبهها بالظرف ، فكأنه قيل : ضربي زيداً في حال قيامه [١] .

وضعفّ قول الكسائي وهشام بأن العامل الواحد لا يعمل رفعاً في ظاهرين ، فكذا لا يعمله في ضميرين ، وبأن الحال لو ثنّي نحو : ضربي أخَوَيْكَ قائمين لم يمكن أن يكون فيه ضميران ،لأنه لو كان[٢] لكان أحدهما مثنىً من حيث عَوْده على صاحب الحال المثنى ،والآخر مفرداً [٣] لعوده على المبتدأ المفرد . وتثنية اسم الفاعل[٤] ، وإفراده إنما هو بحسب ما يرفع من الضمير فكان يلزم أن يكون اسم الفاعل مفرداً مثنـىً في حال واحد ، وهو باطل .

وقول الفرّاء بأنّ الشرط بمفرده لا يصلح للخبريّة ، لأنه لا يفيـد ، بل مع [٥] الجواب ، فهو محذوف ، والضمير محذوف معه .

وقول ابن كيسان : بأنه لو جاز ما قدّره لجاز مع الجُثّة[٦] أن يقول: زيد قائماً ، لأنه بمعنى : زيد في حال قيام ، وهو ممنوع إجماعاً [٧] .

وقال الجمهور : بتقدير الخبر . ثم اختلفوا : هل يجوز إظهاره . فقيل : نعـم. والجمهور على المنع . ثم اختلفوا في كيفيته ومكانه ، فحكى البَطْلَيْوسِيّ[٨] وابـن عَمْرون [٩] عن الكوفيين : أنهم قدروه : « ثابت » أو « موجود » بعد « قائماً » .

وضعّف بأنه تقدير ما لا دليل في اللفظ عليه [١٠] ، فإنه كما يجوز تقدير : « ثابت » يجوز تقدير [١١] : « منفيّ » أو « معدوم » .

وقال البصريون : تقدّر قبل « قائماً » . ثم اختلفوا في كيفيّته . فقال الأخفش :

---

(١) ط فقط : « في حال قيام » بإسقاط الضمير العائد تحريف .

(٢) أ : « لو كان لكان أحدهما » بزيادة : « لكان » . ط : « لو كان الحال أحدهما مثنى » بزيادة : « الحال » تحريف .

(٣) أ : « مفرد » بالرفع ، تحريف .

(٤) ط : « وتثنيته أي الفاعل » مكان : « وتثنية اسم الفاعل » تحريف .

(٥) أ فقط : « موقع » مكان : « بل مع » . (٦) « مع الجثة » سقطت من أ ، ب .

(٧) المنع يشمل القولين ، قول الفراء ، وقول ابن كيسان .

(٨) سبقت ترجمته ١ :٣١٧ .

(٩) هو محمد بن محمد بن أبي عليّ بن أبي سعيد بن عمرون . له : شرح المفصل ، مات ٦٤٩ .

(١٠) أ ، ب : « ما لا دليل عليه في اللفظ » بتقديم كلمة : « عليه » .

(١١) جملة : « يجوز تقدير » سقطت من ط .

تقديره : ضربي زيداً ضَرْبهُ قائماً . واختاره ابن مالك ، لما فيه من قِلّة الحذف .

وضعّف بأنه لم يقدّر زيادةً على ما أفاده الأول . وقال الجمهور : تقديره [١] : «إذْ[٢] كان قائماً» ، إن[٣] أردت الماضي ، و«إذا كان قائماً» ، إن أردت المستقبل ، فحذف « كان » ، وفاعلها . ثم الظرف . وجه[٤] تقدير الظرف دون غيره بأن الحذف توسّعٌ ، والظّرف أليق به . والزمان دون المكان ، لأن المبتدأ هنا حدث ، والزمان أجدر به .

وإذْ وإذَا دون غيرهما لاستغراق [٥] إذْ للماضي ، وإذا للمستقبل .

وتقدير كان التامة دون غيرها من الأفعال لاحتياج الظرف والحال إلى عامل ، ودلالتها على الكون المطلق الذي يدّل الكلام عليه .

ولم يعتقد في : (قائماً) أنه خبر كان المقدرة للزومه التنكير ، وفاعلها ضمير يعود إلى [٦] زيد .

وجوّز الزّمخشريّ عوده إلى فاعل المصدر ، وهو الياء .

إذا عرفت ذلك فهنا مسائل :

الأولى : لا يجوز رفع الحال المذكورة اختياراً بأن يقال : ضربي زيداً قائم ، إلا إن اضطرّ إلى ذلك ، فيرفع لا على أنه خبر « ضربي » ، بل خبر مبتدأ محذوف . والتقدير : ضربي [٧] زيداً وهو قائم ، والجملة حال سدّت مسدّ الخبر . وسواء في ذلك المصدر الصريح كالمثال المذكور وغيره .

وجوز الأخفش الرفع [٨] بعد أفعل مضافاً إلى « ما » موصولة بكان أو يكون نحو : أخطب ما كان ، أو مايكون [٩] الأمير قائم ، برفعه خبراً عن « أخطب » .

ووافقه ابن مالك ، وقال : فيه مجازان : أحدهما : إضافة « أخطب » مع أنه مين

---

(١) كلمة : « تقديره » سقطت من أ .

(٢) أ ، ط : « إذا كان » . والصواب : إذ كان بسكون الذّال .

(٣) « إنْ » سقطت من ب .

(٤) ب فقط : « وجهه » .

(٥) ط : « للاستغراق » ، تحريف .

(٦) أ فقط : « على » مكان : « إلى » .

(٧) ط : « ضربي زيد » برفع : « زيد » . تحريف .

(٨) ط : « وجوز الأخفش أن الرفع » بزيادة : « أن » .

(٩) من النسخ الثلاث : « او يكون » باسقاط . « ما » .

صفات الأعيان إلى « ما يكون » وهو تأويل الكون .

والثاني : الإخبار بقائم – مع أنه في الأصل من صفات الأعيان –عن « أخطب ما يكون » مع أنه من المعاني [١] ، لأن [٢] أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه. والحامل على ذلك قصد المبالغة ، وقد فتح بابها بأول الجملة فعضدّت بآخرها مرفوعاً .

وقال ابن النّحاس : وجّه ابن الدّهان [٣] رفع الأخفش «قائماً» بأن جعل «أخطب[٤]» مضافاً إلى « أحوال » محذوفة. تقديره : أخطب أحوالِ كون الأمير قائمٌ.

الثانية : أصل المسألة أن يكون المبتدأ مصدراً كما تقدّم . ومثله أن يكون مضافاً إلى مصدرٍ إضافة بَعْضٍ لِكُلّ ، أو كُلّ لجميع [٥] ، نحو: أكثرُ شُرْبِي السّويق ملتوتاً، وكلّ شُربي السّويق ملتوتاً ، ومعظم كلامي معلّماً .

وهل يجري ذلك في المصدر المؤوّل نحو: أن ضربت زيداً قائماً ، أو أن تضرب زيداً قائماً ؟ الجمهور : لا ، والكوفيون : نعم .

والثالث : المنع إن لم يضف إليه كالمثالين المذكورين [٦] . والجواز إن أضيف إليه : كأخطب ما يكون الأمير قائماً . وهذا هو الصحيح .

وبالغ ابن عصفور فأجرى كلّ ما لا حقيقة له في الوجود مجرى المصدر في ذلك .

الثالثة : في جواز وقوع هذه الحال فعلاً أقوال :

أحدها : وعليه سيبويه والفراء المنع . والثاني : الجواز . وعليه الأخفش والكسائيّ وهشام وابن مالك للسماع . قال : [١٠٧]

---

(١) أ : « في الثاني » مكان : « من المعاني » ، تحريف . ط : « في المعاني » بوضع « في » موضع « من » .

(٢) أ : « كون » مكان : « لأن » .

(٣) هو الحسن بن محمد بن عليّ بن رجاء ، أبو محمد اللغويّ المعروف بابن الدّهان . أخذ العربيّة عن الرّبعي ، ويوسف السّيرافي ، والرمّانيّ مات ٤٤٧ .

(٤) كلمة : « أخطب » سقطت من أ .

(٥) ب ، ط : « للجميع » بلامين .

(٦) كلمة : « المذكورين » سقطت من أ ، ب .

٣٣٤ - ورَأْيُ عَيْنَيَّ الفَتَى أباكـا يُعْطِي الجزِيل ، فعَلَيْكَ ذاكا [١]

وقال :

٣٣٥ - عَهْدِي بها في الحَيِّ قد سُرْبِلَتْ بَيْضاءَ مثْلَ المُهْرَةِ الضّامرِ [٢]

والثالث : المنع في المضارع المرفوع ، لأن النصب الذي في لفظ المفرد عوض عن التصريح بالشّرط ، والمضارع المرفوع ليس في لفظه[٣] ما يكتنف [٤] مذهب الشرط. وعُزِي للفراء .

الرابعة : في جواز تقديم هذه الحال على المصدر أقوال :

أحدها : الجواز . وعليه البصريون ، سواء تعدّى المصدر أم [٥] كان لازماً نحو : قائماً [٦] ضربي زيداً ، أو ملتوتاً [٧] شُرْبِي السَّويق .

والثاني : المنع ، وعليه الفرّاء سواء كانت من ظاهر نحو : مسرعاً قيامُ زيد ، أم مُضْمَرٍ [٨] ، نحو [٩] : مسرعاً قيامُكَ .

والثالث : الجواز ، إذا كانت من مضمرٍ ، والمنع إذا كانت من ظاهر. وعليه الكسائيّ وهشام.

والرابع : المنع إن كان المصدر متعدّياً . والجواز إن [١٠] كان لازِماً .

وفي توسّطها بين المصدر ومفعوله نحو : شُرْبُكَ ملتوتاً السويق قولان : أحدهما: المنع ، وعليه الكسائي ، وهشام ، والفراء .

---

(١) لرؤبة بن العجاج ، ملحق ديوانه : ١٨١ .
وروايته : « إياك » بالياء ، ورواية سيبويه ١ : ٩٨ : « أخاكا » مكان : « أباكا » وفي الأشموني ١ : ٢٢٠ « أباكا » بالباء .

(٢) للأعشى . ديوانه ٩٤ ، وروايته : « هيفاء » مكان : « بيضاء » .
من شواهد الإنصاف ٢ : ٧٧٨ . وفي ط : « الطائرة » مكان : «الضامر» ،تحريف ، وتتفق النسخة أ مع الديوان .

(٣) أ : « من » مكان : « في » .

(٤) أ « ما يكسبه » ، .

(٥) أ فقط : « أو » مكان : « أم » .

(٦) سقطت كلمة : « قائماً » من أ .

(٧) ب : « وملتوتاً » بالواو .

(٨) ط : « أم مضمراً » بالنصب ، تحريف .

(٩) في ط كلمة : « نحو » ساقطة .

(١٠) ب ، ط : « إذا » مكان : « إن » .

قال أبو حيان : وحكي الجواز عن البصريين ، ولعلّه لا يصحّ ، فإنه مشكل ، لأنّ فيه الفصل بين المصدر ومعموله ، بخلاف تقدّمها (١) ، فليس فيه ذلك .

وفي توسّط معمولها بينها وبين المصدر ومعموله نحو : ضربي زيداً فرساً راكباً . قولان :

أحدهما : الجواز ، وعليه البصريون والكسائيّ، لعدم الفصل بين المصدر ومعموله .

والثاني : المنع ، وعليه الفراء ، لأن راكباً لم يُرَدّ (٢) إلى الاستقبال ، فلا يقدّم معموله عليه .

الخامسة : في جواز وقوع هذه الحال جملة اسميّة أقوال :

أحدها : المنع سواء كانت بواو أو بدونها (٣) ، وعليه سيبويه .

والثاني : الجواز مطلقاً ، وعليه الكسائي ، واختاره ابن مالك لورود السماع به في قوله :

٣٣٦ ـ خَيْرُ اقترابي من المَوْلَى حَليفَ رِضاً
وشرُّ بُعْدِيَ عنه ، وهو غَضْبانُ (٤)

والثالث : الجواز بـ « واو » لا دونها . وعليه الفرّاء اقتصاراً على مورد السماع .

السادسة : في جواز دخول كان الناقصة على هذا المصدر قولان :

أحدهما : نعم. وعليه السّيرافي ، وابن السّرّاج ، نحو كان ضربي زيداً قائماً .

والثاني : لا ، وعليه ابن عصفور ، لأن تعويض الحال من الخبر (٥) إنما يكون بعد حذفه ، وحذف خبر كان قبيحٌ (٦) .

---

(١) ط فقط : « تقديمها » .

(٢) ط فقط : « لم يؤد » مكان : « لم يرد » .

(٣) ط : « أو دونها » ب : « وبدونها » .

(٤) قائله مجهول.
من شواهد الأشموني ١ : ٢١٩ . وفي أ : « بعدى منه » بوضع « منه » مكان : « عنه » .

(٥) أ : « لا لغرض الحال بين الخبر » ، تحريف .

(٦) ط : « يصح » مكان : « قبيح » ، تحريف .

السابعة : في جواز إتباع المصدر المذكور ، بأن يقال : ضربي زيداً الشّديد قائماً قولان :

أحدهما : الجواز قياساً . وعليه الكسائيّ وابن مالك . والثاني : المنع ، لأن الموضع موضع اختصار ، ولم يَرِدْ به سماع .

الثامنة : في جواز نحو : علمي بزيد كان قائماً قولان :

أحدهما : لا [١] ، وعليه أبو عليّ ، لأن اسم كان حينئذ [٢] ضمير : « عِلْمي » ، و«عِلْمي» خبر كان من حيث المعنى ، والقائم ليس نفس العِلْم ، ولا مُنَزّلاً منزلته ، ولأن الحال حينئذ من الضمير ، وضمير المصدر لا يعمل .

والثاني : نعم ، على أنّ كان زائدة .

التاسعة : إذا كنَّيت عن المصدر الذي سدّت الحال مسدّ خبره قبل ذكر الحال ، نحو : ضربي زيداً هو قائماً فقولان :

أحدهما : الجواز. وعليه البصريون . وهو مبتدأ ، « وقائماً » سدّ مسدّ خبره. والثاني المنع ، وعليه الفرّاء .

العاشرة : أجازوا أمّا ضَرْبيكَ فكان حَسَناً ، على أن « حَسَناً» صفة للضّرب. ومنعها الفراء على أنه صفة للياء والكاف .

الحادية عشرة [٣] : أجاز الكسائيّ وهشام: عبد الله وعهدي[٤] بزيد قديمين، على، تقدير : العهد لعبد الله ، وزيد قديمين ، فقدّم: «عبد الله» ، ورفع بما بعده وثنّى: «قديمين» لأنه لعبد الله وزيد ، وكان [٥] خبراً للعهد ، كما يكون الحال خبراً لمصدر .

ومنع ذلك الفراء . وقال أبو حيان : وقياس البصريين يقتضي المنع .

* * *

(١) « لا » سقطت من أ . (٢) كلمة : « حينئذ » سقطت من أ .

(٣) ب فقط : « الحادي عشر » .

(٤) ط فقط : « عبدالله عهدي بزيد قديمين » بإسقاط الواو .

(٥) أ فقط : « وكان » بدون ألف التثنية .

(ص) : وإن ولي معطوفاً بواو على مبتدأ فِعلٌ لأحدهما واقعٌ على الآخر جاز . وقد يغني مضاف (١) إليه المبتدأ عن(٢) معطوف ، فيطابقهما الخبر . ويمنع تقديمه خلافاً لمن منعهما .

(ش) : فيه مسألتان :

الأولى : اختلف : هل يجوز أن يؤتى بمبتدأ ، ومعطوف عليه بواو ، وبعده فعل لأحدهما واقع على الآخر نحو : « عبد الله والريح يباريها » ؟ فقيل: لا ،لأن: « يباريها» خبر عن أحدهما ، فيلزم بقاء الآخر بلا خبر . وقيل : نعم ، واختاره ابن الأنباريّ ، وابن مالك . واستدلاّ على صحّته بقول الشاعر : [١٠٨]

٣٣٧ — واعلم بأنّكَ والمنيّـة شارِبٌ بِعُقَارِها(٣)

ثم اختلف في توجيه ذلك ، فوجّهَهُ (٤) مَنْ أجازه من البصريين : على أن الخبر محذوف ، والتقدير : عبد الله والريح يجريان يباريها ، و « يباريها » في موضع نصب على الحال ، واستغني بها عن الخبر ، لدلالتها عليه . ووجّهَهُ (٥) من أجازه من الكوفيين : على أن المعنى : « يتباريان » ، ولم يقدّروا محذوفاً ، إذ من باراك فقد بَارَيْتَهُ ، ولو كان العطف بالفاء ، أو بثُمّ ،لم تصح المسألة إجماعاً . ولو حذف العاطف صحّت المسألة إجماعاً .

الثانية : هل يجوز أن يؤتى بمبتدأ مضاف ، ويخبر عنه بخبر مطابق للمضاف وللمضاف(٦) إليه من غير عطف كقولهم : « راكِبُ النّاقة طليحان » ؟ قولان : أحدهما : لا . وعليه أكثر البصريين . والثاني : نعم . وعليه الكسائي ، وهشام . وجزم به ابن مالك على أن التقدير : راكِبُ الناقة والناقة طليحان ، فحذف المعطوف ، لوضوح المعنى .

وجوّز بعضهم : أن يكون على حذف (٧) مضاف ، أي راكب الناقة أحد طليحين.

---

(١) ط : « مضافه » بالهاء ، تحريف .

(٢) ط فقط : « من » مكان : « عن » ، تحريف .

(٣) انظر الدرر ١ : ٧٨ ، وقصة الاستدلال بهذا الشاهد .

(٤) أ فقط : « فوجه » .

(٥) أ فقط : « ووجه » .

(٦) ب ، ط : « والمضاف » باسقاط لام الجرّ .

(٧) كلمة : « حذف » سقطت من

ومثله : غلام زيد ضربتهما .

وعلى هذا لا يجوز تقديم الخبر بأن يقال : الطليحان راكب الناقة إذ لم يقم دليل سابق على تثنية الخبر والمرفوعُ (١) المُخْبَرُ عنه واحدٌ .

[تَعَدُّد الخبَر]

(ص) : ويتعدّد الخبر بعطف وغيره . وثالثها : إن لم يختلفا بالإفراد والجملة . ورابعها : إن اتّحدا معنىً : كـ « حلوٌ حامض » والأصح في نحوه المرفوع (٢) منع العطف والتقدّم (٣) . وثالثها : تقدّم أحدهما. وعلى منع التعدد الأسبق أولى، والباقي صفة . وقيل : خبرٌ مقدّر .

(ش) : اختلف في جواز تعدّد الخبر لمبتدأ واحد على أقوال :

أحدها : وهو الأصحّ ، وعليه الجمهور الجواز كما في النعوت (٤) ، سواء اقترن بعاطفٍ أم لا ؟ فالأول كقولك : زيد فقيه وشاعرٌ وكاتب (٥) .

والثاني : كقوله تعالى : « وهو الغَفورُ الودُودُ ، ذُو العرْشِ المَجِيدُ ، فَعّال لِما يُرِيد (٦) » . وقول الشاعر :

٣٣٨ ـ مَنْ يَكُ ذَا بَتٌّ فهذا بَتِّي مُقَيِّظٌ ، مُصَيِّفٌ، مُشَتِّي (٧)

والقول الثاني : المنع ، واختاره ابن عصفور ، وكثير من المغاربة . وعلى هذا فما ورد من ذلك جُعِل فيه (٨) الأول خبراً ، والباقي صفة للخبر . ومنهم مَنْ يجعله خبَرَ مبتدأٍ مقدّر .

والقول الثالث : الجواز إن اتّحدا في الإفراد ، والجملة. فالأول: (٩) كما تقدّم .

---

(١) كلمة : « والمرفوع » سقطت من ط .
(٢) كلمة : « المرفوع » سقطت من أ ، ب .
(٣) أ فقط : « والتقديم » .
(٤) ب : « المنعوت » ، تحريف.
(٥) أ فقط : « وكاتب وشاعر » .
(٦) البروج ١٤ ، ١٥ ، ١٦.
(٧) من شواهد سيبويه ١ : ٢٥٨ ، ابن عقيل ١ : ١٠٩، شرح المفصل ١ : ٩٩ .
(٨) أ : « اجعل فيه » مكان : « جعل فيه » وسقطت كلمة : « فيه » من ط .
(٩) ط فقط : « فالأولى» .

والثاني: نحو: زيد أبوه قائم أخوه خارج. والمنع، إن كان أحدهما مفرداً، والآخر جملة.

والرابع: (١) قصر الجواز على ما كان المعنى منهما (٢) واحداً نحو: الرُّمّان حُلْوٌ حامض، أي: مُزٌّ، وزيد أَعْسَرُ أَيْسَرُ، أي: أضبط (٣). وهو الذي يعمل بكلتا يديه. وهذا النوع يتعيّن (٤) فيه ترك العطف، لأن مجموع الخبرين فيه بمنزلة واحد.

وجوّز أبو عليّ: استعماله بالعطف كغيره من الأخبار المتعدّدة (٥). فيقال: هذا حلوٌ وحامضٌ.

قال صاحب (البديع): ولا يجوز الفصل بين هذين الخبرين، ولا تقديمهما على المبتدأ عند الأكثرين، (٦) ولا تقديم أحدهما وتأخير الآخر. وأجازه بعضهم. انتهى.

ومن ذلك يتحصّل في التقديم ثلاثة أقوال، كما حكيتها في المتن.

تعدد مبتدآت متوالية

(ص): وتتوالى مبتدآت، فيخبر عن أحدها، ويجعل مع خبره خبر متلوّه، وهكذا. ويضاف غير (٧) الأول إلى ضمير متلوّه (٨)، أو يجاء آخراً بالروابط عكساً. والمختار خلافاً للنحاة منعه في الموصولات.

(ش): إذا تعدّدت مبتدآت متوالية، فلك في الإخبار عنها طريقان:

أحدهما: أن تجعل الرّوابط في المبتدآت، فيخبر عن آخرها، وتجعله (٩) مع خبره خبراً لما قبله، وهكذا (١٠) إلى أن تخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده.

---

(١) أ: «والتوابع» مكان: «والرابع»، تحريف. (٢) ط: «منها»، تحريف.

(٣) أضبط أي في العمل، لكونه يعمل بكلتا يديه، وكان عمر بن الخطاب كذلك، ولا يقال: أعسر أيسر. انظر: الصبّان ١: ٢٢٢.

(٤) كلمة: «يتعين» سقطت من أ.

(٥) ط: «المفردة» مكان: «المتعدّدة» تحريف. (٦) أ فقط: «عند الأكثر».

(٧) ب «عن» مكان: «غير» تحريف. (٨) ط: «نقلوه» مكان: «متلوّه» تحريف.

(٩) أ فقط: «ويجعل» بالياء. (١٠) ط: «وهذا» تحريف.

ويضاف غير الأول إلى ضمير متلوّه. مثاله: زيد عمّه خاله أخوه أبوه قائم. والمعنى: أبو أخي خال عمّ زيد قائم.

والآخر: أن تجعل الروابط في الأخبار، فيؤتى بعد خبر الأخير بهاء آخِراً لأوّل، وتالٍ لمتلوّه [1]. مثاله: زيد هند الأخوان الزيدون ضاربوهما عندها [2] بإذنه. والمعنى: الزيدون ضاربو الأخوين عند هند بإذن زيد. قال أبو حيّان: وهذا المثال ونحوه ممّا وضعه النّحويون للاختبار والتمرين، ولا يوجد مثله في كلام العرب البتة.

قال: ومثله: من الموصول: الذي التي اللّتان أبوها أبوهما أختها [١٠٩] أخوك أخته زيد[3]. وقال ابن الخبّاز: العرب لا تدخل موصولاً على موصول وإنما ذلك من وضع النّحويين، وهي مشكلة جدّاً. انتهى. ولهذا اخترت عدم جَرَيان ذلك فيه.

[جواز دخول الفاء على الخبر]

(ص): مسألة: تدخل الفاء في الخبر جوازاً بعد مبتدأ، تضمّن [4] شرطاً كـ«أل»[5] موصولة بمستقبل عام، خلافاً لسيبويه. أو غيرها موصولاً بظرف. أو فعل يقبل الشّرطيّة، خلافاً لمن أطلق، أو جوّز الماضي. أو المصدر بشرط. أو الاسمية. أو منع إن أكّد، أو وصف. أو نكرة عامّة موصوفة بذلك. وخصه ابن الحاجّ بـ«كلّ» وشرط فُقد[6]. نفي. أو استفهام[7]. أو مضاف إليها، مشعر بِمُجازَاةٍ. أو موصوف بالموصول على الأصح. أو مضاف [8] إليه. وقلّ في خبر كُلّ مضافة إلى غير ذلك. وجوّزه الأخفش في

---

(١) ط: «لمتلو» بإسقاط الضمير العائد، تحريف. وكذلك في ط: «بها آخر لاول». تحريف.

(٢) أ فقط: «عبدها» بالباء، تحريف، وانظر العبارة التي بعدها في الشرح.

(٣) العبارة في ب: «الذي التي اللذان التي أبوها أختها أخواك أخته زيد».
وفي أ: «الذي والتي اللذان التي أبوها أبوهما أختها أخوك أخته زيد».

(٤) في ط: «مضمر» مكان: «تضمن»، تحريف.
وفي ب: «الضمير» مكان: «تضمين» تحريف أيضاً.

(٥) ط: «بحال» مكان «كأل» تحريف.

(٦) كلمة: «فقد» سقطت من ط، تحريف.

(٧) هكذا في النسخ الثلاث ولعلها: «أو استقبال» وانظر الشرح.

(٧) ط: «أو مضافاً» بالنصب، تحريف.

كل خبر ، والفراء إن تضمّن طلباً .

(ش) : لما كان الخبر مرتبطاً بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتج إلى حرف رابط بينهما ، كما لم يحتج الفعل والفاعل إلى ذلك ، فكان الأصل ألاّ تدخل الفاء على شيء من خبر المبتدأ ، لكنه لما لُحِظَ في بعض الأخبار معنى ما يدخل الفاء (١) فيه دخلت ، وهو الشرط ، والجزاء .

والمعنى الملاحظ (٢) أن يقصد أن الخبر مستحق بالصّلة ، أو الصفة ، وأن يقصد به العموم .

ودخولها على ضربين (٣) : واجب ، وهو بعد أما – كما سيأتي في أواخر الكتاب الثالث . وجائز ، وذلك في صور :

إحداها (٤) : أن يكون المبتدأ (٥) أل الموصولة بمستقبل عام نحو : « الزّانيةُ والزّاني فاجْلِدُوا (٦) » ، « والسّارِقُ والسّارِقَةُ فاقْطَعُوا (٧) » . وهذا ما جزم به ابن مالك . ونقل عن الكوفيين ، والمبرد ، والزّجّاج .

وذهب سيبويه وجمهور البصريين : إلى منع دخول الفاء في هذه الصورة ، وخرّجوا الآيتين ونحوهما على حذف الخبر ، أي : فيما (٨) يتلى عليكم الزانية ، أي حكم ذلك .

الثانية : ان يكون المبتدأ غير أل من الموصولات ، وصلته ظرف ، أو مجرور ، أو جملة تصلح للشرطية، وهي الفعليّة غير الماضيّة، وغير المصدّرة بأداة شرط ، أو حرف استقبال ، كالسين ، وسوف . ولن . أو بقد (٩) . أو ما النافية . مثال الظرف قوله :

٣٣٩ – ما لَدَى الحازِمِ اللّبيبِ مُعاراً فمصونٌ ، ومَالَهُ قَدْ يَضِيعُ (١٠)

(١) أ فقط : « معنى ما يدخل عليه الفاء دخلت » بزيادة « عليه » وإسقاط : « فيه » .

(٢) ب فقط : « والمعنى الملاحظة » تحريف .

(٣) أ فقط : « ودخولها يكون على ضربين » بزيادة « يكون » .

(٤) ط فقط : « أحدها » .

(٥) كلمة : « المبتدأ » سقطت من ب .

(٦) النور ٢ .

(٧) المائدة ٣٨ .

(٨) ط : « فما » مكان : « فيما » تحريف .

(٩) ب فقط : « أوقد » بإسقاط الباء .

(١٠) قائله مجهول .

انظر الدرر ١ : ٧٩ . وفي ب : « ما لذي » بالذال ، تحريف .

ومثال المجرور قوله تعالى : « وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ [١] » ، ومثال الجملة قوله تعالى : « ومَا أَصَابَكُم مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيدِيكُم [٢] » .
ويدل على أنّ (ما) موصولةٌ سقوطُ الفاء في قراءة نافع وابن عامر . ولا يجوز دخول الفاء والصّلة غير ما ذكر . وجوز ابن الحاجّ دخولها ، والصّلة جملة اسمية ، نحو : الذي هو[٣] يأتيني فله درهم .

وجوّز بعضهم دخولها والصّلة جملة فعلية مصدّرة بشرط نحو : الذي إن [٤] يأتني أكرمه ، فهو مكرم . حكاه في (البسيط) عن بعض شيوخه .

وَرُدّ بأن الفاء إنما دخلت لشبه المبتدأ بالشرط ، وهو هنا منتف ، لأن اسم الشرط لا يجوز دخوله على أداة الشرط . وجوّز بعضُهم دُخولها والصّلة فعل ماض نحو : الذي زارنا أمس فله كذا . واستدلّ بقوله تعالى : « ومَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللهِ[٥] » ، « وما أَفَاءَ اللهُ علَى رَسُولِهِ مِنْهُم فمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ [٦] » .

وأوّلهُ المانعون على معنى التّبيين ، أي وما يتبيّن إصابته إيّاكم ، وهو بعيد [٧] .

وجوّز بعضهم دخولها ، والصلة فعل مطلقاً ، وإن لم يقبل الشرطيّة . حكاه ابن عصفور . فأجاز نحو : الذي ما يأتيني فله درهم ، وإن لم يجز دخول أداة الشّرط على (ما) النافية، لأن هذا ليس شرطاً حقيقة ، وإنّما هو مشبّه به [٨] . ورُدّ بأنه غير محفوظ من كلام العرب ، وإذا لم يسمع من كلامها أمكن أن يكون امتنعت من إجازة ذلك ، لما ذكر من أن الصّلة إذ ذاك لا تشبه فعل الشرط .

ومنع هشام دخول الفاء مع استيفاء الشروط إذا أُكّد الموصول ، أو وُصِف ، لذهاب معنى الجزاء بذلك ، وايّد بأن ذلك لا يُحْفَظ من كلام العرب .

الثالثة : أن يكون المبتدأ نكرة عامة موصوفة بأحدِ الثلاثة ، أعني الظرف[٩] ، والمجرور والفعل الصالح للشرطية نحو : رجل [١٠] عنده حزْمٌ فهو سعيد . وعبْدٌ للكريم فما

---

(١) النحل ٥٣ . (٢) الشّورى ٣٠ . (٣) : « هو » سقطت من أ .
(٤) « إن » سقطت من أ ، ب . (٥) آل عمران ١٦٦ . (٦) الحشر ٦ .
(٧) أ : « مقيد » بالميم والقاف ، تحريف . (٨) أ فقط : « شبه به » .
(٩) ط : « الظروف » . (١٠) كلمة : « رجل » سقطت من أ .

يَضِيعُ ، ونفسٌ تسعى في تجارتها فلن تخيب . وخصّ ابن الحاجّ ذلك بـ« كلّ » . والصحيح التعميم .

الرابعة : أن يكون المبتدأ مضافاً إلى النكرة المذكورة ، وهو مشعر بمجازاة كقوله :

٣٤٠ ـ * وكُلُّ خَيْرٍ لَدَيْهِ فَهُوَ مَسْئُولُ(١) *

الخامسة : ان يكون المبتدأ معرفة موصوفة بالموصول نحو : « والقَوَاعِدُ من النِّساء اللّاتي لا يَرْجُونَ نِكَاحاً ، فَلَيْسَ عَلَيْهِنَ جُنَاحٌ (٢) » . ومنع بعضهم دخول الفاء في هذه الصورة لأنّ [١١٠] المخبر عنه ليس بمُشْبِهٍ لاسم (٣) الشَرط ، لأن اسم الشرط لا يقع بعده إلاّ الفعل، والاسم الموصوف بالذي ليس كذلك . وأوّل الآية على أن (اللاتي) مبتدأ ثانٍ ، والفاء داخل في خبره ، لأنه موصول ، وهو وخبره خبر الأول .

السادسة : أن يكون المبتدأ مضافاً إلى الموصول (٤) نحو : «غلامُ الذي يأتيني فله درهم ». ومنه قوله :

٣٤١ ـ * وكلّ الذي حَمَّلْتَهُ فَهُوَ حَامِلُهْ (٥) *

وقَلّ(٦) دخول الفاء في حَيِّز كُلّ مضافة إلى غير ذلك، إما إلى غير موصوف كقولهم : « كُلُّ نِعْمَةٍ فَمِنَ الله » . أو إلى موصوفٍ(٧) بغير ما ذكر كقوله :

---

(١) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ٧٩ ، وصدره :

* نَرْجُو فَوَاضِلَ رَبٍّ سَيْبُهُ حَسَنٌ *

(٢) النّور ٦٠ .
(٣) أ : « بمشبه الاسم » بإسقاط لام الجر ، وزيادة « أل »، تحريف .
(٤) أ : « المفعول » مكان : « الموصول » ، تحريف .
(٥) لزينب بنت الطّثرية ترثي أخاها يزيد . وصدره :

* يسرُّك مَظْلوماً ويُرْضِيكَ ظَالِماً *

انظر : الدرر ١ : ٧٩ . وفي النسخ الثلاث : « حامل »
(٦) ب، ط : « قبل » بالباء . تحريف صوابه في أ.
(٧) ط : « أو إلى موصوفه » بزيادة ضمير عائد ، تحريف.

٣٤٢ – كُلُّ أَمْرٍ مُبَاعَدٌ ، أَوْ مُدانٍ فَمَنُوطٌ بِحِكْمَةِ المُتَعَالِي(١)

وجوز الأخفش دخولها في كل خبرٍ نحو : زيد فمنطلق . واستدل له بقوله :

٣٤٣ – * وقائلةٍ خَوْلانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُم (٢) *

وقوله :

٣٤٤ – * أَنْتَ فانْظر لأيِّ ذاك تصيرُ(٣) *

والجمهور أوّلوا ذلك على أنّ خولان خبر «هو» محذوفة (٤) ، و « أنت » فاعل بمقدّر فسرّه الظاهر .

وجوّز الفراء والأعلم: دخولها في كلّ خبر هو أمر ، أو نهي ، نحو: زيد فاضربْه ، وزيد فلا تضربْه . واستدل بقوله تعالى: « هذا فَلْيَذُوقوه(٥) » ، وقول الشّاعر :

٣٤٥ – يارَبَّ مُوسى أظْلَمِي، وَأَظْلَمُهُ فَاصْبُبْ عَلَيْهِ مَلَكاً لا يَرْحَمُهْ(٦)

* * *

(ص) : والصحيح دخول النّاسخ على موصول شرطيّ ، ويزيل الفاء إلا إنّ وأنّ و(لكــن) على الأصح . قيل : ولعلّ . قيل : وكان مضارعاً ، وفعل اليقين .

---

(١) قائله مجهول .
انظر : شرح شواهد المغني للسُّيُوطِيِّ ص ٨٤٧ .
وفي ط : «كل امرىء» تحريف . وفي أ : « فمتوسط » مكان « فمنوط » . تحريف .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :
* وأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا *
من شواهد : سيبويه ١ : ٧٠ ، ٧٢ ، وأوضح المسالك رقم ٢٣٣ ، وشرح شواهد المغني للسُّيُوطِيِّ ص ٤٦٨ ، والخزانة ١ : ٢١٨ ، ٣ : ٣٩٥ ، ٤ : ٤٢١ ، ٥٥٢ .

(٣) لعديّ بن زيد . وصدره :
* أرواحٌ مُوَدِّعٌ أَمْ بكُورُ *
ورواية عجزه في ديوانه ٨٤ :
* لك فاعْلَم لأيِّ حالٍ تَصيرُ *
من شواهد سيبويه ١ : ٧٠ .

(٤) ط فقط : « محذوفاً » بالنصب . (٥) صٓ ٥٧ .

(٦) رجز لم يعرف قائله . وانظر في الدرر ١ : ٨٠ ما دار في تخريج هذا الشاهد. والخزانة ٢ : ٢٣١.

(ش) : اختلف في جواز دخول بعض النواسخ على المبتدأ ، إذا كان موصولاً تضمّن معنى الشرط .

فالجمهور على جوازه . ومنعه الأخفش ، لأن ما تضمّن معنى الشرط لا يعمل فيه ما قبله . وعلى الأول إذا دخل زالت الفاء من خبره لزوال شَبَهِهِ [١] باسم الشرط من حيث عمل فيه ما قبله . ما لم يكن الناسخ إنّ أو أنّ أو لكنّ [٢] فإنه يجوز دخول الفاء [٣] معها ، لأنّها [٤] ضعيفة العمل ، إذ لم يتغير [٥] بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء ، ولذلك جاز العطف معها على معنى الابتداء ، بخلاف أخواتها : ليت ، ولعلّ ، وكأنّ ، فإنها قويّة العمل ، مغيّرة للمعنى ، فقوي شبهها بالأفعال ، فساوتها في المنع من الفاء .

وقيل : يمنع الفاء مع إنّ وأنّ ، ولكنّ أيضاً ، لأنها تُحقّقُ [٦] الخبر . والشّرط فيه توقّف ، فبعد عن الشّبه [٧] . ورُدّ بالسماع ، قال تعالى : « إنّ الّذين فتَنُوا المؤْمِنين والمؤْمِنات ثم لَمْ يَتُوبُوا فلهم عذَابُ جهَنّم [٨] » . « واعْلَمُوا أنّما غنِمْتُم مِنْ شَيْءٍ فأنّ لله خُمُسَهُ [٩] » . وقال الشاعر :

٣٤٦ — * ولكنّ ما يُقْضى فسَوْف يكُونُ [١٠] *

---

(١) أ فقط : « شبهها » .

(٢) أ فقط : « إن وأن ، ولكن » بالواو العاطفة ، لا بأو .

(٣) كلمة : « الفاء » سقطت من ط ، تحريف .

(٤) ط : « كأنها » مكان : « لأنها » . (٥) أ : « لم يتعين » ، تحريف .

(٦) ط : « لأنها لا تحقق » بالنفي ، تحريف . وفي ب : « لأنها تحقيق » .

(٧) ط : « فبعد عن شبهه » ، ب : « فبعد بعد عن الشبه » تحريف .

(٨) البروج ١٠ . (٩) الأنفال ٤١ .

(١٠) للأفوه الأودي كما نسبه الدرر ١ : ٨٠ ، ونسبه في الأمالي ١ : ٩٩ ط دار الكتب لأبي المطواع بن حمدان . وصدره :

* فوالله ما فارَقْتُكم قالِياً لكُمْ *

من شواهد أوضح المسالك رقم ١٣٧ ، والأشموني ١ : ٢٢٥ .

فإن عملت في اسم آخر جاز دخولها إجماعاً نحو : إنه الذي يأتيني فله درهم . وقيل : يجوز دخول الفاء مع « لعلَّ » إلحاقاً لها بما لا يغيّر المعنى . وقيل : يجوز أيضاً دخولها مع « كان » بلفظ المضارع ، لا بلفظ الماضي . ومع فعل اليقين ، كعلمت دون ظننت ، وعليه ابن مالك[1] وابن السّرّاج .

* * *

(ص) : ولا يعطف قبل خَبَر ذِي فاء عند الكوفيّة ، وجوّزه ابن السّرّاج .

(ش) : قال أبو حيّان في (شرح التسهيل) : إذا جئت[2] بالفاء في خبر ما فيه معنى الجزاء لم يجز العطف عليه قبلها عند الكوفيين ، وأجازه ابن السّرّاج .

* * *

(١) « ابن مالك » سقطت من ط . « وعليه ابن مالك وابن السّراج » سقطت العبارة من أ .
(٢) أ فقط : « جيء » مكان : « جئت » .

نواسِخ الابتِدَاء

كَانَ وأخَواتهَا

(ص) : نواسخ الابتداء :

الأول : كان ، وأصبح ، وأضحى ، وأمسى ، وظلّ ، وبات ، وصار وليس مطلقاً ، ودام بعد « ما » الظرفيّة ، وزال ماضي يزال ، وانفكّ ، وبَرِح ، وفتِىءَ ، وَفتَأ ، وأفْتأ . قيل [١] : وونَى ، ورام بمعناها بعد نفي وَشِبْهِهِ . وقد يُفْصَلُ ويقدّر . ويرفع المبتدأ خلافاً للكوفية ، ويسمّى اسمها ، وفاعلاً . وقيل: ارتفع لشبهه [٢] . وينصب [٣] الخبر ، ويسمّى: خبرها ومفعولها [٤] . والكوفيّة حالاً . والفراء شَبَهُه . ويرفعان بعدها بإضمار الشّأن .

وثالثها : إلغاؤ . ولا تدخل على ما لزم صدراً . أو حذفاً . أو ابتدائية . أو عدم تصرّف. أو خبره جملة طلبيّة، ولا دام، والمنفي بـ«ما» وليس، على ما خبره[٥] مفرد طلبيّ على الأصح . ولا صار . ونحوها : دام ، وتلوها على ذي ماض . وشرط الكوفيّة في الباقي: قد . وابن مالك في ليس على قِلّةٍ : الشأن .

وألحق قوم بصار: آض ، وعاد ، وآل ، ورجع وحار[٦] ، واستحال ، وتحوّل ، وارتد ، وما جاءت حاجتك ، وقعدت كأنها حَرْبَة .

---

(١) كلمة : « قيل » سقطت من ب تحريف .

(٢) كلمة : « لشبهه » سقطت من ب . تحريف .
وعبارة : « وقيل : ارتفع لشبهه » سقطت من ط ، تحريف . والصواب من أ .

(٣) ط : « أو ينصب » بأو العاطفة ، تحريف .

(٤) ب ، ط : « ومفعولاً » .

(٥) ط : « وليس على خبره » بإسقاط : « ما » .

(٦) أ : « وحاد » بالدّال . ط : « وحال » باللام . كلاهما تحريف . صوابه في ب . وانظر الشرح .

وقَوم : غدا ، وراح . والفراء : أسحر [١١١] [١] وأفجر ، وأظهر .

وقوم : كل فعل ذي نصب مع رفع لا بُدّ منه .

والكوفية : هذا وهذه مراداً [٢] بهما التقريب[٣] مرفوعاً بعدها ما لا ثانِيَ له ، وسمّوهما : تقريباً ، والرّفع اسم التقريب .

(ش) : أي هذا مبحث الأدوات التي تدخل على المبتدأ والخبر ، فتنسخ حكم الابتداء . وهي أربعة أنواع : كان وأخواتها . وكاد وأخواتها . وإنّ وأخواتها . وظننت وأخواتها . وما ألحق بذلك .

فأما كان فمذهب البصريين أنها ترفع المبتدأ . ويسمّى اسمها . ربّما يسمّى [٤] فاعلاً مجازاً لشبهه به . وقع ذلك في عبارة المبرّد . وعبّر سيبويه باسم الفاعل .

ومذهب الكوفيين : أنها لم تعمل فيه شيئاً ، وأنه باق على رفعه .

واستدل الأول باتصال الضمائر بها ، وهي لا تتصل إلا بالعامل .

وينصب الخبر باتّفاق الفريقين ، ويسمّى خبرها . وربما يُسمّى مفعولاً مجازاً لشبهه [٥] به . عبّر بذلك المبرد . وعبّر سيبويه باسم المفعول .

وكان قياس هذه الأفعال ألاّ تعمل شيئاً[٦] ، لأنها ليست بأفعال صحيحة ، إذ دخلت للدّلالة على تغيّر[٧] الخبر بالزّمان الذي يثبت فيه[٨] .

وإنما عملت تشبيهاً لها بما يطلب من الأفعال الصحيحة اسمين نحو

---

(١) ط «آأسحر»، تحريف.

(٢) ط : « مراد » بالرفع ، تحريف .

(٣) ط : «التعريف» مكان : «التقريب»، تحريف.

(٤) أ فقط : « سمى » .

(٥) ب فقط : « لشبه به » .

(٦) كلمة : « شيئاً » سقطت من أ ، ب .

(٧) أ : « معيّن » مكان : « تغير » ، تحريف .

(٨) أ ، ب : « بنيت له » .

ضرب (١) ، فرفع اسمها تشبيهاً بالفاعل من حيث هو مُحَدَّثٌ عنه ، ونصب الخبر تشبيهاً بالمفعول . هذا مذهب سيبويه .

وذهب الفراء : إلى أن الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل ، وأن الخبر انتصب لشبهه بالحال ، فـ «كان» زيد ضاحكاً مشبّه عنده : بـ «جاء» زيد ضاحكاً .

وذهب الكوفيون : إلى أنه انتصب على الحال .

وَرُدّ بوروده مضمراً ومعرفة وجامداً ، وأنه لا يستغني عنه ، وليس ذلك شأن الحال . واعترض بوقوعه جملة ، وظرفاً ، ولا يقع المفعول كذلك .

وأجيب بالمنع . بل تقع الجملة موقع المفعول نحو: قال زيد: عمروفاضل . والمجرور نحو : مررت بزيد . والظّرف إذا توسّع فيه .

وجوز الجمهور رفع الاسمين بعد كان . وأنكره الفراء . ورُدّ بالسّماع قال :

٣٤٧ ــ إذا مُتّ كان الناس صِنْفان شامتٌ
وآخَرُ مُثْنٍ بالذي كنتُ أصْنَعُ (٢)

وقال :

٣٤٨ ــ * وَلَيْس منها شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ (٣) *

ثم اختلفوا في توجيه ذلك .

فالجمهور على أنّ في: (كان) ضمير الشأن اسمها. والجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب على الخبر . ونقل عن الكسائي : أنّ كان ملغاة ، ولا (٤) عمل لها ،

---

(١) « نحو ضرب » راجع إلى تشبيه كان بالأفعال الصحيحة . وسلامة العبارة أن يقول : « وإنما عملت في اسمين تشبيهاً لها بما يطلب من الأفعال الصحيحة نحو : « ضرب » .

(٢) للعُجَيْر السّلوليّ .
من شواهد سيبويه ١ : ٣٦ .

(٣) لهشام بن عقبة أخي ذي الرُّمّة . وصدره :
* هي الشّفاءُ لِدَائي لو ظَفِرْتُ بها *
من شواهد سيبويه ١ : ٣٦ .

(٤) أ فقط : « فلا » بالفاء .

ووافقه ابن الطّراوة . والمتفق على عدّه (١) من هذه الأفعال ثلاثة عشر . ثمانية لا شرط لها . وهي : كان ، وأصبح ، وأضحى ، وأمسى ، وظل ، وبات ، وصار ، وليس . وواحدٌ : شرطُهُ أن يقع صلة لِـ«ما» الظرفية . وهي المصدرية لمراد بها وبصلتها : التوقيت ، وهو دام نحو : « وأوْصَاني بالصَّلاَةِ والزَّكَاةِ ما دُمْتُ حياً (٢) » ، أيّ مدة دوامي حياً .

وأربعةٌ : شرطها : تقدّم نفي ، أو شبهه وهو : النهي والدّعاء . وهي : زال ماضي يزال ، وانفكّ ، وبرح ، وفتىء . والأربعة بمعنى واحد باتّفاق النحويين . وسواء كان النفي بحرف ، أو فعل ، أو اسم كقوله :

٣٤٩ ــ لَنْ تزَالوا كَذلِكُمْ ثم لا زِلْـ ـتُ لكم خالِداً خُلُودَ الجِبَالِ (٣)

وقوله :

٣٥٠ ــ ليس ينفكُّ ذا غِنىً واعتـزازٍ كُلُّ ذي عِفّةٍ مُقِلَّ قَنُوعِ (٤)

وقوله :

٣٥١ ــ غيرُ مُنْفَكٍّ أسيرَ هـوىً كلُّ وانٍ ليس يَعْتَبِرُ (٥)

ومثال النهي :

٣٥٢ ــ صَاحِ شَمِّرْ ولا تَزَلْ ذاكِرَ المَوْ تِ فَنِسْيانُهُ ضَلاَلٌ مُبِينُ (٦)

ومثال الدعاء :

---

(١) ب : « عدته » . ط : « عدّة » بالتاء ، تحريف . (٢) مريم ٣١ .

(٣) للأعشى . ديوانه ١٧٠ .
وانظر : شرح شواهد المغني للسيوطي ص ٦٨٤ .

(٤) قائله مجهول ..
من شواهد الأشموني ١ :٢٢٧ .
وفي العيني : وضبط الشيخ أبو حيان : مقلّ قنوعُ برفع قنوع على الابتداء ، ومُقَلّ خبره مقدّماً .

(٥) قائله مجهول .
وانظر الدرر ١ : ٨١ .

(٦) قائله مجهول .
من شواهد الأشموني ١ : ٢٢٨ .

٣٥٣ — * ولا زال مُنْهلاً بجَرْعَائِك القَطْرُ (١) *

وسواء كان النفي ملفوظاً به كما مثّل ، أم مقدّراً كقوله : « تَفْتَؤاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ (٢) » ، أي : لا تفتأ . وقول الشاعر :

٣٥٤ — تَنْفَكُّ تَسْمَعُ مَا حَيِيتَ بِهَالِكٍ حتّى تُكونَهْ (٣)

أي لا تَنْفَكُّ . وقوله :

٣٥٥ — * لَعَمْرُ أَبِي دَهْماءَ زَالَتْ عَزِيزَةً (٤) *

أي لا زالت . وقوله :

٣٥٦ — وأَبْرَحُ ما أدام اللهُ قَوْمِي بحمد الله مُنْتَطِقاً مُجِيدا (٥)

أي لا أبرح . وسواء كان متّصلاً بالفعل أم مفصولاً بينه وبينه كقوله :

٣٥٧ — ولا أراها تَزال ظَالِمَةً تحدِثلي قَرْحَةً ، وتَنْكَؤها[١١٢] (٦)

---

(١) لذي الرمّة : ديوانه ٢٩٠ . وصدره :

* ألا يا اسْلَمِي يا دارَمَيّ على البِلَى *

من شواهد : الحجة لابن خالويه ٢٤٦ . وشروح سقط الزند ، القسم الرابع ص ١٥٢٨ . وابن عقيل ١ : ١١١ ، والأشموني والصبان ١ : ٢٢٨ .

(٢) يوسف ٨٥ .

(٣) لخليفة بن براز كما في الخزانة ٤ : ٤٨ . وفي الدرر ١ : ٨١ . لخليفة بن نزار بالنون ، تحريف. والبيت من شواهد إيضاح الوقف والابتداء ١ : ٣١٧ ، وقد ذكر محققه أنه لم يعرف قائله . وهو أيضاً من شواهد الإنصاف ٢ : ٨٢٤ ، وشرح المفصّل ٧ : ١١٠ .

(٤) قائله مجهول . وعجزه :

* عليّ وإن قد قلّ منها نَصِيبِيا *

انظر : الدرر ١ : ٨١ .

(٥) قائل: لخداش بن زهير.

من شواهد ابن عقيل ١ : ١١١ ، والأشموني ١ : ٢٢٨ .

(٦) لإبراهيم بن هرمة .

من شواهد : إيضاح الوقف والابتداء ٢ : ٦٥٦ . والمغني ٢ : ٥٣ . وفي ب : « فرجة » بالجيم ، تحريف .

واحتــرز بماضـي يزال[١] من زال التي مضارعها : يزول. وهو فعل تام لازم بمعنى تحوّل . والتي مضارعها يَزِيلُ ، وهو فعل متعدّ بمعنى : ماز [٢] .

والمشهور في فتئ كسر العين . وفيها لغة بالفتح . وثالثة : أفتأ[٣] . قــال في المحكم [٤] : ما فَتِئْتُ أفعل ، ومَا فَتَأْتُ[٥] أفتَأُ فتْأً ، وفُتُوءاً [٦] ،وما أفْتَأْتُ. الأخيرة : تميميّة [٧] . وذكر الثلاثة أيضاً أبو زيد ، وذكر الصَّغانِيّ : فَتُؤ يَفْتُؤ على وزن ظَرُفَ ، لغة في : فَتِيءَ [٨] .

ثم إن ما زال وأخواتها تدلّ على ملازمة الصفة للموصوف مذ كان قابلاً لها على حسب [٩] ما قبلها . فإن كان قبلها متصلة الزمان دامت له[١٠] كذلك ، نحو : ما زال زيد عالماً . وإن كان [١١] قبلها في أوقات دامت له كذلك نحو : ما زال يعطي الدراهم

قال ابن مالك : وكذا العمل في[١٢] : « ونى » ، و « رام » بمعناها [١٣] . قال : وهما غريبتان . ولا يكاد النحويون يعرفونهما إلاّ من عُنِي باستقراء الغريب . ومن شواهد استعمالهما قوله :

٣٥٨ ــ لا يَنِي الخِبُّ شيمَةَ الحَبِّ ما دَا
مَ فلا يَحْسِبنَهُ ذَا ارْعِــــوَاءِ [١٤]

---

(١) ط فقط : « زال » تحريف . وفي ط : « وقوله واحترز » بزيادة : « وقوله » تحريف .

(٢) كلمة : « ماز » سقطت من أ ، ومكانها بياض مشار إليه بـ « ظ » .

(٣) ط فقط رسمت : « أفتى » بالياء . (٤) ب : « المحلم » باللام ، تحريف .

(٥) أ فقط : « وما فتيت » .

(٦) كلمة : « فتوءاً » سقطت من ب . وفي ط : « فتوا » بدون همز .

(٧) في اللسان (فتأ) : وما فتِئتُ ، وما فتَأْتُ لغتان بالكسر والنصب فَتَأً ، فَتْأً وفُتُوءاً . وما أفْتأت . والأخيرة تميميّة .

(٨) أ ، ب : رسمت : « فتأ » . (٩) أ : « على خبر » ، تحريف .

(١٠) لفظ « له » سقط من ط . (١١) لفظ « كان » سقط من أ ، ب .

(١٢) العبارة في أ : « وكذلك في العمل » . وفي ب : « وكذاك في العمل » .

(١٣) ط فقط : « معناها » بإسقاط حرف الجرّ ، تحريف .

(١٤) قائله مجهول . وانظر الدرر ١ : ٨٢ .
وفي النسخ الثلاث : « الحب » بالحاء المهملة ، تحريف .
وفي الدرر : الخب الأولى بكسر الخاء : الخداع ، والثانية ، بفتحها صفة لمن قام به .

وقوله :

٣٥٩ — إذا رُمْتَ مِمَّن لا يَرِيمُ مُتَيَّماً
سُلُوّاً فقد أبْعَدْتَ في رَوْمِكَ الْمرمَى [(١)]

قال : واحترزت بقولي : بمعنى : زال من: ونَى بمعنى : فتر ، ورام بمعنى : حاول ، أو تحوّل . انتهى [(٢)] .

وقال أبو حيان : ذكر أصحابنا أن: «ونى» زادها بعض البغداديين في أفعال هذا الباب ، لأن معناها معنى ما زال نحو : ما ونى زيد قائماً .

وردّ بأنه لا يلزم من كونها بمعناها مساواتها [(٣)] لها في العمل ، ألا ترى أن : ظل زيد قائماً ، معناه : أقام زيد قائماً النهار . ولم يجعل العرب لـ«أقام» اسماً ، ولا خبراً ، كما فعلت ذلك بـ«ظلّ» . قالوا : والتزام التنكير [(٤)] في المنصوب بها دليل على أنه حال .

وأما البيتان ، فالمنصوب في الأول على إسقاط الخافض . أي لا يني عن شيمة الحبّ[(٥)] . والثاني : يحتمل الحال لتنكيره.

وألحق قوم منهم ابن مالك بصار: ما كان بمعناها. وذلك عشرة أفعال: آض: كقوله :

٣٦٠ — رَبَّيْتُهُ حتى إذا تَمَعْدَدا وآضَ نَهْداً كالحِصَانِ أجْرَدا [(٦)]

وعاد: كقوله :

٣٦١ — * فلِلّهِ مُغْوٍ عادَ بالرُّشْدِ آمِرا [(٧)] *

(١) قائله مجهول. وانظر الدرر ١ :٨٢. وفي أ: «سلو» بالرفع ،تحريف. وفي ط :«مرومك» تحريف أيضاً.
(٢) كلمة : « انتهى » سقطت من أ . (٣) في أ : « مساوتها » ، تحريف .
(٤) في ب : « التذكير » مكان : « التنكير » ، تحريف . (٥) ط : « الحب » بالحاء . تحريف .
(٦) للعجاج ، وتكملة الرجز :
* كان جَزَائِي بالْعَصا أنْ أُجْلَدا *
من شواهد الشافية ٤ : ٢٨٥ ، والخزانة ٣ : ٥٦٢ .
وفي أ : « كاعصا أحودا » ، تحريف ظاهر .
(٧) لسواد بن قارب الصحانيّ . وصدره :
* وكان مُضِلِّي مَنْ هُدِيتُ بِرُشْدِهِ *
من شواهد الأشموني ١ : ٢٢٩ .
وفي ط : « فلله مغن » بالنون ، تحريف وفي ب : « أمر » . تحريف .

وآل بالمد : كقوله :

٣٦٢ – ثم آلـت لا تكلّمنـــا   كل حيٍّ مُعْقَبٌ عُقَبَـــا (١)

ورجع : كقوله :

٣٦٣ – * وَيَرْجِعْن بالأكْبَــاد مُنْكَسِرات (٢) *

وفي الحديث : « لا تَرْجِعوا بَعْدِي كُفّاراً (٣) »

وحار بالمهملة : كقوله :

٣٦٤ – وما المرء إلا كالشّهاب وضَوْئِه   يَحُورُ رماداً بعدَ إذْ هوساطِعُ (٤)

واستحال : كقوله :

٣٦٥ – إن العداوةَ تستحيل مـودّةً   بتدارُكِ الهَفَوات بالحَسَنــاتِ (٥)

وفي الحديث : « فاسْتحالَتْ غَرْباً (٦) » . وتحول : كقوله :

---

(١) قائله مجهول .

وفي اللسان : « عقب » أنشد ابن الأعرابي :

وعَرُوبٍ غير فـاحشةٍ   قد مَلَلتُ وُدَّهَا حقَبا
ثم آلتْ لا تُكلّمنا   كل حيٍّ مُعْقَبٌ عُقَبا .

قال في اللسان :

ومعنى قوله : « مُعْقَب عُقَبًا » أي يصير إلى غير حالته التي كان عليها » وعُقْبَةُ الطائر : مسافة ما بين ارتفاعه وانحطاطه . وفي أ : « أن لا تكلمنا » بزيادة « أن » ، تحريف .

(٢) قائله مجهول . وصدره :

* تُعِدُّ لكم جَزْرَ الجَزُورِ رماحُنا *

وانظر الدرر ١ : ٨٣ .

(٣) رواه أبو بَكْرَة رضي الله عنه . وانظر : « فتح الباري بشرح البخاري » ٤ : ٣٢٤ .

(٤) للبيد بن ربيعة الصّحابي . ديوانه ١٦٩ . من شواهد الأشموني ١ : ٢٢٩ .

(٥) قائله مجهول . انظر الدّرر ١ : ٨٣ .

(٦) في حديث : « الرؤيا » : « فأخذ عمر الدّلو فاستحالت في يده غَرْباً » .
والغَرْب بسكون الراء : الدّلو العظيمة ، فإذا فتحت الراء فهو الماء السائل بين البئر والحوض » انظر ٣ : ٣٤٩ من كتاب : النهاية في غريب الحديث .

٣٦٦ — * فيالَكِ من نُعْمى تَحوَّلْنَ أبْؤُسا (١) *

وارتدّ : كقوله تعالى : « فارْتَدَّ بَصيراً (٢) » .

والتاسع قولهم : « ما جاءت حاجَتُكَ » . قيل : وأول مَنْ قالها الخوارجُ لابن عبّاس حين أرسله عليٌّ إليهم . ويروى برفع « حاجتُك » على أن (ما) خبر « جاءت » قدّم ، لأنه اسم استفهام . والتقدير : أيّة حاجة صارت حاجتك . وبنصبه على أنه الخبر ، والاسم ضمير « ما » . والتقدير : أية حاجة صارت حاجتك . و « ما » مبتدأ ، والجملة بعدها خبر (٣) .

والعاشر : قَعَدَتْ كأنها حَرْبَة (٤) من قولهم : «شَحَذ شَفْرَتَهُ حتى قَعَدَت كأنها حَرْبَةٌ » ، أي صارت كأنها حربة . فـ«كأنها حربة» خبر «قعدت».

فالمُلْحِقُون (٥) طردوا استعمال هذين الفعلين لقوة الشّبه بينهما وبين صار . وجعلوا من ذلك : « جاء البرُّ قَفيزَيْن وصَاعَيْن » ، « وقَعَد لا يسأل حاجةً إلا قَضَاها » ، أي : صار . وجعل منه الزمخشري قوله تعالى : « فتَقْعُدَ مَذْمُوماً (٦) » .

وغيرهم : قَصَروهُما (٧) على ذينك (٨) المثالين . وقالوا في الثّمانية الأُوَل : إن المنصوب فيها حال ، وإن آلت بمعنى : حلفت . « ولا تُكَلِّمُنا (٩) » جواب القسم .

ووافق عليه ابن مالك في آل ، وقعد .

وألحق قوم منهم الزمخشري ، وأبو البقاء ، والجزُوليّ ، وابن عصفور، بأفعال هذا الباب : غدا ، وراح بمعنى : صار ، أو بمعنى : وقع فعله في وقت الغدوّ والروّاح . وجعل من ذلك حديث : « اغْدُ عَالِماً » ، وحديث : «تَغْدو خِمَاصاً ، وتَرُوح

(١) لامرىء القيس : ديوانه : ١٠٧ ، وصدره :

* وبُدِّلْتُ قُرْحاً دامِياً بعد صِحّةٍ *

من شواهد المغني ١ : ٢٢٣ ، والأشموني ١ : ٢٢٩ .

(٢) يوسف ٩٦ . (٣) كلمة : « خبر » سقطت من أ .

(٤) جملة : « قعدت كأنها حربة » سقطت من ط .

(٥) ط : « فالملحوقون » ، تحريف . (٦) الإسراء ٢٢ .

(٧) أ ، ب : « قصروها » بدون تثنية . (٨) كلمة : « ذينك » سقطت من أ .

(٩) ط : ولا يكلمنا » بالياء

بِطَاناً[١] » . وتقول [٢] : غدا زيد ضاحكاً ، وراح عبدالله منطلقاً ، أي صار في حال ضحك وانطلاق . ومنع ذلك[٣] الجمهور . منهم ابن مالك . وقالوا [٤] : المنصوب بعدهما حال ، إذ لا يوجد إلاّ نكرة .

وألحق الفرّاء بها : أسحر ، وأفجر [١١٣] وأظهر . ذكرها في كتاب (الحدود) .

قال أبوحيّان : ولم يذكر لها [٥] شاهداً على ذلك ، وبها تمت أفعال الباب ثلاثين فِعْلاً .

وذهب الكوفيون : إلى أن هذا وهذه إذا أريد بهما التقريب كانا من أخوات كان في احتياجِهما [٦] إلى اسم مرفوع ، وخبر منصوب ، نحو : « كيف أخاف الظلم وهذا الخليفةُ قادِماً » ؟ ، و« كيف أخاف البردَ [٧] وهذه الشّمسُ طالعةً » .

وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة لا ثاني له في الوجود ، نحو : « هذا ابن صياد أشقى الناس » فيعربون « هذا » تقريباً [٨] ، والمرفوع اسم التقريب ، والمنصوب خبر التقريب ، لأن المعنى ، إنما هو على الإخبار عن الخليفة بالقدوم ، وعن الشمس[٩] بالطلوع ، وأتى باسم الإشارة تقريباً للقدوم والطلوع ، ألا ترى أنك لم تشر إليهما ، وهما حاضران . وأيضا فالخليفة والشمس[١٠] معلومان ، فلا يحتاج إلى تبْيِينِهما بالإشارة إليهما . وتبيّن أن المرفوع بعد اسم الإشارة يخبر عنه [١١] بالمنصوب ، لأنك لو أسقطت الإشارة لم يختل المعنى ، كما لو أسقطت « كان » من : كان زيدٌ قائِماً .

وقال بعض النحويين : يدخل في هذا الباب كلّ فعْلٍ له منصوب بعد مرفوع لا بُدّ منه نحو ، قام زيد كريماً ، وذهب زيد متحدّثاً . فإن جعلته تامّاً نصبت على الحال .

---

(١) انظر : النهاية في غريب الحديث لابن الجزري ٢ : ٨٠ .
(٢) ط : « ويقول » . (٣) كلمة : « ذلك » سقطت من أ . (٤) أ ، ط : « وقال » . تحريف .
(٥) كلمة : « لها » سقطت من ط . وفي ب : « ولم يذكرها » .
(٦) ب : « في احتياجها » ، تحريف . (٧) أ : « وكيف أخاك » ، تحريف .
(٨) أي يراد بها : التقريب . (٩) أ : « وعن التمر » ، تحريف .
(١٠) أ : « والتمر » ، تحريف . (١١) أ فقط : « مخبر » بالميم .

فإذا (١) عرف ذلك فشرط المبتدأ (٢) الذي تدخل عليه أفعال هذا الباب ألاّ يكون مما لزم (٣) الصدر كأسماء الشرط ، والاستفهام ، وكم الخبريّة ، والمقرون بلام الابتداء ، ولا مما لزم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع ، ولا مما لزم الابتدائية ، كقولهم : أقل رجل يقول ذلك إلا زيداً ، والكِلاب على البقر ، لجريانه كذلك مَثَلاً . وكذا ما بعد لولا الامتناعية ، وإذا الفجائيّة. ولا مما لزم عدم التصرّف كـ«أيمن» في القسم ، و«طوبى للمؤمن» ، و « ويلٌ للكافر » ، و« سلامٌ عليك » . ولا خبره جملة طلبيّة . وشذ قوله :

٣٦٧ — * وكُوني بالمكـارم ذِكّريني (٤) *

وشرط ما تدخل (٥) عليه دام ، وليس ، والمنفيّ بـ«ما» من جميع أفعال هذا الباب — زيادة على ما سبق — ألا يكون خبره مفرداً (٦) طلبيّاً ، لأن له الصدر ، وهذه لا يتقدّم خبرها ، فلا يقال : لا أكلمك كيف ما دام زيد ، ولا أين ما زال زيد ، ولا أين ما يكون زيد ، ولا أين ليس زيد .

ولم يشرط ذلك الكوفيون فسوّوا بينها وبين غيرها .

ولم يشرطْهُ (٧) الشَّلَوْبِين في ليس بناء على اعتقاده جواز تقديم خبرها ، ولا يشترط ذلك في المنفيّ (٨) بغير « ما » ، كـ«لَمْ» ، و « لا » ، و « لن » . ولا في غير المنفي إجماعاً .

وشرط ما تدخل عليه صار ، وما بمعناها . ودام ، وزال ، وأخواتها — زيادة على ما سبق — ألاّ يكون خبره فعلاً ماضياً ، فلا يقال : صار زيد علِم . وكذا البواقي ، لأنّها تفهم الدوام على الفعل ، واتّصاله بزمن الإخبار ، والماضي يفهم الانقطاع ، فتدافعا .

---

(١) أ فقط : « إذا » بدون فاء .
(٢) أما ب : « فشرط ذلك الذي » الخ .
(٣) أ فقط : «له» مكان : «لزم» .
(٤) قائله مجهول . وعجزه كما في الخزانة ٤ : ٥٧ :
* ودَلّي دَلَّ ماجدةٍ صَنَاعِ *
(٥) ب فقط : « لما دخل » .
(٦) من قوله : « مفرداً طلبيّاً » إلى قوله : « ألا يكون خبرهُ فعلاً ماضياً » . سقط من أ .
(٧) ب فقط : « ولم يشرط » بإسقاط الضمير .
(٨) ب فقط : «النفي» .

وهذا متّفقٌ عليه .

واختلف في جواز دخول بقية أفعال الباب على ما خبره ماض: فالصحيح جوازه مطلقاً . وعليه البصريون لكثرته في كلامهم نظماً ونثراً كثرة توجب القياس . قال تعالى : « إن كان قَميصُه قُدَّ[١] » ، «إن كُنْتُ قُلْتُهُ[٢] » ، «إنْ كُنْتُم آمنتم[٣] » ، « أوَلَمْ تَكُونوا أقْسَمْتُم[٤] » . وقال الشاعر :

٣٦٨ — * ثُمَّ أضْحوا لَعِبَ الدَّهْرُ بِهِمْ[٥] *

وقال :

٣٦٩ — * وقد كانوا فأمْسى الحَيُّ ساروا[٦] *

وحكى الكسائي : « أصبحت نظرت إلى ذات التنانير[٧] » يعني : ناقته .

وشرط الكوفيون في ذلك : اقترانه بـ«قد» ظاهرة ، أو مقدّرة . وحجّتهم أنّ كان وأخواتها إنما دخلت على الجُمَل لتدلّ على الزمان . فإذا كان الخبر يعطي الزمان لم يحتج اليها. ألا ترى أن المفهوم من : زيد قام ، ومن : كان زيد قائماً[٨] شيء واحد. واشتراط « قد » ، لأنها تقرب الماضي من الحال .

وشرط ابن مالك لدخول ليس على الماضي أن يكون اسمها ضمير الشأن كقولهم : « ليس خلَق اللهُ أشْعَرَ منه » . قال أبو حيّان : وليس هذا التخصيص بصحيح ،

---

(١) يوسف ٢٦ . (٢) المائدة ١١٦ . (٣) الأنفال ٤١ وغيرها . (٤) إبراهيم ٤٤ .

(٥) نسبه في الدرر ١ : ٨٣ لعديّ بن زيد . وعجزه :

* وكذاك الدَّهْرُ حالاً بعد حالْ *

وليس في ديوانه المطبوع .

(٦) قائله مجهول . وصدره :

* فأمسى مُقْفِراً لا حيّ فيه *

انظر الدرر ١ : ٨٣ .

(٧) في النسخ الثلاث : « التنانير » بالتاء والنون .

وقد رأيت في شرح شواهد المغني للسيوطي ص ٣٦٢ : أن « ذات التّنانير » عقبة بحذاء زبالة .

(٨) أ : « قام » مكان : « قائماً » ، تحريف .

فقد[١] حكى ابن عُصْفُور اتّفاق النحويين على الجواز من غير تقييد . فإن قيل : ليس لنفي الحال ، فيلزم من الإخبار عنها بالماضي تناقض. فالجواب أنها لنفي الحال في الجملة غير المُقَيّدة بزمان . وأما المُقَيّدة ، فتنفيها على حَسَبِ القَيْد .

* * *

(ص) : وتدلّ على الحدث خلافاً لقوم ، ولا تنصبه على الأصحّ . وقيل : لم يلفظ به ، وفي الظرف والحال خلاف مرتّب .

(ش) : اختلف في دلالة هذه الأفعال على الحدَث . فمنعه قوم : منهم المبرّد ، وابن السّرّاج ، والفارسيّ ، وابن جنّي ، وابن بَرْهان ، والجرجانيّ ، والشّلَوبين. والمشهور والمتصور أنها تدل عليه كالزمان ، كسائر الأفعال .

وذهب ابن خروف [١١٤] وابن عصفور : إلى أنها مشتقة من أحداث لم ينطق بها . وقد تقرّر من كلام العرب أنهم يستعملون الفروع ، ولا تكون[٢] من الأصول .

وردّ هذا والأول بالسّماع قال :

٣٧٠ — * وكَوْنُكَ إيّاه عَلَيْكَ يَسيرُ[٣] *

وحكى أبو زيد : مصدر فتىء . وحكى غيره : ظللت أفعل كَذا ظلولاً . وبت[٤] أفعل كذا بَيْتُوتةً . ومن كلام العرب : « كونك مُطيعاً مع الفَقْرِ خيرٌ من كَوْنكِ عاصياً مع الغِنى » .

ويبنى[٥] الأمر ، واسم الفاعل منهما[٦] ولا يبنيان من الزمان. ويبنى على هذا الخلاف[٧] عملها[٨] في الظرف ، والجار والمجرور . فمن قال بدلالتها على الحدث أجاز عملها فيه ، ولذا علّق بعضهم المجرور في قوله : « أَكَانَ لِلنّاسِ عَجَباً[٩] » بكان . ومن

---

(١) ط فقط : « بعد أن » مكان : « فَقَدْ » .
(٢) ط فقط : « ولا يكون » .
(٣) قائله مجهول . وصدره :

* ببذْلٍ وحِلْمٍ ساد في قومه الفَتَى *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٨٣ ، والأشموني ١ : ٢٣١ .

(٤) ط فقط : « فبتّ »بالفاء.
(٥) أ ، ب : « ومن بناء الأمر واسم الفاعل » .
(٦) ب ، ط : «منهما»، تحريف.
(٧) كلمة : « الخلاف » سقطت من أ .
(٨) أ فقط : « عملهما » .
(٩) يونس ٢ .

قال : لا يدلّ (١) عليه منعه . وقد صرح الفارسيّ بأنها لا يتعلق بها حرف جرّ . ثم قال : وفي عملها في ظرف الزمان نظر . انتهى .

وحكى أبو حيّان الخلاف الذي في عملها في الظرف (٢) والمجرور في عملها في الحال . فمنّ منعه قال : لأنه لا استدعاء لها للحال ، والعامل مُستَدْعٍ . ومَن جوّزه قال : الحال (٣) يعمل فيه هذا ، وليس فِعْلاً فكان أوْلى . أما نَصْبُها المصدر ، فالأصحّ منعه على القول بإثباته لها ، لأنهم عوضوا (٤) عن النطق به الخبر .

وأجازه السيرافيّ وطائفة ، فيقال : كان زيد قائماً كوناً .

***

[تعدّد خبرها]

(ص) : وتعدد خبرها كما مرّ . وأوْلى بالمنع .

(ش) في تعدد خبر كان الخلاف في تعدد خبر المبتدأ . والمنع هنا أولى ، ولهذا قال به بعض من جوّزه هناك كابن درستويه ، وابن أبي الربيع . وَوَجْهُهُ أن هذه الأفعال شبهت بما يتعدّى إلى واحد ، فلا يزاد على ذلك .

والمجوّزون قالوا : هو في الأصل خبر مبتدأ ، فإذا جاز تعدّدُه مع العامل الأضعف ، وهو الابتداء فمع الأقوى أوْلى .

* * *

(ص) : وترد الخمسة الأُوَل قبل (٥) وبات ، كصار خلافاً لِلُكذَةَ في ظلّ .

(ش) : ترد كان ، وأصبح ، وأضحى ، وأمسى ، وظل بمعنى صار ، فلا يقع الماضي خبراً لها كما تقدم كقوله تعالى :

---

(١) أ فقط : « لا تدل » بالتاء.
(٢) ب فقط : « الظروف ».
(٣) كلمة : « الحال » سقطت من أ .
(٤) أ : « عرضوا » بالراء ، تحريف .
(٥) ط فقط : « قبل » بالباء .

« وبُسَّت الجِبَالُ بَسّاً. فكانت هَبَاءً مُنْبَثّاً ، وكُنتم أزواجاً ثَلاثَة » [١] .
«فأصْبَحْتُم بنعمته إخواناً [٢]» ، « ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدّاً [٣] » . وقول الشاعر :

٣٧١ – ثم أَضْحَوْا كأنّهم ورقٌ جَفْـ ـفَ فألوَتْ به الصبَّا والدَّبُورُ [٤]

وقوله :

٣٧٢ – * أَمْسَـتْ خَلاءً [٥] *

وزعم لُكْذة [٦] الأصبهاني ، والمَهابادي [٧] شارح (اللمع) : أنّ ظَلّ لا تأتي بمعنى صار ، بل لا يستعمل إلا في فعل النّهار . وقال بعضهم : هومشتق من الظلّ ، فلا يستعمل إلاّ في الوقت الذي للشمس فيه ظِلٌ ، وهو ما بين طُلُوعها وغُروبها .

وزعم الزمخشري : أنّ بات يأتي [٨] بمعنى : صار . قال ابن مالك: وليس بصحيح لعدم شاهدٍ على ذلك مع التّتَبُّع والاستقراء .

وجعل منه بعض المتأخرين : « فإنّ أحَدَكُم لا يَدْرِي أيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ [٩] » . وضعّف [١٠] بإمكان حمله على المعنى المُجْمَع عليه، وهو الدّلالة على ثبوت مضمون

---

(١) الواقعة ٥ ، ٦ ، ٧ . (٢) آل عمران ١٠٣ . (٣) النحل ٥٨ ، والزخرف ١٧ .
(٤) لعديّ بن زيد ديوانه ٩٠ . من شواهد الأشموني ١ : ٢٣٠ .
(٥) قطعة من بيت للنابغة الذّبياني . وهو :
أَمْسَت خَلاءً وأمسى أهْلُهَا احتملوا أخْنَى عليها الّذِي أخْنَى على لُبَدِ
وفي ط : « أمسيت خلا » ، تحريف في الكلمتين .
(٦) هو الحسن بن عبدالله أبوعليّ الأصبهاني المعروف بلُكْذة أخذ عن الباهليّ ، صاحب الأصمعيّ .
ومن تصانيفه : نقض علل النحو ، ومختصر في النحو .
وفي أ ، ط : « لكزة » بالزاي . تحريف صوابه من ب والبغية ١ : ٥٠٩ .
(٧) أ : « والماباري » ، وب : « والماباذي » ، ط : والبهاباذي . كله تحريف . صوابه : « والمهابادي » وهو : أحمد بن عبدالله الضرير . وقد ورد ذكره في كشف الظنون نهر ١٥٦٣ ضمن شرّاح « اللمع » .
(٨) كلمة : « يأتي » سقطت من ط .
(٩) انظر : صحيح البخاري : كتاب الوضوء باب ٢٦ .
(١٠) أفقط : « وضعفه » ، تحريف .

الجملة (١) ليلاً . قال : ومن أحسن ما يحتجّ به له (٢) قوله :

٣٧٣ – أجِنِّي كلّما ذُكِرَتْ كليبٌ أبيتُ كأنَّنِي أُكْوَى بِجَمْرِ (٣)

لأن كلّما تدلّ على عموم الأوقات .

[تصرّفها]

(ص) : وكلها تتصرف إلا ليس . قيل : ودام ، ولتصاريفها ما لها كغيرها .

(ش) : جميع هذه الأفعال تتصرف ، فيأتي منها المضارع والأمر ، والمصدر والوصف (٤) ، إلا أنّ الأمر لا يتأتى صوغه من المستعمل منفياً إلاّ ليس ، فَمُجْمَعٌ (٥) على عدم تصرّفها .

وأما دام فنصّ كثير من المتأخرين على أنها لا تتصرّف ، وهو مذهب الفرّاء . وجزم به ابن مالك .

قال ابن الدّهّان : لا يستعمل في موضع دام : يدوم ، لأنه جرى كالمَثَل عندهم .

وقال ابن الخبّاز : لا تتصرف ما دام ، لأنها للتوقيت والتأبيد (٦) ، فتفيد المستقبل . قال أبو حيّان : وما ذكر من عدم تصرّفها لم يذكره البصريّون .

ولتصاريف هذه الأفعال من العمل والشروط ما للماضي منها ، وكذا سائر الأفعال . ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : « قُلْ كونُوا حِجارةً أو حديداً أَوْ خَلْقاً » (٧) . « ولم أَكُ بَغِيّاً » (٨) . وقول الشاعر :

---

(١) أ : « مضمون جملة » بدون « أل » . (٢) لفظ : « له » سقط من أ ، ب .

(٣) قائله مجهول ، انظر : الدرر ١ : ٨٤ . وفي اللسان (جن) منسوب إلى الهُذَليّ .
وفي أ : « أحتى » ، وفي ط : « أجن » ، كلاهما تحريف . صوابه في ب ، واللسان . وفي النسخ الثلاث : « أطوى » بالطاء .

(٤) أ فقط : « الوصف والمصدر » على التقديم والتأخير .

(٥) ب فقط « فجمع » تحريف . (٦) ط : « والتأييد » بياءين ، تحريف .

(٧) الإسراء ٥٠ ، ٥١ ، وقد سقطت من أ ، ب : كلمتا : « أو خلقاً » . (٨) مريم ٢٠ .

٣٧٤ ـ وما كُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشاشة كائِناً
أخاكَ إذا لم تُلْفِه لك مُنْجِدا [١]

وقوله :

٣٧٥ ـ قضى اللهُ يا أسماءُ أنْ لستُ زائلاً
أُحِبُّكِ حتى يُغْمِضَ الجَفْنَ مُغْمِضُ [٢] [١١٥]

* * *

[مسائل]

(ص) : ووزن كان [٣] : فَعَل . وقيل : فَعُل . « وليس » : فَعِل . والأكثر فيها: لَسْتُ[٤] .وحكي كسر اللاّم وضمها. ويبطل عملها مع إلاّ في تميم خلافاً لِمَلك النُّحاة، وأبي علِيّ. وفي نفيها و«ما». وثالثها: الأصحّ[٥] :الحال ما لم يقيّد مدخولَها بزمان فَبِحَسَبه . والأشهر في زال: يزَال فهي فَعِل. وحُكِي يزَيل [٦] ، ففَعَل . [٧] والصحيح تلقّي القسم بها .

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : الأصح أن وزن « كان » : فعَل بفتح العين . وقال الكسائي : فَعُل بالضم . ورُدّ بأنه لو كان كذلك لم يقولوا منه : كائن ، لأن الوصف من فَعُل: فعيل .

(١) قائله مجهول .
من شواهد أوضح المسالك رقم ٨٤ ، وابن عقيل ١ : ١١٢ والأشموني ١ : ٢٣١ .
(٢) مطلع قصيدة للحسين بن مطير الأسدي .
وقد رواه : زهر الآداب ٢ : ٩٨٠ : « أن لست بارحاً » مكان : « أن لست زائلاً » .
من شواهد أوضح المسالك رقم ٨٥ ، والأشموني ١ : ٢٣١ .
(٣) ب : « كال » باللام ، تحريف .
(٤) ب : « ليست » ، تحريف .
(٥) في ط : « وما ثالثها . والأصحّ الحال» . وفي ب : « وما ثالثها الأصحّ الحال » وقد اخترت عبارة أ لاتفاقها مع الشرح .
(٦) ط : « وحكى يزيد » بالدّال ، تحريف .
(٧) ط فقط : « فعل » بإسقاط فاء العطف ، وانظر الشرح .

وأمّا ليس فمذهب الجمهور: أن وزنها: فَعِل بالكسر، خفّف، ولزم التخفيف، لثقل الكسرة على الياء. واستدلّ لذلك، بأنها لو كانت بالفتح لصارت إلى « لاسَ » بالقلب كباع، أو بالضم لقيل فيها: « لُسْتُ » بضم اللام. ولا يقال: إلا لَسْتُ بفتحها.

قال أبو حيّان: على أنّه قد[1] سمع فيها: لُسْتُ بالضم، فدلّ على أنها بُنِيَتْ[2] مرّةً على فَعِل، ومرّة على فَعُل. وحكى الفراء: أن بعضهم: قال: لِستُ[3] بكسر اللام.

وأمّا زال فالأشهر في مضارعها يزال، فوزنها فَعِل بالكسر. وحكى الكسائي فيه أيضاً: يَزِيل على وزن يبيع. وعلى هذا فوزنها: فعَل بالفتح.

قال أبو حيّان: وحكى ثعلب عن الفراء: « لا أزيل أقول كذلك »، فيكون زال الناقصة مما جاءت على: فعَل يَفْعِل، وفَعِل يَفْعَل، كنَقَم يَنْقِمُ، ونَقِمَ يَنْقَمُ[4].

الثانية: ذهب قوم إلى أن «ليسَ» و « ما » مخصوصان بنفي الحال. وبنوا على ذلك أنهما يعيّنان المضارع له.

وذهب آخرون[5] إلى أنهما ينفيان الحال والماضي، والمستقبل.

والصحيح توسُّطٌ. ذكره الشَّلَوبِيْن يَجْمَعُ بين القولين، وهو أن[6] أصلهما لنفي الحال، ما لم يكن الخبر مخصوصاً بزمان فبحسبه.

ومن أمثلة استقبال المنفي بـ«ليس» قوله تعالى: «ألا يَوْمَ يَأْتِيهم ليس مَصْرُوفاً عنهم[7] »، « وَلَسْتُم بِآخِذِيه إلاَّ أنْ تُغْمِضُوا فيه[8] ». وقول حسّان:

---

(١) لفظ: « قد » سقط من ب.

(٢) ط فقط: « تثبت » مكان: « بنيت »، تحريف. (٣) ط فقط: « ليست ».

(٤) نَقَم يَنْقِمُ من باب: ضرَب يَضْرِبُ، ونَقِمَ يَنْقَمُ من باب « تَعب ».

(٥) أ: « والصحيح أنهما » مكان: « وذهب آخرون إلى ».

(٦) كلمة: « أن » سقطت من أ. (٧) هود ٨. (٨) البقرة ٢٦٧.

٣٧٦ – * وليس يكونُ – الدَّهْرَ – ما دام يَذْبُلُ [١] *

وبـ«ما» ، «ومَا هُمْ بِخَارجِينَ من النّار[٢]» ، «وما هُمْ عَنْها بِغَائِبِينَ[٣]» .
ومن أمثلة المنفيّ بـ«ليس» قول العرب «ليس خَلَقَ اللهُ مِثْلَهُ» .

الثالثة : حكى أبو عمرو بن العلاء : أن لغة بني تميم إهمال ليس مع إلاّ حملاً على «ما» كقولهم: «ليس الطِّيبُ إلا المِسْكُ» ، بالرفع على الإهمال[٤] ، ولا ضمير فيها . وقد نازعه في ذلك عيسى بن عمر [٥] . فقال له أبو عمرو ، نِمْتَ يا أبا عمر وأدلج الناس . ليس في الأرض حِجازِيّ إلا وهو ينصب ، ولا تَمِيمِيّ إلاّ وهو يرفع . ثم وجّه أبو عمرو خلفاً الأحمر [٦] ، وأبا محمد اليزيدي [٧] إلى بعض الحجازيين ، وجَهِدا أنْ يلقّناه [٨] الرفع ، فلم يفعل ، وإلى بعض التميميين ، وجَهِدا أنْ يلقّناه [٩] النصب فلم يفعل ، ثم رجَعا ، وأخبرا بذلك عيسى وأبا عمرو ، فأخرج عيسى خاتمه من أصبعه ، ورمى به إلى أبي عمرو ، وقال : هو لك ، بهذا فُقْتَ النّاس .

---

(١) صدره :

* فما مِثْلُهُ فيهم ولا كان قَبْلَهُ *

انظر . ديوان حسان ٢٠٠ .

وهو من الشواهد الّتي أغفلها صاحب الدرر .

(٢) البقرة ١٦٧ .

(٣) الانفطار ١٦ ، وفي أ : «بغافلين» ، تحريف .

(٤) ط فقط : «إهمالها» .

(٥) بصريّ من متقدميّ نحاة البصرة ، وهو أبو عمر عيسى بن عمر الثقفي . من مصنفاته : كتاب الجامع ، وكتاب المكمل وكلاهما في النحو . مات ١٤٩ هـ .

وانظر ترجمته في الفهرست ٦٨ ، وإنباة الرواه ٢ : ٣٧٥، ومراتب النحويين ٢١ .

(٦) سبقت ترجمته ١ : ٨٥ .

(٧) يحيى بن المبارك بن المغيرة الإمام أبو محمد اليزيدي . من مصنفاته : مختصر في النحو – المقصور والممدود – النقط والشكل . النوادر . مات ٢٠٢ هـ .

(٨) ط : «يلقياه» بالياء ، تحريف .

(٩) ط : «يلقياه» بالياء ، تحريف .

وزعم أبو نِزار ، الملقّب بملِك النُّحاة (١) : أن الطيِّب اسم ليس (٢) ، والمسك مبتدأ ، وخبره محذوف . تقــديره : إلا المسك أفخره . والجملة (٣) في موضع نصب خبر ليس .

وزعم أبو عليّ : أن اسم ليس ضمير الشأن ، والطِّيبُ مبتدأ ، والمسك خبره ، أو الطّيب اسمها ، والخبر محذوف ، وإلاّ المسك بدل . كأنه قيل : ليس الطِّيبُ في الوجود(٤) إلا المسك . أو الطيب اسمها ، وإلاّ المسك نعت ، والخبر محذوف . كأنه قيل : ليس الطيِّب الذي هو غير المسك طيباً في الوجود. وحذف خبر ليس لفهم المعنى كثير .

وضعّف بأن الإهمال ــ إذا ثبت ــ لغةٌ ، فلا يمكن التأويل .

الرابعة (٥) : ....

* * *

(١) ملك النحاة هو الحسن بن صافي بن عبدالله بن نزار ، أبو نزار . من مصنفاته : الحاوي في النحو . العمدة في النحو . المقتصد في التصريف . المسائل العشر المتعبات إلى الحشر . مات ٥٦٨ .

(٢) كلمة : « ليس » سقطت من ب .

(٣) ط : « والجملة ثمّ موضع نصب » بوضع : « ثم » مكان : « في » .

(٤) من قوله : « في الوجود » إلى قوله : « والخبر محذوف » سقط من أ .

(٥) كلمة : « الرابعة » بعدها بياض في أ ، ب إلى قوله : « ص » وفي ط : (ص) الرابعة ، من كلمات المتن . وليس في ط ما يشير إلى هذا البياض .

وقد استطعت بحمد الله ــ أن أعثر على هذه المسألة الرّابعة التي سقطت من نسخ الهمع . وذلك أن هذا النص منقول بتصرّف من المغني ١ : ٢٢٧ ، ٢٢٨ . وقد ذكر المغني هذه المسائل الثلاث التي نقلها السيوطي في الهمع ، ثم ختمها بالمسألة الرابعة أو الحكم الرابع لليس فقال :

«الرابع أن تكون حرفاً عاطفاً أثبت ذلك الكوفيون أو البغداديون على خلاف بين النَّقلة. واستدلوا بنحو قوله :

أين المفرّ والإلــــه الطّـــالب ... والأشرَم المغلوب وليس الغالب

وخرّج عن أن الغالب اسمها : والخبر محذوف .

قال ابن مالك : وهو في الأصل ضمير متصل ، عائد على الأشرم أي : ليسه الغالب ، كما يقول : الصديق كانه زيد ، ثم حذف لاتصاله ، ومقتضى كلامه أنه لولا تقديره متصلاً لم يجز حذفه ، وفيه نظر » .

(ص) : وتسمّى ناقصة ، فإن اكتفت بمرفوع فتامّة . ولزم النقص ليس ، وزال خلافاً للفارسيّ (١) ، وفتئ خلافاً للصّغاني (٢) . قيل : وظلّ . ومن الناقصة ذات الشأن . وثالثها ، لا . ولا .

(ش) : هذه الأفعال تسمّى نواقص . واختلف في سبب تسميتها ذلك .

فقيل : لعدم دلالتها على الحدث ، بناءً على أنها لا تفيده .

وقيل : وهو الأصح ، لعدم اكتفائها بالمرفوع ، لأن فائدتها لا تتم به فقط ، بل تفتقر إلى المنصوب . ثم منها ما لزم النقص ، وهو ليس باتّفاق ، وزال ، خلافاً للفارسيّ ، فإنه أجاز في «الحلبيّات» (٣) : أنها (٤) تأتي تامة قياساً لا سماعاً. وفتئ خلافاً للصّغانيّ (٥) فإنه ذكر في « نوادر الأعراب » استعمالها تامّة ، نحو : فتئت عن الأمر فتأً : إذا نسيته .

وزعم المهابادي (٦) : أن ظل أيضاً لا تستعمل إلا ناقصة . قال أبو حيان : وهو مخالف لنقل أئمة اللغة والنحو : أنها تكون تامّة .

وبقية الأفعال تستعمل بالوجهين . فإذا (٧) استعملت تامة اكتفت بالمرفوع ، فتكون كان بمعنى : ثبت « كان الله ولا شيء معه» وحدث نحو:

٣٧٧ — * إذا [١١٦] كان الشّتاء فأدفئوني (٨) *

---

(١) أ . ب : « لأبي عليّ » .
(٢) ط فقط : « الصاغاني » سبقت ترجمته ١ : ١٥٩ .
(٣) مخطوط رقم ٢٢٦ نحو — تيمور . دار الكتب المصريّة .
(٤) ب ، ط : « أن تأتي » .
(٥) ط فقط : « الصاغاني » .
(٦) ب ، ط : « البهاباذي » بالذال ، وفي أ : « البهاباري » . كله تحريف ، وقد سبق تحقيق اسمه انظر ص ٧٦ .
(٧) أ ، ب : « وإذا » بالواو .
(٨) للربيع الفزاريّ . وعجزه :

* فإنّ الشّيخ يهرمه الشّتاء *

من شواهد شذور الذهب ص ٣٥٤ .

وحضر نحو : « وإنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ [1] ». ووقعَ نحو : « مَا شاء الله كان » . وكفل ، وغزل . يقال : كُنْتُ الصَّبِيَّ: كفلته ، وكُنْتُ الصُّوفَ : غزلته .

وأصبح ، وأضحى ، وأمسى ، بمعنى دخل في الصباح والضحى والمساء كقوله تعالى : « فَسُبْحَانَ الله حين تُمْسُون ، وحين تُصْبِحُون [2] » . وقول الشاعر :

٣٧٨ – وَمِنْ فَعَلاتي أنّني حسَنُ القِرَى
إذا اللّيْلَةُ الشّهْبَاءُ أضْحَى جَلِيدُها [3]

وظل بمعنى : دام ، أو طال، أو أقام نهاراً [4]. وبات بمعنى : أقام ليلاً ، أو نزل بالقوم ليلاً . وصار بمعنى : « رجع » [5] نحو : « ألا إلى اللهِ تَصِيرُ الأمور [6] » ، و « ضم» ، و«قطع » نحو : « فَصُرْهُنَّ إلَيْكَ [7]» . ودام بمعنى : بقي [8] ، نحو : «ما دَامَتْ السّمواتُ والأرض [9] » . وانْفَكَّ بمعنى : خلص ، أو انفصل نحو : انْفَكَّ الأسير [10] أو الخاتم . وبرح بمعنى : ذهب ، أو ظهر . وبالمعنيين فسّر قولهم : «برح الخفاء » . وونى [11] بمعنى فتر [12] وَضَعُفَ. ورام بمعنى: ذهب وفارق.

وذكر ابن مالك : أنّ فَتَأَ المفتوحة تأتي تامّة بمعنى : كسر ، أو أطفأ. حكَى الفرّاء : فَتَأْتُهُ عن الأمر : كسرْتُه، والنار : أطْفَأْتُها . قال [13] أبو حيّان : وهذا وهْم وتصحيف ، إنما ذاك بالتاء المثلّثة كمَا في الصّحاح والمُحْكَم .

---

(١) البقرة : ٢٨٠ . (٢) الرُّوم ١٧ .
(٣) من شواهد الأشموني ١ : ٢٣٦ . قائله: عبد الواسع بن أمامة.
(٤) أ : « أقام ناراً » ، تحريف . (٥) أ : « بمعنى : وقع » ، تحريف .
(٦) الشّورى ٥٣ . (٧) البقرة ٢٦٠ .
(٨) كلمة : « بقي » سقطت من ب . (٩) هود ١٠٨ .
(١٠) ب فقط : « الأمير » مكان : « الأسير » .
(١١) أ فقط : « وون » ، تحريف . (١٢) كلمة : « فتر » سقطت من أ .
(١٣) من قوله : « قال أبو حيان » إلى قوله : « وقد اختلف » سقط من ط .

وقد اختلف في كان الشأنية [١] : فالجمهور على أنها من أقسام النّاقصة . وذهب صاحب البديع : إلى أنها من أقسام التامّة . وذهب أبو القاسم ابن الأبرش [٢] : إلى أنها قِسْمٌ برأسِها .

[حذف أخبارها] :

(ص) : وحذف أخبارها لقرينة ضرورة [٣] . وثالثها إلاّ ليس ولو دونها .

(ش) : قال أبو حيان : نصّ أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها : ولا حذف خبر هـا لا اختصاراً ولا اقتصاراً . أمّا الاسم فلأنه مشبّهٌ [٤] بالفاعل ، وأمّا الخبر ، فكان قياسه جواز الحذف ، لأنه إن رُوعِي أصله ، وهو خبر المبتدأ ، فإنه يجوز حذفه . أو ما آل اليه من شبهه بالمفعول فكذلك ، لكنه صار عندهم عِوَضاً من المَصدر ، لأنّه في معناها ، إذْ القيام مثلاً كَوْنٌ من أكوان زيد ، والأعراض لا يجوز حذفها .

قالوا : وقد تحذف في الضرورة كقوله :

٣٧٩ — رَمَاني بأمْرٍ كنتُ منه ووالــدي بَرِيئاً ، ومن أجل الطَّوِيِّ رماني [٥]

وقوله :

٣٨٠ — لَهْفِي عليك لِلَهْفَةٍ من خائفٍ يَبْغي جِوارَكَ حين ليس مُجِيرُ [٦]

أي ليس [٧] في الدنيا . وكُنْت بريئاً [٨] .

ومن النحويين من أجاز حذفه لقرينة اختياراً .

---

(١) أ : « التامة » مكان : « الشانية » تحريف .

(٢) هو خلف بن يوسف بن فرتون ، أبو القاسم بن الأبرش الأندلسي . مات بقرطبة ٥٣٢ .

(٣) ط : « ضرورة » . تحريف .

(٤) أ ، ب : « يشبه » بالياء .

(٥) لعمرو بن أحمر الباهليّ . من شواهد سيبويه ١ : ٣٨ .

(٦) في الدرر ١ : ٨٥ نسب إلى التميميّ الحماسيّ . وقد نسبه الأمير في حاشيته على المغني ٢ : ١٦٨ إلى شمردل بن شريك . والشاهد من شواهد المغني ٢ : ١٦٨ . وأوضح المسالك رقم ١٠٩ .

(٧) كلمة : « ليس » سقطت من أ . (٨) ب : « يرميا » ، تحريف . وفي ط : « بريا » .

وفصّل ابن مالك : فمنعه في الجميع إلاّ ليس فأجاز حذف خبرها اختياراً ، ولو بلا قرينة ، إذا كان اسمها نكرة عامة تشبيهاً بـ«لا» كقولهم فيما حكاه سيبويه «ليس أحد» ، أي : هنا . وقوله :

٣٨١ – * فامّا الجُود مِنْكِ فليس جُودُ[1] *

وقوله :

٣٨٢ – يَئِسْتُمْ وَخِلْتُم أنّه ليس ناصر فَبُوِّئْتُم من نَصْرِنا خَيْرَ مَعْقِلِ[2]

وما قاله ابن مالك ذهب إليه الفرّاء[3] . وقال : يجوز في « ليس » خاصة أن يقول : « ليس أحَدٌ » ، لأن الكلام قد يتوهّم تمامه بليس . أو نكرة[4] كقوله : ما من أحد .

[دخول الواو على أخبار الباب]

(ص) : وقد تلي الواو جملة ، وخبراً لليس ، وكان منفية بعد إلاّ ، وفاقاً للأخفش وابن مالك فيهما .

(ش) : فيه مسألتان :

الأولى : قد تدخل الواو على أخبار هذا الباب اذا كانت جملة تشبيهاً بالجملة الحالية كقوله :

٣٨٣ – وكانوا أناساً ينفحون ، فأصبحوا
وأكثرُ ما يُعْطُونه النّظر الشّزْرُ[5]

---

(١) قائله مجهول . وصدره :

* ألا يا ليل ويحك نبّئيني *

وفي أ : « وأما » بالواو . وانظر الدرر ١ : ٨٥ .

(٢) قائله مجهول . وفي أ : « يعينه » مكان : « يشتّم » . وفي ط : تبسّم ، تحريف .

(٣) كلمة : « الفراء » سقطت من أ. (٤) أ : « ونكرة » بالواو .

(٥) لم ينسبه صاحب الدرر ١ : ٨٦ إلى قائل معين .

وقوله :

٣٨٤ - فظلّوا ، ومنهم سابِقٌ دَمْعُه لَـه
وآخَرُ يَثْنِي دَمْعَةَ العَيْنِ بالمهلِ [(١)]

هذا مذهب الأخفش ، وتابعه ابن مالك .

والجمهور : أنكروا ذلك ، وتأوّلوا الجملة على الحال ، والفعل على التّمام [(٢)] .

الثانية : ذهب الأخفشُ ، وابن مالك أيضاً إلى جواز دخول الواو على خبر ليس ، وكان المنفيّة إذا كان جملة بعد إلاّ كقوله :

٣٨٥ - ليس شيء إلا وفيه إذَا مـا قَابَلَتْهُ عينُ البَصيرِ اعْتِبَارُ [(٣)]

وقوله :

٣٨٦ - ما كَانَ منْ بشَرٍ إلاَّ وميتَتُـه مَحْتومةٌ ، لكن الآجالُ تَخْتَلِفُ [(٤)]

وقوله :

٣٨٧ - إذا ما سُتُورُ البيت أرْخِين لم يكن سِراجٌ لنا إلا ووجْهُكَ أنْوَرُ [(٥)]

والجمهور : أنكروا ذلك ، وأوّلوا الأول . والثاني على حذف الخبر ضرورة، أو على زيادة الواو . وقالوا : الخبر [١١٧] في الثالث : « لنا » [(٦)] .

---

(١) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ٨٦ .
وفي أ ، ب : وقوله : « وآخريثني » بزيادة كلمة : « قوله » بين الشطرين . تحريف .

(٢) « والفعل على التمام » سقطت الجملة من أ .

(٣) قائله مجهول .
وانظر الدرر ١ : ٨٦ .

(٤) قائله مجهول .
وانظر الدرر ١ : ٨٦ .

(٥) قائله مجهول .
وانظر الدرر ١ : ٨٦ ، وفي أ : وجهه : مكان : « وجهك » .

(٦) لفظ : « لنا » سقط من أ .
وفي ب : « ما » موضع : « لنا » تحريف ، وبعدها بياض مشار إليه بـ« كذا» .

[توسّط أخبارها]

(ص) : ويجوز توسيطها . ومنع الكوفية مطلقاً . وابن مُعْطٍ [١] في دام . وبعضهم في ليس .

(ش) : أجاز البصريون توسيط أخبار هذا الباب بين [٢] الفعل والاسم ، أي حيث يجوز تقديم الخبر على المبتدأ . قال تعالى : « وكان حقّاً علينا نَصْرُ المُؤْمِنِين [٣] » ، وقال : « ليس البِرَّ أن تُوَلُّوا [٤] » . وقال الشاعرُ :

٣٨٨ – لا طِيبَ لِلْعَيْشِ ما دامَتْ مُنَغّصةً
لَذّاتُهُ بِادّكارِ المَوْتِ والهَـرَمِ [٥]

وقال :

٣٨٩ – فليس سواءً عالِمٌ وجَهُولُ [٦]

ومنعه الكوفيّون في الجميع ، لأن الخبر فيه ضمير الاسم ، فلا يتقدّم على ما يعود عليه .

ومنعه ابن مُعْطٍ [٧] في «دام» . ورُدّ بأنه مخالف للنّص السّابق ، وللقياس كسائر أخواتها ، وللإجماع .

---

(١) أ فقط : « وابن معطى » بالياء .

(٢) ط : « من » مكان : « بين » ، تحريف . (٣) الرّوم ٤٧ . (٤) البقرة ١٧٧ .

(٥) قائله مجهول .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٨٦ ، وابن عقيل ١ : ١١٣ .

(٦) للسموءل بن عادياء . وصدره :

* سَلِي إنْ جَهِلْتِ النّاس عنّا وعَنْهُمُ *

انظر : ديوان السموءل ٩٢ ، وقطر الندى ١٨١ . وهو من الشواهد التي تجاوزها صاحب الدرر .

(٧) أ : « ابن معطي » بالياء .

ومنعه بعضهم في «ليس» تشبيهاً بـ«ما»، وهو محجُوجٌ بالسّماع. والخلاف في «ليس» نقله أبو حيان عن حكاية ابن درستويه، ولم يظفر به ابن مالك، فحكى فيها الإجماع على الجواز تبعاً للفارسيّ وابن الدّهان وابن عصفور.

[جواز تقدّم أخبارها]:

(ص): وتقديمها إلا دام، والمنفيّ بـ «ما»، و«ليس» على الأصح، وفي زال، وإخوته. ثالثها[1] الأصح يجوز إن نفي بغير «ما». قال دَرَوْد[2]: ولن، ولم. والأصح يجوز بينها، و «ما». وفي دام خلاف.

(ش): يجوز تقديم أخبار هذا الباب على الأفعال إلا دام، وليس، والمنفيّ بـ «ما».

أمّا دام فحكى الاتفاق عليها، لأنها مشروطة، بدخول «ما» المصدريّة الظرفية. والحرف المصدريّ لا يعمل ما بعده فيما قبله.

وأمّا المنفيّ بـ «ما» غير زال وإخوته ففيه قولان: البصريون على المنع. والكوفيون على الجواز. ومنشأ الخلاف اختلافهم في أنّ (ما) هل لها[3] صدر الكلام أوْ لا؟ فالبصريون على الأول. والكوفيّون على الثاني.

وأما ليس فجمهور الكوفيين، والمبرد، والزّجّاج، وابن السّرّاج، والسّيرافي والفارسيّ، وابن اخته، والجُرْجَاني، وأكثر المتأخرين، منهم ابن مالك على المنع فيها قياساً على فعل التعجب، وعسىَ، ونِعْمَ، وبِئْسَ، بجامع عدم التصرف. وقدماء[4]

(١) ط فقط: «وثالثها» بالواو.

(٢) هو عبدالله بن سليمان بن المنذر الملقب بدَرَوْد بفتح الدّال، والواو، بينهما راء ساكنة.
وفي ط: «دُرَيْوِد» على التصغير كما ذكر ذلك السيوطي في البغية ٢: ٤٥.
له: شرح كتاب سيبويه. مات ٢٣٥.

(٣): «لها» سقطت من أ.

(٤) ط: «وقدم ما للبصرين»، تحريف.

البَصريين، ونسبه ابن جنّي إلى الجمهور، واختاره [١] ابن برهان [٢] ، والزّمخشريّ ، والشّلوبين ، وابن عصفور، على الجواز لتقديم معموله في قوله تعالى : « ألاَ يَوْمَ يَأْتِيهم لَيْسَ مَصْروفاً عَنْهم» [٣] . وفرق بين ليس، وبين الأفعال المذكورة .

وأمّا زال وإخوته ففي تقديم الخبر عليها ثلاثة أقوال :

أحدها : المنع مطلقاً سواء نفيت بـ «ما» أو بغيرها . وعليه الفراء [٤] .

والثاني : الجواز مطلقاً ، وعليه سائر الكوفيين ، لأن « ما » عندهم ليس لها الصدر [٥] كغيرها .

والثالث : وهو الأصحّ ، وعليه البصريون المنع إن نفيت بـ « ما » لأن لها الصّدر ، والجواز إن نفيت بغيرها ، كـ «لا» ، ولم، ولن، ولما ، وإنْ. وألحق دَرَوْدَ[٦] : لم ، ولن بـ «ما» فمنع التقديم إن نفي بهما .

أما تقديمه على الفعل دون (ما) بأن توسط [٧] بينهما[٨] نحو: ما قائماً زال زيد، فالأصحّ جوازه . وعليه الأكثرون . ومنعه بعضهم ، لأن الفعل مع «ما» كحبذا ، فلا يفصل بينهما .

وأما توسيطه بين «ما» ودام فنص صاحب (الإفصاح) ، وبدر الدين بن مالك على أنه لا يجوز ، لأن الموصول الحرفيّ لا يفصل بينه وبين صلته بمعمولها [٩] ، ولأن دام لا يتصرّف .

وقال أبو حيّان : القياس الجواز [١٠] ، لأن « ما » حرف مصدري غير عامل ، ولا يمتنع فيه ذلك إلا أن يثبت أنّ « دام » لا تتصرف فيتّجه المنـع .

---

(١) ط فقط : « وأجازه » .

(٢) هو عبد الواحد بن عليّ بن عمر بن إسحاق بن بَرْهان بفتح الباء . أبو القاسم الأسدي العكبري . مات ٤٥٦ .

(٣) هود ٨ .

(٤) سقطت كلمة « الفراء » من أ .

(٥) سقطت كلمة « الصدر » من أ .

(٦) ط : « ديود » ، تحريف .

(٧) ط فقط : « يوسط » بالياء .

(٨) أ ، « بيتهما » بالتاء ، تحريف .

(٩) أ : « بعمولها » ، تحريف .

(١٠) أ فقط : « الجواز القياس » وفي ب : « الجوان » بالنون ، تحريف .

[وجوب توسّط الخبر أو تقديمه] :

(ص) : ويجبان ، ويمتنعان لما مرّ .

(ش) : قد يجب توسيط الخبر أو تقديمه . وقد يُمْنع كُلٌ من ذلك للأمور الموجبة أو المانعة [(١)] في خبر المبتدأ .

مثال وجوب التوسيط : ما كان قائماً إلاّ زيدٌ . ومثال وجوب التقديم : أين كان [(٢)] زيد ؟ وكم كان مالك ؟ . ومثال وجوب أحدهما على سبيل التخيير : كان في الدّار ساكنها . وكان في الدار رجل . يجوز تقديم الخبر وتوسيطه، ولا يجوز تأخيره . ومثال منعهما [(٣)] ، ووجوب التأخير : كان بعلُ هند حبيبها ، لأجل الضمير . وصار عدوي صديقي للإلباس .

* * *

(ص) : وفي تأخير الجملة . ثالثها : يجب إن رفع ضمير الاسم . ويمنع تقديم خبر تأخر مرفوعه ، وفي منصوب ، لا ظرف . ثالثها يقبح [(٤)] لا ظاهر [(٥)] إعراب مشارك عرفاً ونكراً، ولا يليها معمول خبرها كغيّرها خلافاً للكوفيّة وابن السّراج إلا [١١٨] ظرف . ويجوز مع خبر وتقدّمه .

[مسائل] :

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : اختلف في وجوب تأخير الخبر هنا إذا كان جملة على أقوال :

أحدها : يجب مطلقاً ، ولا يجوز تقديمه ، ولا توسيطه سواء كانت اسميّة : نحو:

---

(١) ب ، ط : « والمانعة » بالواو .

(٢) ب : « أين ما كان زيد » بزيادة : « ما » .

(٣) ط : « مانعهما » ، تحريف .

(٤) ط : « بفتح » بالباء ، والفاء ، تحريف .

(٥) ب : « لا ظاهراً إعراب مشارك » . أ : « لا طاهر » بالطاء المهملة ، تحريف .

كان زيد أبوه قائم[١] أم فعليّة رافعة ضمير الاسم نحو: كان زيد يقوم، أم غير رافعة نحو: كان زيد[٢] يمرّ به عمرو. ومستند المنع في ذلك عدم سماعه[٣].

والثاني: لا، مطلقاً، فيجوز التقديم، والتوسيط. وذكر ابن السرّاج: أنه القياس وإن لم يسمع. وصحّحه ابن مالك، قال: لأنه وإن لم يسمع مع كان، فقد سمع مع الابتداء، كقول الفرزدق:

٣٩٠ ــ إلى مَلِكٍ ما أُمُّه من مُحَارِبٍ أبوه، ولا كانت كليبٌ تُصَاهِرُهْ[٤]

قال: ويدل لجوازه مع «كان» تقديم معموله في قوله تعالى: «أهَؤُلاءِ إيّاكُم كانوا يَعْبُدُونَ»[٥]. «وأنْفُسَهُم كانوا يَظْلِمُون»[٦]، وتقديم المعمول يُؤْذِنُ بتقديم العامل.

والثالث: المنع في الفعليّة الرّافعة[٧] لضمير الاسم، والجواز في غيرها. وصحّحه ابن عصفور، وقال: لأن الذي استقر في باب كان أنّك إذا حذفتها عاد اسمها وخبرها إلى المبتدأ والخبر. ولو أسقطتها من: كان يقوم زيد، على أن يكون[٨] (يقوم) خبراً مقدّماً، فقلت: يقوم زيد، لم يرجع إلى المبتدأ والخبر.

الثانية: لا يجوز تقديم الخبر مع تأخر معموله المرفوع، فلا يقال: قائماً كان زيد أبوه، أي: كان زيد قائماً أبوه، لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله الذي هو كجزء منه.

فإن كان معمولُهُ منصوباً نحو: آكلا كان زيد طعامك ففيه أقوال. ثالثها: يقبح[٩] التقديم، ولا يمتنع، لأنه ليس بجزء من ناصبه، لكونه فضلة.

فإن كان ظرفاً أو مجروراً جاز بلا قبح إجماعاً، لأن العرب تتسع في الظرف

---

(١) أ فقط: «قام».
(٢) كلمة: «زيد» سقطت من ب. (٣) أ فقط: «السماع».
(٤) للفرزدق. ديوانه ٣١٢، والمغني ١: ١٠٧ وابن عقيل ١: ١٠١.
(٥) سبأ ٤٠. (٦) الأعراف ١٧٧.
(٧) ط: «الواقعة» بالواو والقاف، تحريف.
(٨) كلمة: «يكون» سقطت من أ، ب.
(٩) ط: «يصح» بالياء والصاد، تحريف، وانظر نصّ المتن، وعبارة الشرح بعد ذلك.

والمجرور ما لا تتسع في غيرهما نحو : مسافراً كان زيد اليوم ، وراغباً كان زيد فيك .

الثالثة : تقدّم من صُوَر امتناع تقديم خبر المبتدأ أن يتساويا في التعريف والتنكير ، ولا بيان [١] . ولا يجري ذلك هنا في ظاهر الإعراب ، لأن نصب الخبر يبينّه ، فيجوز : كان أخاك زيد . ولم يكن خيراً [٢] منك أحدٌ [٣] .

فإن خفي الإعراب وجب تأخير الخبر للإلباس نحو : صار عدوّي صديقي ، وكان [٤] فتاك مولاك .

الرابعة : مذهب أكثر البصريين : أنه لا يجوز أن يلي كان وأخواتها معمول خبرها مَن مفعول ، وحال ، وغيرهما [٥] إلا الظرف والمجرور ، فلا يقال : كان طعامَكَ زيدٌ آكلاً ، ولا كان طعامَكَ آكلاً زيدٌ . وهذا الحكم غير مختصّ بباب كان ، بل لا يلي عاملاً من العوامل ما نَصَبَهُ غيرُهُ أو رَفَعَهُ .

فإن كان معمول الخبر ظرفاً أو مجروراً جاز أن يلي كان مع تأخير الخبر وتقديمه[٦] للتوسّع في الظروف والمجرورات . وجوّز الكوفيون وطائفة من البصريين منهم ابن السّرّاج : أن يليها غير الظرف أيضاً لوروده في قوله :

٣٩١ — * بما كان إيّاهم عطيّةُ عوّدا [٧] *

وأجيب بأن اسم كان ضمير الشأن مستتر فيها ، « وعطيّة » مبتدأ ، خبره « عوّدا » ، والجملة خبر كان ، فلم يَلِ العامل (كان) ، بل [٨] ضمير الشأن .

وجوّز بعضهم أن تكون فيه زائدة .

---

(١) ب : « والبيان » مكان : « ولا بيان » ، تحريف .

(٢) ب : « خبراً » بالباء ، تحريف . (٣) ط : « الأحد » تحريف .

(٤) أ : « وصار » مكان : « وكان » .

(٥) ط : « وغيرها » تحريف . (٦) أ ، ب : « وتقدمه » .

(٧) من قصيدة للفرزدق يهجو بها جريراً وقومه . وروايته في الديوان ٢١٤ .

* قنافذ درّامون خلف جِحَاشهم *

من شواهد المغني ٢ : ١٥٩ ، وأوضح المسالك رقم ٨٨ . والخزانة ٤ : ٥٧ ، وابن عقيل ١ : ١١٥ .

(٨) : « بل » سقطت من أ .

فإن تقدم مع الخبر على الاسم جاز إجماعاً نحو : كان آكلا طَعَامك زيدٌ ، وكذا يجوز تقدّمه على كان نحو : طعَامَكَ كان زيدٌ آكلاً . وعليه قوله تعالى : « وأَنْفُسَهُم كانُوا يَظْلِمُون (١) » .

واعلم أنه يتأتّى في :«كان زيد آكلاً طعامك» أربعةٌ وعشرون تركيباً. وقد سُقْتُها في (الأشباه والنظائر) (٢) وكلها جائزة عند البصريين إلا كان : طعامَكَ زيدٌ آكلاً ، وكان طعامَكَ آكلاً زيدٌ ، وآكلاً كان طعامَكَ زيدٌ .

[اجتماع معرفتين] :

(ص) : وإذا اجتمع معرفتان فأقوال : المبتدأ . وقيل : الخبر غير الأعرف إلا إشارة مع غير ضمير ، وإلا أنْ، وأنّ. وقيل : ما يراد ثبوته مطلقاً . وقيل : إن قام مقامه ، أو شُبِّهَ به . وقيل : ما صحّ جواباً . أو نكرتان (٣) بمسوّغ تخيّر. وفي الإخبار هنا ، وإن بمعرفة عن نكرة . ثالثها سائغ إن أفاد ، والنكرة غير صفة محَضْة .

(ش) : إذا اجتمع في باب كان معرفتان ، ففي ما يتعيّن (٤) اسماً وخلافه خبراً الأقوال السابقة في المبتدأ والخبر مع زيادة أقوال أُخَر . فقيل : تخيّرْ ، فأيهما شئت جعلته الاسم ، والآخر الخبر . وعليه الفارسيّ ، وابن طاهر ، وابن خرُوف وابن مضاء وابن عُصْفُور . وهو ظاهر كلام سيبويه، فإنه قـال : وإذا كانا (٥) معرفتين ، فأنت بالخيار ، أيهما ما جعلته فاعلاً رفعته [١١٩] ونصبت الآخر .

وقيل : تنظر إلى المخاطب ، فإن كان يعرف أحد المعرفتين ، ويجهل الآخر ، جعل المعلومُ الاسمَ ، والمجهولُ الخبرَ نحو : كان أخو بكر عَمْراً ، إذا (٦) قدّرت (٧) أنّ المخاطب يعلم أن لبكر أخاً ، ويجهل (٨) كونه عمراً . وكان عمرو أخا بكر ، إذا كان

---

(١) الأعراف ١٧٧ .
(٢) الأشباه والنظائر ٢ : ٥٦ ، ٥٧ .
(٣) كلمة : « نكرتان » سقطت من ب .
(٤) ط فقط : « ما تعين » .
(٥) لفظ : « كانا » سقط من أ .
(٦) ط : « وإذا » بالواو ، تحريف .
(٧) ب فقط : « عرفت » مكان : « قدرت » .
(٨) أ ، ب : « وجهل » .

يعلم عَمْراً ، ويجهل كونه أخا بكر . وعلى هذا السِّيرافيّ ، وابن الباذَش (١) ، وابن الضائع (٢) . وحملوا كلام سيبويه على ما إذا استويا عند المخاطب في العِلْم وعدمه .
وقيل : إن لم يستويا في رتبة التعريف جعل الأعرف منهما الاسم ، والآخر الخبر نحو : كان زيدٌ صاحب الدار .

وقيل : الخبر غير الأعرف إلاّ إذا اجتمع إشارة مع غير ضمير ، فإنه يجعل الإشارة الاسم ، وإن كان مع أعرف منه كالعلم ، والمضاف إلى الضّمير نحو : كان هذا أخاك ، لأن العرب اعتنت(٣) بتقديم الإشارة لمكان التنبيه الذي فيه، أمّا مع المضمر فلا، ولهذا كان ها أناذا أفصح من هاذا أنا .

وإلاّ إن كان أحدُهما « أنْ » ، وأنّ المفتوحتين ، فإن الاختيـــار جعلهما الاسم ، والآخر (٤) الخبر ، ولهذا قرأ أكثر القُرّاء : « فما كان جوابَ قومه إلاّ أن قالوا (٥) » بنصب « جواب » لشبهها بالمضمر من حيث أنّهما لا يوصفان ، كما لا يُوصف ، فعُومِلا معَامَلَتَه إذا اجتمع مع معرفة غيره ، فإن الاختيار جَعْلُه الاسم ، لأنه أعرف .

وقيل : الخبرُ : ما يراد إثباته مطلقاً نحو : كان عقُوبتُك عزْلكَ ، وكان زيدٌ زُهَيراً (٦) ، وقول الشاعر :

٣٩٢ – • فكان مُضلِّي مَنْ هُدِيت بِرُشْدِهِ (٧) •

---

(١) سبقت ترجمته ١ : ٢٦٤ .
(٢) هو : علي بن محمد بن علي بن يوسف الإشبيليّ بالضاد المعجمة والعين المهملة .
له : شرح الجمل – شرح كتاب سيبويه . مات ٦٨٠ .
وفي أ فقط : « ابن الصائغ » بالصاد والغين .
(٣) ط : « اغتنت » تحريف .
(٤) أ فقط : « وللآخر » .
(٥) النمل ٥٦ .
(٦) ب : « زهير » بالرفع ، تحريف .
(٧) سبق ذكره رقم ٣٦١ . وفي أ : « مصلي » بالصاد ، تحريف .

أثبت الهداية لنفسه. ولو قال : فكان هاديَّ من أُضْلِلْتُ به لأثبت [١] الإضلال ، وعلى هذا ابن الطّراوة .

وقيل : الخبرُ ما يراد إثباته بشرط : أن يكون أحدهما قائماً مقام الآخر ، أو مشبهاً [٢] به كالمثالين [٣] الأوّلين بخلاف ما إذا كان هو نفسه كالبيت .

وقيل : ما صحّ منهما جواباً فهو الخبر ، والآخر الاسم . حكى هذه الأقوال أبو حيّان ، ثم اختار تبعاً لجماعة تقسيماً يجمعها [٤] . فقال : إذا اجتمع معرفتان في هذا الباب ، فإن كان أحدهما قائماً مقام الآخر ، أو مُشَبَّهاً به ، فالخبر ما يراد إثباته ، وإن كان هو نفسه ، فإن عرَف المخاطبُ أحدهما دون الآخر ، فالمعلوم هو الاسم ، والآخرُ الخبر .

وإن عرفهما أو جهلهما ، فإن كان أحدهما أعرف من الآخر فهو الاسم ، والآخر الخبر إلا المشار مع الضمير . وإن استويا في التعريف فأنت بالخيار .

وإن [٥] كان أحدهما « أنْ أو أنَّ » المَصْدَرِيَّتَيْن ، فإنه يتعيّن جعله الاسم .

قال : وضمير النّكرة وإن كان معرفة ، فإنه في باب الإخبار يعامل معاملة النكرة إذا اجتمعت مع المعرفة ، لأن تعريفه لفظيّ من حيثُ عُلِم على مَنْ يعود . أما أن تعلم [٦] مَنْ هو في نفسه فلا .

وإذا اجتمع نكرتان ، فإن كان لكلٍّ منهما مسوّغٌ للابتداء ، فلك الخيار ، فما شئت جعلته [٧] الاسم ، والآخر الخبر نحو : كان رجل قائماً ، أو كان قائمٌ رجلاً [٨] .

وإن كان لأحدهما مسوّغ دون الآخر فالذي له المسوّغ هو الاسم، والآخر الخبر نحو

---

(١) ط : « لا يثبت الإضلال » ، تحريف .
(٢) ط فقط : « ومُشَبَّهاً » بالواو دون « أو » .
(٣) أ : « كالمقالين » بالقاف ، تحريف . (٤) أ ، ب : « نفيها بجمعها » ، تحريف .
(٥) ط : « إن كان » بإسقاط الواو ، تحريف . (٦) أ فقط : « يعلم » بالياء .
(٧) أ : « جعلته غير الاسم » بزيادة كلمة : « غير » تحريف .
(٨) أ : « وأكان قائم رجل » ، ب : « وأكان قائم رجلا » .

كان كل أحد قائماً . ولا يجوز كان قائم كلّ أحد .

وإذا اجتمع نكرة ومعرفة ، فالمعرفة الاسم ، والنكرة الخبر ، ولا يعكس إلا في الشعر . هذا مذهب الجمهور. وجوّز ابن مالك العكس اختياراً بشرط الفائدة، وكون النكرة غير صفة محضة . قال : لأنه لما كان المرفوع هنا مُشبّهاً بالفاعل ، والمنصوب مشبّهاً بالمفعول جاز أن يغني هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع (١) ، كما جاز ذلك في باب الفاعل . ومن وروده قوله :

٣٩٣ ــ كأن سُلافَةً مِن بيت رأسٍ يكونُ مِزاجَها عَسَلٌ وماءُ (٢)

وقوله :

٣٩٤ ــ * ولا يكُ موقِفٌ مِنْكِ الودَاعا (٣) *

قال : وقد حمل هذا الشبه في باب « إنّ » على أن جُعِل فيه(٤) الاسمُ نكرةً والخبرُ معرفةً كقوله :

٣٩٥ ــ وإنّ حراماً أن أسُبَّ مُجَاشِعاً بآبائي الشُّمِّ الكرامِ الخضَارِمِ (٥)

وأجاز سيبويه : إنّ قريباً (٦) منك زيد .

* * *

(١) العبارة في أ : جاز أن يعني تعريف المنصوب من غير تعريف المرفوع ، وهي محرّفة .
وفي ب : « جاز أن المعنى يغني تعريف المرفوع » وهي محرفة أيضاً .

(٢) لحسان بن ثابت ديوانه ١٢ .
من شواهد سيبويه ١ : ٢٣ ؛ والحجة لابن خالويه ١٤٧ . والمغني ٢ : ٨٤ ، ١٩٩ ، والخزانة ٤ : ٤٠٠ ، واللسان : سبأ .

(٣) للقطامي : ديوانه ٣١ . وصدره :
* قِفِي قبل التفرّق يا ضُبَاعا *
من شواهد سيبويه ١ : ٣٣١ ، والإيضاح ٩٩ ، وابن يعيش ٧ : ٩١ ، والخزانة ١ : ٣٩١ ، ٤ : ٦٤، والأشموني ٣ : ١٧٣ .

(٤) أ فقط : « في » بإسقاط الضمير .

(٥) للفرزدق : ديوانه ٨٤٤ . وروايته :
* وليس بِعَدْلٍ إنْ سَبَبْتُ مُقَاعِساً *

(٦) ط : « قريناً » بالنون ، تحريف .

(ص) : وإن قصد إيجاب خبرٍ ما قرن بإلاّ إن قَبِل . ولو[١] قرن بتنفيس ، أو قد . أو لم خلافاً للفرّاء . لا زال وإخوته . ولا يكون اسم هـذه نكرة . وثالثها : يجوز مع الماضي . ويكثر في « ليس » و « كان » [٢] بعد نَفْيٍ وَشِبْهِهِ .

[مسألتان] :

(ش) : فيه مسألتان :

الاولى : إذا قصد إيجاب خبر منفيٌّ أيّاً كان ، قُرِن [٣] بإلا إن قَبِل ذلك نحو : كان زيد إلاّ قائماً، وليس زيد إلاّ قائماً . وسواء هذا الباب وغيره نحوَ: ما ظننت زيداً إلا قائماً .

فإن لم يَتَقَبَّلْ ذلك بأن كان الخبر لا يستعمل[١٢٠] إلاّ مَنْفِيّاً لم يجز دخول إلاّ عليه ، نحو : ما كان مِثْلُكَ إلاّ أحداً . وما كان زيد إلا زائلاً ضاحِكاً .

وكذلك لا تدخل على خبر زال وإخوته، لأنّ نفيها إيجاب[٤] ، فإن قولك: ما زال زيد عالماً فيه إثبات العلم لزيد فهو كقولك : كان زيد عالماً . وهذا لا يدخل عليه إلا فكذلك ذاك . وأمّا قول ذي الرمّة :

٣٩٦ ــ حَرَاجِيجُ لا تَنْفَكّ إلا مُناخَـةً
على الخَسْفِ أو نَرْمي بها بَلَداً قَفْرا [٥]

فقيل : خطأ منه ، ولهذا لمْ [٦] يحتج الأصمعيّ بشعره . ولكثرة ملازمته الحاضرة فسد كلامه [٧] .

---

(١) ط : « وإن » مكان : « ولو » ، تحريف .
(٢) ط : « ولأن » مكان : « وكان » ، تحريف .
(٣) ط : « وقرن » بالواو ، تحريف .
(٤) ط : « يجاب » . تحريف .
(٥) لذي الرمّة . ديوانه ٢٤٠ .
من شواهد : سيبويه ١ : ٤٢٨ ، والخزانة ٤ : ٤٩، والأشموني ١ : ٢٤٦ .
وحراجيج : جمع حُرجُوج كعصفور ، وهي الناقة السمينة أو الضامرة .
(٦) في أ : « لا » مكان : « لم » .
(٧) العبارة في ط « لكثرة ملازمته الحاضرة ففسد كلامه » .

وقيل : مؤوّل على زيادة إلاّ ، أو تمام يَنْفك ، ومُناخة : حال . ولا يجوز دخول إلاّ على خبر مقرون [١] ...

الثانية : يكثر وقوع اسم ليس نكرة محضة ، لأن فيها معنى النفي المسوّغ للابتداء بالنكرة كقوله :

٣٩٧ – كَمْ قد رأيتُ ، وليس شيء باقيـاً
مِنْ زائر طَيْف الهَوى ، ومَزُور [٢]

ويشاركه [٣] في ذلك كان بعد نفي أو شبهه كقوله :

٣٩٨ – إذا لم يكـن أحـدٌ باقيـاً فإنّ التأسيَ دَواءُ الأسى [٤]

وقوله :

٣٩٩ – ولو كان حيٌّ في الحياة مخلّداً خلَدْتَ ، ولكن ليس حيٌّ بخالدِ [٥]

وقد [٦] يلحق بها في ذلك [٧] باب زال وإخوته .

(ص) : وترادف كان لم يزل . وتزاد وسطاً . قيل : وآخراً فمضارعة[٨] . وقيل [٩] : فاعلها [١٠] ضمير مصدرها [١١] . وشذ بين جار ومجرور . وزاد الكوفية : أصبح ، وأمسى . والفرّاء يكون . والباقي إن لم ينقص [١٢] المعنى . وقوم كلّ فعل لازم .

---

(١) أ فقط بياض بعد قوله : « مقرون » إلى قوله : « الثانية » . وقد أشير إليه بـ «ظ» ، وليس في ب ، ط ما يشير إلى أن هناك بياضاً . والعبارة ناقصة مما يؤكد بياض أ .

(٢) قائله مجهول .

وفي الدرر ١ : ٨٩ « طرق الهوى » مكان : « طيف الهوى » .

(٣) ب فقط : « ويشاركها » .

(٤) قائله مجهول . وفي ط : « التناسي » مكان « التأسّي » . صوابه في : الدرر ١ : ٨٩، أ ، ب .

(٥) قائله مجهول . وانظر الدرر ١ : ٨٩ .

(٦) أ ، ب : « وهل » مكان : « وقد » .

(٧) في ط سقطت كلمة : « ذلك » .

(٨) ب : «ففارغة» ، ولعل المراد تضارع زيادة ظن آخراً . وفي ط : «ففارقة» تحريف وفي ا: فمضارعة .

(٩) ط : « وقبل » بالباء ، تحريف .

(١٠) أ ، ط : « وفاعلها » بالواو .

(١١) أ : « صدرها » . تحريف ، وانظر الشرح .

(١٢) ب : « ينقض » بالضاد ، تحريف . وانظر الشرح .

[مسألتان] :

(ش) : فيه مسألتان :

الأولى : تختص كان بمرادفة : لم يزل كثيراً، أي أنها تأتي دالّة على الدّوام ، وإن كان الأصل فيها أن يدل على حُصُول ما دخلت عليه فيما مضى مع انقطاعه عند قوم. وعليه الأكثر ، كما قال أبو حيّان . أو سكوتها عن الانقطاع وعدمه عند آخرين . وجزم به ابن مالك .

ومِنْ الدّالّة على الدوام الواردة في صفات الله تعالى نحو : « وكان اللهُ سميعاً بَصِيراً (١) » ، أي لم يزل متّصفاً بذلك .

الثانية : تختصّ أيضاً بأنها تزاد بشروط :

أن تكون بلفظ الماضي متوسّطةً بين مسند ومُسْنَد إليه نحو : ما ــ كان ــ أحسن زيداً ، ولم يُرَ ــ كان ــ مِثْلُهُم (٢) . ومنه حديث : « أو بَنِي ــ كان ــ آدم » .

وجوّز الفرّاء زيادتها بلفظ المضارِع كقوله :

٤٠٠ ــ * أنتَ تكُون ماجِدٌ نَبِيلُ (٣) *

وجوّز أيضاً زيادتها آخراً (٤) نحو : زيد قائم كان ، قياساً على إلغاء «ظن» آخِراً .

وردّ بعدم سماعه ، والزيادة خلاف الأصل فلا تباح (٥) في غير مواضعها المعتادة .

وشذّ زيادتها بين الجار والمجرور في قوله :

---

(١) النساء ١٣٤ .

(٢) أ : « لم يرد كان » تحريف وب : « لم يرد مثلهم » ، تحريف .

(٣) لفاطمة بنت أسد ترقّص ابنها عقيل بن أبي طالب وعجزه :

* إذا تَهُبُّ شَمْألٌ بليـلُ *

من شواهد ابن عقيل ١ : ١١٦ ، والأشموني ١ : ٢٤١ .

(٤) ط فقط : « أخيراً » . (٥) ب ، ط : « يستباح » .

٤٠١ ـ سُرَاةُ بني أبي بكر تسامَى على كان المسوَّمةِ العِراب [١]

قال أبو حيّان : ولا يحفظ في غير هذا البيت .

وجوّز الكوفيون : زيادة أصبح ، وأمسى . وحكوا : « ما أصبح أبردها » ، و« ما أمسى أدْفأها » . وحمل على ذلك أبو عليّ قوله :

٤٠٢ ـ عدوّ عَيْنَيْكَ وشَانِيهِما أَصْبَحَ مشغولُ بمشْغُولِ [٢]

وقوله :

٤٠٣ ـ أعاذِلَ قُولِي ما هَوِيتِ فأوِّبي كثيراً أرى أَمْسَى لَديْك ذُنُوبِي [٣]

وأجاز الفراء: زيادة سائر أفعال هذا [٤] الباب، وكلّ فِعْل لازمٍ من غير هذا الباب[٥] ، إذا لم يَنْقُصْ[٦] المعنى ، نحو : ما أضحى أحسن زيداً ، وزيدٌ [٧] أضحى قائم ، واستدلّ على ذلك بأن العرب قد زادت الأفعال في[٨] نحو قوله :

---

(١) قائله مجهول .

ويروى : سَراة بفتح السّين جمع : سريّ . ولا يعرف فَعيل على فَعَلة غيره .
ورواية ابن جنّي في : « سر صناعة الإعراب » ٢٩٨ : « جياد » مكان : « سراة » ، وفي النسخ الثلاث : « تساموا »مكان «تسامى». وانظر الأشموني ١ : ٢٤١ ، وأوضح المسالك رقم ٩٢. وابن عقيل ١ : ١١٦ ، والخزانة ٤ : ٣٣.

(٢) قائله مجهول .
من شواهد الأشموني ١ : ٢٤١ .

(٣) قائله مجهول .
وفي ط : « قومي » بالميم ، تحريف . والصواب من أ ، ب والأشموني ١ : ٢٤٢ .
وفي أ : « فأربى » مكان : «فأوبى» تحريف و «ثوبي» مكان : « ذنوبي » ، تحريف .

(٤) أ : « سائر الأفعال هذا الباب » ، تحريف .

(٥) : « وكل فعل لازم من غير هذا الباب » سقطت هذه العبارة من أ .

(٦) أ : « تنقص » بالتاء ، تحريف. (٧) ط : زيداً » تحريف . (٨) « في » سقطت من أ .

٤٠٤ ـ فاليوم قرّبْتَ تهجونا وتشتِمُنا فاذْهب فما بك والأيّامِ من عَجَبِ[١]

ولم يُرِد أن يأمره بالذهاب .

والصحيحَ أن ذلك كله لا يجوز ، لاحتمال التأويل ، وما لا يحتمله من ذلك من القِلّة بحيث لا يقاس عليه .

وقد اختلف في كان المزيدة : هل لها فاعل ؟ .

فذهب السّيرافي والصَّيْمَرِيُّ : إلى أنها رافعة لضمير المصدر الدّال عليه الفعل ، كأنه قيل : كان هو ، أي : كان الكون .

وذهب الفارسيّ : إلى أنها لا فاعل لها ، لأن الفعل[٢] إذا [١٢١] استعمل استعمال ما لا يحتاج إلى فاعل استغني عنه ، بدليل: أن «قلّما»[٣] فعل. ولمّا استعملته العرب للنفي لم يحتج إليه إجراء له مجرى حرف النفيّ . واختاره ابن مالك . ووجّهه بأنها تشبه الحرف الزائد ، فلا يبالي بخلوّها من الإسناد .

[حذف كان]

(ص) : ويجوز حذف كان واسمها إن عُلم بعد إنْ « ولو » بكثرة ، و « هلا » وإلاّ بقلّة .

ويجوز رفع تاليها إن حسن تقدير : (فيه) أو (معه) ، وإلاّ فلا .

وجوّز يونس وابن مالك جرّ مقرون بـ«إنْ لا» ، أو إنْ عاد اسم كان على مجرور بحرف. وجعل تالي الفاء جواب إنْ خبرَ مبتدأ أوْلى من خبر كان مضمرةً أو حالٍ ، أومفعولٍ بلائق . وإضمار الناقصة قبلها أوْلى . وقَلّ[٤] بعد لَدُن ونحوها، ويجب بعد (أن).

(١) قائله مجهول مع كثرة الاستدلال به .
انظر : الكامل للمبرّد ٢ : ٧٤٩ ، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ورقة ٢١٦ ، ومفاتيح الغيب ١ : ١٣١ ، والحجة لابن خالويه ٩٤ . والإنصاف ٤٦٤ ، وابن يعيش ٣ : ٧٨ ، ٧٩ ، وسيبويه ١ : ٣٩٢ ، والأشموني ٣ : ١١٥ . وفي النسخ الثلاث : « قدبت » .

(٢) ط : « لأن الفاعل » ، تحريف .

(٣) قلّما « رسمت في ط مفصولة : « قلّ ما » . وفي ب : « فلما » بالفاء ، تحريف .

(٤) ط فقط : « وقيل » بالياء ، تحريف .

وقلّ : بعد (أن) معوّضاً منها «ما» .

وقيل : هي التامّة ، والمنصوب حال . وقيل : العامل « ما » . وقيل : غير عوض فيظهران .

(ش) : تختص كان أيضاً من بين سائر أخواتها بأنها قد تعمل محذوفة ، ولذلك أقسام :

الأول : ما يجوز بكثرة ، وذلك بعد « إنْ » ، و «لو» الشّرطيتين ، فتحذف هي واسمها إذا كان ضمير ما عُلِم من غائب ، أو حاضر . مثاله بعد « إن » مع الغائب ، قوله :

٤٠٥ — قدقِيل ذلك إن حقّاًوإنْ كَذِباً فما اعتذارُكَ من قَوْلٍ إذا قِيلا [1]

ومع المتكلّم قوله :

٤٠٦ — حَدِبَتْ عليّ بطونُ ضِنّة كلُّها إنْ ظالِماً فِيهم وإنْ مَظْلوما [2]

ومع المخاطب قوله :

٤٠٧ — لا تقربَنّ الدّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إنْ ظالِماً أبداً وإنْ مَظْلُومَــا [3]

ومثاله بعد « لو » مع الثلاثة قوله :

---

(١) للنعمان بن المنذر في قصة مشهورة .

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ص ١٨٨ ، والدرر ١ : ٩٠ .

(٢) للنابغة الذبياني .

ديوانه ١٣١ ، وسيبويه ١ : ١٣٢ ، وأوضح المسالك رقم ٩٤ ، والأشموني ١ : ٢٤٢ .

وفي ط : « ضبة » بالباء ، وهي رواية الأشموني . ورواية سيبويه : «ضنة» بالنون ، وهو ضنة بن عبد بن كبير بن عذرة .

(٣) لليلى الأخيليّة .

من شواهد : سيبويه ١ : ١٣٢ ورواية الدرر ١ : ٩١ : « لا تقربوا » مكان : لا تقربنّ . .

وفي أ : « إن ظالماً منهم » مكان : « إن ظالماً أبداً » .

٤٠٨ ـ لا يأمَنُ الدَّهرَذو بَغْيٍ ولو مَلِكاً جُنُودُه ضاق عنها السَّهْلُ والجَبَلُ [١]

وقوله :

٤٠٩ ـ عَلِمْتُكَ منّاناً فلسْتُ بآمل نَداك ، ولو غرْثانَ ظَمْآنَ عارِيا [٢]

وقوله :

٤١٠ ـ انْطِق بحقٍّ ولو مُسْتَخرِجاً إحَناً فإنّ ذا الحقّ غلاّبٌ وإنْ غُلِبا [٣]

ولو أظهر الفعل في نحو [٤] هذه المُثُل لجاز . قال سيبويه : وإن شئت أظهرتَ [٥] الفعل .

ولا يجوز عند [٦] عدم الاظهار إلاّ نصب التّالي على أنه خبر كان . وربما يجوز فيه الرفع والجرّ . فالأول إذا حَسُن هناك تقدير : « فيه » ، أو « معه » ، أو نحو ذلك كقولهم : «الناسُ مَجزيّون بأعمالهم إن خَيْراً فخيرٌ وإن شرّاً فشرٌّ»، و«المرء مقتول بما قتل به إن سيّفا فسيفٌ وإن خِنجراً فَخِنْجَرٌ» ، فانتصاب خيراً وشرّاً ، وسيفاً وخنجراً على تقدير : إن كان العملُ خيراً ، وإن كان المقتول به سيفاً . وارتفاعها على أنها الاسم على تقدير : إن كان في أعمالهم خيرٌ [٧] . وإن كان معه . سيف . أو على تقدير : كان التامة . والأول أوْلى . وهو معنى قولنا : وإضمار الناقصة قبلها أي الفاء [٨] أولى، أي من التامّة. وعلّله ابن مالك بأن إضمار الناقصة مع النصب متعيّن، وهو مع الرفع ممكن، فوجب ترجيحه ليجري الاستعمال [٩] على سنَنٍ واحد، ولا يختلف العامل .

ومثاله بعد لو : الإطعام ولو تمراً . فالنصب على تقدير : ولو يكون الطّعام تمراً .

---

(١) قائله : اللّعين المنقريّ.
من شواهد : أوضح المسالك رقم ٩٥ . وشرح شواهد المغني للسيُّوطي ص ٥٨ . الأشمونيّ ١ : ٢٤٢.

(٢) قائله مجهول . انظر الدرر ١ : ٩١ .

(٣) قائله مجهول . انظر الدرر ١ : ٩١ .

(٤) كلمة : « نحو » سقطت من ط .

(٥) أ : « لظهرت » باللام ، تحريف .

(٦) ب : « عندهم » مكان : « عند » . تحريف .

(٧) ب : « أخيراً » بالنصب . تحريف .

(٨) ط : « أي الناقصة » مكان : « أي الفاء » ، تحريف .

(٩) ط : « الاستعمالان » .

والرفع على تقدير : ولو يكون (١) عندكم تمرٌ(٢) ، أو على تقدير : كان تامّة (٣)

فإن لم يحسن تقدير ما ذكر امتنع الرفع كالأبيات السابقة . ومثّله سيبويه بقولك : امْرُرْ بأيّهم أفضل إنْ زيداً ، وإن عمْراً .

والثاني : بعد «إنْ» فقط إذا عاد اسم كان على مجرور بحرف سواء اقترنت إنْ بـ «لا» أم لا ، كقولهم : مررت برجل صالح إنْ لا صالحاً (٤) فطالحٌ . وامرر بأيهم أفضل إن زيداً (٥) وإن عمراً ، « فصالح » ، و « زيد » بالنصب على تقدير : إنْ لا يكن (٦) صالحاً ، وإن يكن زيداً .

وحكى يونس فيه : الجرّ على تقدير : إن (٧) لا أمرّ بصالح ، أو إلا أكن مررت بصالح فقد (٨) مررت بطالح . وأجازه في « زيد » على تقدير : إن مررت بزيد وإن مررت بعمرو . فوافقه ابن مالك على اطّراده . وقصره غيرهما (٩) على السّماع ، لأن الجر بالحرف المحذوف مسموع غير منقاس .

قال أبو حيّان : والصواب مع الجمهور لِما في الأول من التكلف ، ولم يسمع مثل ذلك بعد « لو » أصلاً .

وقولي : وجعل تالي الفـــاء إلى آخره أشرت به إلى أن قولهم : « فخير » من المثال السابق يجوز فيه أيضاً الرفع والنصب . والأول أرجح ، لأن المحذوف معه شيء واحـــد وهو المبتدأ ، ومع النصب شيئان ، ولأن وقوع الاسميّة بعد فاء الجزاء أكثر . والتقدير في الرفع ، فالذي يجزى به خير . والنصب على حذف كان واسمها ، أي كان الذي يجزى به خيراً ، أو على الحال ، أي : فهو يلقاه خيراً ، أو على المفعول [١٢٢] بفعل لائق ، أي فهو « يجزى » أو « يعطي » خيراً .

---

(١) أ : « ولو يكن » ، تحريف . (٢) ب « تمراً » بالنصب ، تحريف .
(٣) أ : « أو على كان التّامّة » بإسقاط كلمة : « تقدير » .
(٤) أ فقط : « إن لا صالح فطالح » بالرفع .
(٥) في النسخ الثلاث : « إن زيد » و« إن عمرو » بدون ألف في آخرهما تدل على نصبهما . والأسلوب يعيّن النصب .
(٦) أ ، ب : « إن لا يكون » .
(٧) من قوله : «إن لا أمر بصالح » إلى قوله : « إن مررت بزيد » سقط من أ .
(٨) ب : « وبعد » مكان : « فقد » تحريف . (٩) أ ، ب : « غيره » .

وعُلِم من ذلك أنّ في مسألة : « إن خيراً فخير »[١] أربعة أوجه : أحسنها نصب الأول ، ورفع الثاني . وأضعفها عكسه . وبينهما نصبُهما، ورفعهُما .

ثُمّ قال الشَلَوْبين: إنهما متكافئتان ، لأن ما في نصب[٢] الأول من[٣] الحسن يقابله قبح رفعه[٤] ، وما في نصب الثاني من القبح يقابله حسن رفعه[٥] .

وقال ابن عصفور : بل رفعهما أحسن ، لقلّة الإضمار فيهما بالنسبة إلى نصبهما .

القسم الثاني : ما يجوز بقلّة[٦] ، وذلك في ثلاث صور : الأولى والثانية : بعد هلا ، وألا . قال أبو حيان : يجري مجرى (لو) غيرها من الحروف الدالّة على الفعل إذا تقدّم ما يدل عليه ، لكنه ليس بكثير[٧] الاستعمال .

الثالثة بعد لدن كقوله :

٤١١ ــ * من لَدُ شَوْلاً فإلى إتْلاَئِها[٨] *

اي من لد أن كانت شَوْلاً . والشَوْل بفتح المعجمة: التي ارتفعت ألبانها من النُوق . واحدها : شائلة ، أو شائل . وإتلاؤها :[٩] أن يتلوها أولادها .

وقولي : ونحوها ، وقول التسهيل : « وشبهها » مثاله قوله :

٤١٢ ــ أزمانَ قومي والجَمَاعَةَ كالــذي
لزم الرِّحــالــةَ أن تَميــل مميَلا[١٠]

---

(١) أ فقط : « إنْ خيراً فخيراً » بنصب الكلمتين .

(٢) ط : « نصبه » .   (٣) كلمة : « من » سقطت من ب .

(٤) أ : « لأن ما في نصب الأول من القبح يقابله حسن رفعه » .

(٥) « وما في نصب الثاني من القبح يقابله حسن رفعه » سقط من أ .

(٦) ب : « نقله » بالنون ، تحريف .   (٧) ب فقط : « بكثْرة » .

(٨) قائله مجهول .
من شواهد سيبويه ١ : ١٣٤ ، وأوضح المسالك رقم ٩٦ . والخزانة ٢ : ٨٤، والأشموني١ : ٢٤٣.

(٩) أ ، ب : « وإيلاؤها » ، تحريف .

(١٠) للرّاعي . من شواهد سيبويه ١ : ١٥٤ ، وروايته : « منع » مكان : « لزم» . والتسهيل ص ١٠٠، والخزانة ١ : ٥٠٢ . وأوضح المسالك رقم ٩٨ .

قال سيبويه : أراد : أزمان كان قومي مع الجماعة .

القسم الثالث : ما يجب . وذلك في صورتين :

الأولى : بعد أن المصدرية إذا عوّض منها « ما » كقوله :

٤١٣ — * أبا خُراشَةَ أمّا أنْتَ ذَا نَفَرٍ [١] *

أي : لأن كنت ، فحذف اللام اختصاراً ، ثم « كان » كذلك ، فانفصل الضمير وجيء بـ « ما [٢] » عوضاً عنها. والتزم حذف كان لئلا يجمع بين العوض والمعوّض منه . والمرفوع بعد « ما » [٣] اسم كان . والمنصوب خبرها . هذا هو الصحيح في المسألة .

وبقي فيها أقوال أُخَر . فزعم بعضهم : أن كان المحذوفة فيها تامة ، والمنصوب حال .

وزعم أبو عليّ وابن جنيّ : أن (ما) هي الرافعة الناصبة ، لكونها عوضاً من الفعل فنابت منابه في العمل . وزعم المبرّد : أن (ما) زائدة لا عوض ، فيجوز إظهار كان معها نحو : أمّا كنت منطلقاً انطلقت .

ورُدّ بأن هذا كلام جرى مجرى المَثل ، فيقال كما سمع ، ولا يغيّر ، وليس هذا المَوْضع من [٤] مواضع قياس زيادة (ما) .

الثانية : بعد « إنْ » الشرطية إذا عوّض منها « ما » ، وذلك قليل بالنسبة للأول كقولهم : افعل هذا إمّا لا ، أي [٥] إن كنت لا تفعل غيره . وقول الراجز :

---

(١) للعباس بن مرداس الصحابيّ . وعجزه :

* فإنَّ قَوْمِيَ لم تأكُلْهُمُ الضَّبُعُ *

من شواهد سيبويه ١ : ١٤٨ ، وابن عقيل ١ : ١١٨ وأوضح المسالك رقم ٩٧ ، والأشموني ١ : ٢٤٤ .

(٢) ب : « بها » مكان : « ما » ، تحريف .

(٣) أ ، ب : « بعدها » مكان : « بعدما » تحريف .

(٤) « من » سقطت من أ .

(٥) من قوله : « أي إن كنت » إلى قوله : « أي إن كنت لا تجد غيرها » سقط من أ .

٤١٤ ـ أمرعت الأرض لَوَ انّ مــالا لَوْ أنّ نُوقاً لك أو جِمَــــالا
أوثَلّةً من غَنَم ٍ إمّالا (١)

أي : إن كنت لا تجد غيرها ، و (ما) عوض من كان .

وإنما كان هذا قليلاً لكثرة الحذف . ولا يحذف مع المكسورة معوضاً منها (ما) إلاّ في هذا .

ولو قلت (٢) : إمّا كنت منطلقاً انطلقت كانت (ما) زائدة لا عوضاً (٣) . ولا يجوز : إما أنت منطلقاً انطلقت بحذف كان .

[حذف نون كان]

(ص) : ويحذف نونها (٤) ساكنة جزماً ، والتامّة أقلّ ما لم يوصل بضمير أو ساكن خلافاً ليونس .

(ش) : يجوز حذف نون كان تخفيفاً بشروط :

أن يكون من مضارع . بخلاف الماضي والأمر . مجزوماً(٥) بالسكون. بخلاف المرفوع والمنصوب والمجزوم بالحذف .

وألاّ توصل بضمير نحو: «إن يَكُنْهُ فَلَنْ تُسلّطَ عليْهِ(٦)»، ولا بساكن(٧) نحو: «لم يكن الّذين كفروا(٨)» . مثال ما اجتمعت فيه الشروط :

«وَلَمْ أكُ بَغِيّاً(٩)» ، «لَمْ نَكُ من المُصَلّين(١٠)»، «ولا تَكُ في ضَيْق ٍ(١١)»، « فلم يكُ يَنْفَعُهُم(١٢)» .

وسواء في ذلك الناقصة كما مثّلنا ، والتّامة لكن الحذف فيها أقل نحو : « وإنْ تَكُ حَسَنةٌ (١٣)» بالرفع .

---

(١) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ١ : ٢٤٥ .

(٢) ب : « الوقت » مكان : « ولو قلت » ، تحريف . وفي أ : « لو » بدون واو .

(٣) ب : « لا عوض » بالرفع . تحريف . (٤) ط فقط : « لامها » مكان : « نونها » .

(٥) ط فقط : « مجزوم » بالرفع .

(٦) انظر : صحيح البخاري : « كتاب الجنائز » باب ٨٠، وكتاب : « الجهاد » باب ٧٨ .

(٧) ب : « ولا ساكن » بإسقاط باء الجرّ .

(٨) البيّنة ١ . (٩) مريم ٢٠ . (١٠) المدّثر ٤٣ . (١١) النّمل٧٠. وقد سقطت من ط .

(١٢) غافر ٨٥ . (١٣) النساء ٤٠ .

قال أبو حيّان : وحذف هذه النون شاذّ في القياس ، لأنها من نفس الكلمة ، لكن سوّغه كثرة الاستعمال ، وشبهُ النون بحروف العلّة . وإنما لم يجز عند ملاقاة الضمير ، لأن الضمير يرد الشيء إلى أصله ، كما ردّ نون « لَدُ (١) » إذا أضيفت إليه ، فقيل : « لدنه » ، ولا يجوز : لده . ولا عند الساكن . لأنها تحرّك حينئذ ، فيضعفُ الشّبه .

وأجاز يونس حذفها مع الساكن . ووافقه ابن مالك تمسّكاً بنحو : قوله :

٤١٥ — لم يَكُ الحقُّ سِوَى أنْ هَاجَهُ رَسْمُ دارٍ قد تَعفّتْ بالسَّرَرْ (٢)

وقوله :

٤١٦ — * فإن لم تَكُ المرآة أبدت وَسَامةً (٣) *

وقوله :

٤١٧ — * إذا لم تَكُ الحاجات من هِمّة الفتى (٤) *

والجمهور ، قالوا : إن ذلك ضرورة ، ومـا قاله ابن مالك : من أن النون حذفت للتخفيف ، وثقل اللفظ ، والثقل بثبوتها قبل الساكن أشدّ ، فيكون الحذف حينئذ أوْلى.

ردّه (٥) أبو حيان : بأنّ التخفيف ليس هو العلّة، إنما العلة كثرة الاستعمال مـع شبهها [١٢٣] بحروف العلة ، وقد ضعف الشّبه كما تقدم، فزال أحد جزأيها ، والعلّة المركّبة تزول بزوال بعض أجزائها .

---

(١) ط فقط : « لدن » .

(٢) نسبه في الدرر ١ : ٩٣ إلى حسيل بن عرفطة شاعر جاهلي . وفي أ : « قد تقفى » بالقاف والفاء . وفي ب : « قد نقض، وفي ط : « قد يقعن » كله تحريف .

(٣) لابن صخر الأسدي ، وعجزه :

* فقد أبْدَتِ المِرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٩٩ ، وابن عقيل ١ : ١١٨ والأشموني ١ : ٢٤٥ .

(٤) قائله مجهول . وعجزه :

* فَلَيْسَ بمُغْنٍ عنه عَقْدُ التّمائِمِ *

وانظر الدرر ١ : ٩٣ .

(٥) ط فقط : « وردّه » بالواو .

ما أُلحِقَ بلَيسَ

[مسألة] :

(ص) : مسألة : ألحق بـ«ليس» أحرف : أحدها [١] «ما» النافية عند أهل الحجاز . وزعم الكوفيّة : النصب بعدها بإسقاط الباء . وشرطه بقاء النفي ، لا إن نقض بإلاّ أو إنما .

وثالثها : ينصب إن نُزِّل الثاني منزلة الأوّل . ورابعها : إن كان صفة ولا بَدَلَ منه خلافاً للصفّار . لا بغير .

وجوز الفرّاء رفعه ، وفَقْد إن . وجوّز الكوفية نصبه وهي كافّة لا نافية ، خلافاً لهم ، و « ما » خلافاً لقوم ، وتأخير الخبر خلافاً للفراء مطلقاً ، والأخفش مع « إلاّ » . وقيل : نصبه لغة . ومعموله خلافاً لابن كيسان . ومنعه الرمّاني مرفوعاً أيضاً . وفي تقدّم الظرف . ثالثها : الأصح عندهم يجوز معمولاً لا خبراً . وعندي عكسه ، ولا يقدّم معمولٌ على [٢] « ما » بحال . وثالثها : يجوز إن قصد الردّ .

(ش) : أصل العمل للأفعال بدليل أنّ كل فعل لا بُدّ له من فاعل إلاّ ما استعمل زائداً نحو كان ، أو في معنى الحرف ، نحو : قلمّا . أو تركّب مع غيره نحو : حبّذا . وما عمل من الأسماء ، فلشبهه بالفعل . وأمّا الحرف ، فتقدّم أنه إن اختصّ بما دخل عليه [٣] ولم ينزّل منزلة الجزء منه عمل فيه . فإن لم يختصّ ، أو اختصّ ولكن [٤] تنزّل [٥] منزلة الجزء منه لم يعمل فيه ، لأنّ جزء الشيء لا يعمل في الشيء . و « ما » من قبيل غير

---

(١) كلمة : « أحدها » سقطت من ب ، وبقي منها الحرف الأول وقد رسم هكذا : « آ » .

(٢) كلمة : « على » سقطت من ط .

(٣) كلمة : « عليه » سقطت من أ .

(٤) كلمة : « ولكن » سقطت من أ .

(٥) أ : « ونزل » مكان : « تنزل » ، وفي ب : « ويتزل » بالياء .

المختص ، ولها شبهان : أحدهما : هذا . وهو عامّ فيما لا يعمل من الحروف، وراعاه بنو تميم، فلم [١] يعملوها .

والثاني خاصّ. وهو شبهها بليس في كونهـــا للنفي، وداخلة على المبتدأ والخبر ، وتخلص [٢] المحتمل للحال ، كما أن « ليس » كذلك . وراعى هذا الشبه أهل الحجاز فأعملوها عملها فرفعوا بها [٣] المبتدأ اسماً لها، ونصبوا بها [٤] الخبر خبراً لها. قال تعالى: « ما هَذا بَشَراً [٥] » ، « ما هُنَّ أمّهاتِهِم [٦] » . هذا مذهب البصريين .

وزعم الكوفيون: أن «ما» لا تعمل شيئاً في لغة الحجازيين ، وأن المرفوع بعدها باقٍ على ما كان قبل دخولها. والمنصوب على إسقاط الباء ، لأن العرب لا تكاد تنطق بها إلا بالباء ، فإذا حذفوها عوضوا [٧] منها النصب كما هو المعهود عند حذف حرف الجر ، وليفرقوا بين الخبر المقدر فيه الباء وغيره . ورُدّ بكثير من الحروف الجارة حُذِفَتْ ، ولم يُنْصَبْ ما بعدها [٨] .

وعلى الأول لإعمالها عمل ليس : شروط :

أحدها: بقاء النفي، فإن انتقض بإلاّ بطل العمل نحو: «وما مُحَمّدٌ إلاّ رَسُولٌ [٩]». وكذا إذا أبدل من الخبر بدل مصحوب بإلاّ نحو : ما زيد شيءٌ إلاّ شيء لا يُعْبَأُ به [١٠] ، لاتّحاد حكم البدل والمبدل منه .

وخالف قومٌ في هذا الشرط ، فجوّز يونس والشّلَوبين النصب مع إلاّ مطلقاً ، لوروده في قوله :

---

(١) أ : « ولم » بالواو .
(٢) أ : « وتختص » ، تحريف .
(٣) ب : « لها » باللام .
(٤) كلمة : « بها » سقطت من ط .
(٥) يوسف ٣١ .
(٦) المجادلة ٢ .
(٧) ب : « عوضاً » ، تحريف .
(٨) رسمت في أ : « ما بعده با » ، تحريف .
(٩) آل عمران ١٤٤ .
(١٠) ب : « ما زيد إلا شيء » ، تحريف . وفي أ : « ما زيد بشيء إلا شيئاً » تحريف . والصواب من ط ، والصبّان . ١ : ٢٤٧ .

٤١٨ ـ وما الدّهر إلاّ منجنوناً بأهله وما صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلاّ مُعذّباً[١]

وقوله :

٤١٩ ـ وما حَقّ الذي يَعْثُو نهـــاراً ويَسْرِقُ لَيْلَهُ إلاّ نَكَـــالا[٢]

وأجيب بأنه نصب على المصدر ، أي ينكل نكالاً ، ويعذب معذباً ، أي تعذيباً ، ويدور دَوران منجنون ، أيْ : دولاب[٣] .

وقال قوم : يجوز النّصب إن كان الخبر هو الاسم في المعنى نحو : ما زيدٌ إلاّ أخاك أو منزّلاً منزلته نحو : ما زيدٌ إلا زهيراً .

وقال آخرون يجوز إن كان صفة نحو : ما زيدٌ إلاّ قائماً .

وقال الصّفّار في البدل : يجوز نصبه ، لكن على الاستثناء ، لا البدليّة .

وإن انتقض بغير إلاّ[٤] لم يؤثر ، فيجب النصب عند البصريين نحو : ما زيد غير قائم . وأجاز الفرّاء الرفع .

الشرط الثّاني : فقد « إنْ » ، فإن زيدت بعد « ما »[٥] بطل العمل كقوله :

٤٢٠ ـ * فما إن طِبّنَا جُبْنٌ ولَكِنْ[٦] *

---

(١) في الدرر ١ : ٩٤ : زعم العيني أن قائل هذا البيت لم يعرف . ونسبه ابن جنيّ لبعض العرب :
وفي شرح شواهد المغني للسيوطي ١ : ٢١٩ : أن ابن جنيّ نسبه في « ذا القد » إلى بعض بني سعد .
ورواية المغني ١ : ٦٩ : « أرى الدهر » مكان : « وما الدهر » . وانظر الأشموني ١ : ٢٤٨ .

(٢) قائله مفلس بن لقيط. وفي ب: «يعتو» بالتاء مكان: «يعثو» بالثاء.
وفي الدرر ١ : ٩٤ ما نصه : « ورواية الأصل : « يعثو » بالمثلثة ، ومعناها : يفسد .
والذي تلقيناه : « يعتو » بالمثناة الفوقية . ومعناها يستكبر . والروايتان تناسبان المَعْنَى .

(٣) أ : « دولا » بإسقاط الباء ، تحريف .

(٤) أ : « لم » مكان : « إلاّ » ، تحريف .

(٥) لفظ « ما » سقط من أ .

(٦) لفروة بن مسيك الصّحابي . وعجزه :
* مَنَايَانا ودَوْلَةُ آخَرينـــا *
وفي أ : « جبار » مكان : « جبن » ، وفي ب : « طنباً حين » . تحريف .
من شواهد سيبويه ١ : ٤٧٥ ، ٢ : ٣٠٥ ، والخزانة ٢ : ١٢١ .

وقوله :

٤٢١ – بني غُدَانَة ماإنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ ولا صَرِيفٌ ولكن أنتم الخَـــزَفُ [١]

قال ابن مالك : لمّا كان عمل « ما » استحساناً ، لا قياساً [٢] شرط فيه الشروط المذكورة ، لأنّ كلاً منها حالٌ أَصْلِيّ ، فالبقـــاء عليها تقويةٌ ، والتخلّي عنها أو عن بعضها تَوْهِينٌ . وأحق الأربعة بلزوم الوَهَن عند عدمه [٣] الخلوّ من مقارنة « إنْ » لأنّ مقارنة [٤] « إنْ » تزيل شبهَهَا بليس، لأنّ « ليس » لا يليها إن ، فإذا وليت « ما » تباينا في الاستعمال ، وبطل [٥] الإعمال . انتهى .

وذهب الكوفيون : إلى جواز النصب مع «إن » ، ورووا قوله : « ماإن أنتم ذهباً ولا صريفاً » بالنصب. والبصريون على أنّ «إنْ» المذكورة زائدة كافة. وزعمها الكوفيون نافية كذا حكوه .

وعندي أنّ الخلاف في إعمالها ينبغي أن [١٢٤] يكون مرتّباً على هذا الخلاف .

الشرط الثالث : أن لا تؤكّد بـ«ما» ، فإن أُكِّدت [٦] بها بطل العمل نحو : ما مازيد قائم . قال في (الغُرّة) [٧] : وهي كافةُ . وحكى هو والفارسيّ عن جماعة من الكوفيين إجازة النصب كقوله :

٤٢٢ – لايُنْسِكَ الأسَى تَأَسِّياً فمــا مامن حِمام أحدٌ مُعْتَصِمــــا [٨]

---

(١) قائله مجهول .
من شواهد الأشموني ١ : ٢٤٧ .

(٢) ب : « استحسابنا لا قياسيًا » ، تحريف . (٣) : « عند عدمه » سقطت من أ .

(٤) عبارة : « إن لأن مقارنة إن » سقطت من ب .

(٥) أ : « بطل » بإسقاط واو العطف . (٦) أ فقط : « أكد » .

(٧) لعله : « الغرّة المخفيّة » في شرح الدرّة الألفية في النحو .
انظر كشف الظنون ٢ : نهر ١١٩٨ .
وهو لابن الدهّان ، وقد نقل السُّيُوطِيّ منه كثيراً من النصوص في كتابه : « الأشبـــاه » .

(٨) قائله مجهول .
وانظر الدرر ١ : ٩٥ .
وفي أ : « ما في حكم أحد منعها » مكان شطر البيت الثاني. تحريف .
وفي ب : « حلم » مكان : « أحد » . تحريف .
وفي ط : « معتما » مكان : « معتصماً » . تحريف .

وأجيب بأنه شاذٌّ ، أو مؤول ، أي : فما [١] يجدي الحزن، ثم ابتدأ « ما » ، فليست مؤكدة .

الشرط الرابع : تأخير الخبر . فإن تقدّم ارتفع كقوله :

٤٢٣ — • وما حَسَنٌ أن يمدح المرءُ نَفْسَهُ [٢] •

وجوز الفراء نصبه مطلقاً نحو : ما قائماً زيدٌ . وجوّزه الأخفش مع إلاّ [٣] نحو : ما قائماً إلا زيدٌ . وحكى الجَرْمي : أنّ ذلك لغيّة ، سمع : « ما مُسِيئاً مَنْ أعْتَبَ » ، وقال الفرزدق :

٤٢٤ — • إذْ هم قُرَيشٌ وإذْ ما مِثْلَهُم بَشَرُ [٤] •

وقال الآخر :

٤٢٥ — • نجَرانُ إذْ ما مِثْلَها نَجْرانُ [٥] •

والجمهور : أوّلوا ذلك على الحال نحو : فيها قائماً رجلٌ ، والخبر محذوف، وهو العامل فيها ، أي ما مثلهم في الوجود .

وإذا امتنع النصب في حال تقدّم الخبر ففي تقدّم [٦] معموله أوْلى نحو : ما طعامَك زيدٌ آكلٌ . وأجاز الكوفيون وابن كيسان نصبه قياساً على « لا » ، و « لن » ، و « لم » [٧]

---

(١) « فما » سقطت من ب .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

• ولكن أخلاقاً تُذَمُّ وتُحْمَد •

انظر الدرر ١ : ٩٥ . (٣) « إلا » سقطت من أ .

(٤) للفرزدق . ديوانه ٢٢٣ . وصدره :

• فأصبَحُوا قد أعاد اللهُ نِعْمَتَهُم •

من شواهد : الخزانة ٢ : ١٣٠، وسيبويه ١ : ٢٩، والأشموني ١ : ٢٤٨ .

(٥) قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة . انظر الدرر ١ : ٩٦ .

(٦) « ففي تقدم » سقطت من ب .

(٧) أ ، ب : « على الأولين ولم » ، تحريف .

وبعد « لم » بياض مشار إليه في أ بـ « ظ » وفي ب : بـ « كذا » .

وليس في ط إشارة إلى هذا البياض .

فإن تقدم الخبر ، أو معموله ، وهو ظرف أو جارّ ومجرور نحو : مـــا في الدار أو ما عندك زيد . وما بي أنت معنيّاً[١] ، فأقوال :

أحدها : منع النصب كغيرهما . والثاني : الجواز للتوسّع فيهما. والثالث : جواز النصب إن كان الظرف المقدّم معمول الخبر ، والمنع إن كان هو الخبر ، وهو ظاهر كلام ابن مالك في كتبه . وصرّح به في « الكافية الكبرى » وشرحها ، وابن هشام في « الجامع »[٢] .

وعندي عكس هذا ، وهو النصب ، إن كان الظرف المقدّم الخبر والمنع إن كان معموله .

* * *

(ص) : وما عطف على خبرها بلكن وبل، رفع .ونصب غيرهما أجود. ومنع قوم: نصب معطوف ليس مطلقاً، ولا يغيّر «ما» الهمز ، ولا تُحْذَفُ[٣] خلافاً للكسائيّ، ولا اسمها ، وخبرها ما لم تكفّ[٤] بـ«إن» . وشذ بناء النكرة معها .

[مسائل] :

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : إذا عطف على خبر « ما» بـ«لكن» ، أو بل تعيّن في المعطوف الرفع[٥] نحو: ما زيد قائماً لكن قاعدٌ[٦] ، أو بل قاعدٌ ، على أنّه خبر مبتدأ محـــذوف، أي: هو ، ولا يجوز النصب ، لأن المعطوف[٧] بهما موجب ، و« ما » لا تعمل إلاّ في المنفيّ . أمّا المعطوف بغيرهما فيجوز فيه الأمران . والنصب أجود نحو : ما زيد قائماً ولا قاعداً . ويجوز : ولا قاعدٌ على إضمار: « هو » .

---

(١) أ : « معينا » بتقديم الياء على العين ، تحريف .

(٢) له : كتابان مسميان بهذا الاسم هما : الجامع الصغير ، والجامع الكبير .

(٣) ب : « ولا تحذف » مكان : « ولا الحذف » .

(٤) أ : « تكتف » تحريف.

(٥) كامة : « الرفع » سقطت من أ .

(٦) أ ، ب : « قاعداً » بالنصب ، تحريف .

(٧) ب فقط : « المعطوفة » .

وأوجب قوم: الرفع في المعطوف على خبر ليس مطلقاً ، سواء كان بلكن وبل أم بغيرهما ، نحو : ليس زيد قائماً ، لكن قاعدٌ (١) ، أو ولا قاعدٌ (٢) . والمعروف خلافه .

الثانية : إذا دخلت همزة الاستفهام على « ما » الحجازية لم تغيّرها عن العمل نحو : أما زيد قائماً ، كما تقول : ألست قائماً .

الثالثة : أجاز الكسائي إضمار « ما » ، فأنشد :

٤٢٦ ــ فقلت لها ، والله يدري مُسافِرٌ إذا أَضْمَرَتْهُ الأرض مالله صَانِـعُ (٣)

أي مايدري . ومنع البصريّون ذلك .

الرابعة: لا يجوز حذف اسم « ما » قياساً على ليس وأخواتها. فلا تقول: زيد (٤) ما منطلقاً تريد : ما «هو» ، ولا خبرها كذلك. فإن كُفَّتْ بإن جاز تشبيهاً بـ «لا» كقوله:

٤٢٧ ــ * لناموا فما إن من حَديثٍ ولا صَالِ (٥) *

التقدير : فماحديث ولا صال منتبه أي ذو حديث(٦) .

الخامسة : شذّ بناء النكرة مع «ما» تشبيهاً بـ «لا» ، سمع : « ما بأسَ عليك » ، كما قالوا : لابأس عليك . وأنشد الأخفش :

٤٢٨ ــ وما بأسَ لو ردّت علينا تحيّـــةً قليلٌ على مَن يَعْرِفُ الحَقّ عابُها(٧)

---

(١) أ فقط : « قاعداً » بالنصب ، تحريف . (٢) « أو ولا قاعد » ، سقطت من ب .

(٣) قائله مجهول . وانظر الدرر ١ : ٩٦ .

(٤) كلمة : « زيد »، سقطت من أ .

(٥) لامرىء القيس . وصدره :

* حلفتُ لها بالله حِلْفَةَ فاجِرٍ *

ديوانه ٣٢ . وانظر الخزانة ٤ : ٢٢١ .

(٦) العبارة في أ : « ولا صال ينتبه أي ذو حديث » . وفي ط، ب: « أي ذي حديث » ، تحريف .

(٧) قائله مجهول .

من شواهد المغني ٢ : ٦ ورواية الدرر ١ : ٩٦ : « قليلاً » مكان : « قليل » وكذلك في ب ، ط وفي أ : « مقليلا » مكان « قليل » ، تحريف .

[إنْ النافية :]

(ص) : الثاني[١] : إنْ النافية عند أهل العالية بشرط : ترتيب ، وعدم نَقْضٍ ، وأنكرها أكثر البصريّة . وقيل : لا تأتي إلاّ مع إلاّ .

(ش) : إنْ النافية أيضاً من الحروف التي لا تختصّ ، [٢] فكان القياس ألاّ تعمل فلذلك منع إعمالها الفرّاء ، وأكثر البصريّة ، والمغاربة ، وعُزِي إلى سيبويه .

وأجاز إعمالها الكسائي [٣] ، وأكثر الكوفيّين ، وابن السّراج ، والفارسيّ ، وابن جِنّي ، وابن مالك . وصحّحه أبو حيّان ، لمشاركتها لـ«ما» في النفي ، وكونها لنفي الحال ، وللسّماع . وحكي [٤] عن أهل العالية : « إنْ ذلك نافِعَك ولا ضارّك » ، وإنْ أَحَدٌ خَيْراً من أحد إلاّ بالعافية. وسَمِعَ الكسائي أعرابيّاً يقول: إنّا قائماً ، فأنكرها [١٢٥] عليه، وظن أنها إنّ المشدّدة، وقعت على قائم. قال : فاستَثْبَتُّهُ ، فإذا هو يريد إنْ أنا قائما [٥] . فترك الهمزة [٦] ، وأدغم على حدّ «لَكِنّا هُوَ اللهُ رَبِّي[٧] » . وقرأ سعيد بن جبير : «إن الذين تَدْعُونَ من دُون اللهِ عباداً أمثَالَكُمْ [٨] » . وقال الشاعر :

٤٢٩ — * إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدٍ [٩] *

وقال :

---

(١) الثاني : كتبت في ب بالرقم العددي ٢ .
(٢) « لا تختص » سقطت من ب .
(٣) ب : « كالكسائي » بزيادة الكاف ، تحريف .
(٤) أ ، ب : « حكى » ، بإسقاط الواو .
(٥) أ ، ب : « إن قائماً » ، تحريف .
(٦) أي : همزة « أنا » اسم « إنْ » .
(٧) الكهف ٣٨ . (٨) الأعراف ١٩٤ .
(٩) قائله مجهول . وعجزه :

* إلاّ على أضْعَفِ المَجَانِينِ *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١١١، وابن عقيل١ : ١٢٢ والأشموني ١ : ٢٥٥ وسبق ذكره رقم ١٦٠ .

٤٣٠ — إن المرءُ مَيْتاً بانْقضِاء حَياتِه ولكن بأنْ يُبْغَى عليه فيُخْذَلا[١]

وذهب بعضهم : إلى أنها إذا دخلت على الاسم ، فلا بدّ أن يكون بعدها[٢] إلاّ نحو : إنِ الْكَافِرُون إلاّ في غُرُور[٣] » . ويردّه ما تقدم .

* * *

(ص) : وتزاد أيضاً بعد ما الموصولة والمصدرية ، وإلاّ ، وقبل همزة[٤] الإنكار وضَرورةً بعد : « ما » التَّوقيتيّة[٥] . قال قُطْرُب : وتَرِد بمعنى : قد . والكوفية : إذْ[٦] .

(ش) : هذا استطرادٌ إلى ذكر بقيّة معاني « إنْ » ، فإنها تكون نافية كما ذكر ، وشرطية — كما سيأتي . وزائدة وذلك في مواضع :

أحدها : بعد ما النافية كما تقدم . وأشرت إليه بقولي : « أيضاً » .

ثانيها : بعد « ما » الموصولة كقوله :

٤٣١ — * يرجى المرء ما إنْ لايَرَاهُ[٧] *

أي الذي لا يراه .

ثالثها : بعد « ما » المصدرية كقوله :

---

(١) قائله مجهول .
من شواهد الأشموني ١ : ٢٥٥ .
(٢) ب : « أحدها » مكان : « بعدها » ، تحريف .
(٣) المُلْك ٢٠ .
(٤) أ ، ب : « مدة » مكان : « همزة » .
(٥) أ فقط : « الوقتية » .
(٦) ب، ط : « وإذ » بواو العطف .
(٧) قائله جابر بن رألان الطائي ، وهو شاعر جاهليّ . كما ذكرت ذلك الخزانة ٣ : ٥٦٧ ولم يستطع صاحب الدرر نسبته ، فعنده قائله مجهول . وعجزه :
* وتعرض دون أدناه الخطوبُ *
وفي الدرر : « دون أبعده » . وفي الخزانة : « ما لا إن يلاقى » مكان : « ما إن لا يراه » .
وفي ب : « إن ما لا يراه » . تحريف .

٤٣٢ — * ورجّ الفتى للخير ما إنْ رأيْتَهُ[١] *

رابعها : بعد (ألا) الاستفتاحية كقوله[٢] .

٤٣٣ — * إلى أنْ سَرَى لَيْلِي فَبِتُّ كَئِيبا[٣] *

خامسها : قبل همزة[٤] الإنكار . قيل لأعرابي : أتخرج إن أخصبت البادية فقال : أأنا إنِيه[٥] ؟ منكراً أن يكون رأيه[٦] على خلاف ذلك .

وزعم قُطْرُب : أنّ إنْ تأتي بمعنى « قد » . وخرج عليه « فَذَكِّرْ إنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى[٧] » .

وزعم الكوفيون : أنها تأتي بمعنى : إذْ . وخرّجوا[٨] عليه : «لَتَدْخُلُنَّ المَسْجِدَ الْحَرَامَ إنْ شَاءَ اللهُ آمِنِين[٩] » . والجمهور أنكروا الأمرين ، وقالوا : هي في الآيتين شرطيّة . والقصد في الأولى : التهيّج[١٠] ، وفي الثانية : التبرّك

[لا]

(ص) : الثالث[١١] : (لا)، وعملها أكثر من (إنْ). وقيل: عكسه. وقيل: لا تعمل. وقيل : في الاسم فقط بشرط إن، وإيلاء مرفوعها ، وتنكير جزأيها. وألغاهُ ابن جِنّي.

---

(١) للمعلوط القريعي . وقائله مجهول عند صاحب الدرر ١ : ٩٧ وعجزه :

* على السنّ خيراً لا يزال يزيد *

وقد سقطت كلمة : « الفتى » من أ .

من شواهد : سيبويه ٢ : ٣٠٦ ، والمغني ١ : ٢٤ . وأوضح المسالك رقم ٨٧ ، والأشموني ١ : ٢٥١ .

(٢) « كقوله » ، سقطت من أ . (٣) قائله مجهول . وعجزه :

* أحاذر أن تنأى النوي بغضوبا *

من شواهد المغني ١ : ٢٤ .

(٤) أ ، ب : « مدّة » مكان : « همزة » .

(٥) ط : «أنا» بهمزة واحدة ، تحريف، والصواب: في أ،ب. وانظر المغني ١ : ٢٤ . وحاشية الأمير.

(٦) في أ : « زائداً » مكان : « رأيه » ، تحريف . (٧) الأعلى ٩ .

(٨) أ ، ب : « وخرج عليه »، بإسقاط واو الجماعة . (٩) الفتح ٢٧ .

(١٠) ط فقط : « التهييج » بياءين . (١١) كلمة : « الثالث » في ب كتبت بالرقم العددي ٣ .

(ش) : (لا) أيضاً من الحروف غير المختصّة . في إعمالها أقوال :

أحدها : وهو المشهور أنها تعمل كـ « ما » ، وإلحاقاً بليس[1] كقوله :

٤٣٤ — تعزّ فلا شيء على الأرض باقيا ولا وَزَرٌ مما قضى اللهُ وَاقِيَـا[2]

الثاني : أنها لا تعمل أصلاً ، ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ، ولا ينصب أصلاً وعليه أبو الحسن .

الثالث: أنها أجريت مجرى ليس في رفع الاسم خاصّة، فترفعه ولا تعمل في الخبر شيئاً . وعليه الزّجّاج . واستدلّ له بأنه لم يسمع النصب في خبرها ملفوظاً به كقوله :

٤٣٥ — مَنْ صدّ عن نيرانِها فأنا ابن قيْسٍ لا بَـرَاحُ[3]

وقوله :

٤٣٦ — * بِيَ الجَحِيمَ حين لا مُسْتَصْرَخُ[4] *

وردّ بالبيت السابق . وعلى الأول ، قال ابن مالك : عملها أكثر من عمل « إنْ » . وقال أبو حيّان : الصواب عكسه ، لأن « إنْ » قد عملت نثراً ونظماً ، و « لا » ،

---

(١) في ط فقط جاءت العبارة على النحو التّالي: «وهو المشهل كما انها نعموإلحاقاً بليس» وهي محرّفة.

(٢) قائله مجهول .

من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٢٢ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٦١٢ .

(٣) لسعد بن مالك .

من شواهد سيبويه ١ : ٢٨ ، والخزانة ١ : ٢٢٣ ، ٢ : ٩٠ .

والمغني ١ : ١٩٥ ، وأوضح المسالك رقم ١٠٧ ، وابن الشجري ١ : ٣٢٣ ، وفي أ : « ابن فتى » ، تحريف .

(٤) للعجاج ديوانه ٤٥٩ . وفي الدرر ١ : ٩٨ يقول صاحبه : « لم أقف على قائله » . وقبلـه :

* والله لولا أن تَحُشّ الطُّبَّخُ *

من شواهد الإنصاف ١ : ٣٦٨ ، وفي هامش الإنصاف ذكر محققه: أنه لم ينسب إلى قائل معين ، وانظر ابن الشجري ١ : ٢٨٢ .وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٠٦ ، والأشباه والنظائر للسيوطي ٤ : ١٦٠ ؛ وقد نسبه السيوطي لرؤبة بن العجاج ، وهو خطأ .

وفي النسخ الثلاث « في الجحيم » بحرف الجرّ فيّ ، ورواية الديوان « بى الجحيم » بالباء .

إعمالها قليلٌ جداً ، بل لم يَرِدْ منه صريحاً إلا البيت السابق . والبيت والبيتان لا تُبْنَى عليهما القواعد .

ولإعمالها أربعة شروط :

الشرطان المذكوران في إنْ . والثالث : ألاّ يفصل بينها [1] وبين مرفوعها . فإن فصل بطل عملها ، لأنّها أضعف من « ما » ، و « ما » شرطها عدم الفصل .

والرابع : تنكير اسمها وخبرها نحو : لا رَجُلٌ قائِماً .

ولم يعتبر ابن جِنّي وطائفة هذا الشرط ، فأجازوا إعمالها في المعارف كقوله :

٤٣٧ — وحلّت سَوادَ القلب لاأناباغيا سواها ، ولا عن حُبِّها مُتَراخِيَا[2]

وتأوّله الجمهور على أن الأصل: لاأرى باغياً ، فحذف الفعل، وانفصل الضمير ، و « باغياً » حال .

[تنبيهٌ] :

قال أبو حيّان: لم يُصرِّح أحد بأن إعمال (لا) عمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة إلاّ صاحب (المُغرب) ناصر المطرّزيّ ، فإنه قال فيه : بنو تميم لا يعملونها ، وغيرهم يُعْمِلها . وفي كلام الزمخشري : أهل الحجاز يعملونها دون طيّىء. وفي (البسيط) : القياس عند بني تميم عدم إعمالها . ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها [١٢٦] اهـ .

[لات] :

(ص) : الرابعة[3] : (لات) : وهي « لا » زيدت التاء تأنيثاً . وقيل: لغيره. وسيبويه: ركّبت كإنّما. وقيل : فعل ماض . وقيل : أصلها : « ليس » . وقد تكسر .

---

(١) ب : « بنيها » بتقديم النون ، تحريف .

(٢) للنابغة الجعدي .

من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٢٢ ، وشرح شواهد المغني ٦١٣ .

(٣) « الرابعة »، كتبت في ب بالرقم العددي ٤ .

وتختص بالحين . قيل : ومرادفه . ولا تعمل في « هُنَا » خلافاً لابن عصفور ، ولا يذكر جزآها . والأكثر حذف الاسم ، والعطف على خبرها كـ«ما » . وأنكر الأخفش عملها ، وفي قول له كإن [١] . وجرّ الفرّاء بها الزمان . وقد يضاف إليها (حين) ولو تقديراً . وقد تحذف حينئذ دون التاء ، وجاءت مفردةً .

(ش) : اختلف في «لات» : فذهب سيبويه : إلى أنها مركبة من : لا والتاء كـ«إنّما» ، ولهذا تحكى عند التسّمية بها [٢] كما تحكى لو سمّيت بإنما .

وذهب الأخفش والجمهور : إلى أنها «لا» زيدت التاء[٣] عليها لتأنيث الكلمة ، كما زيدت [٤] على ثـمّ ، وربّ ، فقيل : ثُمّتَ ، وَرُبّتَ .

وذهب ابن الطّراوة وغيره : إلى أنها ليست للتأنيث ، وإنما زيدت كما زيدت على « الحين » كقوله :

٤٣٨ — * العاطفون تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ [٥] *

أي : حين ما من عاطف .

وذهب ابن أبي الربيع : إلى أنّ الأصل في «لات» : « ليس » أبدلت سينها تاء كما في « ست[٦] » ، فعادت الياء إلى الألف ، لأن الأصل في ليس : «لاس» ، لأنها فَعِل ، ولكنهم[٧] كرهوا أن يقولوا : « ليت » ، فيصير لفظها لفظ التمنّي ، ولم يفعل هذا إلاّ

---

(١) ط : « كان » بإسقاط الهمزة . تحريف

(٢) « بها » سقطت من أ .

(٣) لفظ : « التاء » سقط من أ ، والعبارة في ب : « زيدت عليها التاء » .

(٤) « كما زيدت » ، سقطت من أ .

(٥) نسبه في اللسان « حين » إلى أبي وجزة ، وعجزه :

* والمُسْبِغُون يداً إذا ما أنْعَمُوا *

وفي الهمع والدرر ١ : ٩٨ ، « والمسبغون » وفي اللسان (والمفضلون) .

(٦) « ست » أصلها : « سدس » فأبدل السين تاء وأدغم فيه الدّال .

(٧) أ : « كلهم » مكان : « ولكنهم » . تحريف .

مع الحين ، كما أنّ « لدن » لم تشبه نونها بالتنوين إلاّ مع « غُدْوة [١] » .

وفي (البسيط) : ويحتمل أن تكون التاء بدلاً من سين ليس ، كما في « ست » ، وانقلبت الياء ألفاً على القياس ، فتكون (ليس) نفسها ضعفت بالتغيير ، فعملت في لغة أهل الحجاز عملَها في موضعها ، وهو الحال .

واختلفوا هل لها عمل أم لا ؟ [٢]. على أقوال :

أحدها : وهو مذهب سيبويه والجمهور : أنها تعمل عمل ليس ، ولكن في لفظ (الحين) خاصّة. قال في (البسيط) : وربّ شيء يختص في العمل بنوعٍ ما، لا لسبب، كما أعملوا « لَدُن » في « غُدْوة » خاصة ، والتاء [٣] في القسم .

وقيل : لا تقصر على لفظ الحين، بل تعمل أيضاً في مرادفه «كأوان»، و « ساعة ». وعليه ابن مالك كقوله :

٤٣٩ — * نَدِمَ البُغاةُ ولاتَ ساعةَ مَنْدَمِ [٤] *

والتزموا فيها ألا يذكر الجزآن معها ، بل لا بد من حذف أحدهما . والأكثر كون [٥] : المحذوف الاسم ، وقد يكون الخبر . وقرىء بالوجهين قوله تعالى: « ولاتَ

---

(١) قال ابن هشام في المغني ١ : ١٣٦ : « حكوا في غدوة الواقعة بعدها أي بعد (لدن) الجرّ بالإضافة ، والنصب على التمييز ، والرفع بإضمار كان التامّة .

وفي اللسان : « لدن » : « وقد حمل حذف النون بعضهم إلى أن قال : « لدن غدوةً » فنصب : « غدوة » بالتنوين ، لأنه توهّم أن هذه النون زائدة تقوم مقام التنوين ، فنصب كما تقول : « ضاربٌ زيداً » .

(٢) الأحسن أن يقول : « هل لها عمل أو لا » ؟ ، لأن أم يعطف بها بعد همزة التسوية ، أو يضع الهمزة مكان « هل » .

(٣) في النسخ الثلاث : « والباء » والصواب ما ذكرت لأن التاء وحدها مختصة بالقسم ، بخلاف الباء .

(٤) نسبه العيني إلى محمد بن عيسى التميميّ ، وقيل : لمهلهل بن مالك الكنانيّ .

ولم ينسبه صاحب الدرر ١ : ٩٩ . وعجزه :

* والبغيُ مرتعُ مُبْتغيهِ وَخيم *

انظر الأشموني ، والعيني : هامش الأشموني ١ : ٢٥٥

(٥) ط فقط : « والأكثرون » مكان : « والأكثر كون » .

حينَ مناص [١] » ، أي ولات الحينُ حينَ مناص . أو ولات حينَ مناص لهم .

وهل تعمل في « هنا » كسائر مرادف الحين ؟ . قولان :

أحدهما : نعم . وعليه الشَّلَوبين وابن عصفور كقوله :

٤٤٠ — * لات هنّا ذكرى جُبَيْرَة [٢] *

« فهنا » اسمها ، و « ذكرى » : الخبر ، أي : لات هذا الحينُ حينَ ذكرى جبيرة . وقوله :

٤٤١ — * حنّت نوارِ ولات هنّا حنّتِ [٣] *

أي : ليس هذا أوان حنين .

والثاني : لا ، وعليه ابن مالك ، وهي فيما ذكر وشبهه مهملة [٤] ، و « هنا » نصب على الظرفية ، خبرُ ما بعده . والفعل بتقدير «أنْ» لأنّ[٥] (هنا) ظرف غير متصرف فلا يخلو من معنى « في » إلاّ بأن يدخل عليه : مِنْ أو إلى . ووافقه أبو حَيّان .

القول الثاني : أنها لا تعمل شيئاً ، بل الاسم الذي بعدها ، إن كان مرفوعا فمبتدأ ، أو منصوباً فعلى إضمار فعل ، أي : ولات أرى [٦] حين مناص . نقله ابن عصفور عن الأخفش ، وصاحب (البسيط) عن السّيرافي . واختاره أبو حيان ، لأنها لم يحفظ

---

(١) ص ٣ .

(٢) للأعشى . ديوانه ١٦٤ . والشاهد قطعة من بيت وتمامه :

.... أو منْ جاء منها بِطائفِ الأهْوالِ

(٣) قيل: لشبيب بين جعيل.

هذا ، ويجوز في « هنّا » ضم الهاء ، وتشديد النون ومثلها مكسورتها ومفتوحتها كما قال الصبان ١ : ٢٥٦ .

(٤) أ ، ب : « ومعنى قوله ذكرى وشبهه فهذه » . تحريف في العبارة .

(٥) في ب ، ط : « والفعل خبر ما بعده على تقدير أن » تحريف وقد اخترت عبارة أ لسلامتها ، ووضحتها عبارة الأشموني ١ : ٢٥٦ حيث يقول في نفس الموضع ما نصه : «في لات الواقع بعدها « هنا » ... مذهبان . أحدهما : أن لات مهملة لا اسم لها ولا خبر ، وهنا في موضع نصب على الظرفية لأنه إشارة إلى المكان ، وحنت مع « أن » مقدرة قبلها في موضع رفع بالابتداء، والتقدير ، حنت نوار ولات هنالك حنين الخ » .

(٦) في أ : « أي » مكان : « أرى » ، تحريف .

الإتيان بعدها باسم وخبر مثبتين (١) ، ولأنّ ليس لا يجوز حذف اسمها . فلو حذف اسم لات لكانوا(٢) قد تصرّفوا في الفرع ما لم يتصرفوا في الأصل، إلاّ أنه جعل المنصوب بعدها خبر مبتدأ محذوف ، لأنه لم يحفظ نفي الفعل بها في موضع من المواضع .

القول الثالث : أنها تعمل عمل إنّ ، وهي للنفي العام ، وعُزِي إلى الأخفش فجعل : « ولاتَ حينَ مَنَاص (٣) » بالنصب اسمها مثل لا غلام سفر والخبر محذوف ، أي : لهم .

الرابع : أنها حرف جرٍّ تخفض أسماء الزمان (٤) . قاله الفراء. وأنشد :

٤٤٢ — * طلبوا صُلْحَنا ولاتَ أوانٍ (٥) *

وقرىء: « ولاتَ حينِ مَنَاصٍ » بالجر .

ومن أحكام لات : أنها قد تكسر تاؤها ، وأنها قد يضاف إليها « حين » لفظاً كقوله :

٤٤٣ — * وذلك حِين لاتِ أوانِ حِلْم (٦) *

أو تقديراً كقوله :

٤٤٤ — * تذكّر حبَّ ليلى لاتِ حينا (٧) *

---

(١) أ : « فيثبت عملها » مكان : « وخبر مثبتين » ، تحريف .

(٢) أفقط : « كانوا » بإسقاط اللام. (٣) صَ ٣ .

(٤) أ : « تختص بأسماء الزمان » ، تحريف . (٥) لأبي زبيد الطائي النصراني . ديوانه ٣٠ . وعجزه :

* فأجبنا أن لَيْسَ حينَ بَقَاءِ *

من شواهد : الأشموني ١ : ٢٥٦ . واللسان : « أون » .

(٦) قائله مجهول . وعجزه :

* ولكن قبلها اجتنبوا أذاتي *

وأذاتي بمعنى : أذيتي . انظر الدرر ١ : ٩٩ .

(٧) قائله مجهول . وعجزه :

* وأمسى الشَّيبُ قد قطع القَرِينا *

انظر الدرر ١ : ١٠٠ .

أي حينَ لاتِ حين تذكر .

وقد تحذف (لا)[١] حين تقدير[٢] إضافة الحين ، وتبقى التاء كقوله :

٤٤٥ — * العاطِفونَ تَحِين ما من عَاطِفٍ[٣] *

أرادَ : هم العاطفون حين لات حين ما من عاطف ، فحذف «حين» مع (لا) . قاله ابن مالك .

وقد جاءت لات غير مضاف إليها « حين » ، ولا مذكورٍ بعدها «حين» ولا مرادفه في قول الأفوه :

٤٤٦ — ترك النّاسُ لنا أكْتَافَهُمْ وتولّوْا لاتَ لم يُغْنِ الفِرار[٤] [١٢٧]

وهي هنا حرفَ نفي مؤكد بحرف النفي ، وهو لم ، وليست عاملة .

والعطف على خبر « لات » العاملة كالعطف على « ما » ، فتنصب وترفع[٥] في نحو : لات حينَ جزَعٍ ، ولا حينُ طيْشٍ. ويتعيّن الرفع في مثل[٦] نحو: لات حين قَلَقٍ ، بل حينُ صَبر ، أو لكن حينُ صبر .

[مسألة] :

(ص) : تزاد الباء في خبر منفيّ بليس ، وما . ولو زيدت كان بعد[٧] اسمها خلافاً للفراء . أو[٨] الخبر مِثْل[٩] خلافاً لهشام . أو ظرف يستعمل اسماً .

وقال هشام :مطلقاً . والكسائي : أو كاف التشبيه ، ولا يختص بالحجازيّة خلافاً لأبي عليّ[١٠] ، ولا منصوب خلافاً للكوفيّة ، فيجوز بعد إن، وفي مُقَدّم .

وثالثها : فيه لهم[١١] ، إن فصل بمعموله.

وقد تزاد بعد نفي فعل ناسخ ولا . ومنع قياسهما[١٢] ابن عصفور . ولا التبرئة ،

---

(١) « لا » سقطت من ب . (٢) كلمة : « تقدير » ، سقطت من أ ، ب .

(٣) سبق ذكره آنفاً رقم ٤٣٨ .

(٤) في الدرر ١ : ١٠٠ : « وتولّوا حين » مكان : « وتولوا لات » .

(٥) ط فقط : « فينصب ويرفع » بالياء في كليهما .

(٦) كلمة : « مثل » سقطت من أ ، ب . (٧) كلمة : « بعد » سقطت من ط .

(٨) ط فقط : « والخبر » بالواو . (٩) كلمة : « مثل » سقطت من ط .

(١٠) أ ، ب : « الفارسي » مكان : « أبي عليّ » . (١١) أ : « بهم » مكان : « لهم » .

(١٢) ب فقط : « قياسها » . تحريف . وانظر الشّرح .

واسم ليس مؤخّراً . وخبر المبتدأ [١] بعد هل ، ولكن ، وليت ، وأنّ بعد نفي ، ودونه . قال ابن مالك : وحال[٢] منفيّة. وخالفه [٣] أبو حيّان ، والأخفش : وكلّ [٤] مُوجَب .

(ش) : تزاد الباء في خبر « ليس » ، و « ما » إذا كان منفيّاً نحو : « أَلَيْسَ اللهُ بكافٍ عَبْدَهُ[٥] » ، « وما رَبُّكَ بِغافِلٍ[٦] » . وفائدة زيادتها رفع [٧] توهّم أن الكلام موجب ، لاحتمال أن السامع لم يسمع النفي أول الكلام ، فيتوهّمه موجباً ، فإذا جيء بالباء ارتفع التوهم ، ولذا لم تدخل في خبرهما الموجب ، فلا يجوز : ليس زيد إلا بقائم ، ولا ما زيد الاّ بخارج [٨] .

فلو زيدت كان بين اسم « ما » [٩] وخبرها لم يجز دخول الباء عند الفرّاء. وأجازه البصريون والكسائي نحو : ما زيد كان بقائم .

ولو كان الخبر «مِثْلاً» لم يجز دخول الباء عند هشام . وأجازه البصريون والكسائي نحو : ما زيد بمثْلك [١٠] . ولو كان الخبر ظرفاً ، فإن جاز أن يستعمل اسماً جاز دخول الباء عليها . وإنْ لم يستعمل اسماً [١١] كحَيْثُ لم يجز عند البصريين. وأجازه هشام ، نحو : ما زيد بحيث يحبّ .

وأجاز الكسائي دخولها في الخبر ، إذا كان كاف التشبيه . حكي : ليس بكذلك .

ولا يختص دخول [١٢] الباء بخبر «ما» الحجازيّة ، بل تدخل في خبر ما [١٣] التميميّة ، خلافاً للفارسيّ والزمخشريّ ، لوجود ذلك في أشعار بني تميم ونثرهم ، ولأن [١٤] الباء إنما دخلت الخبر لكونه منفيّاً ، لا لكونه منصوباً بدليل دخولها في : لم أكن بقائم

---

(١) أ ، ب : « مبتدأ » بدون أل المعرّفة . (٢) ط فقط : « وبحال » بالباء .
(٣) كلمة : « وخالفه » سقطت من ب . (٤) أ : « كل » ، بدون الواو.
(٥) الزمر ٣٦ . (٦) الأنعام ١٣٢ وغيرها. (٧) ط فقط : « دفع » بالدّال .
(٨) أ : « الإ بقائم » . (٩) « ما » سقطت من أ ، ب . ، تحريف .
(١٠) ب : « ما زيد كان بمثلك » بزيادة « كان » ، تحريف .
(١١) كلمة : « اسما » ، سقطت من أ . (١٢) كلمة : « دخول » ، سقطت من أ .
(١٣) كلمة : « ما » ، سقطت من ط . (١٤) أ فقط : « وأن » ، بإسقاط اللام .

وامتناعها في : كنت قائماً [١] . ولا يختصّ أيضاً بالخبر المنصوب خلافاً للكوفيين ، فيجوز ، ولو بطل عمل (ما) [٢] لزيادة إن ، أو تقدّم الخبر في الأصح ، قال :

٤٤٧ — لعَمْرُك ما إن أبو مالكٍ بواهٍ ، ولا بضعيفٍ قُواه [٣]

وقد تزاد [٤] الباء في خبر فعل ناسخ منفيّ نحو [٥] : لم أكن بقائم ، قال :

٤٤٨ — وإنْ مُدّتِ الأيدي إلى الزّادِ لم أكُنْ بأعْجَلِهم إذْ أجْشَعُ القوم أعْجَلُ [٦]

وقال :

٤٤٩ — • فلمّا دَعَاني لَمْ يَجِدْني بِقُعْدَدِ [٧] •

وقد تزاد في خبر (لا) أخت « ما » كقوله :

٤٥٠ — • فَكُنْ لي شَفيعاً يومَ لا ذُو شَفاعةٍ
بُمغْنٍ فتيلاً عن سَواد بن قَاربِ [٨]

ومنع قياس ذلك في المسألتين ابن عصفور .

---

(١) أ ، ب : « كنت بحار » مكان : « كنت قائماً » ، تحريف .

(٢) كلمة : « ما » سقطت من أ . (٣) لأبي المتنخل.

من شواهد : الأشموني ١ : ٢٥٢ . وفي أ : ولا « بصعب قراه » ، تحريف .

وبعد قوله : « ولا بضعيف قواه » إلى قوله : « وقد تزاد » . بياض في أ ، ب . وليس في ط إشارة إلى هذا البياض .

(٤) في أ : « تدخل » مكان : « تزاد » . (٥) كلمة : « نحو » ، سقطت من ب .

(٦) للشنفري الأزديّ . انظر « لامية العرب » ٣١ .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١١٣ ، وابن عقيل ١ : ١٢١ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨٩٩ ، وقد سقط الشاهد من أ ، ب .

(٧) لدُرَيْد بن الصمّة . وصدره :

• دَعَاني أخي والخيلُ بَيْني وبَيْنَهُ •

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١١٤ ، والأشموني ١ : ٢٥١ .

(٨) لسواد بن قارب الصحابي .

من شواهد ابن عقيل ١ : ١٢١ ، والمغني ٢ : ٦٧ . والأشموني ١ : ٢٥١

وقد تزاد في « لا [١] » التبرئة . قالوا : « لا خبر بخيرٍ بعده النّار [٢] » ، أي : خيرٌ. وفي اسم ليس إذا تأخر عن الخبر [٣] . وفي خبر المبتدأ بعد هل كقوله :

٤٥١ — * ألاَ هل أخو عَيْشٍ لذيذٍ بِدَائم [٤] *

وفي خبر لكن كقوله :

٤٥٢ — * ولكِنَّ أجراً لو فَعَلْتَ بِهَيِّنٍ [٥] *

وفي خبر ليت كقوله :

٤٥٣ — * ألا ليت ذَا العَيْشَ اللَّذِيذَ بدائم [٦] *

وفي خبر أنّ بعد نفي ودونه ، كقوله تعالى : « أَوَ لَمْ يَرَوْا أنَّ الله » .. إلى قوله . . بقادر [٧] » . وقول الشاعر :

٤٥٤ — * فإنك مهما أَحْدَثْتَ بالمجرّب [٨] *

وذكر ابن مالك : أنها تزاد في الحال المنفية كقوله :

٤٥٥ — * فما رَجَعَتْ بخائبةٍ رِكَابٌ [٩] *

---

(١) كلمة : « لا » سقطت من ب . (٢) كلمة : « النار » سقطت من أ .

(٣) بعد قوله : « إذا تأخّر عن الخبر » إلى قوله : « وفي خبر المبتدأ » بياض في أ ، ب . وليس في ط ما يشير إلى هذا البياض .

(٤) للفرزدق ديوانه ٨٦٣ . وصدره :

* يقول إذا اقْلَوْلَى عليها وأقْرَدَتْ *

من شواهد : المغني ٢ : ٢٩ ، .

(٥) قائله مجهول . وعجزه :

* وهل يُنْكَرُ المَعْروفُ في النّاسِ والأجرُ *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١١٦ .

(٦) سبق ذكره آنفاً ، وهي رواية ابن هشام في أوضح المسالك رقم ١١٧ .

(٧) الأحقاف ٣٣ . (٨) سبق ذكره رقم ٢٨٧. وفي ب : « مما » مكان : « مهما » .

(٩) في اللسان : « مني » أنشد ابن خالويه :

تنصّبتُ القِلاص إلى حكيمٍ خوارج من تَبالَة أو مُنَاها
فما رجَعَتْ بخائبةٍ ركابٌ حكيمُ بن المسيّبِ مُنتهاها

أي : خائبة . ونازعه أبو حيان باحتمال كون الباء للحال ، لا زائدة ، أي : بحاجة[١] خائبة ، أي ملتبسة بحاجة . وجوّز الأخفش زيادة الباء في كُلّ مُوجَبٍ نحو : زيد بقائم ، واستدلّ بقوله تعالى : « جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا » [٢] . وأوّله الجمهور على حذف الخبر ، أي: واقِعٌ .

[مسألة] :

(ص) : مسألة: ولي عاطف بعد ليس، (وما) وصف تلاه سببي رفع. وللوصف ماله . أو جعلا مبتدأ وخبراً . أو أجنبي جاز عطفه بعد ليس على اسمها ، والوصف على خبرها . ويجرّ إنْ جُرّ على الأصح . ويجب بعد « ما [٣] » الرفع . وجوّز الكوفيّ نصبه وجرّه ، لا إن حذف لا . وأطلق هشام . فإن تأخر الوصف عن [٤] الأجنبي جاز نصبه خلافاً للقدماء .

(ش) : إذا عطف على خبر « ليس » ، و « ما » وصف [٥] يتلوه سببي أعطي الوصف ما له مفرداً ، ورُفِعَ به السبّي ، نحو : ليس [١٢٨] زيد قائماً ولا ذاهباً أخوه ، وما زيد قائماً ولا ذاهباً أخوه .

ويجوز جعلُ السّبِبي مبتدأ مؤخراً ، والوصف خبره ، فتجب مطابقته .

وإنْ تلاه أجنبّي ، ففي ليس يعطف على اسمها ، والوصف المتلوّ على خبرها [٦] ، فينصب نحو : ليس زيد قائماً ولا ذاهباً عمرو . فعمرو معطوف على « زيد » وذاهباً على « قائماً » . فإن كان الخبر مجروراً جاز جرّ الوصف أيضاً نحو : ليس زيد بقائم ولا ذاهبٍ عمرو .

---

(١) أ : « لحاجة » باللام ، و ب : « الحاجة » بأل . (٢) يونس ٢٧ .
(٣) ط فقط : « بعدها » مكان : « بعدما » ، تحريف . (٤) ط فقط : « على » مكان « عن » .
(٥) أ : « ووصف ليس يتلوه » ، تحريف وانظر المتن .
(٦) في ب جاءت العبارة على النحو التالي :
« وإن تلاه أجنبي ففي ليس يعطف على اسمها والوصف خبره فتجب مطابقته » .
ثم كرّر العبارة مرة أخرى فقال : « وإن تلاه أجنبي ففي ليس يعطف المتلوّ على اسمها ، والوصف المتلوّ على خبرها » . والعبارة تشتمل على تكرار وخلط فهي محرّفة صوابها في أ ، ط .

ويجوز في الحالتين الرفع [١] على الابتداء والخبر . وقيل : لا يجوز النصب في الأولى ، بل يتعيّن الرفع قياساً على ما ورد بالسماع . حكى سيبويه : ليس زيد ولا أخوه قاعدين[٢] . وقيل : لا يجوز الجرّ في الثانية حذراً من العطف على عاملين . وُردّ بأنه بباء مقدّرة ، مدلول عليها بالمقدّمة ، وبالسماع قال :

٤٥٦ — فليس بِآتيكَ مَنْهِيُّهـــا ولا صارف عنك مأمورُها [٣]

وأمّا في « ما » ، فيتعيّن الرفع سواء نصب خبرها أم [٤] جُرّ ، لأن خبَرها لا يتقدم على اسمها ، فكذا خبَرُ ما عطف على اسمها كقوله :

٤٥٧ — لعمرك ما معنٌ بتاركِ حَقِّـــهِ ولا مُنْسِيءٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ [٥]

وأجاز الكوفيون النصب ، إن نصب الخبر ، والجر إن جرّ . وحكَوْا : « ما زيد قائماً فمتخلفاً أحد [٦] » ، أي إذا قام لم يتخلف أحد . ويقال عندهم : ما زيد بمنطلق ، ولا خارجٍ عمرو بالجرّ ، إذا لم تحذف (لا[٧]) . فإن حذفت (لا) نحو «خارج [٨] » امتنع الجرّ عندهم [٩] إلا هشاماً ، فإنه يُجرّ[١٠] ، كما إذا لم تحذف .

ولو تأخر الوصف في العطف نحو : ما زيد قائماً ، ولا عمرو خارج جاز مع الرفع النصب عند سيبويه والخليل والكسائي وهشام .

ومنع النصب النحويون القدماء الذين ردّ عليهم سيبويه .

---

(١) « الرفع » سقطت من أ . (٢) ب فقط : « قاعد » مكان : « قاعدين » .

(٣) للأعور الشّنّي .

من شواهد : سيبويه ١ : ٣١ . وروايته : « ولا قاصرٌ بالرفع . وفي النسخ الثلاث : « ولا صارفاً » بالنصب ، تحريف .

(٤) أ : « أو » مكان : « أم » .

(٥) للفرزدق .

من شواهد : سيبويه ١ : ٣١ . والخزانة ١ : ١٨١ .

(٦) أ فقط : « فمتخلف » . (٧) في ب : « إلاّ » مكان : « لا » تحريف .

(٨) « لا نحو خارج » سقطت من ط . وسقط من ب . « نحوخارج » .

(٩) ب : « عند » ، تحريف . (١٠) ط فقط : « يجيزه » بالياء والزّاي .

أفعال المقاربة

(ص) الثاني: كاد، وكرَب، وأوشك، وهلهل، وأوْلَى، وألَمَّ، لمقاربة الفعل. وجَعَل، وطَفِق كَسْراً وفتحاً، وبالباء [١]، وأخذ، وعلق، وأنشأ، وهبَّ، للشروع فيه.

وعسى، واخلولق لِتَرجّيه. وزاد ابن مالك وابن طَريف [٢]، والسَّرَقُسْطِيّ: حرَى [٣]. وثعلب: قام، والبهاريّ [٤]: كاربَ، وقاربَ، وقرب، وأحال، وأقبل، وأظل [٥]، أشفى، وشارف، ودنا، وأثر [٦]، وقعد، وذهب، وازْدَلف ودلف [٧]، وأزلف، وأشرف، وتَهيأ [٨]، وأسف. وبعضهم: طَار، وانبرى، ونشب. واللخميّ: ابتدأ، وعبأ.

وقد ترد عسى [٩] إشفاقاً. وقيل: هو معناها. وقيل: كرب للشّروع [١٠].

(ش): الثاني من نواسخ الابتداء أفعال المقاربة، وتسميتها بذلك على سبيل التغليب، إذ هي ثلاثة أقسام: أحدها: ما هو لمقاربة الفعل، وهو ستة ألفاظ: أشهرُها: كاد، وأغربُها أوْلى: ومن شواهدها قوله:

---

(١) أ: «وبالياء» المثناة، تحريف، وانظر الشرح.

(٢) هو عبد الملك بن طريف الأندلسيّ. له: كتاب في الأفعال. مات في حدود الأربعمائة.

(٣) ب: «جرى» بالجيم، تحريف.

(٤) هو إبراهيم بن أحمد بن يحيى أبو إسحاق البهاريّ له في النحو: المنخّل. نقل عنه أبو حيان في الارتشاف في عدة مواضع. و«المتنخّل» شرح على الجُمَل كما ذكر في آخر الارتشاف. انظر البغية ١: ٤٠٧.

(٥) ط فقط: «وأطال»، تحريف.

(٦) ب: «وأس» مكان: «وأثر»، تحريف.

(٧) ط فقط: «وزلف» بالزاي.

(٨) أ: «ولعنا» مكان: «وتهيأ»، تحريف.

(٩) في أ رسمت: «عسا» بالألف.

(١٠) ب: «الشروع» بإسقاط لام الجرّ.

٤٥٨ — فعادى بين هادِيَتَيْن منهـــا   وأَوْلَى أن يزيد على الثَّلاثِ (١)

والبواقي : كَرَبَ بفتح الراء وكسرها ، والفتح أفصح . وزعم بعضهم : أنها من أفعال الشروع ، وأوشك ، وهلهل . ومن شواهدها قوله :

٤٥٩ — وَطئْنا بلادَ المعتدين فَهَلْهَلَتْ   نُفُوسهم قبل الإماتة تَزْهَقُ (٢)

وألمَّ : ومن شواهدها حديث : « وإنَّ مِمَّا ينبت الرَّبِيعُ يَقْتُلُ أو يُلِمّ (٣) » ، أي يلمّ أن يقتل . وحديث : « لَوْلا أنَّهُ شيءٌ قضاهُ الله (٤) لألَمَّ أن يذهبَ بصرُه » .

والثاني : ما هو للشروع في الفعل ، وهو ستة ألفاظٍ : جَعَل . قال :

٤٦٠ — وقد جَعَلْتُ إذا ما قُمْتُ يُثْقِلُني   ثوبي فأنْهَضُ نَهْضَ الشارب الثَّمِل (٥)

وطفِق : بكسر الفاء وفتحها ، والكسرُ أشهر . ويقال : طَبِق بكسر الباء ، قال تعالى : « وطَفِقَا يَخْصِفان » (٦) .

وأخذ : قال :

٤٦١ — * فأَخَذْتُ أسْأَلُ والرُّسُوم تُجِيبُني * (٧)

وعلق : قال :

---

(١) قائله مجهول .

وانظر الدرر ١ : ١٠٢ .

(٢) قائله مجهول . من شواهد شذور الذهب ١٩١ ، وروايته : « ديار » مكان : « بلاد » .

(٣) في النهاية لابن الجزري ٤ : ٢٧٢ : ما يقتل حبطاً أو يُلِمّ . وانظر صحيح البخاري ، كتاب « الزكاة » باب ٤٧ . وفي ب : « مما تبيت » ، تحريف .

(٤) كلمة : « الله » ، سقطت من أ .

(٥) لأبي حيّة النميري . انظر : شرح شواهد المغني للسيوطي ٩١١ ، والأشموني ١ : ٢٦٣ ، والخزانة ٤ : ٩٣ . وفي أ : « تثقلني » بالتاء ، « والمتمثل » مكان : « الثمل » . تحريف . وقد سقطت كلمة : « قد » من أ .

(٦) طه ١٢١ .

(٧) قائله مجهول . وعجزه :

* إلاّ اعتبارَ إجابة وسُؤال *

وانظر الدرر ١ : ١٠٣ .

٤٦٢ — * أَرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجَرْنَا [١] *

وأنشأ : قال :

٤٦٣ — * أنشأْتُ أُعْرِبُ عمّا كان مَكْنُونا [٢] *

وهبّ ، قال :

٤٦٤ — * هَبَبْتُ أَلُومُ القَلْبَ في طَاعَةِ الهَوَى [٣] *

قاله ابن مالك . وأغربهن : علق ، وهبّ .

الثالث : ما هو لترّجي الفعل ، وهو لفظان : عسى ، واخلولق ، نحو : اخْلَولَقَتِ السَّماء أن تمطر . فهذه الأفعال المتّفق عليها في هذا الباب .

وزاد ابن مالك فيها (حرى) للترّجي كقوله :

٤٦٥ — * فحَرَي أن يكونَ ذاك وكانــا [٤] *

قال أبو حيّان : والمحفوظ : أنّ حرى اسم منوّن ، لا يُثَنّى ولا يجمع . قال ثعلب : أنت [١٢٩] حري من ذلك أي : حقيق وخليق [٥] .

قال ابن قاسم [٦] : ولكن ابن مالك ثقة .

---

(١) قائله مجهول : وعجزه :

* وظلمُ الجار إذْلالُ المُجيرِ *

من شواهد : الأشموني ١ : ٢٦٣ .

(٢) قائله مجهول . وصدره :

* لمّا تبين ميل الكاشحين لكم *

انظر : الدرر ١ : ١٠٣ .

(٣) قائله مجهول . وعجزه :

* فلجَّ كأنّي كنت باللّوْم مُغْرِيا *

وانظر : الدرر ١ : ١٠٣ .

(٤) نسبه في الدرر ١ : ١٠٣ إلى الأعشى ، وليس في ديوانه وكذلك نسبه ابن هشام في شذور الذهب ٢٦٨ ، إلى الأعشى وصدره :

* إن يَقُلْ هُنَّ من بني عبد شَمْسٍ *

(٥) ب : « وحليق » بالحاء ، تحريف .

(٦) المشهور نسبته إلى أمّه : « أم قاسم » .

قلت : ظاهر كلامهما أنه منفرد بذلك . وليس كذلك ، فقد سبقه إلى عدّها ابن طريف والسَّرَقُسْطِيّ [١] .

وزاد ثعلب في أفعال الشروع : قام . وأنشد :

٤٦٦ — * قامَتْ تَلُوم ، وبعْضُ اللّوْم آونةً [٢] *

وزاد أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن يحيى البهاريّ [٣] في كتابه المسمّى : (الإملاء المُنتخل) في أفعال هذا الباب مع (قام) المذكورة: كارَب، وما ذكر بعده . وذلك تسعة عشر فعلاً . زاد [٤] غيره : طار . وانبرى [٥] ، ونشب . وزاد [٦] اللّخْمِيّ : ابتدأ ، وعبأ ، فبلغت أفعال الباب أربعين فعلاً . قال ابن قاسم :وما زاده البَهارِيّ [٧] ، ومَنْ ذكر [٨] لا يقوم عليه [٩] دليل على أنه من أفعال الباب .

وقد ترد عسى للإشفاق من المكروه ، وهو أقلّ من مجيئها للرّجاء . وقد اجتمعا في قوله تعالى : « وعسَى أنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وهو خيرٌ لَكُمْ وعسَى أنْ تُحِبّوا شَيْئاً، وهو شَرٌ لَكُمْ [١٠] » .

***

(ص) : ويلزمها لفظ المضيّ . وسمع مضارع : كاد ، وأوشك ، واسم فاعلها . وحكى الجَوْهَرِيّ : مضارع طفق . والأخفش مصدره . وقطرب مصدر كاد . وبعضهم اسم [١١] فاعله . وعبد القاهر مضارع عسى وفاعله. والكسائي مضارع جَعَل . وبعضهم الأمر ، والتفضيل من أوشك . وقوم: فاعل كرب .

---

(١) أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري السَّرَقُسْطِيّ. له: كتاب «الأفعال وتصاريفها». وترجمته في كتاب الصلة لابن بشكوال رقم ٤٧٨ .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

* مما يضرُّ ولا يبقى له نغل *

والنّغل : فساد الجرح . أو ضغينة القلب . وانظر الدرر ١ : ١٠٣ .

(٣) سبق ذكره آنفاً ص ١٣١ .

(٤) بعد قوله : « زاد » إلى قوله: « وزاد اللخمى » بياض في ب . وليس في ا ، ط إشارة إلى هذا البياض .

(٥) في أ : « ابترى » بالتاء ، تحريف .

(٦) في ب بعد قوله : « وزاد » بياض .

(٧) أ : « الهبارى » بتقديم الهاء ، تحريف .

(٨) المراد : من ذكر من النحويين .

(٩) في أ : « لايقوم دليلاً على » الخ .

(١٠) البقرة ٢١٦ .

(١١) كلمة : « اسم » سقطت من ب . ط . تحريف .

(ش) : أفعال هذا الباب جامدة لا تتصرف ، ملازمة للفظ الماضي .

وعَلّل ذلك ابن جِنّي بأنها [1] لمّا قُصِد بها المبالغة في القرب أخرجت عن بابها ، وهو التصرّف . وكذلك كل فعل يراد به المبالغة ، كنعم وبئس ، وفعل التعجّب .

وعلله ابن يَسْعون [2] بالاستغناء بلزوم المضارع خبرها ، فلم يبنوا منها مستقبلاً .

وعلّله ابن عصفور بأن معناها لا يكون إلا ماضياً ، إذْ لا تخبر عن الرجاء إلاّ وقد استقرّ في نفسك ، والماضي يستعمل في الحال الذي هو الشروع لإرادة الاتصال والدّوام فلا يكون معناها مستقبلاً أصلاً .

واستثنى منها : كاد ، وأوشك ، فسمع فيها المضارع ، قال تعالى : « يَكَادُ زَيْتُها يُضيء [3] » . وقال الشاعر :

٤٦٧ — * يُوشِكُ مَن فَرَّ مِن مَنيتِه [4] *

بل المضارع في أوشك أشهر من الماضي حتى زعم الأصمعي : أنه لا يستعمل ماضيها . وسمع اسم الفاعل من أوشك قال :

٤٦٨ — * فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنا أَنْ تَعُودا [5] *

وقال :

٤٦٩ — * فإنّك مُوشِكٌ ألاّ تَراهَا [6] *

---

(١) أ ، ب : « أنها » مكان « بأنها » .

(٢) انظر ١ : ٢٦٣ .

(٣) النُّور ٣٥ .

(٤) لأميّة بن أبي الصلت .

من شواهد سيبويه ١ : ٤٧٩ ، وابن عقيل ١ : ١٢٦ . والأشموني ١ : ٢٦٢ . وعجزه :

* في بعض غِرّاتِه يُوَافِقُها *

(٥) لأبي سهم الهُذليّ . وعجزه :

* خِلافَ الأنيس وحُوشاً يَبابا *

من شواهد : ابن عَقيل ١ : ١٢٦ ، والأشموني ١ : ٢٦٤ .

(٦) لكثيّر عزّة : وعجزه :

* وتَعْدو دُونَ غاضرةَ العَوادِي *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٣١ .

وحكى الجوْهرِيّ : مضارع طفق . قال ابن مالك: ولم أره لغيره. والظّاهر أنه قال ذلك رأياً . وحكى الأخفش : مصدر طَفِق[١] .

وحكى قُطْرُب : مصدر كاد كيداً ، وكيدودةً . وقال بعضهم: كَوْداً [٢] ومكاداً ، نقله في (البسيط) .

وحكى ابن مالك : اسم الفاعل من كاد وأنشد :

٤٧٠ — أموت أسًى يوم الرِّجام وإنّني يقيناً لرهنٌ بالذّي أناكائِدُ[٣]

أي بالموت الذي كدت آتيه .

وحكى عبد القاهر الجُرْجانِيّ :المضارع واسم الفاعل من عسى [٤] . وحكى الكسائي : مضارع جعل. رُوى : « أن البعير[٥] يَهْرَمُ حتى يجعل إذا شرب الماء مجّه ». وحكى أبو حيان : الأمر وأفعل التفضيل من أوشك . وأنشد قول زهير :

٤٧١ — ٭ وأوْشك ما لَمْ يَخْشَه يَقَـــعُ[٦] ٭

وقوله :

---

(١) ط : « طفىء » ، تحريف .

(٢) ط : « كواداً » ، تحريف .

(٣) لكثيّر عزّة :

وفي النسخ الثلاث : « وإنما » مكان : « وإنني » و « برهن » مكان : « لرهن » ، وفي ب « الزمام » مكان : « الرجام » صوابه في الدرر ١ : ١٠٤ ، والأشموني ١ : ٢٦٥ . وابن عقيل ١ : ١٢٧ ، وأوضح المسالك رقم ١٢٩ .

(٤) بعد قوله : « عسى » بياض في أ ، ب ، وليس في ط إشارة إلى هذا البياض .

(٥) أ : « التعبير » مكان : « البعير » . تحريف .

(٦) قطعة من بيت ، تمامه :

٭ حتى إذا قبضت أولى أظافره منها ..... ٭

قال صاحب الدرر ١ : ١٠٤ قد نسبه أبو حيّان في شرح التسهيل لزهير يصف قطاة وصقراً . وليس في ديوانه المتداول بين الناس . وفي الدرر : « مالم يلقه » مكان : « ما لم يخشه » . وفي أ : « بما لم يخشه بيع » ، تحريف . وفي ب : « بما لم تحسه بتع » تحريف .

٤٧٢ — • بأوشك منه أن يساوِرَ قِرْنَــهُ (١) •

وحكى قوم: اسم الفاعل من كَرَب (٢) .

* * *

(ص) : وألف كاد واو . وقيل: ياء. ووزنها: فَعَلٌ. ولا تزاد خلافاً للأخفش. وكسر « عسى » لغة . ومع ضمير رفع قليل .

(ش) : كاد من ذوات الواو . حكى سيبويه : كُدْتُ بضم الكاف ولا يكون هذا إلا (٣) من الواو . وقيل من ذوات الياء (٤) . وزعم الأخفش : أنّ كاد قد تزاد ، واستدلّ بقوله تعالى : « إنّ الساعة آتيةٌ أكادُ أُخْفِيها (٥) » .

والجمهور : تأولّوا الآية على معنى : أكاد أُخفِيهـا ، فلا أقول : هي آتية .

وكسر السين من عسى لغة . حكى ابن الأعرابي : عَسِيَ فهو عَسٍ .

وإذا اتصل بها ضمير الرفع نحو : عَسَيْتُ وعَسَيْنَ ، وعَسَيْنَا ، وعَسَيْتُم ، جاز فيها الفتح والكسر ، والفتح أكثر وأشهر . وقريء بالوجهين في السبع . أمّا مع ضمير النصب فليس إلاّ الفتح.

[مسألة]

(ص) : مسألة تعمل ككان ،لكن خبرها مضارع ،مجرّد من (أن) مع هلهل، وما للشروع . ومعها مع « أولى » والرّجـاء. وفي الباقي الوجهان . والحذف مع كاد ، وكرب أعرف . وعسى ، وأوشك . قيل : وقارب بالعكس .

وندر دخول [١٣٠] أنْ مع جعل ، والباء مع أن في أوشك ، والسين عن (٦) أنْ

---

(١) قائله مجهول . وعجزه :

• إذا شَال عن خفض العوالي الأسافِلُ •

وانظر الدرر ١ : ١٠٤ ، وفي أ : « أن يبادر » مكان « أن يساور » .

(٢) بعد كلمة : « كرب » بياض بالنسختين أ ، ب . إلى قوله : ص .

(٣) ط : « لا » مكان : « إلاّ » ، تحريف .

(٤) بعد كلمة : « الياء » إلى قوله : « وزعم الأخفش » . بياض في أ ، ب .

(٥) طه ١٥ .

(٦) أي أن السين بدل من أن ، وانظر الشرح .

في عسى ، وَمجيءُ [١] خبرها . وكاد مفرداً. وجعل جملة اسميـــة . واسناد عسى الى الشأن . ونفيها ، ونفي خبر كاد .

وزعم الكوفية[٢] : ذا أن[٣] بدلاً مما قبله. وقوم مفعولاً به. وقوم: بإسقاط الجار. وقيل : بتضمين الفعل . وقيل : رفع سَادٌّ عن الجزأين .

(ش) : أفعال هذا الباب تعمل عمل كان ، فترفع المبتدأ اسماً لها ، وتنصب الخبر خبراً لها ، ويدلّ على ذلك مجيء الخبر في بعضها منصوباً ـ كما سيأتي . ولا خلاف في ذلك حيث كان الفعل بعدها غير مقرون بأن . أمّا المقرون بها فزعم الكوفيوّن : أنه بدل من الأول بدل المصدر. فالمعنى[٤] في كاد أو عسى زيد أن يقوم : قرب قيام زيد ، فقدم الاسم وأخّر المصدر . وزعم المبرد : أنه مفعول به ، لأنها في معنى قارب زيد هذا الفعل [٥] ، وحذراً من الإخبار بالمصدر عن الجُثّة .

ورُدّ بأن « أن » هنا لا تؤول بالمصدر ، وإنمّا جيء بها ، لتدلّ على أنّ في الفعل ترَاخياً . وزعم آخرون : أنّ موضعه نصب بإسقاط حرف الجر ، لأنـــه يسقط كثيراً مع أن .

وقيل : يتضّمن الفعل معنى : قارب .

وزعم ابن مالك : أنّ موضعه رفع ، وأن والفعل [٦] بدل من المرفوع سادّ مسدّ الجزأين ، كما في : « أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا [٧] » .

قال في (البسيط) : وهذه التأويلات تخرج الألفاظ عن مقتضاها بلا ضرورة مـــع أنها لا تسوّغ في جميعها .

وانفردت هذه الأفعال بالتزام كَون خبرها مضارعاً . ثم هو ثلاثة أقسام :

---

(١) ط : « وفي » مكان : « ومجيء » . تحريف . (٢) أ : « الكوا » مكان : « الكوفية » . تحريف .

(٣) أي صاحب أن . لأن ذا بمعنى صاحب.

(٤) من قوله : « فالمعنى في كاد » إلى قوله : « وزعم المبرد » . سقط من أ ، ب .

(٥) أ : « قارب هذا الفعل » بإسقاط كلمة : « زيد » . ط : « قارب زيد الفعل » بإسقاط كلمة : « هذا » .

(٦) ط : « فإن الفعل » مكان : « وأن والفعل » ، تحريف . (٧) العنكبوت ٢ .

ما يجب تجرّده من « أن » ، وهو خبر : هلهل ، وأفعال الشروع ، لأنها للأخذ في الفعل ، فخبرها [١] في المعنى حال ، وأنْ تخلّص للاستقبال.

وما يجب اقترانه بها : وهو خبر « أَوْلى » ، وأفعال [٢] الرجاء ، لأن الرجاء من مخلّصات الاستقبال ، فناسبه « أنْ ».

وما يجوز فيه الوجهان : وهو خبر البواقي .

والأعرف في خبر كاد وكرب الحذفُ قال تعالى: « ومَا كَادُوا يَفْعَلُون[٣] »، « يَكَادُ زَيْتُها يُضِيءُ[٤] » .

قال الشاعر :

٤٧٣ — * كَرَبَ القلبُ من جوَاهُ يَذُوبُ [٥] *

ومن الإثبات قوله :

٤٧٤ — * قد كاد من طُول البِلَى أن يَمْصَحَا [٦] *

وقوله :

٤٧٥ — * وقد كَرَبَتْ أعناقُها أنْ تَقَطّعا [٧] *

والأعرف في عسى وأوشك الإثبات . قال تعالى : « وعسَى أن تَكْرَهُوا [٨] » ،

---

(١) أ : « فخبر في المعنى » ، تحريف. (٢) ط : « ويقال » مكان : « وأفعال » ، تحريف .

(٣) البقرة ٧١ . (٤) النُّور ٣٥ .

(٥) نسبه في الدرر ١ : ١٠٥ كلحبة اليربوعي.
من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٢٦ ، والأشموني ١ : ٢٦٢ .

(٦) لرؤبة . ملحق ديوانه ١٧٢ ، وروايته :
رسمٌ عفَا من بَعْدِ ما قدِ امَّحى قد كاد من طُول البِلى أن يَمْصَحا
من شواهد : سيبويه ١ : ٤٧٨ ، والإنصاف ٢ : ٥٦٦ . والخزانة ٤ : ٩٠ ، والإيضاح ٨٠ ، وروايته: «امتحى» بالتاء.

(٧) لأبي زيد الأسلمي يهجو إسماعيل بن هشام المخزومي . وصدره :
* سقاها ذَوُو الأحلامِ سَجْلاً على الظَّمَا *
من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٢٦ ، والأشموني ١ : ٢٦٢ .
وفي أ : « قد كربت » بإسقاط الواو . وفي ب : « تقتطعا » مكان : « تقطّعا» . تحريف .

(٨) البقرة . ٢١٦ .

«فعسَى اللهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ[١]»، «فَهَلْ عَسَيْتُم إنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا[٢]».

وقال الشاعر :

٤٧٦ – ولو سُئِلَ النّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا
إذا قيل : هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا ويَمْنَعُوا[٣]

ومن الحذف قوله :

٤٧٧ – عسى الكَرْبُ الذي أَمْسَيْتُ فيه يكون وراءَه فرجٌ قَرِيبُ[٤]

وقوله :

٤٧٨ – يوشك مَنْ فَرّ مِنْ مَنِيّتِه في بعض غِرّاتِه يُوَافِقُهَا[٥]

قال أبو حيّان: وزعم الزّجّاجي: أن «قارب» مما الأجود فيه أن يستعمل بـ «أن». وَرُدّ عليه وعلى من أدخلها في أفعال المقاربة بأنها لا تستعمل إلاّ بـ «أن»، وليست من هذا الباب، لأنها ليست[٦] داخلة على المبتدأ والخبر بدليل مجيء مفعولها اسماً في فصيح الكلام تقول : قارب زيد القيام .

وندر[٧] دخول «أنْ» في خبر جعل قال[٨] ....

وندر دخول الباء في خبر «أوشك» قال :

---

(١) المائدة ٥٢ . (٢) محمّد ٢٢ .

(٣) لم يعزه الدرر ١ : ١٠٥ إلى أحد .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٢٣ . وابن عقيل ١ : ١٢٦، والأشموني ١ : ٢٦١ ، واللسان : «وشك» .

(٤) لهدبة بن خشرم . من شواهد : سيبويه ١ : ٤٧٨ ، والإيضاح ٨٠ . وابن عقيل ١ : ١٢٥، والمغني ١ : ١٣٣ . والخزانة ٤ : ٨١ . والأشموني ١ : ٢٦١ .

(٥) سبق ذكره . رقم ٤٦٧ . (٦) : «ليست» سقطت من أ . (٧) «وندر» سقطت من ب

(٨) في ط بعد «قال» إشارة في الهامش إلى أن هناك بياضاً بالنسخ التي بأيدينا .

وفي أ ، ب ليس فيهما ما يشير إلى أن في هذا الموضع بياضاً . والبياض إلى قوله : «وندر دخول الباء».

٤٧٩ — * أعَاذلُ تُوشِكِينَ بأن تَرَيْنِي [١] *

وندر دخول السين في خبر « عسى » عوضاً من « أن » قال :

٤٨٠ — عسى طيّءٌ من طيّءٍ بعْدَ هَذهِ ستُطْفِيءُ غُلاّتِ الكُلَى والجَوانِحِ [٢]

وندر مجيء خبر عسى وكاد اسماً مفرداً قال :

٤٨١ — * لاتَلْحني إنّي عَسَيتُ صَائِما [٣] *

وقال :

٤٨٢ — * فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آيبــا [٤] *

وهذا تنبيه على الأصل، لئلا يجهل .

وندر مجيء [٥] خبر جعل جملة اسمية كقوله :

٤٨٣ — وقد جَعَلَتْ قَلوصُ بني سُهَيلٍ من الأكْوارِ مَرْتَعُها قَرِيــبُ [٦]

---

(١) قائله مجهول . وعجزه كما في الدرر ١ : ١٠٧ .

* صريعاً لا أزورُ ولا أزَارُ *

وفي أ : « يوشكن بأن يريني » ، تحريف . وفي ب : « يوشك بأن تريني » تحريف .

(٢) لقسام بن رواحة :

من شواهد : المغني ١ : ١٣٣ ، والخزانة ٤ : ٨٧ . وفي أ سقطت : « من طيء » و «علات» بالعين ، تحريف .

(٣) قائله مجهول . وصدره :

* أكْثَرْتَ في العَذْلِ مُلِحّاً دائِما *

ورواية الهمع في النسخ الثلاث : « لاتلحني » مكان « لاتكثرن » .

من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٢٤ ، والمغني ١ : ١٣٣ والخزانة ٤ : ٧٧ ، والأشموني ١ : ٢٥٩ .

(٤) لتأبط شرّاً . وعجزه :

* وكَمْ مِثْلِها فَارَقْتُها وهي تَصْفِرُ *

من شواهد : الإنصاف ، : ٥٥٤ ، وابن عقيل ١ : ١٢٤ ، وأوضح المسالك رقم ١١٨ ، والخزانة ٣ : ٥٤٠ . والأشموني ١ : ٢٥٩ .

(٥) كلمة : « مجيء » سقطت من أ .

(٦) قائله مجهول .

من شواهد المغني ١ : ١٩٣ ، والخزانة ٤ : ٩٢ وروايتها : « قلوص بني زياد »

وندر إسناد عسى إلى ضمير الشأن ، حكى غلامُ ثعلب [(١)] : « عسى زيد قائم »

[مسائل] :

(ص) : ولا يتقدّم خبرها ، ويتوسط بلا أن . ومعها بخلف . ويحذف إن علم . ولا يرفع أجنبيّاً مطلقاً ، ولا سببيّاً غالباً ، إلاّ خبر عسى .

وقد يجيء اسمها نكرةً محضة .

ويسند أوشك وعسى ، وكذا اخلولق في الأصح إلى : « أن يفعل » ، فيغني عن الخبر [١٣١] وقيل : هي تامة حينئذ[(٢)] . فإن وقعت خبر اسم سابق جاز الإضمار وتركه. قال دُرَيْود [(٣)] : وهو أجود . وقد يوصل بعسى ضمير نصب اسماً حملاً على لعلّ . وقيل : خبراً مقدّماً . وقيل : نائب المرفوع . وقيل : هي حرف حينئذ . وقد يقتصر عليه . ونفي كاد نفي للمقاربة . وقيل : يدل على وقوع الخبر ببطء. وقيل : إثباتها . بنفيه[(٤)] ، وعكسه :

* * *

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : لا يتقدّم الخبر في هذا الباب على الفعل ، فلا يقال : أن يقوم عسى زيد اتّفاقاً ، كما حكاه في (البسيط) .

ويتوسّط [(٥)] بين الفعل والاسم إذا لم يقترن بـ«أن» اتفاقاً نحو: طفق يُصَلِّيان الزيدان.

قال ابن مالك : والسبب في ذلك أن أخبار هذه الأفعال خالفت أصلها بلزوم كونها أفعالاً ، فلو قدّمت لازدادت مخالفتها الأصل . وأيضاً ، فإنها أفعال ضعيفة لا تتصرّف فلها حال [(٦)] ضعفٍ بالنسبة إلى الأفعال الكاملة التصرف ، فلم تتقدم أخبارها لتفضلها

---

(١) محمد بن عبد الواحد الزاهد المطرز ، أبو عمر ، غلام ثعلب . انظر : تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢ : ٢١٨ .

(٢) كلمة : « حينئذ » سقطت من أ.

(٣) سبقت ترجمته ٢: ٨٨ .

(٤) ط فقط : « بنفيه » بالباء .

(٥) من قوله : « ويتوسط » إلى قوله : « الزيدان» .سقط من أ، ب.

(٦) كلمة : « حال » سقطت من أ .

كان وأخواتها ، وحال قوّة بالنسبة إلى الحروف ، فأجيز توسّطها تفضيلاً لها على إنّ وأخواتها .

فإن اقترن بـ «أن» ففي التوسّط قولان : أحدهما : الجواز كغيره . وعليه : المبرّد، والسّيرافي . وصححه ابن عصفور . والثاني : المنع وعليه الشّلَوْبين .

الثانية : يجوز حذف الخبر في هذا الباب إذا علم. ومنه قوله تعالى: «فَطَفِقَ مَسْحاً[1]» أي يمسح لدلالة المصدر . والأحسن كما قاله مصعب الخُشَنِيّ[2] : أنه مما ورد فيه الخبر اسماً مفرداً تنبيهاً على الأصل كما تقدم في : صائماً ، وآيباً . ومن الحذف حديث : « من تأنّى أصاب أو كاد . ومن عجل أخطأ أو كاد » . وقوله :

٤٨٤ — * وقد ذاق طَعْم الموت أو كَرَبَا[3] *

الثالثة : يتعيّن في خبر هذا الباب أن يعود منه ضميرٌ إلى[4] الاسم فلا يجوز رفعه الظاهر لا[5] أجنبياً ، ولا سَبَبِيّاً ، فلا يقال : طفق زيد يتحدث أخوه ، ولا أنشأ عمرو ينشد ابنه، لأنها إنما جاءت لتدل على أن فاعلها قد يلبس[6] بهذا الفعل، وشرع فيه، لاغيره

ويستثنى عسى ، فإن خبرها يرفع السّببيّ كقوله :

٤٨٥ — * وماذا عسى الحَجّاجُ يبلغ جُهْدُهُ[7] *

---

(١) ص ٣٣ . (٢) سبقت ترجمته ١ : ٢٥٩ .

(٣) قطعة من بيت للحطيئة ، ديوانه ١٨ ، وتمامه :

* ما كان ذَنْبِيَ في جار جَعَلْتُ له عيشا ..... *

ورواية الديوان :

* وقد كان ذاق الموْتَ أو كرَبا *

(٤) في ط : « على » مكان : « إلى » . (٥) أ : « إلاّ » مكان : « لا » ، تحريف .

(٦) ط فقط : « تلبس » بالتاء .

(٧) نسبه العينيّ للفرزدق ، وليس في ديوانه .

وعجزه :

* إذا نحن جاوزْنا حفير زياد *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٢٢ ، والأشموني والعيني ١ : ٢٦٤ .

على رواية رفع « جهده » .

وقولي : « غالباً » أشرت به إلى ما ورد نادراً من رفع خبر غير عسى السّببيّ كقوله :

٤٨٦ ـ وأسْقِيه حتى كاد مما أبثُّـه ُ تُكَلّمني أحْجَارُهُ ومَلاَعِبُهْ[١]

وقوله :

٤٨٧ ـ * وقد جَعَلْتُ إذا ما قُمْتُ يُثْقِلُني ثَوْبِي... [٢] *

قال أبو حيان : وذلك عند أصحابنا لا يجوز . وتأوّلوا ما ورد من ذلك .

الرابعة : حق الاسم في هذا الباب أن يكون معرفة ، أو مقارناً لها كما في باب كان . وقد يرد نكرة محضة كقوله :

٤٨٨ ـ * عسى فَرَجٌ يأتي به الله إنّهُ [٣] *

الخامسة : يسند أوشك ، وعسى ، واخلولق إلى: «أن يفعل»، فيغني عن الخبر ، ويكون (أن) والفعل سادّة مسدّ الجزأين ، كما سدت مسد مفعولَيْ « حسب » .

وقيل : بل هي حينئذ تامّة، مكتفية بالمرفوع كما في كان [٤] التامة، كقوله تعالى : «وعَسَى أنْ تَكْرَهوا شيئاً [٥] » ، « عَسَى أن يَبْعَثَك ربُّك مَقاماً مَحْموداً [٦] » ، وقال الشاعر :

---

(١) لذي الرمّة : ديوانه ٥٢ .
من شواهد : سيبويه ٢ : ٢٣٥ ، والأشموني ١ : ٢٦٣ .

(٢) سبق ذكره رقم ٤٦٠ .

(٣) نسبه المرحوم الشيخ محي الدين في هامش شذور الذهب ٢٧٠ إلى محمد بن إسماعيل ، وصاحب الدرر ١ : ١٠٩ يقول : « لم أقف على قائله» . وعجزه :

* له كُلّ يوم في خليقته أمْرُ *

وقد ذكر الخضري في حاشيته ١ : ١٢٥ بيتين قبله ، وهما :

عليك إذا ضاقت أمُورُك والْتَوتْ بصَبْرٍ ، فإن الضّيق مفتاحه الصبر
ولا تشكُوَنْ إلاّ إلى الله وحدَهُ فمِنْ عنده تأتي الفوائد والبِشرُ

وانظر ابن عقيل ١ : ١٢٥ .

(٤) كلمة : « كان » سقطت من ط . (٥) البقرة ٢١٦ .

(٦) الإسراء ٧٩ ، وفي ط : « عسى ربك أن يبعثك »، تحريف .
وقد سقطت كلمتا « مقاماً محموداً » من ط .

٤٨٩ ـ سَيُوشِكُ أن تُنيخَ إلى كَرِيم ينالُكَ بالنّدى قَبْلَ السُّؤَال[١]

وتقول : اخلولق أن تمطر السماء . وقال الخضْراويّ : لا يجوز ذلك في اخلولق ، بل يختص بأوشك وعسى .

فإن تقدّم والحالة هذه اسم ظاهر نحو : زيد عسى أن يخرج جاز جعل الفعل مسنداً إلى « أن يفعل » ، كما تقدّم . وجَعله مسنداً إلى ضمير الاسم السابق ، « وأن يفعل » الخبر . فعلى الأول يجرّد[٢] الفعل من علامة التثنية ، والجمع ، والتأنيث نحو : الزيدان عسى أن يقوما ، والزيدون عسى أن يقوموا ، وهند عسى أن تقوم ، والهندات عسى أن يَقُمْنَ . وكذا أوشك ، واخلولق . وعلى الثاني يلحق بها ، فيقال في الأمثلة : عسَيَا ، وعَسَوْا وعَسَيْتُ[٣] ، وعَسَيْن . والتّجريد أجود كما قال دُرَيْود .

وقال أبو حيان : وقفت من قديم على نقل ، وهو أن التّجريد لغة لقوم من العرب ، والإلحاق لغة لآخرين ، ونسيت اسم القبيلتين ، فليس كل العرب تنطق باللغتين ، وإنما ذلك بالنسبة إلى لغتين . انتهى .

أما غير الثلاثة فلا يسند لـ « أن يفعل » بحال .

السادسة : حق عسى إذا اتصل بها ضميران لا يكون إلا بصورة المرفوع ، هذا هو المشهور في كلام العرب . وبه نزل القرآن .

ومن العرب من يأتي به بصورة المنصوب المتصل ، فيقال : عساني ، وعساك ، عساه . قال : [١٣٢]

٤٩٠ ـ * ياأبتا علّك أو عَسَاكا[٤] *

فمذهب سيبويه إقرار المخبر عنه والخبر على حالَيْهِما من الإسناد السابق إلا أنّ الخلاف وقع في العمل ، فعكس[٥] العمل بأن نصبتْ الاسم ، ورفعتْ الخبر حملاً لها

---

(١) نسبه في الدرر ١ : ١٠٩ إلى كثيّر عزّة .

(٢) ط فقط : « تجرّد » بالتاء.

(٣) أ ، ط : « وعَسَتْ » بتاء التأنيث.

(٤) لم ينسبه صاحب الدرر ١ : ١٠٩ .
من شواهد : سيبويه ١ : ٣٨٨ ، ٢ : ٢٩٩ . والخزانة ٢ : ٤٤١ ، والأشموني ١ : ٢٦٧ ، ٣ : ١٥٨ . وفي أ ، ب : « عليك » مكان « علك » تحريف .

(٥) أ : « فنكس » بالنون ، وفي ب : « فنكسر » كلاهما ، تحريف .

على لعلّ . وقد صرح به في قوله :

٤٩١ • فقلت عساها نارُ كأسٍ وعلّها (١) •

برفع نار .

ومذهب المبرّد والفارسي عكس الإسناد، إذ جعلا(٢) المخبر عنه خبراً، والخبرَ مخبراً عنه. ويلزم منه جعل خبر عسى اسماً صريحاً .

ومذهب الأخفش وابن مالك : إقرار (٣) الأمرين : العمل ، والإسناد ، لكنه تجوّز في الضمير ، فجعل مكان ضمير الرفع ضمير النصب ، وهو في محل رفع نيابة عن المرفوع ، كما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب والجرّ في قولهم : أكرمتك أنت . وأنا كأنت (٤) .

ومذهب السّيرافي : أنها حينئذ حرف كـ«لعلّ» .

وقد يقتصر ، والحالة هذه على الضمير المنصوب كالبيت المصدّر به ، فيكون الخبر محذوفاً ، كما يقع ذلك في لعلّ السابقة .

وزعم قوم أنّ نفي كاد إثبات للخبر ، وإثباتها نفي له . وشاع ذلك على الألسنة حتّى قال بعضهم ملغزاً فيها :

٤٩٢ — أنَحْوِيّ هذا العصر ما هي لفْظةٌ
جرت في لسانَيْ جُرْهُمٍ وثَمُودِ
إذا استُعْمِلَتْ في معرض الجَحْدِ أثبتَتْ
وإن أثْبِتَتْ قامت مقام جُحُودِ

واستدل لذلك بقوله تعالى : « فَذَبَحُوها وما كَادُوا يَفْعَلون (٥) » ، وقد ذبحوا . وبقوله : « يكادُ زَيْتُها يُضِيءُ (٦) » ، ولم يضيء .

(١) لصخر بن الجَعْدِي كما نسبه الأمير في حاشيته على المغني ١ : ١٣٤، وفي الدرر ١ : ١١٠ لصخر ابن جعد الخضري ، وعجزه .

• تشكّى فآتي نَحْوَهَا فأعُودُها •

وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٤٤٧ .

(٢) ط : «جعل» من دون ألف التثنية ، تحريف . (٣) أ : «إفراد» مكان : «إقرار» ، تحريف .

(٤) أ : «كاتب» مكان «كأنت» . تحريف . (٥) البقرة ٧١ . (٦) النّور ٣٥ .

والتّحقيق: أنها كسائر الأفعال، نفيها نفي، وإثباتها إثبات إلاّ أن معناها: المقاربة لا وقوع الفعل، فنفيها نفي لمقاربة الفعل [١] . ويلزم منه نفي [٢] الفعل ضرورة أنّ من لم يقارب الفعل لم يقع منه الفعل. وإثباتها إثبات لمقاربة الفعل [٣] ، ولا يلزم من مقاربته الفعل [٤] وقوعه. فقولك: كاد زيد يقوم. معناه: قارب القيام ولم يقم. ومنه: « يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ [٥] » ، أي يقارب الإضاءة، إلاّ أنه لم يضيء. وقولك: لم يكد زيد يقوم، معناه: لم يقارب القيام فضلاً عن أن يصدُر منهُ. ومنه: « إذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لم يَكَدْ يَرَاهَا [٦] » ، أي لم يقارب أن يراها فضلاً عن أن يرى. « ولا يَكَادُ يُسِيغُهُ [٧] » ، أي لا يقارب إساغته، فضلاً عن أن يسيغه. وعلى هذا الزّجّاجيّ وغيره.

وذهب قوم منهم ابن جنّي: إلى أن نفيها يدلّ على وقوع الفعل بعد بطء، لآية: « وما كَادُوا يَفْعَلُون » ، فإنهم فعلوا بعد بطء.

والجواب أنها محمولة على وقتين، أي فذبحوها بعد تكرار الأمر عليهم بذبحها وما كادوا يذبحونها قبل ذلك، ولا قاربوا الذبح، بل أنكروا ذلك أشدّ الإنكار بدليل قولهم: « أَتَتَّخِذُنا هُزُوًا [٨] » .

---

(١) أ، ب: «نفي للمقاربة للفعل»

(٢) كلمة: « نفي » سقطت من أ.

(٣) كلمة: « الفعل » سقطت من أ.

(٤) كلمة: « الفعل » سقطت من ب. ط.

(٥) النّور ٣٥.

(٦) النّور ٤٠.

(٧) إبراهيم ١٧.

(٨) البقرة ٦٧.

إنَّ وأخَواتهَا

(ص) : الثالث : إنّ للتأكيد ، ولكنّ للاستدراك . قيل : والتوكيد . وهي بسيطة . والكوفية [١] : مركّبة من « لـكـن أنْ » أو « لا كأنْ » ، أو « لا أن » ، أقوال . وكأنّ [٢] للتشبيه زاد الكوفية : والتحقيق ، والتقريب ، والشّك إن كان الخبر صفة أو جملة أو ظرفاً . وتدخل في تنبيه ، وإنكار ، وتعجب . والأصح أنها مركبة ، وأنه لاتعلّق لكافها ، وليت للتمنّي ، ويقال : «لت » . ولعلّ لترجّ وإشفاق . قال الأخفش : وتعليل . والكوفية : واستفهام . والطّوال [٣] . وشك [٤] . وهي بسيطة ، ولامها أصل . وقيل : زائدة، وقيل : ابتداء . ويقال : علّ ، ولعلّ [٥] ، ولعنّ ، وعنّ [٦] ، ولأنّ [٧] ، وأنّ ، ورعنّ ، ورغنّ [٨] ، ولغنّ ، ورعلّ [٩] ، وغنّ ، ولعلت [١٠] ، ولعا ، ولوان [١١] .

(ش) : الثالث : من نواسخ الابتداء الأحرف الخمسة المشبّهة بالفعل. وعَدَدْتُها خمسة كما صنع سيبويه والمبرد في (المقتضب) ،وابن السّراج في (الأصول) ، وابن مالك في (التسهيل) لا ستة كما صنع آخرون [١٢] ، لأن أنّ وإنّ واحـــدة. وإنما تكسر

---

(١) أ فقط : « والكوفيون » (٢) ط : « وكان » تحريف .

(٣) هو محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال الكوفي أحد أصحاب الكسائي مات ٢٤٣ .
وفي ط : « المطوال » ، تحريف .

(٤) أ : « والشك » (٥) « ولعلّ » سقطت من ط .

(٦) ب فقط : « وغن » بالغين . (٧) في النسخ الثلاث : « ولان » بإسقاط الهمزة .

(٨) ب فقط : « وزغن » بالزاي والغين . تحريف وانظر الشرح .

(٩) ب : «ورغل » بالغين ، تحريف ، وانظر الشرح . ورعل سقطت من ط .

(١٠) أ ، ب : « ولعت» ، تحريف .

(١١) ب : « ونون » مكان : « ولو ان » ، تحريف وانظر الشرح .

(١٢) « كما صنع آخرون » سقطت من أ ، ب .

في مواضع ، وتفتح في مواضع ، وإن كانتا غيرين [١] ، فالثانية فرْع الأولى .

قال ابن مالك: فإن قيل: ينبغي ألاّ تُعَدّ: كأنّ [٢] ، لأن [٣] أصلها : إنّ زيدت عليها الكاف [٤] . فالجواب أنّ ذلك أصل منسوخ لاستغناء الكاف عن متعلق به ، بخلاف أنّ فليس أصلها منسوخاً بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كما يعطف بعد المكسورة ، فإنّ للتأكيد ، ولذا [٥] أجيب بها القسم كما يجاب باللام في قولك : والله لزيد قائم .

وزعم ثعلب : أنّ الفرّاء قال: إنّ مقرّرة لقَسَم متروك استغني عنه بها. والتقدير : والله إن زيدا لقائم . وأنّ المفتوحة أيضاً تفيد التوكيد كما ذكر [٦] ، وفيه إشكال ذكرته في: (الفتح القريب على مغني اللبيب) .

ولكنّ للاستدراك . ومعناه : أن يُثْبِت حكماً لمحكوم عليه يخالف الحكم الذي للمحكوم عليه قبلها ، ولذلك لا بد أن يتقدّمها كلام ملفوظ به أو مقدّر . ولا بد أن يكون نقيضاً لما بعده [٧] ، أو [٨] ضِدّاً له [١٣٣] أو خلافاً [٩] على رأيٍ، نحو : ما هذا ساكن لكنه متحرك . وما هذا أسود لكنه أبيض . وما هذا قائم لكنه شارب . ولا يجوز: زيد قائم لكن عمراً [١٠] قائم بالإجماع .

وذكر ابن مالك ، وصاحب (البسيط) : أنها للتأكيد أيضاً . قال في (البسيط) : معناها الاستدراك لخبرٍ [١١] يوهم أنه موافق لما قبله في الحكم ، فإنه يُؤْتى [١٢] به لرفع ذلك التّوهّم وتقريره [١٣] ، أو لتأكيد الأول وتحقيقه نحو : ما قائم [١٤] زيد لكـــنّ

---

(١) أ : « غيرتين » ، ب : « عشرين » ، كلاهما تحريف . (٢) ط : « كان » تحريف .
(٣) أ ، ب : « لأصلها » مكان : « لأن أصلها » ، تحريف .
(٤) كلمة : « الكاف » سقطت من أ . (٥) أ ، ب : « ولذلك » مكان : « ولذا » .
(٦) ب . ط : « كما ذكروه » . (٧) ب فقط : « لما بعدها » .
(٨) أ فقط : « وضدّاً » بالواو . (٩) أ ، ب : « وخلافاً » بالواو .
(١٠) أ ، ب : « لكن بكرا » مكان : « لكن عمراً » . (١١) أ : « بخبر » بالباء الجارّة .
(١٢) أ ، ب : « فأتى به » مكان : « فإنه يؤتى » . (١٣) أ ، ب : « وتقديره » بالدّال .
(١٤) من قوله : « ما قائم زيد » إلى قوله : « أو ملابسة » سقطت من أ .
وفي ط : « وما قائم » بالواو .

عمراً قاعد ، لما قيل [١] : ما قائم زيد . فكأنه يوهم أن عمراً مثله لشبهٍ بينهما ، أو ملابسةٍ فيرفع [٢] ذلك التّوهم بالاستدراك . ونحو : لو قام فلان لقمت لكنّه لم يقم ، فأكّدت «لكنّ» ما دلت عليه (لو). وكأنها في المعنى مخرجة لِما دخل في الأول توهّماً. ولذا لا يقع بين وِفاقَيْن .

واختلف فيها : أهي بسيطة أم مركّبة؟ فالبصريون على الأول ، وأنها منتظمة من خمسة أحرف ، وهو أقصى ما جاء عليه الحرف . والكوفيون على الثاني .

ثم اختلفوا : فقال الفرّاء: هي مركّبة من: «لكنْ» ساكنة النون، «وأنّ» المفتوحة المشدّدة، طرحت الهمزة ، فحذفت نون « لكن » لملاقاتها الساكن .

وقال قوم من الكوفيين : هي مركبة من: « لا » و « أن » ، حذفت الهمزة ، وزيدت الكاف . وقال آخرون منهم : هي مركبّة من : « لا » و «كأن[٣]» . واختاره [٤] السّهيليّ . فإذا قلت : قامَ زيد ، لكنّ عمراً لم يقم ، فكأنك[٥] قلت : لا، كأن عمراً لم يقم . والمعنى : فِعْل زيد لا كَفِعْل عمرو . ثم رُكِّبتْ وغيّرت، للانتشار بحذف الهمزة ، وكسر الكاف .

وقال السّهيليّ : لما كان أصل : كأن [٦] إن المكسورة ، وفُتِحتْ للكاف كُسِرتْ الكاف [٧] عند حذف الهمزة ، لتدل على المحذوف ، لكثرة التغيير [٨] .

و(كأن) للتشبيه لا معنى لها عند البصريين غيره. وزعم الكوفيون والزّجاجيّ: أنها تأتي للتحقيق والوجوب، كقوله :

٤٩٣ ـ فأصبح بطنُ مكّةَ مُقْشَعِرًّا كأنَّ الأرض ليس بها هِشـامُ [٩]

أي إن الأرض، لأنه قد مات ، ورثاه بذلك . وخرّجه ابن مالك : على أن الكاف للتّعليل كاللام ، أي لأن الأرض .

---

(١) ب : « لما قبل » بالباء ، تحريف .
(٢) أ : « ترفع » مكان « فيرفع » ، ب : فرفع .
(٣) ط : « وكان » ، تحريف .
(٤) أ ، ب : « وأجازه » .
(٥) أ فقط : « فإنك » .
(٦) أ : « لكن » مكان : « كأن » ، تحريف .
(٧) أي من : « لكِنّ » .
(٨) ط : « لكثرة لتغيير » ، تحريف .
(٩) للحارث بن خالد . من شواهد المغني ١ : ١٦٣ .

قلت : وعندي تخريج أحسن من هذا ، وهو أنه من باب تجاهل العارف كقوله :

٤٩٤ ـ أيا شَجَرَ الخابُورِ مالك مُورِقاً كأنكَ لم تَجْزَع على ابن طَرِيفِ[١]

وزعم الكوفيون : أنها تكون للتقريب في نحو : كأنك[٢] بالشتاء مُقبل ، وكأنك بالفرج آت ، وكأنك بالدنيا لم تكن[٣] ، وبالآخرة لم تزل[٤] ، إذ[٥] المعنى : تقريب إقبال الشتاء ، وإتيان الفرج[٦] ، وزوال الدنيا ، وبقاء الآخرة .

وزعم الكوفيون والزّجاجيّ : أنها إذا كان خبرها اسماً جامداً كانت للتشبيه نحو : كأن زيداً أسد[٧] ، وإذا كان مشتقاً كانت للشك بمنزلة : ظننت ، وتوهمت نحو : كان[٨] زيداً قائم ، لأن الشيء لا يُشَبَّهُ بنفسه[٩] . وأجيب بأن الشيء يُشَبَّه[١٠] في حالة ما به في حالة[١١] أخرى ، فكأنك شبّهت زيداً ، وهو غير قائم به قائماً . أو التقدير : كأنّ هيئة زيد هيئةُ قائم .

ووافق الكوفيين[١٢] على ذلك ابنُ الطّراوة وابن السّيد ، وصرح ابن السّيد بأنه إذا كان الخبر فعلاً ، أو جملة ، أو ظرفاً فكما إذا كان صفة .

وقد تدخل « كأنّ » في التنبيه ، والإنكار ، والتعجّب ، تقول : فعلت كذا ، وكذا كأني لا أعلم ، وفعلتم كذا كأن الله لا يعلم ما تفعلون . قال تعالى : « وَيْ كَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الكَافِرُونَ[١٣] » ، فهي للتعجب على جعل « وي » مفصولة .

واختلف في كأن أبسيطة أم[١٤] مركبة ؟ فقال بالأول : شِرْذِمة . واختاره أبو حيّان ، لأن التركيب خلاف الأصل . فالأولى أن تكون[١٥] حرفاً بسيطاً وضع للتشبيه كالكاف .

---

(١) لليلى بنت طريف ترثي أخاها الوليد . انظر : الدرر ١ : ١١١ .
(٢) ب : « كأنك ، كأنك » بتكرار الكلمة ، تحريف .
(٣) أ ، ط : « ولم تكن » بالواو .
(٤) ط فقط : « ولم تزل » بالواو .
(٥) « إذ » سقطت من أ .
(٦) أ ، ط : « الفرح » بالحاء .
(٧) أ : « مالك » مكان : « أسد » ، ب : « ملك » . وفي ط : « كان » تحريف .
(٨) ط : « كان » تحريف .
(٩) أ : « لا يشبه نفسه » .
(١٠) كلمة : « يشبه » سقطت من أ .
(١١) ب فقط : « حال » بحذف التاء .
(١٢) ب : ووافق الكوفيون مع ذلك ابن الطّراوة ، تحريف لأن ابن الطّراوة فاعل : « وافق » .
(١٣) القصص ٨٢ .
(١٤) ب : « أمر » مكان : « أم » ، تحريف .
(١٥) كلمة : « تكون » سقطت من ب .

وقال بالثاني الخليل ، وسيبويه ، والأخفش، وجمهور البصريين، والفرّاء ، وأنها مركبة من « أن » و «كاف» التشبيه . وأصلُ كأنّ(١) زيداً أسدٌ : إن زيداً كأسدٍ ، فالكاف للتشبيه ، وأن مؤكدة له ، ثم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عقدوا له الجملة(٢) ، فأزالوا الكاف من وسط الجملة ، وقدموها(٣) إلى أولها ، لإفراط عنايتهم بالتشبيه ، فلما دخلت الكاف على « إنّ » وجب فتحها ، لأنّ إنّ المكسورة لا تقع بعد حرف الجرّ .

وادّعى الخضْراويّ : أنه لا خلاف في أنها مُرَكّبة من ذلك .

واختلف على هذا : هل تتعلّق هذه الكاف بشيء؟ على قولين : أحدهما : وهو الصحيح : لا ، لأنها لمّا فارقت الموضع الذي يمكن أن تتعلق فيه بمحذوف(٤) زال ما كان لها من التعلّق . وعلى هذا الرّضيّ(٥) وابن عصفور . والثاني [١٣٤] نعم . وعليه الزّجاج . قال : الكاف في موضع رفع ، ومدخولها في تأويل المصدر ، والخبر محذوف . فإذا قلت : كأني(٦) أخوك ، فالتقدير : كأخُوّتي إياك موجودة . ورُدّ بأن العرب لم تظهر قط ما ادّعى إضماره . وعلى عدم التعلّق : هل هي باقية على جرّ مدخولها أوْلا(٧) ؟ احتمالات لابن جنيّ ، أقواهما عنده الأول بدليل فتح الهمزة بعدها .

وليت للتمني : ويقال : لَتّ بإبدال الياء تاء، وإدغامها في التاء، وتكون(٨) في الممكن وغيره نحو : « ليت الشّباب يعودُ » .

ولعلّ للترّجي في المحبوب ، وللإشفاق في المكروه نحو : « لَعَلّ السّاعةَ قَرِيبٌ(٩) » « فلَعَلّك باخِعٌ نَفْسَكَ(١٠) » . ولا تستعمل إلاّ في الممكن .

وزاد الأخفش والكسائي في معانيها : التعليل . وخرّج(١١) عليه « لَعَلّهُ يَتَذكّرُ أوْ يَخْشَى(١٢) » .

---

(١) ط : «كان» . تحريف. (٢) ب : « عقدوا عليه الجملة » ؛ ط : « عليه عقدوا الجملة » .

(٣) ب : «وقدموها» بالواو العاطفة، تحريف. (٤) ط فقط : «محذوف» بإسقاط الباء. وفي ط : «يتعلق».

(٥) ط فقط : « ابن جنيّ » مكان : « الرّضي » . (٦) ط : «كانى » تحريف .

(٧) في النسخ الثلاث « أم » وأم لا تعطف بعد : « هل » . (٨) ط : ويكون

(٩) الشورى ١٧ . (١٠) الكهف ٦ .

(١١) من قوله : « وخرّج عليه » إلى قوله : « لعله يز كّى » سقط من أ .

(١٢) طه ٤٤ .

وزاد الكوفيون في معانيها: الاستفهام. وخرّج عليه «وما يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى[1]». وحديث «لعلَّنا أعْجَلْناك[2]». وزاد الطُّوال[3] في معانيها، وأكثر الكوفيين[4]: الشكّ.

والبصريون رجّعوا هذه المعاني كلها[5] إلى: الترجّي، والإشفاق.

والجمهور على أن «لَعَلّ» بسيطة، ولامها أصل. حكاه في: (البسيط) عن الكوفيين وأكثر[6] النحويين. وقيل: مركّبة من: علّ، واللام الزائدة. وقيل: من لام الابتداء. وفيها لغات أخر[7]. عدّتها ثلاثَ عشرةَ لغةً:

علّ بحذف اللام قال:

٤٩٥ — لا تُهِينَ الفقيرَ عَلَّكَ أن تَرْكَعَ يوماً، والدَّهرُ قد رفَعَهْ[8]

ولعنّ: بابدال اللام نوناً قال:

٤٩٦ — * أخُوكَ ولا تَدْري لعنَّكَ سَائِلُهْ[9] *

وعنّ: بحذف اللام من هذه.

ولأن: بإبدال العين همزة، واللام نوناً، قال:

---

(١) عبس ٣. (٢) انظر صحيح البخاري. كتاب الوضوء باب ٣٤.

(٣) ط: «المطوال» تحريف، وقد سبق التعريف به ٢: ١٤٦.

(٤) «وأكثر الكوفيين» سقطت من أ.

(٥) «كلها» سقطت من أو في ط: «رجعوا عن هذه المعاني كلها».

(٦) «عن الكوفيين وأكثر» سقط من ط. (٧) أ، ب عشر لغات

(٨) للأضبط بن قُرَيْع. شاعر جاهليّ.

وأصل: لا تهين: لا تُهِينَنْ، فحذفت نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة.

من شواهد: المغني ١: ١٣٥، والخزانة ٤: ٥٨٨. وفي أ، ب: «أن توضع» مكان: «أن تركع».

(٩) قائله مجهول. وصدره:

* ولا تحرم المولى الكريم فإنه *

انظر: الدرر ١: ١١١ وفي أ فقط: «لايدري بالياء».

٤٩٧ ـ عُوجا على الطَّلل المُحيلِ لأننا نَبكي الدِّيار كما بَكي ابنُ حِذام (١)

وأنَّ : بحذف اللام من هذه ، وخرّج عليها : « وَمَا يُشْعِرُكُم أنَّها إذَا جَاءت لا يُؤْمِنُون(٢) » . وحكي: « ايت السوق أنّك تشتري لنا شيئاً (٣) » . وَ(رَعن) : بإبدال اللام راء، كما في: رَجُل، ورجُر (٤) . و(رغن)(٥) ،.و(لغن)(٦) بالغين المعجمة فيهما بدلاً من المهملة . و(رعل) بالمهملة . حكاه في (الغرّة). و(غَنَّ) : بالمعجمة . حكاها أبو حيان وثعلب (٧) . و (لعلت (٨)) ، وهي أقلها استعمالاً ، كما قال الفارسيّ في «تذكرته» . و(لعا) و(لو ان). حكاهما (٩)... وحكي (لوان) القالي في «أماليه» . وقال : قال رجل يَمَنِيّ : مَن يدعو إليّ المرأة (١٠) الضَّالّة ؟ فقال أعرابي : لَوَ انَّ عليهـا خماراً أسْوَدَ . يريد : لعلَّ عليها .

وأنشد على (لغَنَّ) بالمعجمة قول أبي النَّجْم :

٤٩٨ ـ اغْدُ لَغنَّا في الرِّهان نُرْسِلُـهْ (١١)

---

(١) لامرئ القيس . ديوانه ١١٤ .
وفي ب : « خزام » بالخاء والزاي . وفي ط : « حزام » بالحاء والزاي . صوابه من أ والدرر ١ : ١١١ ، لأن ابن حذام شاعر قديم يقال : إنه أول من بكى الديار ، وأما عروة بن حزام فإنه إسلامي
وفي ط : « عل » مكان علي. تحريف. (٢) الأنعام ١٠٩ .
(٣) في ط : « أبت للسوق عليك أن تشتري » ، تحريف واضح و«شيئاً» سقطت من أ . وفي ب : «تستري» بالسين ، تحريف .
(٤) أ : « ودحر » بالدال والحاء ، و ب : « ووجود » ، كلاهما تحريف .
(٥) كلمة : « ورغن » سقطت من ب . ورسمت في أ : و « دحر » ، تحريف .
(٦) ب : « وزغن » مكان : « ولغن » : تحريف . (٧) كلمة : « وثعلب » سقطت من أ ، ط .
(٨) « ولعلت » سقطت من ب ، وفي أ : « ولغت » تحريف ، وانظر اللسان : « لعل » حيث يقول : وقالوا : لعلّت . فأنّثوا لعلّ بالتاء ، ولم يبدلوها هاء في الوقف ، كما لم يبدلوا في : ربت ، وثمت ولات ، لأنه ليس للحرف قوة الاسم وتصرّفه .
(٩) بعد كلمة : « حكاهما » بياض في أ ، ب . وفي ط : « حكاهما » .
وليس في ط إشارة إلى هذا البياض .
(١٠) ب : « البراة » مكان : « المرأة » ، تحريف . وفي ط : « الصالة » بالصاد تحريف.
(١١) رواية ابن عصفور في الممتع ١ : ٣٩٥ : « لعنا» موضع : « لغنا » كما نص عليها السيوطي ، بالغين المعجمة .

قال عيسى [١] بن عمر سمعت أبا النجم ينشده هكذا .

[مسألة] :

(ص) : مسألة : تعمل عكس كان ، وقال الكوفية : الخبر باق وتعدّده ككان ، ولا تخبر بواحد عن متعاطفين بتكريرها ولا[٢] تدخل على ما لا يدخله دام . وفيما خبره نهيٌ خُلْف .

ومنع الأخفش وقوع سوف خبر ليت . ومبرّمان [٣] : الماضي للعلّ . ويختص بجواز أنْ فيه وبالممكن. وجوّز الفراء: نصب جزأي ليت.وابن سلاّم، وابن الطّراوة: الباقي . وتقع أنّ اسماً لها بفصل ، ولليت بدونه ، فيسدّ عن الجزأين .

وألحق الأخفش بليت: لعلّ ، وكأنّ[٤] ، ولكنّ . والفرّاء: إنّ ، وأنّ .

(ش[٥]) : لما كان لهذه الأحرف شبه بكان في[٦] لزوم المبتدأ والخبر، والاستغناء بهما عملت عملها معكوساً، ليكونا معه، كمفعول قُدّم وفاعل أُخّر تنبيهاً على الفرعيّة[٧] ، ولأن معانيها في الإخبار ، فكانت كالعُمَد [٨] ، والأسماء كالفضلات . فأعطيا إعْرابيْهِما [٩] . ولا خلاف بين الفريقين: أنها النّاصبة[١٠] للاسم .

واختلف في الخبر . فمذهب البصريين : أنها الرّافعة له[١١] أيضاً .

ومذهب الكوفيين : أنها لم تعمل فيه شيئاً ، بل هو باقٍ على رفعه قبل دخولها . واستدلّ له السّهيلي بأنها أضعف من الأفعال ، فلم يجز أن تعمل عملهن [١٢] .

---

(١) عيسى بن عمر سبقت ترجمته ٢ :٨٠ وفي ط: «يحي بن عمر» تحريف ، صوابه في أ ، ب .
(٢) «ولا» سقطت من ط .
(٣) في ب بعد كلمة : «ليت» كررت عبارة ومبرمان الماضي إلى قوله : «ابن سلاّم» .
(٤) ط : «وكان» تحريف.
(٥) «ش» سقطت من أ ، ومكانها بياض .
(٦) ب : «من» مكان : «في».
(٧) أ : «على أن الفرعيّة» بزيادة : «أنّ».
(٨) ب : «كالعهد» بالهاء ، تحريف .
(٩) ب فقط : «إعرابهما».
(١٠) أ : «النّاصب» مكان : «الناصبة» .
(١١) كلمة : «له» سقطت من أ ، ب .
(١٢) ط : «علمهن» ، تحريف .

وسُمع من العرب نصبُ الجزأين بعدها . فقيل [١] : هو مؤوَّل ، وعليه الجمهور . وقيل : سائغ في الجميع ، وأنه لغة . وعليه أبوعُبَيد [٢] القاسم بن سلاّم ، وابن الطَّراوة وابن السِّيد . وقيل ، : خاص بليت . وعليه الفرّاء . ومن الوارد في ذلك قوله :

٤٩٩ – * إن حُرَّاسَنا أُسْـدا [٣] *

وقوله :

٥٠٠ – * إنَّ العجوز خِبَّـةً جَرُوزَا [٤] *

وقوله :

٥٠١ – كأنَّ أُذْنَيْهِ إذا تشَوَّفـا قادمةً ، أوْ قَلَمـاً مُحرَّفَـا [٥]

وقوله :

٥٠٢ – * ألا يا ليْتَني حجـراً بِوَادٍ [٦] *

---

(١) ب : « قل » بإسقاط الياء .

(٢) إمام عصره في كل فن من العلم . له : الغريب في القرآن . وغريب الحديث ، ومعاني القرآن ، والمقصور والممدود . والقراءات ، والمذكر والمؤنث ، مات ٢٢٣ . وفي ب : « عبيدة » بالتاء . تحريف .

ومن قوله : « أبو عبيد » إلى قوله : « إن حراسنا » سقط من أ .

(٣) لعمر بن أبي ربيعة . وتمامه

إذَا اسْوَدَّ جُنْحُ الليلِ فلتأتِ ولْتَكُنْ خُطَاكَ خِفافاً ......

من شواهد : المغني ١ : ٣٥ ، والأشموني ١ : ٢٦٩ .

(٤) قائله مجهول . وعجزه :

* تأكل ما في مقعدها قفيزا *

والجروز : كثيرة الأكل كما في اللسان : جرز ، وفي ب : « جزوزا » بزايين . تحريف . صوابه في أ ، ط .

وفي النسخ الثلاث : « حيّة » بالحاء والياء . وقد رواها صاحب الدرر ١ : ١١٢ « خبة » بالخاء والباء والخبة : الخداعة .

(٥) لمحمد بن ذؤيب ، وقيل : إنه لأبي نخيلة .

من شواهد الأشموني ١ : ٢٧٠ . وفي أ : « محرقاً » بالقاف . تحريف .

(٦) قائله مجهول . وعجزه : كما في الدرر ١ : ١١٢ .

* أقام وليت أمّي لم تلدني *

وفي أ ، ب : « أيا ليتني » . وفي ط : « ألا ليتني » . صوابه في الدرر .

وقوله :

٥٠٣ ــ * يا ليت أيّام الصِّبا رَوَاجِعَا (١) *

وسمع : « لعل زيداً أخانا » .

والجمهور أولوا ذلك [١٣٥] وشبهه على الحال ، أو(٢) إضمار فعل ، وحذف الخبر .

وبقي في المتن مسائل :

[مسائل]

الأولى : في جواز تعدّد خبر هذه الأحرف خلاف(٣) :

قال أبو حيّان : والذي يلوح من مذهب سيبويه المنع ، وهو الذي يقتضيه القياس ، لأنها إنما عملت تشبيهاً بالفعل ، والفعل لا يقتضي مرفوعين فكذلك هذه مع أنه لم يُسمع في شيء من كلام العرب .

الثانية : لا يجوز الإتيان بخبر واحد عن متعاطفين بتكرير إنّ فلا يقال : إن زيداً وإن عمراً منطلقان من جهة أنّ الخبر حينئذ يكون معمولاً لعاملين ، وهو لا يجوز .

الثالثة : ألاّ(٤) يكون الخبر في هذا الباب مُفْرداً طلبياً ، كما لا يكون في دام كذلك .

واختلف في جُمْلة النهي . وصحح ابن عصفور وقوعها خبراً هُنا لقوله (٥) :

٥٠٤ ــ إنّ الذين قَتَلْتُمْ أَمْسِ سيّدَهُمْ
لا تَحْسَبوا لَيْلَهُم عن لَيْلِكم نَامَا(٦)

قال أبو حيّان : وينبغي تخصيص ذلك بإنّ وحدها(٧) ، لأنها مورد السماع . قال : والذي نصّ عليه شيوخنا المنع مطلقاً ، وتأوّلوا البيت على إضمار القول .

---

(١) قائلـه : العجـاجّ .
من شواهد سيبويه ١ : ٢٨٤ ، والأشموني ١ : ٢٧٠ .

(٢) أ فقط : « وإضمار » بالواو . (٣) ب : « خلافاً » بالنصب ، تحريف .

(٤) ط : « لايكون » . (٥) أ : « كقوله » . ط : « كقولهم » .

(٦) لم ينسبه السيوطي في شرح شواهد المغني ص ٩١٤ ، ونسب في الدرر ١ : ١١٣ إلى أبي مُكْعِت .
وفي أ : « قتلم سيدهم أمس » ، تحريف . و« لايحسبوا » بالياء و« من » مكان : « عن » ، ونافيا مكان : « ناما » ، تحريف . (٧) كلمة : « وحدها » سقطت من أ .

ومنع (مَبْرمان) (١) : وقوع الماضي خبراً للعلّ . فلا يقال : لعلّ (٢) زيداً قام .

ومنع الأخفش: وقوع سوف خبراً لليت ، فلا يقال : ليت زيداً سوف يقوم، لأن ليت لِمَا لم يَثْبُتْ ، وسوف لِمَا يَثْبُتُ (٣) .

واختصّ خبر لعلّ بجواز دخول « أنْ » فيه حملاً على عسى قال :

٥٠٥ — * لعلّهُما أن يبغيـا لك حيلـةً (٤) *

وفي الحديث: « لعل أحدَكُم أنْ يكون ألْحَنَ بحجّتهِ » . وقولي : (بالممكن) مرّ تقريره .

الرابعة : تقع أن المفتوحة ومعمولاها اسماً لهذه الأحرف بشرط الفصل بالخبر إلاّ ليت بلا (٥) شرط ، نحو: إنّ عندي أنك فاضل. وكأنّ (٦) في نفسي أنك فاضل . ولا يجوز : إنّك فاضل (٧) ونحوه . ويجوز في ليت نحو : ليت أنّك عندي ، فيكون أنّ ومعمولاها سادّة مسد جُزْأيْ (٨) « ليت » . وألحق الأخفش بـ «ليت » في ذلك: « لعل » ، و «كأن(٩)» ، و «لكن » ، نحو : لعلّ أنّك منطلق ، ولكن أنك منطلق ، وكأنّ(١٠) أنّك منطلق .

قال الجَرْمي : وهذا رديء في القياس ، لأن هذه الحروف إنما تعمل في المبتدأ ، و« أنّ » لا يبتدأ(١١) بها . وأجاز هشام: إنّ أنّ زيداً منطلق حق، بمعنى: إن انطلاق زيد حق .

---

(١) هو محمد بن عليّ بن إسماعيل ، أبو بكر السكري المعروف بمَبْرَمان .من مصنفاته : شرح كتاب سيبويه لم يتم . شرح شواهده . شرح كتاب الأخفش توفى ٣٤٥ .

(٢) ب : « للعل » بزيادة لام في أوّله ، تحريف . (٣) أ ، ب : « ثبت » .

(٤) لعمر بن أبي ربيعة ، وعجزه :

* وأن يُرْحِبا صَدْراً بما كنت أحْصَرُ *

وفي ديوانه ١٢٥ « لعلّهما أن تطلبا لك مَخْرجاً » .

(٥) ب : « فلا » بالفاء . (٦) وفي النسخ الثلاث : « وكان » تحريف.

(٧) « ولا يجوز إنك فاضل » سقطت من أ .

(٨) في أ : « مسد خبر ليت » يوضع : «خبر» مكان: « جزأي». (٩) ط : « وكان » تحريف .

(١٠) ط : « وكان » تحريف. (١١) ط : « لا يبتدأ » بياءين . تحريف .

وأجاز الكسائي والفراء إدخال أنّ لقوله :

٥٠٦ ـ وَخُبِّرْتُ أَنّ أَنّما بين بيتِه ونَجْرَان أَحْوَى، والْجَنَابُ رَطِيبُ[١]

قال الفرّاء : أدخل (أنّ) علي أنّما. وقال الفرّاء : لوقال قائل : أنّك قائم يعجبني جاز أن تقول : أنّ أنك قائم يعجبني[٢] .

قال أبو حيّان : وهذا من الفرّاء بناءً على رأيه أنّ ، (أنّ) يجوز الابتداء بها .

[مسائل]

(ص) : ولا يتقدّم خبرها بحال . ويتوسّط ظرفاً . ومع معموله ، ولو مع اللام خلافاً للفرّاء . ويجب لما مرّ . ويتوسّط[٣] المعمول ظرْفاً خلافاً للأخفش ، وحالاً ، وفاقاً[٤] لِلْجَلُولِيّ[٥] . ويحذف لقرينة خبر . وقيل: بشرط تنكير الاسم .

وقيل[٦] : والتّكرير[٧] . ويجب[٨] مع واو مع ؛ وسدّ حال . وكذا : « لَيْت شِعْري » قبل[٩] استفهام في الأصحّ . واسم . وقيل : يختص بالشّعر .

وثالثها : إن أدّى إلى ولاء فِعْل قَبُح[١٠] في غيره .

ورابعها : فيهما . وخامسها[١١] : ما لم يؤد إلى ولاءِ اسم يَصْلُح لِعَمَلها .

---

(١) قائله مجهول .

وانظر الدرر ١ : ١١٣ . وفي أ فقط : « بثينة » مكان : « بيته » . وفي الدرر : « خبرتما » بألف التثنية.

وفي أ : « أطيب » مكان : « رطيبُ » . وفي ب : « أحرى » بالراء مكان : « أحوى » .

(٢) ط فقط : « تعجبي » بالتاء.

(٣) ط فقط : « وتوسط » مكان : « ويتوسط » .

(٤) أ : « خلافاً » مكان : « وفاقاً » .

(٥) ترجم له السيوطي في الشرح . وقد ذكره كشف الظنون نهر ٢١٣ .

(٦) أ : « قيل » بإسقاط الواو .

(٧) ب : « والتنكير » مكان : « والتكرير » . تحريف .

(٨) أ : « يجب » بإسقاط الواو .

(٩) أ : « قيل » بالياء . تحريف.

(١٠) ب فقط : « قبيح » .

(١١) أ : « خامسها » بدون واو .

وسادسها : يختص [١] بـإن. وأكثر ما يكون الشأن [٢] . ولا يجوز : إنّ قائماً الزيدان ، ولا ظننت خلافاً للكوفيّة .

(ش) : [٣] فيه مسائل :

الأولى : لا يجوز تقدّم خبر هذه الأحرف عليها بحال ، لأنّ عملها بحقّ الفرعيّة ، فلم يتصرّفوا فيها . وأمّا تقديمه على الاسم دونها [٤] ، فإن كان غير ظرف أو مجرور لم يجز أيضاً ، لما ذكر ، وإنْ كان ظرفاً أو مجروراً جاز للتوسّع فيهما نحو : « إنّ لَدَيْنا أنْكَالاً [٥] » ، « إن عَلَيْنَا لَلْهُدَى ، وإنَّ لنا للآخِرَةَ والأولى [٦] » .

وقد يجب التقديم والحالة هذه كأن[٧] يتصل بالاسم ضميره نحو : إنّ في الدار ساكِنَها ، وإنّ عند هند أخاها [٨] .

ولا يجوز إيلاء هذه الأحرف معمول خبرها ، فلا يقال : إن طَعَامَكَ زيداً آكلٌ ، بالإجماع . فإن كان [٩] ظرفاً أو مجروراً جاز للتوسع فيهما كقوله :

٥٠٧ ــ فلا تَلْحَنِي فيها فإنّ بِحُبِّها أخاكَ مُصابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلابِلُه[١٠]

ومنع الأخفش قياس ذلك ، وقصره على السماع .

وإن كان حالاً ، فالجمهور على المنع ، وأجازه أبو علي الحسن بن علي بن حمدون[١١] الأسديّ[١٢] المعرف بالحلُوليّ في نُكتَه على « إيضاح[١٣] » الفارسيّ . قال : لأنهم قد

---

(١) ب : « يخفض » ، تحريف. (٢) أ : « الشام » مكان : « الشأن » ، تحريف .
(٣) « ش » سقطت من أ ، ومكانها بياض. (٤) كلمة : « دونها » سقطت من أ ، ط .
(٥) المزمّل ١٢ . (٦) الليل ١٢ ، ١٣ . وفي ط : « علنيا » بتقديم النون على الياء . تحريف .
(٧) ط : « كان » تحريف .
(٨) أ : « إن عندي أخاها » ، تحريف . (٩) « كان » سقطت من أ .
(١٠) قائله مجهول .
من شواهد : سيبويه ١ : ٢٨٠ ، وابن عقيل ١ : ١٣٠ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٩٦٩ ، والخزانة ٣ : ٥٧٢ وفي ب : « مضاف » مكان : « مصاب » ، تحريف .
(١١) أ ، ب : « مدون » بالميم . وط : « حمدون » بالحاء .
(١٢) أ ، ب : « الأسدي » ، ط : « الآمدي » . (١٣) ب : « الإيضاح الناسيّ » . تحريف .

أجروا الحال مجرى الظرف نحو : إنَّ [١٣٦] ضاحكاً زيداً قائم .

الثانية : يجوز حذف الخبر في هذا الباب للعلم به كغيره ، سواء كان الاسمُ معرفة أم نكرة كرّرت « إنّ [١] » أم لا ؟ هذا مذهب سيبويه . قال : يقول الرجل : هل لكم أحد؟ إن الناس عليكم ، فيقول [٢] : إنّ زيداً وإنّ عمراً . أي : إنّ لنا . وقال :

٥٠٨ ــ * إنَّ محلاً وإنَّ مُرْتَحَلا [٣] *

أي : إنَّ لنا في الدنيا محلاً ، وإنَّ لنا عنها مُرْتحَلاً [٤] .

وذهب الكوفيون : إلى أنه لا يجوز إلاّ إذا كان الاسم نكرة .

وذهب الفرّاء : إلى أنه لا يجوز في [٥] معرفة ولا نكرة [٦] إلاّ إن كان [٧] بالتكرير كالبيت والمثال .

ورُدّ المذهبان بالسماع ، قال تعالى : « إنَّ الَّذين كَفَرُوا بالذّكر لمّا جاءَهُم [٨] » . الآية [٩] . أي يُعَذَّبُون ، وقال الشاعر :

٥٠٩ ــ أتَوْني فقالوا يا جَميلُ تَبدّلت بُثَيْنَةُ أبْدالاً ، فقلت : لَعلّها [١٠]

أي : تبدّلت .

ويجب حذف الخبر إذا سدّت مسدّه واو المصاحبة . حكى سيبويه : « إنك ما وخيراً [١١] » ، أي إنك مع خير ، و(ما) زائدة . وحكى الكسائي : « إنّ كُلّ ثوب لو ثمنه » بإدخال اللاّم على الواو .

---

(١) « إنّ » سقطت من أ .

(٢) ط فقط : « فتقول » بالتاء . وفي سيبويه ١ : ٢٨٤ « إن الناس ألبٌ عليكم فيقول » .

(٣) للأعشى . ديوانه ١٧١ . وعجزه :

* وإنّ في السَّفْر ما مَضَى مَهَلا *

من شواهد : سيبويه ١ : ٢٨٤ ، وابن الشجري ١ : ٣٢٢ وابن يعيش ١ : ١٠٣ ، والخزانة ٤ : ٣٨١ . وفي النسخ الثلاث : « إذ مضوا » مكان : « ما مضى » .

(٤) أ : « مرتحلاً عنها » بتأخير الجار والمجرور . (٥) أ : « من » مكان : « في » .

(٦) أ : « ومن نكرة » مكان : « ولا نكرة » . (٧) « إن كان » سقطت من أ ، ب .

(٨) فصّلت ٤١ . (٩) كلمة : « الآية » سقطت من أ .

(١٠) نسبه في الدرر ١ : ١١٣ لجميل بثينة .

(١١) أ : « وخبراً » بالباء . وفي ب : « كما وخيراً » بزيادة « الكاف » تحريف .

أو سدّ [١] مسدّه حال كقوله :

٥١٠ – إنّ اختيارَكَ ما تبغيه ذا ثقـــةٍ بالله مُسْتَظْهِراً بالحزْم والجَلَدِ [٢]

وكذا ، « ليت [٣] شعري » . إذا أردف باستفهام كقوله :

٥١١ – * ألا لَيْتَ شِعْري كَيْفَ حَادِثُ وَصْلِها [٤] *

فشِعْري مصدر اسم ليت ، والخبر ملتزم الحذف . والتقدير : ليت شعري بكذا ثابت أو موجود ، أو واقع . وجملة الاستفهام في موضع نصب بالمصدر [٥] . وعِلّة الحذف كونه في معنى : ليتني أشعر ، وسد الجملة بعده عن المحذوف .

ومقابل الأصحّ فيه قول المبرّد والزجّاج : إن جملة الاستفهام في محل رفع خبر ليت. والتقدير : ليت علمي واقعٌ بكَيْفَ حَادِثٌ وصلها [٦] ثم حذف ، وأضاف اتّساعاً . ورُدّ بأنه يؤدي إلى الإخبار في هذا الباب بالجملة الطّلبية ، وإلى خلوّ الجملة المخبر بها عن الرّابط .

الثالثة : في جواز حذف الاسم في هذا الباب للعلم به مذاهب :

أحدها : الجواز مطلقاً ، وعليه الأكثر . حكى سيبويه عن الخليل : « إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ » ، أي : إنه . وحكَى الأخفش : « إن بك مأخوذٌ أخَواك » . وقال الشاعر :

---

(١) ب : « وسد » بالواو ، تحريف. (٢) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١١٤ .
وفي أ ، ب : « يبغيه » بالياء ، « وذايقة » بالياء مكان : « ذائقة » ، تحريف .
وفي أ ، ط : « مستظهر » بالرفع صوابه في ب ، والدرر .
(٣) كلمة : « ليت » سقطت من أ .
(٤) لامرئ القيس . ديوانه ٤٢ . وعجزه :

* وكيف تُراعي وُصْلَةَ المُتَغَيِّبِ *

وفي ط : « كيف جادت بوصلها » . وقد سقطت كلمة : « حادث » من أ .
(٥) أفقط : « المصدريّة » .
(٦) أ : « جادت وصلها » وفي ط : « جادت بوصلها » ، تحريف كما بيّنت آنفاً .

٥١٢ ـ فلو كنت ضَبّيّاً عَرَفْتَ قَرَابتِي
ولكنّ زَنْجِيٌّ عظيمُ المَشَافِـــرِ [(١)]

أي ، ولكنك . وقال :

٥١٣ ـ * فليت دَفَعْتَ الهمّ عنّي سَاعَةً * [(٢)]

أي فليتك .

الثاني : أنه خاصّ بالشّعر . وصححه ابن عصفور ، والسّخاويّ[(٣)] في : (شرح المفصل) .

الثالث: أنه حسن في الشعر وغيره، مالم يؤد حذفه إلى أن يلي إنّ وأخواتها فعل ، فإنه إذ ذاك يقبح في الكلام . قيل : وفي الشعر أيضاً. وهذا هو القول الرابع ، لأنها حروف طالبة للأسماء ، فاستَقْبَحُوا مباشرتها الأفعال .

الخامس : أنه حسن فيهما إنْ لم يؤد الحذف [(٤)] إلى أن يلي « إنّ » وأخواتها اسم يصح عملها فيه نحو : إنّ في الدار قام [(٥)] زيد . وقوله :

---

(١) للفرزدق ، يهجو رجلاً من ضبّة . ديوانه ٤٨١ ، والخزانة ٤ : ٣٧٨ .
وفي أ : « جنيا » مكان : « ضبيّا » ، و « غرابتي » بالغين ، مكان : « قرابتي » ، وفي ط : «عرابتي» بالعين المهملة . تحريف . وفي ب : « صبييّنا » بالصاد . تحريف .

(٢) قائله مجهول . وعجزه كما في الدرر ١ : ١١٤ .

* فبتنا على ما خيّلت ناعِمَيْ بالِ *

وفي أ : « إليهم » مكان : « اذمّ » . تحريف . وفي ط : « رفعت » بالراء .

(٣) هو : عليّ بن محمّد بن عبد الصمد ، الإمام علم الدين أبو الحسن السّخاويّ .
له : شرحان على المفصل ـ سفر السعادة ـ شرح أحاجي الزمخشري النّحوية ـ شرح الشاطبيّة .
مات ٦٤٣ . وفي أ : « السحاري » بالحاء ، والراء ، تحريف .

(٤) كلمة : « الحذف » سقطت من ط .

(٥) أ : « قائم » مكان : « قام » .

٥١٤ ــ كأن على عِرْنينِه وجَبينِــــه أقام شُعَاعُ الشّمس أو طلَع البدْرُ [١]

وقوله :

٥١٥ ــ إنّ مَنْ يدخل الكنيسةَ يومــــاً يَلْقَ فيها جآذراً وظِبـــاءَ [٢]

فإن الشرط لا يحسن [٣] عمل إنّ فيه ، فإن أدّى إلى ذلك لم يجز نحو : إنه [٤] زيد قائم ، فلا يجوز حذف الضمير .

السادس : أنّ الحذف خاص بإنّ دون سائر أخواتها ، ونقله أبو حيان عن الكوفيين . وأكثر ما يكون الاسم إذا حذف ضمير الشأن . وقد يكون غيره كما تقدّم في : ولكنك ، وليتك .

الرابعة : لا يجوز هنا : إن قائماً الزيدان ، كما لا يجوز ذلك في المبتدأ دون استفهام أو نفي . وأجازه الكوفيون والأخفش بناء على إجازته في المبتدأ ، فجعلوا : قائماً اسم إنّ . والزيدان فاعل به سدّ مسدّ خبرها . والخلاف جارٍ في باب ظن ، فمن أجاز في المبتدأ وهنا أجاز : ظننت قائماً الزيدان ، ومَنْ منع منَع . وابن مالك وافقهم على الجواز في المبتدأ ، ومنع في باب إنّ ، وظنّ [٥] . وفرّق بأن إعمال الصفة عمَلَ الفعل فرعُ إعمال الفعل ، فلا يستباح إلا في موضع يقع فيه الفعل ، فلا يلزم من تجويز : قائم [٦] الزيدان جواز : إنّ قائماً الزيدان ، ولا ظننت قائماً الزيدان ، لصحة وقوع الفعل موقع المتجرِّد من إنّ ، وظننت ، وامتناع وقوعه بعدهما [٧] .

---

(١) قائله مجهول .
انظر : الدرر ١ : ١١٥ .

(٢) للأخطل .
من شواهد المغني ١ : ٣٥ ، والخزانة ١ : ٢١٩ ، ٢ : ٤٦٣ . وفي ط : « حآذراً » بالحاء تحريف .

(٣) أ : « لا يصلح » .

(٤) ط : « إن » باسقاط الضمير .

(٥) أ فقط : « ظننت » .

(٦) أ فقط : « قام » مكان : « قائم » .

(٧) ب : « بعدها » ، تحريف .

[أحوال إنّ] :

(ص[١]) : مسألة تكسر إنّ صلةً ، وحالاً ، ومحكيّةً بقول . وقبل لام معلّقة خلافاً للمازنيّ مطلقاً ، وللفرّاء[٢] إن طال .

وكذا [١٣٧] خبر عَيْنٍ ، ومبدوءاً[٣] بها في الأصح ، وجوابَ قسم .

وجوّز قوم : الفتح . واختاره قوم . وأوجبه الفرّاء .

وتفتح بعد لولا ، ولو ، وما الظّرفيّة[٤] ، وحتى غير الابتدائية ، وأمّا بمعنى حقّاً ، ولا جَرَم[٥] غالباً ، وموضع جرّ ، أو رفع فعل ، أو ابتداء ، أو نصب غير خبر . وتؤول حينئذ بمصدر . وأنكره السّهيلي . ويجوزان بعد إذا فجأة ، وفاء جزاء ، وأي المفسّرة ، وأول قولي ، وفي الكسي بعد مذ ، ومنذ خلاف .

[وجوب الكسر] :

(ش[٦]) : لإنّ ثلاثة أحوال :

أحدها : ما يجب فيه الكسر وذلك إذا قدرت بالجملة[٧] ، وذلك في مواضع :

الأول : أن تقع صلة نحو : « وآتَيْنَاهُ مِنَ الكُنُوز مَا إنّ مَفَاتِحَه لَتَنُوأُ[٨] » .

الثاني : أن تقع حالاً نحو : « كَمَا أخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقّ ، وإنّ فَرِيقاً مِنَ المُؤْمِنِينَ لَكَارِهُون[٩] » .

الثالث : أن تقع محكيّة بالقول[١٠] نحو : « قالَ إنّي عَبْدُ الله[١١] » .

الرابع : أن تقع قبل[١٢] لام معلّقة نحو : « واللهُ يَعْلَمُ إنّكَ لَرَسُولُهُ[١٣] » .

---

(١) (ص) سقطت من أ ، ومكانها بياض .

(٢) ط فقط : « والفرّاء » بدون إعادة اللام الجارّة . (٣) ط : « وامبتدأ » .

(٤) أ : « الطرفية » بالطاء المهملة ، تحريف . (٥) أ : « ولا جر » بإسقاط الميم ، تحريف .

(٦) أ : « ش » سقطت ، ومكانها بياض .

(٧) جملة « وذلك إذا قدّرت بالجملة » سقطت من ط . (٨) القصص ٧٦ .

(٩) الأنفال ٥ وفي أ : « وإن كثيراً » مكان : « وإن فريقاً » ، تحريف .

(١٠) أ : « محكية أن تقع بالقول » . (١١) مريم ٣٠ .

(١٢) أ : « بعد » مكان « قبل » تحريف . (١٣) المنافقون ١ .

الخامس : أن تقع[١] خَبَر اسْمِ عَيْنٍ نحو : زيدٌ إنّه منطلق بناءً على إجازة ذلك، وهو رأي البصريين .

والكوفيون يمنعون صِحّة هذا التركيب أصلاً ، فالخلاف [٢] عائد إلى أصل المسألة ، لا الكسر ، وهما متلازمان .

السادس : إذا وقعت مبدوءاً بها نحو : « إنّا أنْزَلْنَاهُ » [٣] .

قال أبو حيّان: وليس وجوب كسرها حينئذ مجمعاً[٤] عليه، فقد ذهب بعض النحويين : إلى جواز الابتداء بأن المفتوحة أول الكلام ، فتقول : أنّ زيداً قائم عندي .

ودخل في المبدوء بها الواقعة بعد حيث ، فتكسر لأنها لا تضاف إلا إلى جملة نحو : اجلس[٥] حيث إنّ زيداً جالس ، ومن أجاز إضافتها إلى مفرد أجاز الفتح .

السابع : إذا وقعت جواب قسم نحو : « واللهِ إن زيداً قائم». هذا مذهب البصريين ، وبه ورد السماع .

وقيل : يجوز فتحها مع اختيار الكسر . وقيل : يجوزان [٦] مع اختيار الفتح ، وعليه الكسائي ، والبغداديوّن .

وقيل : يجب الفتح. وعليه الفراء .

قال في (البسيط): وأصل هذا الخلاف أنّ جُمْلَتَيْ القسم والمقسم عليه ، هل إحداهما معمولة للأخرى ، فيكون المقسم عليه مفعولاً لفعل [٧] القسم أوْ لا ؟ وفي ذلك خلاف : فمن قال : نعم ، فتح ، لأن ذلك حكمَ إنّ اذا وقعت مفعولاً . ومن قال : لا ، وإنما هي تأكيد للمقسم عليه ، لا عاملة فيه كسَر . ومن جوّز الأمرين أجاز الوجهين .

* * *

(١) ط : « الاتقع »
(٢) أ : «والخلاف» بالواو.
(٣) القــدر:١.
(٤) ط : «مجمع» تحريــف.
(٥) ط فقط : « جلس » بصيغة الماضي .
(٦) أ : « يجواز ان » بزيادة ألف بعد الواو ، تحريف .
(٧) أ : « من فعل » مكان « لفعل »، تحريف .

(وجوب الفتح) :

الحال الثاني : ما يجب فيه الفتح ، وذلك في مواضع :

الأول : بعد لولا : نحو : « فَلَوْلا أنّهُ كان من المُسَبِّحِينَ (١) » .

الثاني : بعد لو نحو : « وَلَوْ أنّهُمْ صَبَرُوا (٢) » .

الثالث : بعد (ما) الظرفية (٣) نحو : لاأُكَلِّمُكَ ما أنَّ في السّماء نجماً .

الرابع : بعد حتى غير الابتدائية ، وهي العاطفة والجارة نحو : عرفت أمورك حتى أنّك فاضل . فإن قدّرتها عاطفةً كان في موضع نصب ، أو جارّة ففي موضع جرّ . أمّا الابتدائية فتكسر بعدها نحو : مرض (٤) حتى إنه لايُرْجَى .

الخامس : بعد « أمَا » المخفّفة إذا كانت بمعنى حقّاً . فان كانت بمعنى : ألا الاستفتاحية كسرت بعدها . وروي بالوجهين قولهم : « أمَا أنك ذاهب » ، فخرجت على المعنيين.

السادس : بعد لا جرم (٥) غالباً . قال تعالى (٦) : « لا جَرَمَ أنَّ لهم النّار (٧) » أي حقّاً . وبعض العرب أجراها مجرى اليمين ، فكسر إنّ(٨) بعدها.

السابع : إذا وقعت في موضع جر بحرف أو إضافة نحو : « ذَلِكَ بأنّ الله (٩) » « مِثْلَ مَا أنّكُمْ (١٠) » .

الثامن : إذا وقعت في موضع رفع بفعل بأن تقع فاعلة ، أو نائباً عنه نحو : «أوَلَمْ يَكْفِهِم أنّا أنزَلنا علَيك(١١)» «قُلْ أُوحِيَ إليّ أنّه اسْتَمَع (١٢)». أو بابتداء بأن تقع مبتدأة نحو : «وَمِنْ آياته أنّكَ ترى الأرض خاشِعةً (١٣)» بخلاف ما إذا وقعت

---

(١) الصّافّات ١٤٣ . (٢) الحجرات ٥ .

(٣) أ : « الطرفية » بالطاء ، تحريف . (٤) كلمة : « مرض » سقطت من ط . تحريف .

(٥) أ : « بعد لام الجرّ » مكان : « بعد لا جرم » ، تحريف .

(٦) كلمة : « تعالى » سقطت من أ . (٧) النّحل ٦٢ .

(٨) ط « فكسران » . تحريف .

(٩) الحجّ ٦ . (١٠) الذاريات ٢٣.

(١١) العنكبوت ٥١ ، وقد سقطت كلمة : « عليك » من ب . ط .

(١٢) الجنّ ١ . (١٣) فصّلت ٣٩ .

في موضع رفع على الخبر ، فإنها تكسر كما تقدم .

التاسع : إذا وقعت في موضع نصب غير خبر نحو : « ولا تَخَافُونَ أنَّكُم[1] » بخلاف نحو : حسبت زيداً إنه قائم ، فإنها في موضع نصب ، لكنها خبر في المعنى فتكسر.

[مصدرها تأويل]:

وهي في هذه المواضع كلها مؤولة مع معمولها بمصدر مفرد مأخوذ من لفظ خبرها إن كان مشتقاً نحو: بلغني أنك منطلق ، أو تنطلق ، أي : انطلاقك . ومن الاستقرار إن كان ظرفاً أو مجروراً نحو : بلغني أن زيداً عندك ، أو في الدار ، أي: استقراره . ومن الكون إن كان اسماً جامداً نحو : بلغني أن هذا زيد[2] أي : كونه زيداً[3] . وأنكر ذلك السُّهيليّ . وقال : إنما يؤول بالمصدر أنْ النّاصبة للفعل ، لأنها أبداً مع الفعل المتصرّف ، وأنِ المشدّدة إنما تؤول بالحدث[4] ، لأن خبرها قد يكون جامداً ، وهو لا يُشْعِرُ بالمصدر ، لأنه لا فعل له . وأجيبُ بأنه يقدّر بالكون كما تقدم .

[جواز الأمْرَيْن] :

الحال الثالث : ما يجوز فيه الأمران : فباعتبار تقديرها جملة تكسر ، وباعتبار تقديرها [١٣٨] بمصدر[5] تفتح ، وذلك في مواضع :

الأول : بعد إذا الفجائية كقوله :

٥١٦ ــ وكنت أرى زيداً كما قيل سَيِّداً إذا أنّه عَبْدُ القَفَا واللَّهازِمِ[6]

روي بالكسر على عدم التأويل ، وبالفتح على معنى : إذا عُبوديّتُهُ حَاصِلَةٌ .

الثاني : بعد فاء الجزاء نحو : « مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثم تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأصْلَحَ فإنّهُ غَفورٌ رَحِيمٌ[7] » ، قرىء بالكسر ،وبالفتح على معنى : فالغُفْرَانُ حاصِلٌ . ومنه نحو : أما في الدار فإن زيداً قائم .

---

(١) الأنعام ٨١ .

(٢) أ فقط : « زيداً » بالنصب ، تحريف .

(٣) كلمة « زيد » سقطت من ط .

(٤) أ : « الحديث » مكان : « الحدث » ، تحريف .

(٥) أ : « مصدر » بإسقاط الباء .

(٦) من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها .
انظر : سيبويه ١ : ٤٧٢ . وابن عقيل ١ : ١٣٢ والخزانة ٤ : ٣٠٣ . والأشموني ١ : ٢٧٦ .

(٧) الأنعام ٥٤ .

الثالث : بعد أيْ المفسّرة .

الرابع : إذا وقعت إنّ خبراً عن قول ، وخبرها قول ، وفاعل القولين واحد نحو : أوّلُ ما أقول ، أوْ أوّل قَوْلي أني أحمد الله فالفتح على تقدير : حَمْدُ الله .

الخامس : بعد « مذ » ، و « منذ » ، نحو : ما رأيته مذ أو منذ أنّ الله خلقني ، أجاز الأخفش الكسر ، وصححه ابن عصفور ، لأن « مذ » ، ومنذ يليهما الجمل . ومنعه بعضهم ، لأن الجملة بعدهما [1] بتأويل المصدر.وصرح سيبويه وابن السّراج بجواز الفتح ساكتين عن إجازة الكسر وامتناعه . ولم يقل أحد بتعيّن الكسر ، وامتناع الفتح .

[مسألتان]

(ص) [2] : والأصح أن المفتوحة فرع المكسورة . وثالثها أصلان [3] . والمختار وفاقاً للزمخشريّ، وابن الحاجب: أنها بعد « لو [4] » فاعل ثبت مقدّراً . وقال سيبويه : مبتدأ لا خبر له . أو مقدّر [5] قبل أو بعد . أقوال . ولا يجب كون الخبر بعدها فعلاً خلافاً للزمخشريّ والسّيرافيّ مطلقاً ، ولابن الحاجب في المشتقّ .

(ش) : فيه مسألتان :

الأولى : الأصحّ أن (إنّ) المكسورة أصل، والمفتوحة فَرْعٌ عنها، لأن الكلام مع المكسورة جملة غير مؤولة بمفرد [6] ، ومع المفتوحة مؤول بمفرد، وكون المنطوق [7] به جملةً من كل وجه، أومفرداً [8] من كل وجه أصلٌ لكونه جملةً من وجه،ومفرداً من وجه. ولأن المكسورة مستغنية بمعمولها عن زيادة ، والمفتوحة لاتستغني عن زيادة ، والمجرّد من الزيادة أصل . ولأن المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما تتعلّق به ، ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة ، والمرجوع إليه بحذف أصل المتوصل إليه بزيادة . ولأن المكسورة

---

(١) أ ، ط : « بعدها » ، تحريف . (٢) (ص) سقطت من أ ، ومكانها بياض .
(٣) أ : « اختلاف » مكان : « أصلان » ، تحريف . (٤) أ ، ط : « بعد أل » ، تحريف .
(٥) أ : « أو مفرداً » مكان : « أو مقدرٌ » ، تحريف . (٦) أ : « بالمفرد » .
(٧) أ : « المعطوف » مكان : « المنطوق » ، تحريف . (٨) أ : « ومفرداً » بواو العطف .

تفيد معنىً واحداً ، وهو التأكيد . والمفتوحة تفيده ، وتعلّق ما بعدها بما قبلها [١] . ولأنها أشبه بالفعل إذ هي عاملة غير معمولة ، والمفتوحة[٢] عاملة ومعمولة . ولأنها مستقلة . والمفتوحة كبعض اسم إذ هي وما عملت فيه بتقديره .

وقال قوم : المفتوحة أصل المكسورة [٣] . وقال آخرون : كلٌّ واحدةٍ أصلٌ برأسها . حكاهما أبو حيّان .

الثانية : إذا قعت أنّ بعد لو فمذهب سيبويه وأكثر البصريين: أنها في محل رفع بالابتداء ، والخبر محذوف لا يجوز إظهاره كحذفه بعد لولا .

وذهب بعضهم: إلى أنه مرفوع بالابتداء ، ولا خبر له لطوله [٤] ، وجريان المسند والمسند إليه في الذّكر . وذهب الكوفيون والمبرّد ، والزّجاج [٥] ، والزمخشريّ ، وابن الحاجب : إلى أنه فاعل بفعل مقدّر بعد لو [٦] تقديرهُ « ثبت » . وهذا المختار لإغنائه عن تقدير الخبر [٧] ، وإبقاء « لو » على حالها من الاختصاص بالفعل .

ثم ذهب قوم منهم [٨] الزمخشريّ والسّيرافيّ : إلى أنه [٩] يجب وقوع خبر أنّ والحالة هذه فعلاً ليكون جبْراً [١٠] لما فات « لو » من[١١] إيلائها الفعل ظاهراً نحو : « وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا [١٢] ». ولا يجوز لو أن زيداً أخوك لأكرمتك .

وقال ابن الحاجب : هذا إذا كان مشتقاً ، فإنه حينئذ يتعيّن فعليّته . فإن كان اسماً جامداً جاز . وجوّز الخضراويّ وغيره: وقوع خبرها جامداً ومشتقّاً غير فعل . وهو الصواب لوروده . قال تعالى [١٣] : « ولو أنّ ما في الأرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أقْلاَمٌ [١٤] »،

---

(١) العبارة في أ : « والمفتوحة تفيد تعلّق ما بعدها بما قبلها » .
(٢) ب : « والمعمولة » مكان : « والمفتوحة » ، تحريف.
(٣) كلمة : « المكسورة » سقطت من أ .
(٤) كلمة : « لطوله » سقطت من ب.
(٥) كلمة : « والزجاج » سقطت من أ .
(٦) « بَعْدَ لَوْ » سقطت من أ ، ط .
(٧) كلمة : « الخبر » سقطت من أ .
(٨) لفظ « قوم منهم » سقط من أ .
(٩) لفظ : « أنه » سقط من أ .
(١٠) في ب : « خبراً » بالخاء ، تحريف .
(١١) ب : « في » مكان : « من » .
(١٢) الحُجُرات ٥ .
(١٣) ب : « قال الله تعالى » :
(١٤) لقمان ٢٧ .

وقال الشاعر :

٥١٧ - لو أن حيّاً مُدْرِكُ الفَلاحِ أدركَهُ مُلاعِبُ الرِّماحِ [١]

[مسألة]

(ص) : مسألة : تدخل اللام اسم المكسورة المفصول [٢] ، والعماد ، والخبر المؤخر . وأول جزأي الاسميّة أولى . وفي معموله متوسّطاً ظرفاً .

ثالثها : الأصح : إن جرد الخبر ، قيل: وحالاً ، ومفعولاً به . وتوقّف أبوحيّان ، لا متأخِّراً . وجوّزه الزّجاج [٣] مع دخولها على الخبر . فإن تأخر عنه دون الاسم ، فأجازه ابن خروف قياساً ، ولا شَرْطاً . وجوّزه ابن الأنباري في الجواب ، وماضياً متصرّفاً .

قال سيبويه : وجامداً إلا بقد ، وأطلق خطاب . ولا معموله . ونفياً . وواومع ، وحالاً سادة. وواوه[٤] . وخبر إنّ ، ولكنّ على الأصحّ في الكلّ .

ومنعها الكوفية في تنفيس . والفرّاء في شرط معترض ، وأظنّ وإلى ، وحتى ، ومذ ، ومنذ [٥] . [١٣٩] وجوّز دخول اللامين [٦] ، وهي لام الابتداء أخرت كراهة توالي توكيدين . وقال ثعلب ومعاذ: مقابلة للباء في « ما [٧] » . وهشام والطّوال : جواب قسم مقدر . وقد تدخل على كان . وشذّت في خبر مبتدأ ، وأمسى ،وزال ، ورأى، وما . وفي لهنك مع تأكد الخبر ودونه [٨] . وقيل : هي لام قسم . وقيل: أصله: له[٩] أنك. فإن صحبت نون توكيد بعد إنّ ، أو ماضياً متصرّفاً دون « قد » نوى قسم ، وفتحت[١٠] .

(١) للبيد بن ربيعة ، ديوانه ٣٣٣ .
انظر المغني ١ : ٢١٤ . وهو من الشواهد التي أغفلها السيوطي في شرح شواهد المغني .

(٢) ط : « والمفصول » بالواو . تحريف ، وانظر الشرح .

(٣) كلمة : « الزّجاج » سقطت من أ .

(٤) ط : « سادة واوه » بإسقاط واو العطف . تحريف .

(٥) في أ : « ومنذ » ساقطة.

(٦) في أ : « لامين » بدون « أل ».

(٧) في ط : رسمت : « فيما » . وفي ب مكانها : « مقابلة للباقي » ، تحريف .

(٨) في أ : « ودونه أو ماضياً » بزيادة : « أو ماضياً » ، تحريف .

(٩) ط : « أصلى له » . تحريف

(١٠) في أ : « فتحت » بإسقاط واو العطف .

(ش) : تدخل اللام بعد إنَّ المكسورة على اسمها المفصول ، إما بالخبر نحو : « وإنَّ لك لأَجْراً [١] » . أو بمعمول الخبر نحو : إن فيك لزيداً راغب . أو بمعمول الاسم نحو : إن في الدار لساكناً زيدٌ . وعلى ضمير الفصل نحو «إنَّ هذا لَهُوَ القَصَصُ الحَق » [٢] . وعلى الخبر المؤخر عن الاسم نحو : « وإنَّ رَبَّكَ لذُو فَضْلٍ [٣] » بخلاف المقدم عليه ، فلا يقال : إنَّ لعندك زيداً . فإن كان الخبر جملةً اسميةً جاز دخولها على أول جُزْأَيْهَا ، وعلى الثاني . والأول أَوْلَى ، لتعيّنه في الفعلية نحو : « وإنّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ [٤] » . ومن دخولها على الثاني قوله

٥١٨ — فإنك مَنْ حَاربتَهُ لَمُحَارَبٌ   شَقِيٌّ ، ومَنْ سَالَمْتَهُ لَسَعِيدُ [٥]

وفي دخولها [٦] على معمول الخبر إذا كان متوسّطاً بين الاسم والخبر ، وهو ظرف أو مجرور أقوال :

أحدها : الجواز مطلقاً . وإن دخلت على الخبر أيضاً [٧] . وعليه المبرّد . وصححه ابن مالك وأبو حيّان . حكي : إن زيداً لبك لواثق [٨] ، وإني لبحمد [٩] الله لصالح ، وأنشدوا :

٥١٩ — * إنّي لَعِنْدَ أذَى المَوْلَى لَذُو حَنَقٍ [١٠] *

والثاني : المنع مطلقا . والثالث : وهو الأصح عندي تبعاً للسيِّرافيّ ، وابن عصفور :

---

(١) القلم ٣ . (٢) آل عمران ٦٢ . (٣) النّمل ٧٣ . (٤) الصافّات ١٦٥ .

(٥) قائله مجهول .

وانظر الدرر ١ : ١١٥ ، وفي أ : « وإنك » مكان : « فإنك » .

(٦) أ : « وفي دخوله » . (٧) كلمة : « أيضاً » سقطت من أ ، ب .

(٨) في أ : «إن زيداً ليله لواني » . وفي ب : « إن زيداً لباك لآتي » . كلاهما تحريف .

(٩) أ فقط : « بحمد الله » بدون اللام .

(١٠) قائله مجهول . وتمامه :

* وإنَّ حِلْمي إذا أُوذِيتُ مُعْتَادُ *

وانظر الدرر ١ : ١١٦ .

الجواز إنْ لم تدخل على الخبر [١] كقوله

٥٢٠ ـ إن امرأً خصني عمداً مودّتـه على التنائي لعندي غيْرُ مكْفُورِ [٢]

والمنع إن دخلت عليه ، لأن الحرف إذا أعيد للتأكيد لم يعد إلا مع ما دخل عليه أو مع ضميره ، ولا يعاد مع غيره إلاّ في ضرورة .

فإن كان حالاً ، أو مفعولاً به ، فقيل يجوز إجراؤهما[٣] مُجرى الظرف نحو : إن زيداً لضاحكاً مُقْبِلٌ ، وإن زيداً لطَعَامك آكلٍ . قال أبو حيّان : ولم يسمع ذلك فيهما ، فينبغي أن يتوقّف فيه . ولا يصحّ القياس على الظرف والمجرور ، لأنه يتوسع فيهما ما لا يتوسّع في غيرهما . ومِمّن نصّ على الجواز في المفعول به الزجّاج ، وابن ولادّ ، وابن مالك . ونصّ الأوّلاَن على المنع في الحال ، بل نقله أبو حيّان عن نصّ الأئمة . وحكي صاحب (البسيط) فيه الخلاف بلا ترجيح . وقال : من راعى أنه فضلة كالظرف أجاز . ومن راعى أنه لا يكون خبراً بخلاف الظرف لم يجوّز . ثم قال : وينبغي ألا يجوز في المفعول . انتهى .

قال أبو حيّان : وأمّا إذا كان المعمول مصدراً ، أو مفعولاً له نحو : إن زيداً لقياماً قائم ، وإن زيداً لإحْساناً يزورك ، فهو مندرج في عموم قولهم : إنها تدخل على معمول الخبر . وينبغي أن يتوقف في ذلك ، ولا يقدم عليه إلا بسماع .

وإن تأخر معمول الخبر عنه وعن الاسم ، فإن جرّد الخبر من اللام لم يجز دخولها عليه . وإن لم يجرّد فقولان : أحدهما : الجواز ، وعليه الزّجّاج نحو : إن زيداً لقائم لفي الدار . والثاني : وهو الصحيح [٤] . وعليه المبرّد المنعُ [٥] ، لأنه لم يسمع .

---

(١) في ط فقط بعد قوله : « على الخبر » أسقط كلمة « كقوله » والبيت . وبعد قوله : « إلا في ضرورة » ذكر البيت المستشهد به .

(٢) يذكر صاحب الدرر ١ : ١١٦ أنه لم يعثر على قائله . وهو لأبي زبيد الطائي . ديوانه ٧٨ .
والبيت من شواهد سيبويه ١ : ٢٨١ وقد نسبه إلى أبي زبيد .

(٣) ط : « يجوز إجرائهما » بالجرّ ، تحريف . وفي ب : « إجراماً » ، تحريف .

(٤) أ فقط : « المصحَّح » . (٥) سقطت كلمة : « المنع » من أ .

وإن تأخر عن الخبر دون الاسم ، فقال ابن خروف : القياس أن يجوز دخولها عليه ، لتعلّقه بما قبل الاسم نحو : إن عندي لفي الدار زيداً ، وإن عندي لقائماً صاحبك .

ولا تدخل اللام على الخبر إذا كان أداة الشرط [١] . فلا يقال : إنّ زيداً لئن أكرمني أكرمته ، حذراً من التباسها بالموطّئة ، فإنها تصحب أداة الشرط كثيراً ، ولذلك جوّز ابن الأنباري دخولها على جوابه ، لأنه غير صالح للتوطئة [٢] . نحو : إن زيداً من يأته ليحسن إليه . قال ابن مالك : إلاّ أنه لم يسمع . فالأجود ألاّ يحكم بجوازه [٣] . ووافقه أبو حيّان . وقال : إن الكسائي والفرّاء أيضاً نصّا على منعه . ونصّ الفراء أيضاً [٤] على منع دخولها على الشرط المعترض بين اسم إنّ وخبرها نحو : إن زيداً لئن أتاك مُحْسِنٌ .

ولا تدخل [٥] على فعل ماض متصرّف خال من « قد » . فلا يقال : إن زيداً لقد قام بخلاف المضارع ، فإنها تدخل عليه نحو : إن زيداً ليقوم . لشبهه بالاسم الذي هو الأصل فيها، وبخلاف الماضي المتصرف مع « قد » نحو: إن زيداً لقد قام، فإن (قد) قرينة في [٦] الحال . فأشبه المضارع . وبخلاف الجامد نحو : إن زيداً لنعم الرجل ، لأنه لكونه للإنشاء يستلزم الحضور ، فأشبه المضارع ، ولكونه لا يتصرف أشبه الاسم ، والمتصرّف الخالي [١٤٠] من قد خالٍ من الشبه بكل طريق . هذا ما ذكره ابن عصفور وابن مالك . ونقل أبو حيان كالصفّار ، وابن السّيد عن سيبويه: أنه منع دخولها على الجامد أيضاً ، وأن الجواز مذهب الأخفش لما تقدم ، والفرّاء ، لأن نعم وبئس عنده اسمان ، وعسى لكونها لا مضارع لها بمنزلة المضارع إذا كانت بلفظ واحد له ، ولغيره . ووافقهما اكثر الكوفيين ، والأندلسيين .

وذهب خطّاب بن يوسف الماردِيّ صاحب (التوشيح) [٧] : إلى أنها لاتدخل على

---

(١) ط : « على أداة الخبر إذا كان شرطاً » ، تحريف .
(٢) أ : « للشرطية » مكان « للتوطئة » تحريف .
(٣) ب : « نحوان » مكان : « جوازه » ، تحريف . (٤) كلمة : « أيضاً » سقطت من ط .
(٥) في أ ، ب من قوله : « ولا تدخل على فعل ماض » إلى قوله : « بخلاف المضارع » ساقط .
(٦) ب : « من » مكان : « في » .
(٧) في البغية ١ : ٥٥٣ ، والأشموني ١ : ٢٨١ .
« الترشيح » بالراء ، تحريف ، صوابه في الهمع في نسخه الثلاث وكشف الظنون ١ : نهر٥٠٧

الماضي مطلقاً ، لا مع « قد » ، ولا خالياً عنها ، لأنه ليس له معنى اسم الفاعل ، قال : وما سمع من ذلك فاللّا م فيه لام القسم ، لا الابتداء .

ولا تدخل أيضاً على معمول الماضي المتصرِّف الخالي من « قد » ، فلا يقال : إن زيداً لطعامك آكل . وأجازه الأخفش ، والفرّاء .

وَرُدَّ بأن دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر ، وهي لا تدخل على الخبر المذكور ، فكذا معموله ، وإلا يلزم ترجيح الفرع على الأصل .

ولا تدخل على خبر منفيّ : قال ابن مالك : لأن اكثر النفي بما أوله لام ، فكره [١] دخول اللاّم على لام ، ثم جرى النفي على سنن واحد . وأجازه بعضهم لقوله :

٥٢١ — وَأَعْلَمُ إنّ تَسْليماً وَتَرْكاً ... لَلا مُتَشابِهَانِ ولا سَوَاءُ [٢]

وأجيب بأنه نادر .

ولا تدخل [٣] أيضاً على واو « مع » المغنية عن الخبر . وجوّزه الكسائي . وحكى : «إن كُل ثوب لو ثمنه » . ولا تدخل [٤] أيضاً على الحال السادّة مسدّ الخبر . وأجازه الكوفيون نحو : إنّ أكلي التفاحة لنضيجة . ولا على واو الحال السادّة مسدّ الخبر ، وأجازه الكسائي نحو : إن شتمي زيداً لو النّاس ينظرون . ولا تدخل على خبر أنّ المفتوحة ، وجوّزه المبرّد ، وقرئ « أَلاَ أَنهُم لَيَأكُلُون [٥] » بفتح الهمزة . وانشدوا :

٥٢٢ — أَلَمْ تَكُن حَلَفْتَ باللهِ العليِّ ... أنّ مطَايَاكَ لَمِنْ خَيْرِ المَطِيِّ [٦]

وخرّجه الجمهور على الزيادة أو الشّذوذ .

ولا على خبر لكن . وجوزه الكوفيون لقوله :

---

(١) أ : « وكره » بالواو .

(٢) لأبي حزام غالب بن الحارث العكلي.
من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٣٦ ، وابن عقيل ١ : ١٣٥ ، والأشموني ١ : ٢٨١ . ورواية الأشموني أن بفتح الهمزة ، تحريف وانظر الصبّان .

(٣) ط : « يدخل » بالياء .

(٤) « ولا تدخل أيضاً » سقطت من أ . ط .

(٥) الفرقان ٢٠ ، وفي ب سقطت كلمة : « ألا » .

(٦) قائله مجهول . انظر الدرر ١ : ١١٦ . وفي ب : « يكن » مكان : « تكن » بالتاء .

٥٢٣ - * ولكنّني من حُبِّها لَعَميدُ[1] *

وأجيب بما تقدّم .

ومنع الكوفيون دخولها على حرف التنفيس. وغلّطهم البصريون لوروده في قوله تعالى: « وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى[2] » .

وقال بعض المغاربة : امتنعت العرب من إدخال اللام على السين كراهة توالي الحركات في سيتدحرج[3] ، وطرْد الباقي .

ومنع الفرّاء نحو : إن زيداً لأظن قائم[4] ، وإن زيداً لغير شك قائم ، وإن زيداً لئن شاء الله قائم . قال ابن كيسان : لأنه كلام معترض[5] به من إخبارك عن نفسك ، كيف وصفت الخبر عن زيد شكّاً كان عندك أو يقيناً ؟ والتوكيد إنما هو لخبر زيد ، لا لخبرك عن نفسك ، لأن[6] « إنّ » لاتتعلق بخبرك ، وهي متجاوزة إلى الخبر . وبقي في المتن مسائل :

[مسائل]

الأولى : أجاز الفرّاء الجمع بين لامين نحو : إن زيداً للقد قام ، وأنشد :

٥٢٤ - فلئن يوماً أصابوا عِزّةً وأَصِبنا من زمانٍ رنَقا
لَلَقَدْ كانوا لدى أزْمانِنا بِصَنيعَيْن لِبأسٍ وتُقَى[7]

---

(١) في الدرر ١ : ١١٦ لا يعرف له قائل ولا تتمة . وقد عثرت على تتمته في ابن عقيل ١ : ١٣٤، وروايته :
يلومونني في حب ليلى عواذلي ولكنني من حبها لعميد
والشاهد ذكره الإنصاف ١ : ٢٠٩ ، والخزانة ٤ : ٣٤٣ ، والأشموني ١ : ٢٨٠ .

(٢) الضحى ٥ . وقد سقطت من ب ، ط : «رَبُّك فترضى » .

(٣) أ : « شبه دحرج » تحريف ، ط : « لستدحرج » تحريف .

(٤) في أ : « قائماً » ، تحريف.

(٥) ب فقط : « يعترض » بالياء .

(٦) « لأن » سقطت من ب .

(٧) قائلهما مجهول كما في الدرر ١ : ١١٧ .
وفي أ ، ب : « لباس رتقا » ، و ط : « لباس رنقا » . وفي ط أيضاً : « عزة » بالزاي ، وفي الدرر : غرة : بالراء .

ومنع ذلك البصريون ، وقالوا : الرواية : فلقد .

الثانية : اختلف في اللام الدّاخلة على خبر « إنّ » . فالبصريّون : على أنها لام الابتداء التي في قولك: لزيد أخوك، أخرت لأنها للتأكيد وإنّ للتأكيد ، فكرهوا توالي حرفين لمعنى واحد . والعرب لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد إلاّ في ضرورة . وإذا أرادوا ذلك فصلوا بينهما .

قال الأخفش : وإنما بدءوا بإنّ لقوّتها من حيث إنها عاملة ، واللام غير عاملة ، فجعلوا الأقوى متقدّما في اللفظ .

وقال ابن كيسان : أخرت لئلا يبطل عمل[١] (إنّ) لو وَلِيَتْها، لأنها تقطع مدخولها عمّا قبله . وذهب مُعاذ الهرّاء[٢] وثعلب : إلى أنها جيء بها بإزاء الباء في خبرها. فقولك إن زيداً[٣] منطلق، جواب: ما زيدٌ منطلقاً[٤] . وإن زيداً لمنطلق، جواب ما زيد بمنطلق [٥] .

وذهب هشام وأبو عبد الله الطُّوال : إلى أنها جواب قسم مقدرقبل إنّ .

وعلى القول بأنها للتأكيد ، هل هي لتأكيد الجملة بأسرها ، او للخبر وحده و(إنّ) توكيدٌ [٦] للاسم ؟ البصريون على الأول ، والكسائي على الثاني .

الثالثة : شذّ دخول اللام في غير خبر [٧] « إنّ » وذلك في مواضع : خبر المبتدأ كقوله :

٥٢٥ — • أمُّ الحُلَيْس لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ [٨] •

وخبر أمسى كقوله : [١٤١]

(١) أ ، ب : « على » مكان : « عمل » ، تحريف .

(٢) ط : « الفرّاء » مكان : « الهرّاء » تحريف .
وفي أ : « البراء » تحريف ، ومعاذ الهرّاء مات ١٨٧ ، وانظر البغية ٢ : ٢٩٠ .

(٣) ب : « إن زيد » بالرفع ، تحريف . (٤) « ما زيد منطلقاً » سقطت من ب.

(٥) في أ : « ما إن زيد بمنطلق » بزيادة « ان » ، تحريف .

(٦) ب : « وإن توكيد الاسم » . (٧) ط : « وخبر » بزيادة الواو ، تحريف.

(٨) قيل : لرؤبة ، وقيل لعنترة بن عروس . وعجزه .
• تَرْضى من اللحم بعظم الرَّقبة •
انظر ديوان رؤبة . ملحق ١٧٠ .

٥٢٦ — * فقالَ مَنْ سُئِلوا أمسى لَمَجْهُودا [١] *

وخبر زال كقوله :

٥٢٧ — وما زِلْتُ من لَيْلى لَدُنْ أن عَرَفْتُهَا
لكَا لْهَائِمِ المُقْصَى بِكُلِّ مَـراد [٢]

وخبر رأى . حكى قطرب : « أراكَ لَشَاتِمي » .

وخبر (ما) كقوله :

٥٢٨ — * وما أبانُ لَمِنْ أعْلاج سُودَانِ [٣]

وقيل همزة إنّ مبدلة هاء مع تأكيد الخبر أو تجريده كقوله [٤] :

٥٢٩ — * لَهِنّكِ من عَبْسِيّةٍ لَوَسِيمَةٌ [٥] *

وقوله :

---

(١) قائله مجهول ، وصدره :

* مرّوا عَجَالَى فقالوا كيف صاحبكم *

من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٣٤ ، والأشموني ١ : ٢٨٠ .
وروايتهما : « من سئلوا » مكان : « من سألوا » كما رواه الهمع والدرر ١ : ١١٧ .

(٢) لكثيّر عزّة .
من شواهد المغني ١ : ١٩٢ ، والأشموني ١ : ٢٨٠ .
وفي ب : « ألدن » بزيادة الهمزة ، تحريف. وفي أ : « سواد » مكان « مراد » .

(٣) قائله مجهول . وصدره :

* أمسى أبَانُ ذليلاً بعد عِزّته *

من شواهد المغني ١ : ١٩١ ، والأشموني ١ : ٢٨٠ .

(٤) « كقوله » سقطت من أ .

(٥) قائله مجهول ، وعجزه :

* على هَنَوات كاذب مَنْ يَقُولُها » *

وفي أ : « عنيسة » مكان : « لعبسيّةٌ » ، و « عبشة » . مكان : « لوسيمة » . كلاهما تحريف .
وانظر الدرر ١ : ١١٨ .

٥٣٠ — * لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ (١) *

هذا ما اختاره ابن جنّي وابن مالك من أنها في هذه الكلمة لام الابتداء جاز دخولها على (إنّ) ، لتغيّر لفظها بالبدل . وجمع بينهما تنبيهاً بها على موضعها الأصلي .

وذهب سيبويه وابن السّراج : إلى أنها لام قسم مقدّر لا لام إن . قال سيبويه : وهذه كلمة تتكلم بها العرب في حال اليمين .

وذهب قُطْرُبُ والفرّاء والمفضّل بن سلمة(٢) والفارسيّ . وصحّحه ابن عصفور : إلى أنّ الأصل : « لَهُ إنّك » فهما كلمتان . ومعنى : « له » : « والله ». « وإنّ » جواب القسم. وقد سمع : له (٣) ربي لا أقول : يريد: واللهِ رَبّي ، فحذفت الهمزة تخفيفاً ، كما حذفت في نحو : « إنّها َلإحْدَى الكُبَر (٤) » .

وضعّف أبو حيّان القولين الأوَّلَيْن بلزوم الجمع بين أداتي تأكيد (٥) . والثالث بأن فيه أربعة (٦) شذوذات : حذف حرف القسم ، وإبقاء الجرّ من غير عوض ، وحذف أل والألف بعد اللام من « الله » ، والهمزة من إنّ ، وبأنه لم يجيء مع إقرار الهمزة في موضع .

قال أبو حيّان : ويجوز دخول اللام على كأنّ كقوله :

٥٣١ — * وقمت تَعْدُو لَكأنْ لَم تَشْعُرِ (٧) *

---

(١) نسبه اللسان : « لهن » إلى محمد بن مسلمة . وصدره :

* ألا ياسَنَا برْقٍ على قُلَلَ الحمَى *

وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ص ٦٠٢ .

(٢) سبقت ترجمته ١ :٢٦٨ .

وفي أ : « والموصل » مكان : « والمفضل » ، تحريف .

(٣) في أ : رسمت : « لاه » . (٤) المدّثر ٣٥ .

(٥) أ فقط : « توكيد » مكان : « تأكيد » .

(٦) في النسخ الثلاث : « أربع شذوذات » .

(٧) ليس له قائل معروف ولا تتمّة .

انظر الدرر ١ : ١١٨ .

الرابعة : إذا صحبت[(١)] اللاّم بعد إنّ نونَ تأكيدٍ أو ماضياً متصرّفاً عارياً من « قد » نُوِي قَسَمٌ . ويكون اللام جوابه ، لا لام الابتداء نحو : إن زيداً لَيَقُومنّ ، وإنّ زيداً لقام . وحينئذ[(٢)] يمتنع الكسر إذا تقدّم على إنّ ما يطلب موضعها نحو : علمت أنّ زيداً ليقومنّ أو لقام . وإنما امتنع الكسر ، لأن اللام حينئذ في موضعها غير منويّ بها التقديم قبل إنّ بخلافها في : علمت إنّ زيداً لمنطلق، فإنها تكسر معها ، لأنها مقدمة في النيّة. معلّقة للفعل عن فتح إن . وإنما أخرت للعلّة السّابقة .

[مسألة]

(ص)[(٣)] : مسألة : ترد إنّ كَنَعَمْ خلافاً لأبي عُبيدة ، فتهمل .

(ش)[(٤)] : اختلف : هل تأتي إنّ حرف جواب بمعنى : نَعَمْ ؟ فأثبت ذلك سيبويه والأخفش . وصحّحه ابن عُصْفُور وابن مالك. وأنكره أبو عبيدة .

ومن شواهد مَن أثبت قول ابن الزبير لمن قال له : لعن اللهُ ناقةً حَمَلَتْنِي إليك: إنّ وَرَاكِبَها . ولا عمل لها حينئذ . وخرج الأخفش عليها قراءة[(٥)] : « إنّ هذان لساحران[(٦)] » .

[إن المكسورة المخففة]

(ص) : وتخفّف فتهمل غالباً. وتلزم اللام إن خيف لَبْسٌ بالنافية وهي الابتدائية وثالثها : إن دخلت على اسميّة فهي وإلاّ غيرها . وعلى الأصحّ تكسر في: «إنْ كُنْتَ لَمُؤْمِناً » . ولا تعمل في ضمير . ولا يليها غالباً فعلٌ إلا متصرف ناسخ ماض ، أو مضارع خلافاً لابن مالك . وقاس كالأخفش : إن قتلت[(٧)] لَمُسْلِماً . ولا تخفّف وخَبَرُها[(٨)] ماض.ولا تعملها الكوفية ، بل نافية واللام كإلاّ . وقال الكسائي : إن دخلت على فعلية ، وإلاّ عملت . والفرّاء: هي كقد .

---

(١) ب : « صحت » مكان : « صحبت » ، تحريف .
(٢) من قوله : « وحينئذ يمتنع الكسر » إلى قوله : « وإنما امتنع الكسر » سقط من أ .
(٣) (ص) سقطت من أ . (٤) (ش) سقطت من أ .
(٥) كلمة : « قراءة » سقطت من أ . (٦) طه ٦٣ .
(٧) ط : « إن قلت » مكان : « قتلت » تحريف . (٨) ط : « وخبرهما » بالتثنية ، تحريف .

(ش) : تخفف إنّ المكسورة فيبطل اختصاصها بالجملة الابتدائية ، ويغلب[١] إهمالها . وقد تعمل على قِلّة . وحالها إذا أعملت كحالها وهي مشدّدة إلاّ أنها لا تعمل في الضمير إلا في ضرورة بخلاف المشدّدة ، تقول : إنّك قائم بالتشديد ، ولا يجوز : إنْكَ قائمٌ بالتّخفيف .

وأمّا في دخول اللام ، وغير ذلك من الأحكام فهي كالمشدّدة سواء .

وإذا أهملت لزمت اللام في ثاني الجزأين بعدها فرقاً بينها[٢] وبين « إنْ » النافية لالتباسها حينئذ بها نحو : إن زيدٌ لقائم[٣] ، ومن ثَمّ لا تلزم مع الإعمال ، لعدم الإلباس .

ولا تدخل في موضع لا يصلح للنفي كقوله[٤] :

٥٣٢ ــ أنا ابنُ أُباةِ الضَّيمِ من آل مَالِكٍ وإنْ مالِكٌ كانت كِرامَ المَعَادن[٥]

لأنه للمدح ، ولو كانت نافية كان هَجْواً .

ولا حيث كان بعدها نفي نحو : إنْ زيد[٦] لن يقوم ، أو لم يَقُمْ ، أو لمّا يَقُمْ أو ليس قائماً ، أو ما يقوم[٧] ، لعدم الإلباس في الجميع .

واختلف في هذه اللاّم : فذهب سيبويه والأخفش الأوسط والصغير ، وأكثر نحاة بغداد وابن الأخضر[٨] وابن عصفور : إلى أنها لام الابتداء الّتي تدخل مع المشدّدة لزمت للفرق .

وذهب الفارسيّ [١٤٢] وابن أبي العافية ، والشّلَوْبين ، وابن أبي الربيع : إلى أنها

---

(١) ب : « ونعلب » بالنون ، والعين ، تحريف . (٢) ب : « بينهما » بالتثنية ، تحريف .

(٣) أ ، ب : « إن زيداً لقائم » بالنصب ، تحريف .

(٤) أ : « كقولك » . (٥) للطرمّاح .

من شواهد ابن عقيل ١ : ١٣٨ ، وأوضح المسالك رقم ١٤٦ والأشموني ، ١ : ٢٨٩ .

وفي أ : « وإن مالكاً » بالنصب ، تحريف . وفي ب : « أباة الضمير من أين » مكان « أباة الضيم من آل » ، تحريف .

(٦) أ « إن زيداً » بالنصب ، تحريف . (٧) كلمة : « يقوم » سقطت من ط .

(٨) هو : علي بن عبد الرحمن بن مهدي بن عمران ، أبو الحسن ابن الأخضر الإشبيليّ . توفي بأشبيلية ٥١٤ .

لام أخرى غير تلك التي (١) اجتلبت للفرق، لأن تلك منويّة التأخير(٢) من تقديم، وهذه بخلافها ، إذ تدخل في الجملة الفعلية ، بخلاف تلك ، ولأن هذه يعمل(٣) ما قبلها فيما بعدها : بخلاف تلك . لا يقال : إنك قتلت لمسلماً ، ولأنها تدخل على غير المبتدأ والخبر ومعموله من الفاعل والمفعول بخلاف تلك .

وأجاب الأولون: بأن ذلك كله إنما جاز تبعاً وتسمّحاً على خلاف الأصل لضرورة الفرق ، فإنها تبيح (٤) أكثر من ذلك .

وذهب بعضهم : إلى التفصيـــل بين أن تدخل على الجملة الاسميّة . فتكون لام الابتداء (٥) ، أو الفعلية فتكون الفارقة .

قال أبو حيّان : وثمرة الخلاف تظهر عند دخول: علمت وأخواتها ، فإن كانت للفرق لم تعلّق ، وإن كانت لام الابتداء علّقت .

وقد اختلف في الحديث المشهور (٦) : «قد علمنا إن كنت لمُؤْمِناً» الأخفشُ الصغير والفارسيّ ثم ابن (٧) الأخضر ، وابن أبي العافية : فقال الأخفش وابن الأخضر : لا يجوز في إن إلاّ الكسر بناء على أنّ اللام للابتداء (٨) فعلّقت فعل العلم عن العمل.

وقال الفارسيّ وابن أبي العافية : لا يجوز إلا الفتح بناء على أنها غيرها ، فلم تعلقه .

ولا يلي المخفّفة في الغالب من الأفعال إلاّ ما كان متصرّفاً ناسخاً ماضياً كان أو مضارعاً نحو : « وإنْ كانت لَكَبيرةً(٩) »، «وإنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِين (١٠)» « وإنْ يَكادُ الذِّين كَفَرُوا (١١)» ، «وإنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الكَاذِبين (١٢) » .وقرأ أُبيّ

---

(١) كلمة : « التي » سقطت من ط

(٢) ط فقط : « بالتأخير » بزيادة الباء .

(٣) أ فقط : « لا يعمل » بزيادة : « لا » النافية .

(٤) في أ : « تقع » مكان : « تبيح » ، وفي ب : « تفتح » بالتاء والفاء ، وهي محرّفة .

(٥) أ فقط : « ابتداء » بدون أل .

(٦) أ فقط : « الشريف » .

(٧) ب : « إن » مكان : « ابن » ، تحريف .

(٨) أ ، ب : « الابتداء » بإسقاط لام الجرّ .

(٩) البقرة ١٤٣ .

(١٠) الأعراف ١٠٢ .

(١١) القلم ٥١ .

(١٢) الشعراء ١٨٦ .

« وإنْ إخَالُكَ يافرعون لَمَثْبُوراً (١) » .

وزعم ابن مالك : أنه لا يليها إلاَّ الماضي ، وأنَّ ما ورد من المضارع يحفظ ، ولا يقاس عليه . قال أبو حيّان : وليس بصحيح ، ولا أعلم له موافقاً . انتهى .

وندر إيلاؤها غير الناسخ في قراءة ابن مسعود « إنْ لَبِثْتُم لَقَلِيلاً (٢) » . وقول الشاعر :

٥٣٣ — * شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً (٣) *

وما حكي : « إن قَنّعْتَ كاتبك (٤) لَسَوْطاً » ، « وإنْ يَزِينُكَ لِنَفْسِك ، وإنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ » ، فالبصريُّون إلاَّ الأخفش : على أن ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه (٥) وذهب الأخفش : إلى جواز القياس عليه . ووافقه ابن مالك .

ولا تخفَّف وخبرها ماضٍ متصرِّف فلا يقال : إن زيداً (٦) لذهب (٧) ، لعدم سماع مثله ، ولأنه يلزم منه (٨) أحد محذورين : إمّا دخول اللام على الماضي . أو عدم لزوم اللام . وكلاهما ممتنع . هذا كله مذهب البصريين .

وذهب الكوفيون : إلى أن المشدَّدة لا تخفف أصلاً ، وأنّ (أنْ) المخففة إنما هي حَرْفٌ ثُنَائِيّ الوضع ، وهي النافية ، فلا عمل لها البتّةَ ، ولا توكيد فيها واللام بعدها للإيجاب بمعنى إلاَّ ، ويجيزون (٩) دخولها على الناسخ وغيره .

---

(١) الإسراء ١٠٢ .
قال أبو حيّان في البحر ٦ : ٨٦ : « قرأ أُبَيّ : « وإنْ إخالك يا فرعون لمثبوراً » . وهي إنْ الخفيفة واللام الفارقة .
وفي أ : « وإني إخالك » وفي ط : « إن لاخالك » كلاهما تحريف صوابه من ب . والبحر .

(٢) الإسراء ٥٢ .

(٣) لعاتكة بنت زيد الصحابيّة رضي الله عنها ، تخاطب قاتل الزبير بن العوّام زوجها . وعجزه :
* حلّت عليك عُقُوبة المتعمّد *
من شواهد : الأشموني ١ : ٢٩٠ .

(٤) ط : « كابنك » ، تحريف .

(٥) « عليه » سقطت من ب .

(٦) ط : « إن زيد » بالرفع .

(٧) « ذهب » بإسقاط اللام في أ .

(٨) ب : « فيه » مكان : « منه » .

(٩) ب : « يجوّزون » .

وذهب الكسائي : إلى أنها إن دخلت على الاسم كانت مخفّفةً من المشدّدة عاملة ، كما قال البصريون . وإن دخلت على الفعل كانت للنّفي ، واللام بمعنى إلاّ كما قال الكوفيون .

وذهب الفرّاء : إلى (أنّ) إنْ المخفّفة بمنزلة : « قد » ، إلاّ أنّ «قد» تختص بالأفعال وإنْ تدخل عليها وعلى الأسماء . وكل ذلك لا دليل عليه ، ومردود بسماع الإعمال نحو : « وإنْ كُلاًّ لما لَيُوفِّيَنَّهم [١] » . « إن كُلّ نَفْس لما عَلَيْهَا حَافِظ [٢] » ، قُرِئا بالنصب [٣] . وسمع : « إنْ عَمْراً لَمُنْطَلِق » .

* * *

(أنْ المفتوحة المخفّفة)

(ص)[٤] : وتخفف أنّ . فثالثها الأصحّ تعمل جَوازاً في مضمر لا ظاهر[٥] . ولا يلزم أن يكون الشأن [٦] على الأصحّ . والخبر جملة اسمية مجردة أومع لا . أو شرط . أو رُبَّ[٧] . أو فعلية . فإن تصرّف ولم يكن دعاء قرن غالباً بنفي . أو « لو » أو « قد » . أو تنفيس .

(ش) : تخفف أنّ المفتوحة [٨] ، وفي إعمالها حينئذ مذاهب :

أحدها : أنها لا تعمل شيئاً لا [٩] في ظاهر ، ولا في [١٠] مضمر ، وتكون[١١] حرفاً مصدريّاً مهملاً كسائر الحروف المصدرية ، وعليه سيبويه والكوفيون .

الثاني : أنها تعمل في المضمر ، وفي الظاهر نحو : علمت أن زيداً قائم ، وقرئ : « أنْ غَضَبَ اللهِ عَلَيْها [١٢] » . وعليه طائفة من المغاربة .

---

(١) هود ١١١ وانظر في توجيه هذه القراءة : « إعراب القرآن للعُكْبُرِيّ ٢ : ٤٦ » .

(٢) الطّارق ٤ .

(٣) إن كانت « إنْ » مهملة كانت : « لما » مخفّفة . ومن شدّدها فإنْ « إن » نافية ، و« لما » بمعنى إلاّ . انظر شرح شذور الذهب ٢٨٢ .

(٤) (ص) سقطت من أ .

(٥) كلمة : « لا ظاهر » سقطت من ط .

(٦) ط : « الثاني » مكان : « الشأن » ، تحريف .

(٧) كلمة : « ربّ » سقطت من ب .

(٨) عبارة ب : « أن تخفف المفتوحة » .

(٩) كلمة : « لا » سقطت من أ . ب .

(١٠) كلمة : « في » سقطت من أ .

(١١) ب : « ويكون » بالياء .

(١٢) النّور ٩ .

الثالث : أنها تعمل جوازاً في مضمر ، لا ظاهر . وعليه الجمهور .

قال ابن مالك : فإن قيل : ما الذي دعا إلى تقدير (١) اسم لها (٢) محذوف ، وجعل الجملة بعدها في موضع خبرها ؟ وهلا قيل : إنهـا ملغاة ، ولم يتكلّف الحذف . فالجواب أن سبب (٣) عملها الاختصاص بالاسم ، فما دام الاختصاص ينبغي أن يعتقد أنها عاملة . وكون العرب تستقبح وقوع الأفعال بعدها إلاّ بفصل . ثم لا يلزم أن يكون ذلك الضمير المحذوف ضمير الشأن ، كما زعم بعض المغاربة ، بل إذا أمكن عودُهُ إلى حاضر ، أو غائب معلوم كان أولى ، ولذا (٤) قدّر سيبويه في : « أنْ يا إبْراهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤيا (٥) » : أنك .

ولا يكون خبرها مفرداً ، بل جملة ، إمّا اسميّة مجرّدة ، صدرها المبتدأ نحو : « وآخِرُ دَعْواهُم أنْ الحَمْدُ لِلّه (٦) » . أو الخبر نحو :

٥٣٤ — * أنْ هَالِكٌ كلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ (٧) *

أو مقرونة بلا، نحو: [١٤٣] « وأنْ لا إلهَ إلاّ هُوَ (٨) » . أو بأداة شرط ، نحو : « أنْ إذَا سَمِعْتُم آياتِ الله (٩) » . أو برُبَّ نحو :

(١) ب : « تقديم » مكان : « تقدير » ، تحريف . (٢) أ : « بها » مكان : « لها » .

(٣) أ : « ثبت » بالثاء والباء . تحريف وفي ب « سبت » بالسين والباء ، تحريف أيضاً .

(٤) أ ، ب : « كذا » مكان : « ولذا » . (٥) الصافّات ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٦) يونس ١٠ ، وفي ب فقط بزيادة : « رب العالمين » .

(٧) للأعشى . ديوانه ١٤٨ . وصدره :

* في فِتْيَةٍ كَسُيوفِ الهِنْد قد عَلِمُوا *

غير أن عجزه في الديوان مختلف عن رواية الهمع فهو :

* أنْ لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذي الحيلة الحِيَلُ *

من شواهد : سيبويه ١ : ٤٤٠ ، والإنصاف ١٩٩ . والخصائص ٢ : ٤٤١ ، والمنصف ٣ : ١٢٩ . وابن الشَّجَرِيّ ٢ : ٢ ، والخزانة ٣ : ٥٤٧ . وابن يعيش ٨ : ٧٤ .

(٨) هود ١٤ .

(٩) النساء ١٤٠ ، وفي ب « إذا سمعتم » بإسقاط أن . تحريف.

٥٣٥ ــ تَيَقّنْتُ أنْ رُبَّ امْرِىءٍ خِيلَ خَائِناً
أمِينٌ ، وخَوّانٍ يُخَالُ أمِينَـــا (١)

أو فعلية . فإن كان فعلها جامداً أو دعاء لم يحتج إلى اقتران شيء نحو : « وأنْ لَيْسَ لِلإنْسَانِ إلا ما سَعَى (٢) » ، « وأنْ عَسَى أنْ يَكُون (٣) » .

٥٣٦ ــ ٭ أنْ نِعْمَ مُعْتَرَكُ الجِيَاعِ إذَا (٤) ٭
« والخَامِسَةَ أنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيْهَا (٥) » .

وإنْ كان متصرّفاً غير دعاء قرن غالباً بنفي نحو: « أفلاَ يَرَوْنَ أنْ لا يَرْجِعُ إلَيْهِم قَوْلاً (٦) » . « أنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ (٧) » ، « أنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ (٨) » .

قال أبو حيّان : ولم يحفظ في « ما (٩) » ولا في « لما » ، فينبغي أن لا يقدم على جوازه حتى يسمع .

أو بلو نحو : « أنْ لَوْ نَشَاءَ أَصَبْنَاهُم (١٠) » . « وأنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطّرِيقَةِ (١١) » . «أنْ لَو كَانُوا يَعْلَمُون الغَيْبَ (١٢) » «أن لَوْ يَشَاءُ اللهُ لَهَدَى النّاسَ (١٣) » .

أو بقد نحو : « ونَعْلَمَ أنْ قد صَدَقْتَنَا (١٤) » .

---

(١) قائله مجهول .
انظر الدرر ١ : ١١٩ .
وفي ب : « وهوان » مكان : « وخوان » ، تحريف .
(٢) النّجم ٣٩ . (٣) الأعراف ١٨٥ .
(٤) لزهير يمدح هرم بن سنان . وعجزه :
٭ خبّ السّفيرُ وسَابِىءُ الخمر ٭
انظر الدرر ١ : ١١٩ .
وفي أ ، ب رسمت «إذا» : « إذن » بالنون .
(٥) النّور ٩ . (٦) طه ٨٩ . (٧) القيامة ٣ . (٨) البلد ٧ .
(٩) ط : رسمت « في » مع « ما » متصلة : « فيما »
(١٠) الأعراف ١٠٠ ، وفي أ مكانها : « أن لو يشاء الله لهدى الناس » الآية الآتية .
(١١) الجنّ ١٦ و« على الطريقة » سقطت من أ .
(١٢) سبأ ١٤ . (١٣) الرعد ٣١ . (١٤) المائدة ١١٣ .

أو بحرف تنفيس نحو : « عَلِمَ أنْ سَيَكُونُ [١] » .

وندر خلوّها من جميع ما ذكر كقوله :

٥٣٧ — * عَلِمُوا أنْ يُؤَمَّلُونَ فجَادُوا [٢] *

وخرّج عليه قراءة : « لمن أراد أنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ [٣] » بالرفع .

وكذا ندر إعمالها في بارز كقوله .

٥٣٨ — * فلو أنْكِ في يَوْمِ الرخَاءِ سَأَلْتِنِي [٤] *

* * *

(كأن المخفّفة)

(ص) : وكأنَّ [٥] فأقوالها ، ويأتي خبرها مفرداً ، واسمية ، وفعلية مع لم ، أو لمّا أوْ قد .

(ش) : تخفف كأنَّ وفي إعمالها حينئذ الأقوال الثلاثة في « أن » : أحدها : المنع . وعليه الكوفيون . والثاني : الجواز مطلقاً في المضمر والبارز كقوله :

٥٣٩ — * كأنْ ثَدْيَيْهِ حُقّان [٦] *

---

(١) المزمّل ٢٠ .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

* قَبْلَ أنْ يُسألُوا بأعْظَمِ سُؤْلِ * من شواهد : الأشموني ١ : ٢٩٢ .

وفي أ : « أن يملون » ، تحريف . والسؤل بالضم : بمعنى المسئول .

(٣) البقرة ٢٣٣ .

(٤) قائله مجهول . وعجزه :

* طَلاَقَكِ لم أبْخَلْ وأنْتِ صديقُ *

من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٣٩ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ص ١٠٥ ، والأشموني ١ : ٢٩٠ .

(٥) ط : « وكان » . تحريف

(٦) قائله مجهول . وصدره :

* وصَدْرٍ مُشْرِقِ النّحر *

من شواهد : سيبويه ١ : ٢٨١ ، والإنصاف ١ : ١٩٧ ، وأوضح المسالك رقم ١٥٢ ، وابن عقيل ١ : ١٤١ ، والخزانة ٤ : ٣٥٨ ، والأشموني ١ : ٢٩٣ وفي ط : « كان » . تحريف .

وكقوله :

٥٤٠ — * كأن ظبيةً تعطو [١] *

في رواية النصب فيهما .

والثالث [٢] : الجواز في المضمر ، لا في البارز ، ولا يلزم أن يكون ضمير الشأن أيضاً ، كما في (أن). ويزيد عليها بجواز كون خبرها مفرداً كقوله: « كأن ظبيةٌ في رواية الرفع . وجملة اسمية كقوله : « كأنْ [٣] ثَدْياه حُقّان » في رواية الرَّفع.

وفعليّة مُصدّرة بلم، نحو : « كأنْ لَمْ تَغْنَ بالأَمْسِ [٤] » .

أو بلمّا الجازمة . قال أبو حيّان : ولم يسمع، وينبغي أن يتوقف في جوازه .

أو بقد نحو :

٥٤١ — * لما تزُلْ بِرِحَالِنَا وكأنْ قَدِ [٥] *

أي وكأن[٦] قد زالت .

* * *

[لكن المخفّفة]

(ص) : ولكن فلا تعمل خلافاً ليونس .

(ش) : تخفف (لكن) ، فلا تعمل أصلاً ، لعدم سماعه، وعلّل بمباينة لفظها للفظ الفعل ، وبزوال موجب إعمالها ، وهو الاختصاص ، إذ صارت يليها الاسم والفعل ، وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياساً على إنْ ، وأنْ ، وكأنْ [٧] .

---

(١) قطعة من بيت نسب إلى كعب بن أرقم وهو بتمامه :

ويوماً توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السّلم

ونسبه سيبويه ١ : ٢٨١ إلى ابن صريم اليشكريّ .

من شواهد : الأشموني ١ : ٢٩٣ .

(٢) أ : « الثالث » بإسقاط واو العطف. (٣) ط : « كان » . تحريف .

(٤) يونس ٢٤ . وفي ط : « كان » تحريف .

(٥) للنابغة الذبياني : ديوانه ١٤٣ . وصدره :

* أزف الترحّل غير أن ركابنا *

من شواهد : قطر الندى ٢٢٢ . وفي ط : « وكان » . تحريف .

(٦) ط : « وكان » تحريف . (٧) ط : « وكان » . تحريف .

(لعل المخفّفة)

(ص) : لا لعلّ . وجوّزه أبو عليّ [١] . وينوي [٢] الشأن .

(ش) : لا تخفف لعلّ ، وقال الفارسي : تخفّف ، وتعمل في ضمير الشأن محذوفاً .

* * *

[مسألة] :

(ص) : مسألة : تلي « ما » ليت ، فتعمل ، وتهمل . ولا يليها الفعل بحال [٣] في الأصحّ . والباقي فلا تعمل . وجوّزه الزّجّاجيّ فيها . والزجّاج ، والحريريّ [٤] في لعلّ ، وكأنّ [٥] . وأوجبه الفرّاء في ليت ، ولعلّ . وهي زائدة كافّة . وقيل : نكرة يفسّرها ما بعدها خبراً . وقيل : نافية ، والأكثر أنّ (إنْ) معها تفيد الحصر . وأنكره أبو حيّان . قال التّنُوخيّ والزّمخشري والبيضاوي : وإنّ .

(ش) [٦] : توصل ليت بـ « ما » ، فيجوز إبقاء إعمالها وإهمالها كفّاً بـ « ما » . وروى بالوجهين قوله :

٥٤٢ — * قالت : ألا ليتَما هذا الحمامُ لنَا [٧] *

ويوصل بها الباقي ، فتكفّها عن العمل . وتلزم الإهمال نحو : « إنّما اللهُ إلَـهٌ واحِدٌ [٨] » ، « أنّما إلَـهُكم إلهٌ واحِدٌ [٩] » ، والفرق بينها [١٠] وبين ليت : أنّ ليت أشبه بالأفعال منها ، ولذا لزمتها نون الوقاية بخلاف البواقي . وأنها باقية الاختصاص

---

(١) ب فقط « الفارسي » . (٢) أ ، ب : « ونوى » .

(٣) ب « ولا يليها الفعل الفعل في الأصحّ » بتكرار كلمة « الفعل » . وإسقاط كلمة : « بحال » ، تحريف .

(٤) القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصريّ ، الإمام أبو محمّد الحريري . مات بالبصرة ٥١٦ .

(٥) ط : « وكان » . تحريف . (٦) « ش » سقطت من أ .

(٧) للنابغة الذبياني . ديوانه ٢٧ ، وعجزه :

* إلى حمَامَتِنا ونِصفُه فقَدِ *

من شواهد : سيبويه ١ : ٢٨٢ ، والإنصاف ٤٧٩ .

وأوضح المسالك رقم ١٣٨ ، وابن يعيش ٨ : ٥٨ . والأشموني ١ : ٢٨٤ .

(٨) النساء ١٧١ . (٩) الكهف ١١٠ .

(١٠) ب فقط : « بينهما » . بألف التثنية .

بالأسماء ، فلا تدخل على الأفعال بخلاف البواقي فإنها تدخل عليهما معاً نحو : « إنَّما يُوحَى إليَّ [١] » . « أنَّما خَلَقْناكُم عَبَثاً [٢] » . « كأنَّما يُساقُون إلى الموت[٣] » .

٥٤٣ — * ولَكِنَّما أسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ [٤] *

٥٤٤ — .. لَعَلَّما أضاءت لك النَّارُ الحِمارَ المُقَيَّدا [٥]

فلهذا تعيَّن فيها [٦] الإلغاء .

وجاز في (ليت) الإعمال راعياً لقوة اختصاصها ، والإهمال إلحاقاً بأخواتها .

قال أبو حيَّان : ووقفت على كتاب، تأليف طاهر القَزْوِينيّ في النحو ، ذكر فيه : أن ليتما تليها الجملة الفِعْليَّة ، بل نقله أبو جعفر الصفّار عن البصريين ، لكن الأخفش على سعة حفظه [٧] قال : إنه لم يسمع قط : ليتما يقوم زيد .

ونقل أبو حيَّان عن الفراء : أنه جوَّز إيلاء الفعل [٨] ليت ، لأنها بمعنى : « لو ». وأنشد حفظه الله [٩] .

٥٤٥ — * فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهمَّ عَنِّي ساعةً [١٠] *

وخرَّجه البصريون على حذف الاسم .

وقد أشرت إلى الخلاف في الحالين[١١] [١٤٤] بقولي : ولا يليها الفعل بحال ، أي

---

(١) الأنبياء ١٠٨ .

(٢) المؤمنون ١١٥ .

(٣) الأنفال ٦ : « إلى الموت » سقطت من ب ، ط .

(٤) لامرئ القيس . ديوانه ٣٩ . وعجزه :

* وقد يُدْرِكُ المجدَ المُؤثَّلَ أمْثالي *

انظر : شرح شواهد المغني ص ٦٤٢ . وفي أ : « يسعى » مكان : « أسعى » ، تحريف .

(٥) للفرزدق . ديوانه ٢١٣ ، وتمامه :

* أعد نظراً يا عبد قيس * ... الخ

من شواهد : « الإيضاح ١٢٧ ، وشذور الذهب ٢٧٩ . والأشموني ١ : ٢٨٤ .

(٦) أو ط : « فيه » مكان : « فيها » .

(٧) كلمة : « حفظه » سقطت من ط .

(٨) كلمة : « الفعل » سقطت من أ .

(٩) كلمة : « الله » سقطت من ط .

(١٠) سبق ذكره رقم ٥١٣ .

(١١) أ ، ب : « الحالتين » .

لا [١] مع (ما) ، ولا مجرّدة [٢] .

ويحصّل من جميع المسألتين ثلاثة أقوال :

وذهب الزّجّاجيّ : إلى أنه يجوز الإعمال في الجميع . حكى : « إنّما زيداً قائم »، ويقاس في الباقي . ووافقه الزمخشري وابن مالك ، ونقله عن ابن السّرّاج .

وذهب الزّجّاج وابن أبي الربيع : إلى أنه يجوز[٣] في ليت، ولعلّ وكأنّ[٤] خاصة .

ويتعيّن الإلغاء في : إنّ ، وأنّ ، ولكنّ . وعُزي إلى الأخفش . ووجّه باشتراك الثلاثة الأول في تغيير معنى الجملة الابتدائية بخلاف الأُخَرِ، فإنّهن لا يُغَيِّرْن مع الابتداء .

وذهب الفرّاء : إلى وجوب[٥] الإعمال في ليت ، ولعلّ ، ولم يجوّز فيهما الإلغاء .

وعندي جواز الوجهين في ليت، وإنْ قُصِراً على السّماع . وتعيّن الإلغاء في البواقي لعدم سماع الإعمال فيها [٦] . ثم « ما » المذكورة زائدة كافة عن العمل ، مهيّئة لدخول هذه الأحرف على الجمل . هذا هو المعروف .

وزعم ابن دُرُسْتويه وبعض الكوفيّين : أنها نكرة مبهمة بمنزلة الضمير المجهول لما فيها من التفخيم ، والجملة التي بعدها في موضع الخبر ، ومفسّرة لها كالتي بعد [٧] ضمير الشأن .

وردّ بأنها لو كانت كذلك لاستعملت مع جميع النواسخ كضمير الشأن .

وزعم أبو عليّ الفارسيّ : أنها نافية ، واستدلّ بأنها أفادت[٨] معها : الحصر نحو : « إنما الله إلهٌ وَاحِدٌ [٩] » كإفادة [١٠] النّفي والإثبات بإلاّ .

---

(١) سقطت : « لا » من ط .

(٢) ط : « وما لا مجرّدة » ، بزيادة « ما » ، تحريف .

(٣) ب : « لا يجوز » بزيادة : « لا » النافية . (٤) ط : « وكان » تحريف .

(٥) أ فقط : « إلى جواز » مكان : « إلى وجوب » . (٦) كلمة : « فيها » سقطت من ب .

(٧) كلمة : « بعد » سقطت من ب ، ومكانها بياض .

(٨) العبارة في ا ، ب : «أفادت معنى الحصر» .

(٩) النساء ١٧١ . (١٠) أ ، ب : « كما أفاده »

وما ذكر من إفادتها الحصر قول الأكثرين . وأنكره طائفة يسيرة من النحاة منهم : أبو حيّان .

وألحق الزمخشريّ بإنما المكسورة : أنّما المفتوحة . فقال : إنها تفيد الحصر ، لأنها فرعها، وما ثبت للأصل ثبت للفرع . وقد اجتمعا في قوله تعالى : « قل إنّما يُوحَى إليّ أنّما إلَـهُكم إلـهٌ وَاحِدٌ [(١)] »، فالأولى لقصر الصّفة على الموصوف، والثانية بالعكس.

قال أبو حيّان : وهذا شيء انفرد به. قال: ودعوى الحصر في الآية باطلة، لاقتضائها: أنه لم يوح إليه غير التوحيد .

وأجيب بأنه حصر مقيّد ، إذ الخطاب مع المشركين ، أي ما يوحى إليّ في شأن الربوبية إلاّ التوحيد لا الإشراك [(٢)] ، فهو قصر قلْبٍ على حدّ : « ومَا مُحَمّدٌ إلاّ رَسُولٌ [(٣)] » إذ ليست[(٤)] صفاته صلى الله عليه وسلم منحصرة في الرّسالة ، وإن كان قصر إفراد .

وقد وافق الزمخشريّ على ذلك البَيْضاويّ [(٥)]. وسبقه التَّنُوخِيّ[(٦)] في (الأقصى القريب) [(٧)] . ولم يتعرّض له سواهم فيما علمت .

---

(١) الأنبياء ١٠٨ .

(٢) أ : « الاشتراك » ، تحريف .

(٣) آل عمران ١٤٤ .

(٤) ب : « أنت » مكان « ليست » تحريف .

(٥) هو عبد الله بن عمر بن محمّد بن علي ، أبو الخير ، قاضي القضاة ناصر الدين البيضاويّ .
له : شرح الكافية لابن الحاجب مات ٦٨٥ .

(٦) هو : الشيخ زين الدين محمد بن محمد التنوخي المتوفي ٧٤٨ .

(٧) اسمه في كشف الظنون حـ ١ نهر ١٣٧ : « أقصى القُرْب » .

لا النافيةُ للجنسُ

(ص)[١] : مسألةٌ : كإنّ[٢] (لا) إنْ لم تتكرر ، وقصد بها النفي العام في نكرة تليها غير معمولة لغيرها ، لكنْ إنْ كان غير مضاف ، ولا شبيهه ، ركّب معها ، وبني على ما ينصب به .

وتمنعه الباء غالباً . وقيل : معرب[٣] مطلقاً ، وقيل : مثنىً[٤] وجمعاً . وقيل : إن ركبت لم تعمل في الخبر . قيل[٥] : ولا الاسم . وهل يكسر المؤنث بتنوين أو دونه ، أو يفتح ؟ أقوال : والأصحّ جواز الأخيرين .

ويجب تنكير الخبر ، وتأخيره ولو ظرفاً . وذكره إنْ جُهِل خلافاً لقوم وإلاّ فحذفه غالباً[٦] . والتزمه تميم . ويكثر[٧] مع إلاّ . ويرفع تاليها بدلاً من محل الاسم ، وقيل : « لا » معه . وقيل : ضمير الخبر . وقيل : خبراً لـ « لا » مع اسمها .

ويجوز نصبه خلافاً للجرْمي . وربّما حذف الاسم دونه . وجوّز مبْرمان حذف « لا » . وربّما ركّب مع لا الزائدة .

والجمهور : أن « لا أبالك » ، ولا « يدي لك » مضافٌ ، واللام زائدة . وابن مالك : عومل كهو . واللام متعلقة بمقدّر[٨] غير خبر .

والمختار وفاقاً لأبي عليّ[٩] ، وابن يسعون ، وابن الطّراوة : على لغة القصر . (ولك) الخبر .

ولا تحذف اللاّم اختياراً . ولا تفصل بظرف خلافاً ليونس . وقيل : الخلف في

---

(١) (ص) سقطت من أ .
(٢) ط : « كان . تحريف .
(٣) أ : « يعرب » بالياء .
(٤) ط : « مبني » بالباء والنون ، تحريف .
(٥) كلمة : « قيل » سقطت من ب .
(٦) أ ، ب : « غالب » بالرفع .
(٧) ب : « ويكسر » بالسين ، تحريف .
(٨) كلمة : « بمقدر » سقطت من أ
(٩) أ ، ب : « الفارسيّ » .

الناقص ، ويجوز باعتراض . والجمهور ينزع [١] تنوين شبه مضاف . وجوّزه ابن مالك بقلّة [٢] ، وابن كيسان بحُسْن .

وبني أهل بغداد النّكرة إن عملت في ظَرْف . والكوفية : المَطوّل . ولا تعمل في مَفْصُول خلافاً للرّمانيّ ، ومعرفة خلافاً للكسائي في علم مفرد ، ومضاف لِكُنْيــة ، ولله ، والرحمن ، والعزيز . وللفرّاء [٣] في ضمير غائب ، وإشارة .

(ش) [٤] : تعمل [٥] « لا » عمل إنّ إلحاقاً بها ، لمشابهتها لها [٦] في التصديــر [٧] والدّخول على المبتدأ والخبر ، ولأنها لتوكيد النّفي كما أنّ إنّ لتوكيد الإثبات . فهو قياس نقيض ، وإلْحَاقُها بليس قياس نظير ، لأنها نافية مثلها ، فهو أقوى في القياس ، لكن عملها عمل إنّ أفصح وأكثر في الاستعمال . وله شروط :

الأول : ألاّ تكــرّر ، فإن كرّرت لم يتعيّن إعمالها ، بل يجوز — كما سيأتي — في التوابع .

الثاني : أن يقصد بها النفي العام ، لأنها حينئذ تختصّ بالاسم . فإن لم يقصد العموم ، فتارة تلغى ، وتارة تعمل عمل ليس .

الثالث : أن يكون مدخولها نكرة ، فلا تعمل في معرفة بإجماع البصريين ، لأن عموم النفي [١٤٥] لا يتصوّر فيها . وخالف الكوفيون في هذا الشرط ، فأجاز [٨] الكسائي إعمالها في العلم المفرد نحو : لا زيد . والمضاف لكنية نحو : لا أبا محمد [٩] ، أو للهِ ، او الرّحمن ، والعزيز ، نحو : لا عبد الله ، ولا عبد الرحمن ، ولا عبد العزيز .

---

(١) أ ، ب : « لا ينزع » بزيادة لا النافية ، تحريف. وانظر الشرح .
(٢) ب : « نقلة » بالنون ، والقاف ، تحريف .
(٣) أ ، ط : « والفرّاء » .
(٤) (ش) سقطت من أ .
(٥) في أ : « لا تعمل عمل إن » بتقديم : « لا » تحريف .
(٦) لفظ : « لها » سقط من أ .
(٧) أ ، ب : « في النصب » مكان : « في التصدير » . تحريف .
(٨) ب فقط : « أجاز » » .
(٩) ب : « أيا محمد » بالياء المثناة ، مكان : « أبا » ، تحريف .

ووافقه الفرّاء على لا عبد الله . قال : لأنه حرف مستعمل [١] ، يقال لكل أحد : عبد الله . وخالفه في الأخيرين ، لأن الاستعمال لم يلزم فيهما [٢] ، كما لزم عبد الله .

والكسائيّ : قاسهما عليه [٣] . وجوّز الفرّاء إعمالها في ضمير الغائب ، واسم الإشارة نحو : لا هو ، ولا هي ، ولا هذين لك ، ولا هاتين لك . وكل ذلك خطأ عند البصريين .

وأمّا ما سمع مما ظاهره إعمالها في المعرفة كقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا هَلَكَ كِسْرى فَلا كِسْرى بَعْدَهُ ، واذا هَلَكَ قَيْصَر ، فلا قَيْصَر بَعْده » . وقوله : « قضيّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لَها [٤] » . وقول الشاعر :

٥٤٦ — * نَكِدْنَ ولا أُمَيّةَ في البِلادِ [٥] *

وقوله :

٥٤٧ — * لا هَيْثَمَ اللّيلةَ لِلْمَطِيِّ [٦] *

---

(١) في أ : « تارة يستعمل » بزيادة : « تارة » وبالياء في « يستعمل » .

(٢) ب : « لم يكن بها » مكان : « لم يلزم فيهما » . (٣) أ فقط : « عليها » .

(٤) نثر من كلام عمر رضي الله عنه في حق علي كرم الله وجهه كما في شرح الجامع ، لا شطر بيت ، ولهذا لم يذكره العيني في شواهده . وصار مثلاً يضرب عند الأمر العسير . فقول البعض هو من كلام علي رضي الله عنه ، وهو من الكامل ، ودخله « الوقْص » في جزأيه : الأول والثاني خبط فاحش » . انظر حاشية الصبان ٢ : ٤ .

(٥) لعبدالله بن الزّبير الأسدي .

* أرى الحاجاتِ عِنْدَ أبي خُبَيْبٍ *

من شواهد : سيبويه ١ : ٣٥٥ ، والأشموني ٢ : ٤

وفي أ ، ب : « يكون » مكان : « تكدن » ، و « أمير » مكان : « أمية » ، وفي ط : « يكون » مكان : « نكدن » . كله تحريف صوابه من كتب النحو والشواهد .

(٦) نسبه في الدرر ١ : ١٢٤ إلى بعض بني دبير . وعجزه .

* ولا فتىً مثْل ابن خيْبريّ *

من شواهد : سيبويه ١ : ٣٥٤ ، وابن يعيش ٢ : ١٠٢ والخزانة ٢ : ٩٨ ، والأشموني ٢ : ٤ . =

وقوله :

٥٤٨ — * تُبَكِّي على زَيْدٍ ولا زَيْدَ مِثْلَهُ (١) *

فمؤول باعتقاد تنكيره كما تقدم في العَلَم بأن جعل الاسم واقعاً على مُسمّاه ، وعلى كل من أشبهه ، فصار نكرة لعمومه ، أو بتقدير : « مثل » .

وأمّا قولهم : «لا أبا لك» ، و «لا أخا لك» ، و «لا يَدَيْ لك» ، و «لا غلامي لك» ، قال :

٥٤٩ — أهَدموا بَيْتَك لا أبا لَكَا وزعموا أنّك لا أخا لَكَا (٢)

وقال :

٥٥٠ — لا تُعْنَيَنّ بما أسبابُه عَسُرَتْ فلا يَدَيْ لامرىءٍ إلّا بما قُدِرا (٣)

ففيه أقوال : أحدها : وعليه الجمهور : أنها أسماء مضافة إلى المجرور باللام ، واللام زائدة لا اعتداد بها ، ولا تعلّق (٤) ، والخبر محذوف ، والإضافة غير محضة كهي في : « مثلك » و « غيرك » ، لأنه لم يقصد في أب ، أو أخ معيّنٍ ، فلم تعمل « لا » في معرفة ، وزيدت اللام تحسيناً للفظ ، لئلا تدخل لا على ما ظاهرة التعريف (٥) .

= وفي أ : « لاهيم » مكان : « لا هيثم » ، تحريف . وفي ط : « لاهيتم » بالتاء تحريف أيضاً . وهيثم : اسم رجل كان حسن الحداء للإبل . وابن خيبريّ . هو جميل بن معمر صاحب بثينة نسبة إلى جدّه الرابع .

(١) قائله مجهول . وعجزه .

* بريءٌ من الحمّى سليم الجوانح *

انظر الدرر ١ : ١٢٤ .

(٢) نسبه سيبويه ١ : ١٧٦ لابن همّام السلولي .

(٣) قائله مجهول . وانظر الدرر ١ : ١٢٥ . (٤) أ فقط : « ولا تتعلّق » بتاءين .

(٥) ترتيب هذا النص في أ . ب متفق . ولكنه في ط مختلف .
ففي أ ، ب بعد قوله : « وأما قولهم : لا أبا لك ولا أخا لك ، ولا يدي لك ، ولا غلامي لك يقول : « فزيدت اللام » الخ . ثم يقول : « ففيه أقوال » ويسرد القول الأول إلى أن يصل إلى قوله : « فلم تعمل لا في معرفة » ثم يستدل بالبيتين المذكورين . مع ملاحظة أن الاختلاف في الترتيب فقط . وأما النص فإنه كامل في النسخ الثلاث .

الثاني : أنها أسماء مفردة غير مضافة عوملت معاملة المضاف في الإعراب ، والمجرور باللام في موضع الصّفة لها [١] . وهي متعلّقة بمحذوف . والخبر أيضاً محذوف . وعليه هشام ، وابن كيسان . واختاره ابن مالك . قال: لأنها لو كانت مضافة لكانت الإضافة محضة، إذ ليس صفة عاملة ، فيلزم التعريف. وردّ بعدم انحصار غير المحضة في الصّفة .

الثالث : أنها مفردة جاءت على لغة القَصْر . والمجرور باللام هو الخبر . وعليه الفارِسيّ ، وابن يَسْعون ، وابن الطّراوة . وإنما اختّرته لسلامته من التأويل والزيادة ، والحذف ، وكلها خلاف الأصل .

وكان القياس في هذه الألفاظ : لا أب لك ، ولا أخ لك ، ولا يَدَيْن لك قال :

٥٥١ ــ * أبي الإسلام لاَ أب لي سِـواه [٢] *

وقال :

٥٥٢ ــ * تأمّل فلا عَيْنَيْنِ للمْرءِ صَارِفـاً [٣] *

إلاّ أنه كثر الاستعمال بما تقدّم مع مخالفة القياس . ولم يرد في غير ضرورة إلاّ مع اللام .

وردّ بحذفها في الضرورة . قال :

٥٥٣ ــ أبِا الْمَوْت الذيلابُد أنّــي مُلاَقٍ لا أباكِ تُخَوِّفِينِي [٤]

ولا يجوز أيضاً في غير ضرورةِ الفصلُ بين اللام والاسم بظرف أو مجرور آخر

---

(١) في أ : «بها» مكان : «لها» .

(٢) لنهار بن توسعة اليشكري . وعجزه :

* إذا افتخروا بقيس أو تميم *

انظر الدرر ١ : ١٢٥.

(٣) قائله مجهول . وعجزه :

* عنايته عن مَظْهر العِبرَات *

وانظر الدرر ١ : ١٢٥ .

(٤) لأبي حيّة النميري .

انظر : إيضاح الوقف والابتداء ١ : ٣٩٦ ، والعقد الفريد ٢ : ٤٨٨ .

نحو : لا أبا اليوم لك ، ولا يدي — بها — لك . وجوّزه يونس في الاختيار . كذا حكاه ابن مالك .

وقال أبو حيّان : الذي في كتاب سيبويه : أن يونس يفرّق في الفصل بالظرف (١) بين النّاقص والتّام ، فيجيزه بالأول دون الثاني .

وردّه سيبويه بأنه لا يجوز بواحد منهما بين إنّ واسمها ، ولا في باب كان ، فلا يجوز : إن عندك زيداً مقيم ، وإن اليوم زيداً (٢) مسافر ، وكذا في (٣) كان . فإذن لا فرق بين الناقص والتام .

وأجاز سيبويه الفصل بجملة الاعتراض نحو : لا أبا — فاعلم — لك .

الشرط الرابع : ألاّ يفصل بين « لا » والنكرة بشيء ، فإن فصل تعيّن الرفع لِضَعْفها عن درجة إنّ نحو : « لاَ فِيها غَوْلٌ (٤) » .

وجوّز الرّمّاني بقاء النصب. حكى(٥) : « لا — كذلك — رجلاً » ، و« لا — كزيد — رجلاً » ، و« لا كالعشية (٦) زائراً » .

وأجيب بأنّ اسم « لا » في الأوّلين محذوف ، أي لا أحد ، ورجلاً تمييز . والثالث(٧) على معنى : لا أرى .

الشرط الخامس : أن تكون النكرة غير معمولة ، لغير « لا (٨) » ، بخلاف نحو : جئت بلا زاد ، فإن النكرة فيه معمولة للباء ، ونحو : « لا مرحباً بهم » ، فإنها فيه معمولة لفعل مقدّر .

فإذا اجتمعت هذه (٩) الشروط نصبت الاسم ورفعت الخبر ، لكن إنما يظهر

---

(١) ط : « في الظرف » بوضع « في » مكان : « الباء » ، تحريف .
(٢) في أ : « إن عندك زيدٌ مقيم وإن اليوم زيدٌ » برفع « زيد » في الجملتين ، تحريف .
(٣) « في » سقطت من أ . (٤) الصّافّات ٤٧ .
(٥) في أ : « على » مكان : « حكى » ، تحريف . (٦) أ : « الفتية » بالفاء والتاء ، تحريف .
(٧) ط فقط . « والثاني » ، تحريف . والمقصود بالثالث المثال الثالث : وهو : « ولا كالعشيّة زائراً » .
(٨) أ ، ب : « لغيرها » مكان : « لغير لا » . (٩) كلمة : « هذه » سقطت من ط .

صب الاسم إذا كان مضافاً نحو : لا صاحب بِرٍّ ممقوت ، أو شبهه [١] بأن يكون عاملاً فيما بعده عمل الفعل نحو : لا طالِعاً جَبَلاً حاضرٌ ، ولا راغِباً في الشَّرِّ محمودٌ .

فإن كان مفرداً أي غير مضاف ولا شبيهه [١٤٦] ركِّب معها وبني [٢]. هذا مذهب أكثر البصريين .

واختلف في موجب البناء ، فقيل : تضمنّه معنى « مِنْ » كأنّ [٣] قائلاً قال : هل من رجل في الدار ؟ فقال مجيبه : لا رجل في الدار [٤] ، لأنّ نفي « لا » عام فينبغي أن يكون جواباً لسؤال عام . وكذلك [٥] صرح بـ « من » في بعض المواضع ، قال :

٥٥٤ ـ * ألا َ لا َ مِنْ سَبيل إلى هِنْـــد [٦] *

وصححه ابن عصفور . وردّ بان المتضمِّن معنى « من » هو « لا » : لا الاسم .

وقيل : تركيبه معها تركيب خمسة عشر بدليل زواله عند الفصل . وصححه ابن الصّائغ . ونقل عن سيبويه . وقيل : لتضمّنه [٧] معنى اللام الاستغراقية . وَرُدّ بأنه لو كان كذلك لوصف بالمعرفة ، كما قيل : لقيته أمْس الدابر .

وذهب الجَرْمي والزّجاجي والسِّيرافي ، والرّمّاني : إلى أن المفرد معها معــرب أيضاً . وحذف التنوين منه تخفيفاً [٨] لا بناء . ورد بأنّ حذفه من النكرة المطوّلة كان أوْلى ، وبــأنه لم يعهد حذفِ التنوين إلاّ لمنع صرفٍ أو إضافة ، أو وصف العَلَــم بابن ، أو ملاقاة ساكن ، أو وقْف ، أو بناء . وهذا ليس واحداً مما قبل البناء ، فتعيّن البناء .

وذهب المبرّد : إلى أنّ المثنى والجمع على حدّه معربان معها ، لأنه لم يعهد فيهمــا

---

(١) ب : « أو شبهها به » .

(٢) ط : « على هذا مذهب البصريين » بزيادة : « على » .

(٣) ط : « كان » . تحريف .

(٤) المثال في ب : « لا رجل في الدار يجيبه » .

(٥) أ . ب : « ولذلك » باللام .

(٦) قائله مجهول وهو قطعة من بيت ، تمامه .

* فقام يذَودُ النّاسَ عَنْها بسيفه وقال : ... الخ .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٥٩ .

(٧) ط فقط : « تضمنه » بدون اللام .

(٨) ب : « تحويفاً » مكان : « تخفيفاً » ، تحريف .

التركيب مع شيء آخر ، بل ، ولا وجد في كلام العرب مثنّى وجمع (١) مبنيّان . ونقض بأنه قال ببنائهما في النّداء ، فكذا هنا . وعلى الأول فيبنى مدخولها على ما ينصب به . فالمفرد ، وجمع التّكسير على الفتح نحو : لا رجل ، ولا رجال في الدار . والمثنى والجمع على الياء كقوله :

٥٥٥ — * تعزّ ، فلا إلفَيْنِ بالعَيْشِ مُتِّعَا (٢) *

وقوله :

٥٥٦ — * أرَى الرَّبْعَ لا أهْلِين في عَرصَاته (٣) *

وقوله :

٥٥٧ — يُحْشَرُ النَّاسُ لا بنين ولا آ باءَ إلاَّ وقَدْ عَنَتْهُمْ شُـئونُ (٤)

وأما جمع المؤنث السالم ففيه أقوال :

أحدها : وجوب بنائه على الكسر ، لأنّه علامة نصبه .

الثاني : وجوب بنائه على الفتح ، وعليه المازني والفارسيّ (٥) .

الثالث : جواز الأمرين ، وهو الصحيح للسماع ، فقد روى بالوجهين قوله :

---

(١) في أ فقط : « مثنى ولا جمع » بزيادة : « لا » النافية .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

* ولَكِنْ لِورّادِ المَنُونِ تَتَابُعُ *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٥٧ ، وشذور الذهب ٨٣ ، والأشموني ٢ : ٧ .

(٣) قائله مجهول . وعجزه :

* ومن قبلُ عن أهْليه كان يضيقُ *

انظر الدرر ١ : ١٢٦ .

(٤) قائله مجهول .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٥٨ ، والأشموني ٢ : ٧ .

وفي أ : « علمتم » مكان : « عنتهم » ، تحريف . وفي ط : « قد علتهم » باللاّم ، تحريف .

(٥) في أ : « الفارسي والمازني » على التقديم والتأخير .

٥٥٨ — ٭ ولا لذّات للشّـــيب [١] ٭

وقوله :

٥٥٩ — لا سابغات ولا جَأْوَاءَ باسِلَةً[٢]

قال أبو حيّان: وفرع بعض[٣] أصحابنا بناء [٤] الكسر والفتح على الخلاف في حركة لا رَجُلَ . فمن قال : إنها حركة إعراب أوجب هنا الكسر . ومن قال : إنها [٥] حركة بناء أوجب الفتح للتّركيب كخمسة عشر ، إذ الحركة ليست للذات خاصّة، إنما هي للذات ، و « لا » . ومن جوَّز الوجهين راعى الأمرين . ثم إذا بني على الفتح جوازاً أو وجوباً ، فلا ينوّن [٦] كما هو ظاهر .

وإن بني على الكسر فقيل : لا ينّون ، وعليه الأكثرون ، كما لا يُنوّن في النـــداء نحو : يا مسلمات . وبه ورد البيتان السّابقان .

وقيل : ينّون ، وعليه ابن [٧] الدّهان وابن خروف ، لأن التنوين فيه كالنون في الجمع ، فيثبت كما ثبت [٨] في : لا مسلمين لك [٩] .

فإن أضيف لفظاً أو تقديراً أعرب بالكسر وفاقاً نحو : لا مسلماتِ زيد لك ، أو لا مسلمات لك .

---

(١) قطعة من بيت لسلامة بن جندل التميميّ ، وهو بتمامه:

أَوْدَى الشَّبَابُ الذي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فيه نَلَذُّ ، ولا لذَّاتِ للشّيـــبِ

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٥٦ ، وروايته : « إن الشباب » مكان : « أودى الشباب » .
وابن عقيل ١ : ١٤٣ ، والأشموني ٢ : ٨ .

(٢) قائله مجهول . وعجزه

٭ تَقِي المَنُونَ لدَى اسْتِيفَاء آجالِ ٭

من شواهد الأشموني ٢ : ٩ . وفي أ : « بأسلحة » ، مكان : « باسلة » ، تحريف .

(٣) كلمة : « بعض » سقطت من أ

(٤) كلمة : « بناء » سقطت من ب ، ط . (٥) « إنها » سقطت من ب . ط .

(٦) في أ : « فلا تنوين » .

(٧) « ابن » سقطت من أ . وقد سبقت ترجمة ابن الدّهان ٢ : ٤٦ (٨) أ : « يثبت » مكان : « ثبت» .

(٩) أ : « مسلمين لك » بإسقاط لا النافية ، تحريف .

ومن قوله بعد ذلك : « فإن أضيف » إلى قوله : « ويمنع التركيب » سقط من أ .

ويمنع[(١)] التركيب غالباً دخول الباء على لا نحو : بلا زاد . وسمع[(٢)] : « جئت بلا شيْءَ » بالفتح ، وهو نادر .

والإجماع على ان « لا » هي الرافعة للخبر عند عدم التركيب ، وأما في التركيب فكذلك عند الأخفش والمازني والمبّرد ، والسيرافي ، وجماعة . وصححه ابن مالك إجراء لها مجرى إنّ .

وقيل : إنها لم تعمل فيه[(٣)] شيئاً ، بل « لا » مع النكرة[(٤)] في موضع رفع على الابتداء ، والمرفوع خبر المبتدأ . وصححه أبو حيان ، وعزاه لسيبويه .

واستدل لجواز[(٥)] الإتباع هنا[(٦)] بالرفع قبل استكمال الخبر بخلاف إنّ .

وذهب بعضهم : إلى أنها لم تعمل في الاسم أيضاً شيئاً حالة التركيب ، لأنها[(٧)] صارت منه بمنزلة الجزء ، وجزء الكلمة لا يعمل فيها . وبقي في المتن مسائل :

[مسائل] :

الأولى : يجب تنكير خبر « لا » ، لأن اسمها نكرة ، فلا يخبر عنها بمعرفة. وتأخرّه عنها ، وعن الاسم ، ولو كان ظرفاً او مجروراً لِضَعْفِها ، فلا يجوز الفصل بينها وبين اسمها لا بخبر ، ولا بأجنبيّ .

الثانية : حذف خبر هذا الباب – إن علم – غالب[(٨)] في لغة الحجاز ، ملتزِم في[(٩)] لغَة تميم ، وطيّء ، فلم يلفظوا به أصلاً نحو : « لاَ ضَيْرَ[(١٠)] » . « فَلا فَوْتَ[(١١)] » . و« لا ضَرَرَ ولا ضِرار » . و« لا عَدْوَى ولا طِيَرةَ » ، « لا بأس » .

وإنما كثُر أو وجب ، لأن « لا » ، وما دخلت عليه جواب استفهام عام. والأجوبة

(١) أ : « ومنع » مكان : « ويمنع » .
(٢) أ : « ومنع » مكان : « وسمع » ، تحريف .
(٣) كلمة : « فيه » سقطت من أ .
(٤) ط : « المنكرة » بالميم . تحريف .
(٥) أ ، ب : « بجواز » بالباء .
(٦) ب فقط : « هذا » مكان : « هنا » ، تحريف .
(٧) ب : « لا أنها » مكان : « لأنها » ، تحريف .
(٨) ب : فقط : « غالباً » بالنصب .
(٩) « لغة الحجاز ، ملتزم في » سقطت هذه العبارة من ب .
(١٠) الشعراء ٥ .
(١١) سبأ ٥١ .

يقع فيها الحذف والاختصار كثيراً ، ولهذا يكتفون فيها بـ «لا» ، ونعم ، ويحذفون الجملة بعدهما رأساً . وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع إلا نحو : « لا إلَه إلا الله [١] » ، « لا حَوْل ولا قُوَّة إلاّ بالله » .

وإنْ لم يعلم بقرينة قاليّة [٢] أو حاليّة لم يجز الحذف عند أحد فضلاً عن أن يجب . نحو : لا أحدَ أغْيَرُ مِنَ الله. قال ابن مالك: ومن [١٤٧] نسب إلى تميم التزام الحذف مطلقاً فقد غلط ، لأن حذف خبرٍ لا دَليل عليه يلزم منه عدم الفائدة . والعرب مُجْمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه . يشير إلى الزمخشريّ والجُزُوليّ .

وربما حذف الاسم وبقي الخبر ، قالوا : « لا عليك ، أي لا بأس عليك . وجوّز مَبْرمَان حذف « لا » .

الثالثة : إذا وقعت إلاّ بعد «لا» جاز في المذكور بعدها الرفع والنصب نحو: « لا سيف إلا ذو الفَقَار [٣] ، وذَا الفَقَار » . « ولاَ إلَهَ إلاّ اللهُ ، وإلاّ اللهَ » ، فالنصب على الاستثناء .

ومنعه الجَرْمي ، قال : لأنه لم يتم الكلام ، فكأنك قلت : الله إلهٌ .

وُرّد بأنه تَمّ بالإضمار والرَفع على البَدَل من مَحلّ الاسم .

وقيل : من محل « لا » مع اسمها . وقيل : من الضمير المستتر في الخبر المحذوف . وقيل : على خبر لا مع [٤] اسمها ، لأنهما في محل رفع بالابتداء .

الرابعة : نَدر تركيب النكرة مع لا الزائدة تشبيهاً بلا النافية كقوله :

٥٦٠ — * لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفَانُ لا ذُنوب لَهَا [٥] *

---

(١) الصافّات ٣٥ . (٢) القول ، والقال ، والقيل ، والقالة ، مصدر : « قال » .

(٣) ذو الفَقَار بفتح الفاء : سيف العاص بن مُنَبّة قتل يوم بدر كافراً ، فصار سيفه إلى النبيّ صلى الله عليه وسلم ثم صار إلى عليّ .

(٤) أ ، ب : « على الخبر للا مع اسمها » .

(٥) للفرزدق . ديوانه ٢٨٣ . وعجزه .

* إذاً لَلاَمَ ذَوُو أحْسَابِها عُمَرا *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٥٤ .

وهذا من التشبيه الملحوظ فيه(١) مجرد اللّفظ . وهو نظير تشبيه « ما » الموصولة بـ « ما » النافية في زيادة أن بعدها .

الخامسة : الجمهور على أنّ الاسم الواقع بعد «لا» إذا كان عاملاً فيما بعده (٢) يلزم تنوينه وإعرابه مطلقاً . وذهب ابن كَيسان : إلى أنه يجوز فيه التنوين وتركه وأنّ الترك أحسن إجراء له مُجْرَى المفرد في البناء ، لعدم الاعتداد بالمفعول من حيث إنه لو أسقط لصحّ الكلام .

وذهب ابن مالك : إلى جواز تركه بقلة تشبيهاً بالمضاف لا بناءً كقوله :

٥٦١ — * أراني ولا كُفْران للهِ أيَّـــةً (٣) *

وذهب البغداديون : إلى جواز بنائه إنْ كان عاملاً في ظرف أو مجرور نحو : « ولا جِدَالَ فِي الْحَجّ(٤) » ، بخلاف المفعول الصريح .

وذهب الكوفيون : إلى جواز بناء الاسم المطوّلَ نحو : لا قائل قولاً حسناً . ولا ضاربَ ضرباً كثيراً .

* * *

(ص) : وتفيد مع الهمزة توبيخاً ، وكذا استفهاماً خلافاً لَلشّلَوْبين فــلا تغير (٥) . وتمنياً فلا تلغى ، ولا خبر (٦) ، ولو مقدّر (٧) ولا إتباع إلا على اللفظ خلافاً للمبرّد .

---

(١) ط : « المحوظ فيه » . تحريف

(٢) عبارة ب : « إذا كان عاملاً فيها بعد » ، تحريف .

(٣) يذكر صاحب الدرر ١ : ٢٨ أن البيت لكثيّر عزّة ، وروايته :

ولم أر من ليلي نوالاً أعــده   ألا رُبّما طالبت غير منيل

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .

وعجزه في الدرر ١ : ١٢٧ .

* لِنَفْسِيَ لقد طالبْتُ غيْر منيل .

وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٨٢٠ ، فقد نسبه محققه إلى ابن الدمينة ديوانه ٨٦ .

وفي أ : « ولا كران » مكان : « ولا كفران » ، تحريف . وفي ط : « بالله » مكان « لِلّه » .

(٤) البقرة ١٩٧ .

(٥) ب : « فلا يغير » بالياء .

(٦) أ ، ب : « ولا خبراً » بالنصب .

(٧) أ : « ولو » مكان : « ولا » . ط : «ولا مقدراً» بالنصب

(ش) : إذا دخلت همزة الاستفهام على « لا » كانت على معان :

أحدها : أن يراد بها صريح الاستفهام عن النفي المحض دون تقرير ولا إنكار ، ولا توبيخ خلافاً للشَّلَوْبين ، إذْ زعم أنها لا تقع لمجرد الاستفهام المحض دون إنكار وتوبيخ. قال أبو حيّان : والصحيح وجود ذلك في كلام العرب لكنه قليل كقوله :

٥٦٢ ـ ألا اصْطِبارَ لِسَلْمى أم لها جَلَدٌ[1] *

الثاني : أن يكون الاستفهام على طريق التّقرير ، والإنكار ، والتوبيخ كقوله[2] :

٥٦٣ ـ * ألا طِعانَ ألاَ فُرْسانَ عَادِيَةً[3] *

وقوله :

٥٦٤ ـ ألا ارْعِواءَ لمن ولّـت شَبيبتُهُ[4] *

وحكم لا في هذين المعنيين[5] حكمها لو لم تدخل عليها الهمزة من جواز إلغائها ، وإعمالها عمل إنّ ، وعمل ليس بجميع أحكامها.

الثالث : أن يدخلها معنى التّمني . فمذهب سيبويه والخليل والجرمي : أنها لا تعمل إلاّ عمل إنّ في الاسم خاصة ، ولا يكون لها خبر ، لا في اللّفظ . ولا في التقدير[6] ، ولا يُتْبع اسمُها إلاّ على اللفظ خاصة . ولا يُلغَى[7] بحال . ولا تعمل عمل « ليس »

---

(١) نسب لمجنون بني عامر . وعجزه :

* إذا ألاَقي الذي لاَقاهُ أمْثالِي *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٦٦ ، والأشموني ٢ : ١٥ .

(٢) « كقوله » سقطت من أ .

(٣) قيل : إنه لحسان بن ثابت ، وقيل : لخداش بن زهير وعجزه :

* إلاّ تجشؤُكُمْ حَوْلَ التّنَانيرِ *

من شواهد : سيبويه ١ : ٣٥٨ ، والأشموني ٢ : ١٤ .

(٤) قائله مجهول . وعجزه :

* وآذنَتْ بِمَشيبٍ بعده هرَمُ *

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ص ٢١٢ ، وابن عقيل ١ : ١٤٦ .

(٥) كلمة : « المعنيين » سقطت من أ.

(٦) « ولا في التقدير » سقطت من أ ، ومكانها بياض مشار إليه بـ « ظ » .

(٧) رسمت في أ : « يلغا » بالألف .

نحو : ألا غُلام لي ، ألا ماءَ بارداً[١] وألا أُبالي ، ألا غُلامَ لي[٢] ، ألا غُلامَيْن ، ألا ماءَ ولبناً، ألا ماءَ وعسلاً بارداً حُلْواً [٣] .

وذهب المبرّد والمازني إلى جعلها كالمجردّة ،فيكون لها خبر في اللفظ ،أو في التقدير.

ويتبع اسمها على اللفظ ، وعلى الموضع . ويجوز أن تلغى ، وأن تعمل عمل ليس .

والفرق بين المذهبين من جهة المعنى : أنّ التّمنيَ واقعٌ على اسم لا على الأول ، وعلى الخبر على الثاني . ومن شواهدها قوله :

٥٦٥ ـ ألا عُمْرَ ولَّى مُسْتطاعٌ رجُوعه فَيَرْأبَ ما أثْأت يَدُ الغَفَلاتِ[٤]

و « مستطاع » خبر «رجوعه» ، والجملة صفة .

[تكرار لا]

(ص) : مسألة : يجب اختياراً خلافاً للمبرد تكرار «لا» إذا لم تعمل ، ولم يكن مدخولها بمعنى فعل ، وفي المفرد من[٥] خبر منفيّ بها ونعت ، وحال ، وماض لفظاً ومعنىً ، وقد يغني حرف نفي . ويعترض [٦] بين جار ومجرور [٧] . وزعمها الكوفية حينئذ اسماً كـ « غير » مضافاً .

(ش) : إذا لم تعمل لا إما لأجل الفصل، أو لكون مدخولها معرفة[٨] ، فمذهب سيبويه والجمهور : لزوم[٩] تكرارها، ليكون عوضاً عما فاتها من مصاحبة ذي العموم

(١) ط : « بارد » تحريف

(٢) ط : « ألا غلامي لى » بالياء ، تحريف . وقد كرّر المثال في العبارة

(٣) العبارة في أ : « وألا عسلاً بارداً حلواً » باسقاط ماء ، ورفع «حلو»، تحريف ، وفي ط : سقطت كلمتا : « ألا ماء » .

(٤) قائله مجهول .

من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٤٧ ، وقد أغفله صاحب الدرر . وفي ط : « يستطاع » بالياء .

(٥) في ب «وفي المبرّد المفرد من خبر»، تحريف.

(٦) أ: «وتعوض» مكان: «وتعترض»، تحريف. وفي ط:«وتعرض».

(٧) «بين الحال والمجرور»، تحريف.

(٨) ط: «بمعرفة». تحريف

(٩) ب فقط : لزم».

أو لأن العرب جعلتها في جواب : من سأل بالهمزة وأم . والسؤال [١٤٨] بهما لابد فيه من العطف ، فكذلك الجواب .

وأجاز المبرد وابن كيسان مع الفصل [(١)] والمعرفة ألاّ تكرر كقوله :

٥٦٦ — بَكَتْ أسفاً واسْتَرْجَعَتْ ثم آذنت رِكَائِبُهَا ألاّ إلينا رجُوعُهـا [(٢)]

وقوله :

٥٦٧ — * لا أنت شَانِيةٌ مِنْ شَأْنِنا شَاني [(٣)] *

وذلك عند الجمهور ضرورة . نعم إن كان مدخولها في معنى الفعل لم تكرر [(٤)] نحو : « لا نولك [(٥)] أن تفعل » ، لأنه ضُمِّن معنى : لا ينبغي لك [(٦)] . وكذا : « لا بلك السوء » لأنه في معنى : لا يسوءك الله ، لأنها لا تكرر مع الفعل المضارع — كما سيأتي [(٧)] .

ويلزم تكرارها أيضاً اختياراً إذا وليها مفرد منفي بها خبراً أو نعتاً أو حالاً نحو : زيد لا قائم ولا قاعد . ومررت برجل لا قائم ولا قاعد . ونظرت إليه لا قائماً ولا قاعداً ولم يكرّر في ذلك ضرورة في قوله :

٥٦٨ — * حَيَاتُكَ لا نَفْعٌ ومَوْتُكَ فَاجِعُ [(٨)] *

---

(١) ب : « الفعل » مكان : « الفصل » ، تحريف .

(٢) قائله مجهول .
من شواهد : سيبويه ١ : ٣٥٥ ، والخزانة ٢ : ٨٨ ، والأشموني ٢ : ١٨ .

(٣) قائله مجهول :
من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٥٥ . والأشموني ٢ : ٥ وصدره :
* أشاءُ ما شئتِ حتّى لا أزال لما *
وفي ط : « شانئة من شاننا »

(٤) ط فقط : « يكرر » بالياء .

(٥) يقال : « نولك أن تفعل كذا » ونوالُك . ومِنوَالُكَ أي : ينبغي لك .
وفي أ : « لا قولك » بالقاف ، تحريف .

(٦) « لَكَ » سقطت من ب ، ط .

(٧) « المضارع كما سيأتي » سقطت العبارة من أ ، ب .

(٨) في الدرر ١ : ١٢٩ : أنه لم يعثر على قائله ، وفي سيبويه نسب لرجل من بني سلول . وصدره :
* وأنت امرؤ منّا خلقت لغيرنا *
من شواهد سيبويه ١ : ٣٥٨ ، وابن يعيش ٢ : ١١٢ ، والخزانة ٢ : ٨٩ ، والأشموني ٢ : ١٨ .

وقوله :

٥٦٩ – قَهَرْتَ العِدَا لامُسْتَعِيناً بِعُصْبةٍ ولَكِنْ بأنواعِ الخَدائِعِ والمَكْرِ [١].

وتتكرر [٢] أيضاً في الماضي لفظاً ومعنىً نحو : زيد لا قام ولا قعد ، فلم يبق شيء لا [٣] تتكرر فيه سوى المضارع نحو : زيد لا يقوم .

وقد يغني عن تكرارها حرف نفي غيرها . وهو قليل كقوله :

٥٧٠ – • فلا هو أبْداهَا ولم يَتَجَمْجَمِ [٤] •

وتزاد « لا » بين الجار والمجرور ، فيتخطّاها الجار كقولهم : جئت بلا زاد .

• • •

(١) قائله مجهول .

من شواهد الأشموني ٢ : ١٨ .

(٢) ب : « وتكرر » بالتاء ، و ط : « ويتكرر » بالياء .

(٣) ط فقط : « إلاّ » مكان : لا .

(٤) لزهير . وصدره .

• وكَانَ طَوَى كَشْحاً على مُسْتَكِنَّةٍ •

انظر : المعلقات العشر ص ٨٢ .

ظنّ وأخواتها

(ص) : الرابع : الأفعال الدّالّة على ظن : كحجا يحجو ، لا لغلبة ، وَقَصْدٍ وَردّ ، وَسَوْقٍ ، وكَتْم ، وحِفْظ وإقامة وبُخْل .

وعدّ لا لحساب . وأنكره أكثر البصريّة .

وزعم لا لكفالة ، ورياسة ، وسِمَن وهُزال .

وجعل لا لتصيير ، وإيجاد ، وإيجاب ، وترتيب ، ومقاربة .

وهَبْ جامداً . ولا تختص بالضمير خلافاً للحريريّ . وأنكره البصريّة .

أو يقين كَعَلِمَ، لا لِعُلْمَةٍ وعرفان .

ووجَد لا لإصابة . وغِنىً[1] ، وحُزْن ، وحِقْد .

وألفى ، كهي . وأنكرها[2] البصريّة . ودرى لا لختل . وأنكرها المغاربة . وتعلّمْ كاعلم جامداً . وقال أبو حيّان : تتصرّف أو هما كظن ، لا لتهمة . وأنكر العبدريّ كونها لِلْعِلْمِ . وزعمها الفرّاء للكذب . وحسب لا لِلَوْن[3] . وخال يخال لا لِعُجْبٍ وظَلَع[4] . ورأى لا لإبصار . وضرب رئة[5] . قال الفارسيّ وابن مالك : ولا رأى . وما مرّ[6] قلبيّ . أو تحويل كصيّر ، وأصار . وجعل . وهَبْ[7] جامداً . وَرَدّ ، وكذا

(١) أ : « أو تمن » بالتاء والميم مكان : « أو غني » ، تحريف .

(٢) ب فقط : « وأنكره » .

(٣) ب : « لا لكون » ، تحريف . و ط : « لا لون » .

(٤) أ فقط : « طلع » بالطاء ، وهو تحريف . وانظر الشّرح .

(٥) أ : « وحزب ربه » بالباء ، تحريف . وانظر الشرح .

(٦) أ : « وما صد » بالصاد والدال : مكان : « وما مرّ » ، تحريف .

(٧) ط : « ووهب » .

ترك . واتّخذ وتَخِذ [١] في الأصح .

وألحق العرب بأرى العلمية « الحُلْمِيّة » . والأخفش بعلم : « سمع » معلّقة بعيْن وخبرها فعل صوت . وقوم بصيّر : «ضرب» مع مَثَل ،وابن أبي الربيع :مطلقاً. وهشام: عرف وأبصر . وابن دُرُستويه : أصاب وصادف ، وغادر . وابن أفلح : أكان . وخطّاب : كل متعدّ لِواحدٍ [٢] ضُمِّن تحويلاً . وبعضٌ : خَلَق [٣] . والسّكّاكِيّ : توهّم وتيقّن ، وشعر وتبين ، وأصاب [٤] واعتقد ، وتمنى وودّ ، وهبْ كاحسب

(ش) : الرّابع من الناسخ الأفعال الدّاخلة على المبتدأ والخبر ،فتنصبهما مفعولين ، وهي أربعة أنواع :

الأول : ما دلّ على ظنّ في الخبر ، وهو خمسة أفعال : أحدها: حجا. والمضارع يحجو . قال :

٥٧١ — * قد كنت أحْجُو أبا عَمْرو أخا ثِقَةٍ [٥] *

أي : أظن . فإن كانت بمعنى غلب في المحاجاة ، أو قَصد ، أو ردّ أو ساق ، أو كَتَم ، أو حَفِظ تعدّت إلى واحد فقط . أو بمعنى : أقام أو بَخِلَ فلازمة .

ثانيها : عدّ : أثبتها الكوفيّون ، وبعض البصريين [٦] . ووافقهم ابن أبي الربيع وابن مالك كقوله :

٥٧٢ — * فلا تَعْدُد الْمولَى شَرِيكَكَ في الغِنَى [٧] *

---

(١) كلمة : « وتخذ » سقطت من ط .

(٢) أ : « كل متعدّي » بإثبات الياء ، تحريف وفي النسخ الثلاث « واحد » بدون لام الجرّ .

(٣) « خلق » رسمت في أ هكذا « معه » . تحريف . (٤) كلمة : « وأصاب » سقطت من ط .

(٥) قيل لتميم بن مقبل . وقيل لغيره . وعجزه :

* حتّى ألَمّتْ بنا يوماً مُلِمّاتُ *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٧٢ ، وابن عقيل ١ : ١٥٠ ، والشذور ٣٥٧ ، والأشموني ٢ : ٢٣ .

(٦) ب : « وبعض البصريون » ، تحريف نَحويّ .

(٧) للنعمان بن بشير الأنصاري ، وعجزه :

* ولكنّما المولى شَرِيكُكَ في العُدْمِ *

انظر : شعر النعمان بن بشير الأنصاري ص ١٥٩ .

وهو من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٥٠ ، والأشموني ٢ : ٢٢ .

وقوله :

٥٧٣ — * لا أَعُدُّ الإقتار عُدْماً ولكن [(١)] *

أي : لا تظن ، ولا أظن . وأنكرها أكثرهم . فإن كانت بمعنى : حسب من الحساب أي العدّ الذي يراد به إحصاء المعدود [(٢)] تعدّت إلى واحد. وخرج عليه :

٥٧٤ — * تَعُدُّون عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَل مَجْدِكُم [(٣)] *

على أن « أفضل » بدل .

ثالثها : زعم بمعنى : اعتقد، كقوله :

٥٧٥ — * زعمتني شيخاً ولست بشيخ [(٤)] *

وقوله :

٥٧٦ — * فإن تَزْعُمِيني كنتُ أَجْهَلُ فِيكُم [(٥)] *

ومصدره : الزَّعْم ، والزُّعْم [(٦)] .

---

(١) نسبه في الدرر ١ : ١٣٠ إلى أبي دؤاد الإياديّ وعجزه :

* فَقْدُ مَنْ قد رُزِئْتُهُ الإعْدَامُ *

(٢) أ : « العادد » مكان : « المعدود » .

(٣) لجرير . ديوانه ٣٣٨ . وعجزه :

* بني ضَوْطريَ لولا الكميّ المقنّعا *

من شواهد : المغني ١ : ٢١٦ ، والخزانة ١ : ٤٦١ . وروايته الديوان : « هلا » مكان : « لولا » وفي أ : «غير البنين » مكان : « عقر النيب » ، تحريف. وفي ب : « غير النيب » ، تحريف .

(٤) لأبي أميّة الحنفيّ ، وعجزه :

* إنما الشيخ من يَدِبُّ دبيباً *

شرح شذور الذهب ٣٥٨ . وهذا الشاهد أغفله صاحب الدرر .

(٥) لأبي ذؤيب. وعجزه:

* فإنّي شَرَيْتُ الحِلْمَ بَعْدَكِ بالجهل *

من شواهد : سيبويه ١ : ٦١ ، وابن عقيل ١ : ١٤٩ واللسان : زعم .

(٦) مثلثة الفاء كما في القاموس ، وقد سقطت كلمة : « الزعم » الثانية من أ.

وذكر صاحب (العَيْن) : أن الأحسن أن توقع على: « أنْ وأنّ » ، ولم يرد[1] في القرآن إلا كذلك .

قال السّيرافي[2] : الزّعم: قولٌ يقترن به اعتقاد صحّ أو لم يصحّ .

وقال ابن دُرَيد : أكثر ما يقع على الباطل . وفي (الإفصاح)[3] : زعم: بمعنى علم في قول سيبويه . وقال غيره : يكون بمعنى[4] : اعتقد ، فقد يكون عِلْماً ، وقد يكون تَنَكُّراً[5] ، ويكون أيضاً ظنّاً غالباً . وقيل : يكون بمعنى الكذب .

فإن كانت بمعنى :كفل تَعدّت إلى واحد [١٤٩] . والمصدر : الزعامة كقوله :

٥٧٧ — * على اللهِ أرزاقُ العِباد كما زَعَمْ[6] *

أو بمعنى :رَأَس تعدّت تارة إلى واحد، وأخرى بحرف الجرّ . أو بمعنى :سَمِن أو هُزِلَ فلازمة . يقال : زعمت الشاة بمعنى : سَمِنت ، وبمعنى : هُزِلَتْ ،

رابعاً : جعل بمعنى : اعتقد نحو : « وجَعَلُوا المَلائِكَةَ الذّين هُمْ عِبَادُ الرَّحْمن إناثاً[7] ». أي : اعتقدوهم . فإن كانت بمعنى : صيّر — فستأتي في أفعال التصيير . وبمعنى أوجد نحو : « وجَعَل الظُّلُمَاتِ والنُّورَ[8] » ، أو أوجب نحو : جعلت للعامل[9] كَذا ، أو ألقى نحو : جعلت[10] بعضَ متاعي[11] على بعض تعدّت إلى واحد[12] . أو بمعنى : المقاربة فقد مرّت في باب كاد .

---

(١) أ : « لم يرد » بإسقاط الواو .

(٢) « قال السّيرافي » سقطت من أ .

(٣) ط فقط : « الإيضاح » مكان : « الإفصاح » .

(٤) كلمة : « بمعنى » سقطت من ب .

(٥) في ط : « تقليداً » مكان : « تنكّراً »، تحريف .
وفي أ : « منكرا » .

(٦) لعمرو بن شأس . وصدره :

* تقول هلكنا إنْ هلكْتَ وإنّما *

وقبل الشاهد كما ورد في اللسان : « زعم » :

وعاذلةٍ تَخْشَى الرّدى أن يصيبني تَروحُ وتَغْدُو بالمَلامَةِ والقَسَمْ

(٧) الزخرف ١٩ .

(٨) الأنعام ١ .

(٩) أ : « جعلت العامل كذا » .

(١٠) كلمة : « جعلت » سقطت من ب .

(١١) أ : « بساطي » مكان : « متاعي » .

(١٢) ب : « لواحد » باللام .

خامسها : هب : أثبته الكوفية ، وابن عصفور ، وابن مالك كقوله :

٥٧٨ – فقلتُ أجِرْني أبا خالـــدٍ وإلاّ فهبني امـرأً هالِكا[١]

أي : ظنني ، وقوله :

٥٧٩ – فهبها أمّةً هلكتَ ضياعـاً يزيدُ أميرها وأبو يزيـدِ[٢]

وهي جامدة . ولم يستعمل منها سوى الأمر ، لا ماض ، ولا مضارع ، ولا وصف ، ولا أمر[٣] باللام . ويتصل به الضمير المؤنث[٤] ، والمثنى والجمع . وزعم الحريريّ ...[٥] .

النوع الثاني : ما دلّ على يقين ، وهو خمسة أيضاً :

أحدها : علم نحو : « فإن علمتوهن مؤمنات[٦] » ، فإن كانت بمعنى : عرف تعدّت لواحد نحو : « لا تَعْلَمُون شيئاً[٧] » ، أو بمعنى : علم علمةً[٨] فهو أعلم ، أي مَشْقُوق الشّفة العليا فلازمة .

ثانيها[٩] : وجد نحو : « وإنْ وَجَدْنا أكثَرَهُم لفَاسِقين[١٠] » . ومصدرها : وِجْدان عن الأخفش ، ووجود عن السّيرافي .

فإن كانت بمعنى : أصاب تعدّت لواحد نحو : وجد فلانٌ ضَالّتَهُ وِجْداناً . أو بمعنى : استغني أو حزن ، أو حقد فلازمة . ومصدر الأولى : وِجْد مثلّث الواو .

---

(١) لابن همام السلوليّ :
شرح شواهد : المغني للسيوطي ٩٢٣ ، وابن عقيل ١ : ١٥١ ، والأشموني ٢ : ٢٤ ، والمغني ، ٢ : ١٥٢

(٢) لعقيبة بن هبيرة الأسدي كما نسبه الدرر ١ : ١٣١ .

(٣) أ ، ب : « ولا أمر ولا وصف باللام » . (٤) أ : « ضمير مؤنث » .

(٥) بعد قوله : « وزعم الحريري » : بياض بالنسخ الثلاث ولعل النص المفقود هو قوله كما جاء في الدرّة ١١١ : « ويقولون : هب أنّي فعلت ، وهب أنه فعل ، والصواب إلحاق الضمير المتصل به فيقال هَبْني فعلت ، وهبه فعل » الخ .
وقد ردّ عليه الشيخ ياسين في حاشيته فقال : « وزعم الحريري أن قول الخواص : هب أنّ زيداً قائم لحْنٌ . وذهل عن قول القائل : هب أن أبانا كان حماراً » . انظر حاشية ياسين ١ : ٢٤٨ .

(٦) الممتحنة ١٠ .

(٧) النّحل ٧٨ . (٨) العُلْمَه ، والعَلَمة : شق في الشّفَة العُلْيا .

(٩) ب : « ثامنها » ، تحريف . (١٠) الأعراف ١٠٢ .

والثانية : وَجْد بالفتح . والثالثة : مَوجْدِة .

ثالثها : ألفى بمعنى : وجد . أثبتها الكوفية وابن مالك كقوله :

٥٨٠ — * قد جرَّبوه فألفوه المُغيثَ إذا (١) *

وأنكرها البصريَّة وابن عصفور . وقالوا : المنصوب ثانياً حال ، والألف واللّام فيه في البيت زائدة .

رابعها : دَرى بمعنى : علم ، عدّها ابن مالك كقوله :

٥٨١ — * دُرِيتَ الوَفِيّ العَهْدَ يا عُرْوَ فاغْتَبِطْ (٢) *

قال : وأكثر ما تستعمل معدّاة بالباء كقوله : دريت به . فإن دخلت(٣) عليها همزة النقل تعدّت إلى واحدٍ بنفسها، وإلى آخر بالباء كقوله تعالى : « وَلاَ أَدْرَاكُم بِهِ (٤) » .

وقال أبو حيّان : لم يعدّها أصحابنا فيما يتعدّى لاثنين . ولعل البيت من باب التضمين : ضمّن : دريت بمعنى علمت . والتضمين لا ينقاس ولا ينبغي أن يجعل أصلاً حتى يكثر . ولا يثبت (٥) ذلك ببيت نادر محتمل للتضمين .

فإن كانت بمعنى ختل تعدّت لواحد (٦) نحو : دَرى الذِّئبُ الصّيْدَ : إذا استخفى له ليفترسه .

---

(١) قائله مجهول . وعجزه

* ما الرّوع عمّ فلا يلْوى على أحَدِ *

انظر : الدرر ١ : ١٣٢ .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

* فإن اغتباطاً بالوفاء حميدُ *

من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٤٨ ، والشذور ٣٦٠ والأشموني، ٢ : ٢٣ .

(٣) ب : « فقلت » ، تحريف.

(٤) يونس ١٦ .

(٥) العبارة في أ : « حتى يلتزموا إثبات ذلك » .

(٦) ب : « كواحد » بالكاف ، تحريف .

خامسها : تعلّم بمعنى : اعْلَمْ كقوله :

٥٨٢ — * تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا (١) *

قال ابن مالك : وهي جامدة لا يستعمل منها (٢) إلا الأمر . قال أبوحيّان : وتابع فيه الأعلم . وليس بصحيح ، لأن يعقوب حكى : « تعلمت فلاناً خارجاً » ، بمعنى علِمْتُ . أمّا تَعلَّمَ لا بمعنى : اعْلَمْ من : تعلّم يتعلّم ، فمتصرّف بلا نزاع ، ويتعدّى لواحد .

النوع الثالث : ما استعمل في الأمرين : الظنّ ، واليقين . وهو أربعة أفعال .

أحدها : ظنّ ، فمن استعمالها بمعنى : الظنّ : « إنْ نَظُنُّ إلاّ ظَنّاً وما نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِين (٣) » ، وبمعنى اليقين : « الذِّين يَظُنُّون أنهُم مُلاَقُو رَبِّهِمْ (٤) » . وزعم أبو بكر بن محمد بن عبد الله بن ميمون العبدري (٥) : أن استعمالها بمعنى العِلم غير مشهور في كلام العرب ، وأبقى الآية ونحوها على باب الظن ، لأن المؤمنين حتى الصدّيقين ما زالوا وجلين خائفين النفاق على أنفسهم .

وزعم الفرّاء : أن الظن يكون شكّاً ، ويقيناً ، وكذباً أيضاً . وأكثر البصريين ينكرون الثالث .

فإن كانت ظنّ بمعنى : اتّهم تعدّت لواحد نحو : ظننت زيداً . « ومَا هُوَ على الْغَيْبِ بِظَنِين (٦) » .

ثانيها : حسب فمن الظن « ويَحْسَبُون أنهم على شَيْءٍ » . ومن اليقين :

---

(١) لزياد بن سيّار كما نسبه الأمير في حاشيته على المغني ٢ : ١٥٢ . وعجزه :

* فبالغ بلطف في التَّحَيُّلِ والمَكْرِ *

من شواهد المغني ٢ : ١٥٢ ، وابن عقيل ١ : ١٥١ والأشموني ٢ : ٢٤ .

(٢) ب : « فيها » مكان : « منها » . (٣) الجاثية ٣٢ . (٤) البقرة ٤٦ .

(٥) هو محمد بن عبد الله بن ميمون بن إدريس بن محمد العَبْدريّ أبو بكر . من مصنفاته : شرحان على الجمل — شرح أبيات الإيضاح للفارسي . توفى ٥٦٧ .

(٦) التكوير ٢٤ . وفي أ : « بطنين » بالطاء ، تحريف .

وفي إعراب القرآن للعكبري ٢ : ٢٨٢ : بظنين بالظاء أي بمتّهم ، وبالضاد أي بخيل .

٥٨٣ — * حَسِبْتُ التُّقَى والجودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ [١] *

والمصدر حُسْبان[٢]. فإن كانت لِلَوْنٍ من نحو[٣] حَسِبَ الرّجل: إذا احمرّ لونه وابيض [٤] . أو كان ذا شُقْرة فلازمة .

ثالثها : خال يخال فمن الظن قوله : [١٥٠]

٥٨٤ — * إخَالُكَ إنْ لَمْ تَغْضُضِ الطّرْفَ ذَا هوى[٥] *

ومن اليقين قوله :

٥٨٥ — دعاني العذَارَى عمّهن وخِلْتُني لِيَ اسمٌ ، فلا أُدْعَى به وهو أوّلُ [٦]

والمصدر خَيْلاً ، [٧] وخالاً ، وخَيْلَةً ، ومَخَالةً ، وخَيلاَن،ومَخِيلة ، وخَيْلُولة [٨] . واشتقاقها من الخيال وهو الذي لا يتحقق [٩] .

فإن كانت بمعنى تكبر أو ظلع من: خال الفرس: ظلع . والمضارع منهما أيضاً : يخال فلازمة .

رابعها : رأى : قال تعالى : « إنّهُم يَرَوْنَهُ بَعيداً » ، أي يظنونه « ونَرَاه

---

(١) للبيد بن ربيعة الصحابي . وعجزه :

* رباحاً إذا ما المرْءُ أصْبح ثاقِلاَ *

وانظر ديوان لبيد ص ٢٤٦ .

(٢) حُسْبان ، وحِسْبان ، بضم الحاء وكسرها .

(٣) في أ : « فإن كانت من لون نحو حسب » .

(٤) الأحسب : بعير فيه بياض وحمرة . ورجل في شعر رأسه شقرة .

(٥) قائله مجهول . وعجزه :

* يَسومُكَ ما لا يُسْتَطَاعُ من الوَجْدِ *

من شواهد : الأشموني ٢ : ٢٠ . وفي ب : « يغصص » بالياء والصاد .

(٦) للنمر بن تولب .

شواهد : ابن عقيل ١ : ١٤٩ ، والأشموني ٢ : ٢٠ .

(٧) ط فقط : « أو خالاً » بوضع أو مكان : الواو . (٨) أ فقط : « وخيولة » .

(٩) ط : « لايخيف » مكان : « لا يتحقق » ، تحريف .

قريباً[١] » أي نعلمه . فإن كانت بمعنى : أبصر ، أو ضرب الرئة[٢] تعدّت لواحد . قال الفارسي وابن مالك : وكذا التي بمعنى اعتقد .

قال أبو حيّان : وذهب غيرهما : إلى أن التي بمعنى : اعتقد تتعدّى إلى اثنين . ويدلّ له قوله :

٥٨٦ — رأى النّاسَ إلاّ من رأى مِثْلَ رَأْيِهِ
خَوَارِجَ ترّاكين قَصْدَ الْمَخَارِجِ [٣]

وأفعال هذه الأنواع الثلاثة تسمى قلبيّة . وهي المرادة حيث قيل : أفعال القلوب .

النوع الرابع : ما دلّ على تحويل . وهي ثمانية أفعال : صيّر وأصار المنقولان من صار إحدى أخوات كان بالتضعيف والهمز قال :

٥٨٧ — * فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مأكُولْ [٤] *

وجعل : بمعنى صيّر : نحو : « فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً [٥] ». ووهب : حكى ابن الأعرابيّ : وهبني الله فِداءَك : أي صيّرني . ولا يستعمل بمعنى صيّر إلاّ الماضي فقط. وردّ نحو : « لَوْ يَرُدُّونَكُم مِنْ بَعْدِ إيمَانِكُم كُفَّاراً [٦] » . وترك كقوله :

---

(١) المعارج ٦ ، ٧ . وفي ب : بزيادة : « ونراه قريباً » بعد الآية من غير فصل .
وفي ب أيضاً بعد : « يظنون » : ونراه ، ونراه قريباً » بتكرير : « نراه » ، تحريف .

(٢) في التصريح ١ : ٢٥٠ : « تأتي رأى بمعنى : ضربت نحو : رأيت الصيد ، أي ضربت رئته » .
وفي أ ، ب : « رية » بالياء .

(٣) قائله مجهول .
وانظر الدرر ١ : ١٣٣ .

(٤) قيل لحميد الأرقط ، وقيل لرؤبة . وقبلـــه :

* ولعبت طيرٌ بهم أبابيلْ *

من شواهد سيبويه ١ : ٢٠٣ ، وأوضح المسالك رقم ١٨٤ والخزانة ٤ : ٢٧٠ ، والأشموني ٢ : ٢٥

(٥) الفرقان ٢٣ . وفي أ : « وجعلناه » بالواو ، تحريف .

(٦) البقرة ١٠٩ ، وفي ب . ط : « لم » مكان : « لو » ، تحريف .

٨٨٥ ــ * وَرَبَّيْتُـهُ حتـى إذَا مـا تـرَكْـتُـهُ
أخـا الْقَـوْم، وَاسْتَغْنَى عَن الْمَسْحِ شَارِبُـهْ[١]*

وتخـذ، واتّخذ كقـوله تعـالى[٢]: «لَتَخـذْتَ عَلَيْـه أَجْـراً[٣]»، وفي قـراءة: «لَتخِذْتَ[٤]»، «واتّخذَ الله إبراهيم خَلِيلاً[٥]».

وأنكر بعضهم تَعدّى ترك، وَتَخِذ، واتَّخذ إلى اثنين، وقال: إنما يتعدّى إلى واحد، والمنصوب الثاني حال.

قال ابن مالك: وألحق ابن أفلح بأصار[٦]: أكان المنقولة من كان بمعنى صار، قال: وما حكم به جائزٌ قِياساً لا أعلمه مسموعاً. وقال أبو حيان: لا أعلم أحداً من النُّحاة يقال له: ابن أفلح[٧]، لكن في شرح[٨] الأعلم رجل اسمه مسلم بن أحمد ابن أفلح الأديب، يكنى أبا بكر. أخذ كتاب سيبويه عن أبي عمر بن الحباب[٩]. قال: وما قاله ابن مالك من أنه جائز قياساً ممنوع، فإن مذهب سيبويه: أن النقل بالهمز قياس في اللازم[١٠] سماعٌ في المتعدّي. وكان بمعنى: صار تجري مجرى المتعدّي، فلا يكون النقل فيه بالهمز قياســاً.

(١) لفرعان بن الأعرف.
من شواهد: ابن عقيل ١ : ١٥٠، والأشموني ٢ : ٢٥.
(٢) أ : «لقوله»، وإسقاط كلمة: «تعالى».
(٣) الكهف: ٧٧ .
(٤) بكسر الخاء مخففة، وهو من: تَخِذَ يَتْخَذُ: إذا عمل شيئاً، ويقرأ أيضاً بالتشديد، وفتح الخاء وفيه وجهان.
أحدهما: هو افتعل من: تخذه، والثاني: أنه من: الأخذ.
وأصله: ايتخذ، فأبدلت الياء تاء، وأدغمت وأصل الياء: الهمزة. انظر إعراب القرآن للعكبري ٢ : ١٠٧ .
وفي أ ، ط : «لا تخذت»، وفي ب : «لا اتخذت»، وفيها تحريـف.
وقد اخترت رسم المصحف: «لتخذت» لاحتماله القراءتين المشار إليهما.
(٥) النساء : ١٢٥.
(٦) ب ، ط : «يصار كان»، تحريف. وانظر المتن والشرح.
(٧) في البحر ٣ /٣٦٥: زيد بن أفلح، وهو قارىء.
(٨) ط : «شيوخ» مكان: «شرح»، تحريف، وشرح الأعلم هو الشرح المعروف لكتاب سيبويه.
(٩) في أ : أبي عمرو بن الجبال، تحريـف.
(١٠) من قوله: «في اللازم» إلى قوله: «النقل فيه بالهمز قياساً »سقط من أ.

وألحق العرب برأي العلمية: «الحُلْميّة» فأدخلوها على المبتدأ والخبر ، ونصبوهما [١] بها مفعولين إجراءً لها مجراها من حيث أن كُلاًّ منهما إدراك بالباطن كقوله [٢] :

٥٨٩ ـ أراهم رُفْقَتِي حتّى إذا مَـا تَولّى اللّيلُ ، وانْخزَلَ انْخِزَالا [٣]

وفي التنزيل : « إنّي أرَاني أعْصِر خَمْراً [٤] » ، فأعمل مضارع رأي الحُلْميّة في ضميرين متصلين لمسمّى واحد ،وذلك خاص بـ « عَلِمَ » ذات المفعولين، وما جرى مجراها [٥] .

وألحق الأخفش بعلم: « سمع » المعلّقة بعين المخبر بعدها بفعل دالٍّ على صوْت نحو : سمعت زيداً يتكلّم ، بخلاف المعلّقة [٦] بمسموع نحو : سمعت كلاماً ، وسمعت خطبة. ووافقه على ذلك الفارسيّ وابن بابشاذ ، وابن عصفور ، وابن الصائغ ، وابن أبي الربيع ، وابن مالك .

واحتجّوا بأنها لمّا دخلت على غير مسموع أتى لها بمفعول ثان يدل على المسموع ، كما أن ظنّ لمّا دخلت على غير مظنون أتى بعد ذلك بمفعول ثان يدل على المظنون .

والجمهور أنكروا ذلك . وقالوا : لا تتعدّى: « سمعت » إلاّ إلى مفعول واحد، فإن كان مما يسمع فهو ذاك ، وإن كان عَيْناً فهو المفعول ، والفعل بعده في موضع نصب على الحال، وهو على حذف مضاف، أي: سمعت صوت زيد في حال أنه يتكلّم وهذه الحالة مبيّنة .

واحتج ابن السِّيد لقولهم : بأنها من أفْعال الحواسّ ، وأفعال الحواسّ كلّها تتعدّى إلى واحد ، وأنها لو تعدّت لاثنين لكانت إما من باب أعطى ، أومن باب ظنّ ، ويبطل

---

(١) ب : « ونصبوها » ، تحريف.
(٢) أ : « فقولهم » مكان : « كقوله » . تحريف.
(٣) لعمرو بن أحمد الباهلي . انظر الدرر ١ : ١٣٤ .
وفي أ : « تعرى » مكان : « تولى » ، تحريف .
(٤) يوسف ٣٦ .
(٥) ب : « جرا بحرها » ، تحريف .
(٦) أ فقط « المتعلّقة » .

الأول: كون الثاني فعلاً(١)، والفعل لا يكون في موضع الثاني(٢) من باب أعطى، ويبطل الثاني: أنها لا يجوز إلغاؤها، وباب ظنّ يجوز فيه الإلغاء.

وألحق قوم بصير: «ضرب» مع(٣) المثل نحو: «ضرب اللهُ مثلاً عبداً مملوكاً(٤)». «أنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةً(٥)». «واضْرِبْ لَهُمْ مَثَلاً أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ(٦)»

فقالوا: هي في الآيات ونحوها متعدّية إلى اثنين. قال ابن مالك: والصّواب ألا يلحق به لقوله تعالى «ضُرِبَ مَثَلٌ [١٥١] فَاسْتَمِعُوا لَهُ(٧)». فبنيت للمفعول، واكتفت بالمرفوع. ولا يفعل ذلك بشيء من أفعال هذا الباب.

قال أبو حيّان: وهو استدلال ظاهر إلاّ أنه يمكن تأويله على حذف المفعول، لدلالة الكلام عليه، أي ما يذكر.

وذهب ابن أبي(٨) الربيع: إلى أن «ضرب» بمعنى: صيّر متعدٍّ(٩) لاثنين مطلقاً مع المثل وغيره، نحو: ضَرَبْتُ الفِضّة خَلْخَالاً: ومال إليه أبو حيّان.

وألحق هشام بأفعال هذا الباب: عرف، وأبصر.

وألحق بها ابن دُرُستويه: «أصاب»، و«صادف»، و «غادر».

وألحق بها بعضهم: «خلق» بمعنى: جعل كقوله: «وخُلِقَ الإنْسانُ ضَعِيفاً(١٠)». والجمهور أنكروا ذلك. وجعلوا المنصوب الثاني في الجميع حالاً.

وزعم جماعة من المتأخرين، منهم خطّاب الماردي(١١): أنه قد يجوز تضمين الفعل المتعدّي(١٢) إلى واحد معنى صيرّ. ويُجْعَل من هذا الباب، فأجاز: حفرت وسط الدّار بئراً، ولا يكون «بئراً» تمييزاً، لأنه لا يحسن فيه مِنْ. وكذا «بنيت الدّار

---

(١) لأن سمع معلقة بعين المخبر بعدها بفعل دالٍّ على صوت كما سبق.

(٢) كلمة: «الثاني» سقطت من أ.
(٣) أ. ط: «على» مكان: «مع».

(٤) النحل ٧٥، وفي ط: «وضرب» بالواو: تحريف.

(٥) البقرة ٢٦.
(٦) يسٓ ١٣.
(٧) الحجّ ٧٣.

(٨) كلمة: «أبي» سقطت من ب.
(٩) أ، ب: «يتعدّى».
(١٠) النساء ٢٨.

(١١) أ: «المارزي» بالزاي، تحريف. وقد سبقت ترجمته ١: ١٤١.

(١٢) كلمة: «المتعدى» سقطت من أ.

مسجداً » ، و « قطعت الثوّب قميصاً » ، والجِلْد نَعْلاً » ، وصنعت الثوب عِماماً [(١)] لأن المعنى فيها : « صيّرت » . قال أبو حيّان : والصحيح أن هذا كله من باب التضمين الذي يحفظ ، ولا يقاس عليه .

وذكر [(٢)] السكّاكيّ في « المفتاح » فيما يتعدى إلى اثنين : « توهمت » ، و « تيقنت » و « شعرت » ، وو « دريت » ، و « تبينّت [(٣)] » ، و « أصبت » ، و « اعتقدت » ، و « تمنيت » ، و « وددت [(٤)] » ، وهب بمعنى : احسب [(٥)] . نقله عنه في الارتشاف . ثم قال : ويحتاج في نقل [(٦)] هذه من هذا الباب إلى صِحّة نقل عن العرب .

[مسألة] :

(ص) : مسألة : مدخولها ككان ، أو ذو استفهام . وأنكر السُّهيليّ دخولها على جزأي [(٧)] ابتداء . وتنصبهما مفعولين . وقيل : الثاني شبه حال [(٨)] .

(ش) : ما دخلت عليه كان دخلت عليه هذه الأفعال ، وما لا فلا إلا المبتدأ المشتمل على استفهام نحو : أيّهم أفضل ؟ وغلام من عندك ؟ فإنه لا تدخل عليه كان ، لأنّ الاستفهام له الصدر ، فلا يؤخر ، وتدخل عليه : ظننت ، **ويتقدّم عليها**، نحو : أيهم ظننت أفضل ؟ وغلام من ظننت عندك .

---

(١) في أ : « وصنعت الثوب عمّا » . وفي ط : وصنعت الثوب خماسيا . في ب : وصبغت الثوب غَماماً . والعبارات الثلاث محرفة . ولعل الصواب : وصنعت الثوب عِماماً ، أي صيرته .

(٢) في أ : « وزعم » مكان : « وذكر » . ومن قوله : « في المفتاح » إلى آخر النص سقط من أ .

(٣) كلمة : « وتبيّنت » سقطت من ب .

(٤) ط : « ورديت » ، تحريف . وانظر المتن . وفي ب : « وودرت » ، تحريف .

(٥) ط : « حسب » تحريف . وانظر المتن .

(٦) ط : « في جعل هذا » بوضع « جعل » مكان : « نقل » .

(٧) أ ، ب : « جزي » مكان : « جزأي » . تحريف .

(٨) ب فقط : « خال » بالخاء ، تحريف ، وانظر الشرح .

وإذا [١] دخلت على المبتدأ والخبر ، نصبتهما مفعولين . وكان الأصل ألاّ تؤثر فيهما ، لأن العوامل الداخلة على الجملة لا تؤثر فيها إلا أنهم شبهوها بأعطيت ، فنصبت الاسمين . هذا مذهب الجمهور .

وزعم الفراء : أن هذه الأفعال لما طلبت اسمين شبهت من الأفعال بما يطلب اسمين : أحدهما مفعول به ، والآخر حال نحو : أتيت زيداً ضاحكاً .

واستدل بوقوع الجمل [٢] ، والظروف ، والمجرورات موقع [٣] المنصوب الثاني [٤] هنا ، كما تقع موقع الحال ، ولا يقع شيء من ذلك موقع المفعول به ، فدلّ على انتصابه على التشبيه بالحال ، لا على التشبيه بالمفعول به . قال أبو حيّان [٥] : ولا يقدح في ذلك كون الكلام هنا لا يتمّ [٦] بدونه ، وليس ذلك [٧] شأن الحال ، لأنه ليس بحال حقيقي ، بل مشبّه [٨] بها والمشبّه بالشيء لا يجري مجراه في جميع أحكامه ، ألا ترى أنه على قول البصريين لا يتم أيضاً بدونه . وليس ذلك شأن المفعول من حيث إنه [٩] ليس بمفعول حقيقيّ ، بل مُشَبّه به عندهم .

واستدلّ البصريون [١٠] بوقوعه [١١] معرفة [١٢] ، ومضمراً ، واسماً جامداً كالمفعول به ، ولا يكون شيء من ذلك حالاً ، ولا يقدح وقوع الجملة [١٣] والظروف موقعه لأنها قد تنصب على التشبيه بالمفعول به في نحو : قال : زيد عمرو منطلق ، ومررت بزيد .

وأنكر السّهيلي دخولها على المبتدأ والخبر أصلاً . قال : بل هي بمنزلة : أعطيت في أنها استعملت مع [١٤] مفعولها ابتداء . قال : والذي حمل النحويين على ذلك أنهم

---

(١) أ : « فإذا » بالفاء.
(٢) ط فقط : « الجملة ».
(٣) ط فقط : « موضع » بالضاد.
(٤) « الثاني » سقطت من أ .
(٥) « قال أبو حيّان » سقطت من ب ، ط.
(٦) ط فقط : « لا يقوم ».
(٧) « ذلك » سقطت من أ .
(٨) أ فقط : « يشبه » بالياء .
(٩) « إنه » سقطت من أ .
(١٠) ب : « واستدل البصريين » ، تحريف.
(١١) أ : « بوقوعها » .
(١٢) « معرفة » سقطت من أ .
(١٣) أ ، ب : « الحمل » بالحاء ، تحريف .
(١٤) أ : « في » مكان : « مع » .

رأوا (١) أنّ هذه الأفعال يجوز ألاّ تُذْكَر ، فَيُكونّ من مفعوليها مبتدأ وخبر (٢) ، قال : وهذا باطل بدليل أنك تقول : ظننت زيداً عمراً ، ولا (٣) يجوز أن تقول : زيد عمرو إلاّ على جهة التشبيه ، وأنت لم ترد ذلك مع ظننت ، إذ القصد أنّك ظننت زيداً عمراً نفسه ، لا شِبْه عمرو .

قال أبو حيّان : والصحيح قول النّحويين ، وليس دليلهم ما توهمّه بل دليلهم رجوع المفعولين إلى المبتدأ والخبر إذا ألغيت هذه الأفعال .

[مسائل] :

(ص) : وتسدّ عنهما أنّ ومعمولاها ، وتقديمهما كمجرّدين . وثانيهما (٤) كخبر كان .

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : تسدّ عن المفعولين في هذا الباب : أنّ المشددة ، ومعمولاها نحو : ظننت أنّ زيداً قائم . « أعلم أنّ الله على كل شَيْءٍ قَدِير (٥) » . وإن كانت بتقدير اسم مفرد للطّول ، ولجريَان الخبر والمخبر عنه بالذّكر في الصّلة [١٥٢] ثم لا حذف فيه عند سيبويه .

وذهب الأخفش والمبرّد : إلى أن الخبر محذوف . والتقدير : أظن أنّ (٦) زيداً قائم ،

---

(١) ط : « أرادوا » ، تحريف .

(٢) أ : « فيكون بين مفعوليها ابتداء » مكان : « فيكون من مفعوليها مبتدأ وخبر » ، تحريف.
وفي ب : « فيكون بين مفعوليها ابتداء وخبر » ، تحريف . وفي ط : « من مفعولها » ، تحريف .

(٣) من قوله : « ولا يجوز » إلى قوله : « ظننت زيداً عمراً نفسه » سقط من أ ، ثم أعاد الساقط بعد قوله « لا شبه عمرو » .

(٤) أ : « وعانهما » مكان : « وثانيهما » ، تحريف .

(٥) البقرة ٢٥٩ . (٦) « أنّ » سقطت من ط .

ثابت ، أو مستقر . وكذا يسدّ عنهما «أنْ» وصلتها نحو : «أَحَسِبَ النّاس أنْ يُتْرَكُوا[١]» لتضمّن مُسْنَد ومُسْنَد إليه مصرّح بهما في الصّلة .

الثانية : حكم هذين المفعولين في التقديم والتأخير كما لو كانا[٢] قبل دخول هذه الأفعال . فالأصل تقديم المفعول الأول ، وتأخير الثاني ، ويجوز عكسه .

وقد يجب الأصل في نحو : ظننت زيداً صديقك . وقد يجب خلافه في نحو : ما ظننت زيداً إلا بخيلاً[٣] . وأسباب الوجوب في الشّقين[٤] معروفة في[٥] باب الابتداء .

الثالثة : للمفعول الثاني هنا من الأقسام ، والأحوال ، ما لخبر كان[٦] وذلك معروف مِمّا هناك .

[حذف المفعولين أو أحدهما]

(ص) : ويجوز حذفهما لدليل لا أحدهما[٧] دونه وِفاقاً . ويجوز له في الأصحّ لا هما دونه ، وِفاقاً للأخفش والجَرْمي[٨] وجوّزه الأكثر مطلقاً. والأعلم في الظن ، لا العلم . وإدريس سماعاً في ظن ، وخال ، وحسب . فإن وقع محلهما ظرف ،أو ضمير ، أو إشارة لم يقتصر إن كان أحدهما ولا دليل، لا إن لم يكنه .

(ش) : الحذف لدليل يسمى : اختصاراً ، ولغير دليل يسمّى[٩] : اقتصاراً ، فحذف المفعولين هنا لدليل جائز وِفاقاً[١٠] كقوله :

---

(١) العنكبوت ٢ .　　(٢) ط فقط : « كان » بإسقاط ألف التثنية .

(٣) هكذا في النسخ الثلاث . والأسلوب يقتضي أن تكون العبارة : « ما ظننت بخيلاً إلا زيداً » كما يقول ابن مالك .

• وخبر المحصور قدّم أبدا　كما لنا إلااتباع أحمدا •

(٤) أ : « البيتين » مكان : « الشقين » ، تحريف . وفي ب : « من الشعر معرفة » ، تحريف •

(٥) ط : « من » مكان : « في » .

(٦) في ط جاءت العبارة على النحو التالي : « المفعول الثاني هنا من الأقسام والأحوال والخبر كان » ، تحريف ظاهر

(٧) « لا أحدهما » سقطت من ط . وفي ط : « بدليل » بالباء .　　(٨) « والجرمي » سقطت من أ .

(٩) « يسمى » سقطت من ب .　　(١٠) « وفاقاً » سقطت من أ ، ب .

٥٩٠ ــ بأيِّ كتابٍ أم بأيَّة سُنَّــــةٍ   تَرى حبَّهم عاراً عليَّ . وتَحْسِبُ[١]

أي ، وتحسب حبهم عاراً عليّ .

وأما حذفهما لِغَيْر دليل كاقتصارك على أظن[٢] ، أو أعلم من : أظن أو أعلم زيداً منطلقاً دون قرينةففيه مذاهب : أحدها : المنع مطلقاً .وعليه الأخفش ، والجَرْمي . ونسبه ابن مالك لسيبويه ، وللمحققين [٣] كابن طاهروابن خَرُوف [٤] ، والشَّلَوْبين لعدم الفائدة ، إذ لا يخلو الإنسان من ظنٍّ مَا ، ولا عِلْمٍ ما فأشبه قولك : « النار حارّة » .

الثاني : الجواز مطلقاً ، وعليه أكثر النحويين ، منهم ابن السَّراج ، والسِّيرافي . وصحَّحه ابنُ عُصفُور لوروده . قال سبحانه [٥] وتعالى : « أَعِنْدَه عِلْمُ الغَيْبِ فَهُو يَرَى [٦] » ، أي يعلم . وقال [٧] : « وَظَنَنْتُم ظَنَّ السَّوءِ » [٨] . وحكى سيبويه : « من يَسْمَعْ يَخَلْ [٩] » ، أي يقع منه خِيلْة ، وما ذُكِرمن عدم الفائدة ممنوع ، لحصولها بالإسناد إلى الفاعل .

الثالث : الجواز في ظنّ ، وما في معناها ، دون عِلمَ وما في معناها . وعليه الأعلم . واستدلّ بحصول الفائدة في الأول [١٠] دون الثاني ، والإنسان[١١] قد يخلو من الظن ، فيفيد قوله : ظننت : أنه وقع منه ظن . ولا يخلو من علم إذ له أشياء يعلمها ضرورة كعلمه [١٢] أن الاثنين أكثر من الواحد ، فلم يُفِدْ قوله : « علمت » شيئاً .

---

(١) للكميت .
من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٩١ ، وابن عقيل ١ : ١٥٤ والأشموني ٢ : ٣٥ .
(٢) أ : بعد « أظن » زيادة كلمة : « وفاقاً » .
(٣) أ ، ب : « والجمهور » مكان : « وللمحققين » .
(٤) ب : « ابن حروف » بالحاء المهملة ، تحريف .
(٥) كلمة : « سبحانه » سقطت من أ ، ط .
(٦) النَّجم : ٣٥ .
(٧) بعد كلمة : « قال » زيادة كلمة : « وفاقاً » في ب .
(٨) الفتح : ١٢ .
(٩) هذا مثل . والمعنى : « من يسمع خيراً يحدث له ظنّ » .
ومن قال : معناه : « يخل مسموعه صادقاً » فقد جعله من الحذف الاقتصاريّ .
انظر : التصريح ١ : ٢٥٩ .
(١٠) العبارة في أ : « ويستدل لحصول في الأول » ، تحريف .
(١١) في أ : « إن الإنسان » بزيادة : « إن » ،
(١٢) « لعلمه » باللام .

وَرُد: بأنه يفيد وقوع عِلْم ما لم يكن يَعْلَم .

الرابع : المنع قياساً ، والجواز في بعضها سماعاً . وعليه أبو العُلا [١] إدريس ، فلا يتعدّى الحذف في : ظننت ، وخلت ، وحسبت لوروده فيها .

وأما حذف أحد المفعولين اقتصاراً فلا يجوز بلا خلاف ، لأن أصلهما المبتدأ والخبر ، وذلك غير جائز فيهما . وإمّا اختصاراً فيجوز نقله عن الجمهور . ومنعه طائفة منهم ابن الحاجب. وصحّحه ابن عُصفور ، وأبو إسحاق بن مُلْكون [٢] كالاقتصار ، وقياساً على باب كان .

وفرق الجمهور بأن مرفوع كان كالفاعل [٣] . وخبرها كالحدث لها فصار عوضاً عنه ، فلذلك امتنع الحذف هناك بخلاف هنا . وقد ورد السماع هنا بالحذف قال :

٥٩١ ــ ولقد نزلْتِ فلا تَظُنّي غيْرَه مِني بمنزلة المُحبِّ المُكْـرمِ [٤]

أي واقعاً ، أو حقّاً .

وعلّل بعضهم المنع بأنهما متلازمان لافتقار [٥] كُلٍّ منهما إلى صاحبه ، إذ هما مبتدأ وخبر في الأصل ، فلم يجز حذف أحدهما دون الآخر . وفرّق بينهما وبين المبتدأ والخبر حيث يجوز حذف أحدهما بأنه لا يؤدي فيهما إلى لَبْس ، وهنا يؤدي إلى التباس ما يتعدّى منهما [٦] إلى اثنين بما يتعدّى إلى واحد .

فإن وقع موقع المفعولين ظرف نحو : ظننت عندك ، أو مجرور نحو : ظننت لك . أو ضمير نحو : ظننته أو إشارة نحو: ظننت ذلك امتنع الاقتصار عليه ، إنْ كان أحدهما ولم يعلم المحذوف ، لِمَا تقرّر من أن [٧] حذف أحدهما اقتصاراً ممنوع .

---

(١) هو إدريس بن محمد بن موسى الأنصاري القرطبي . أبو العُلا بضمّ العين مات ٦٤٧ .

(٢) ابراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن مُلْكون الحضرميّ أبو إسحاق . مات ٥٨٤ .
وفي حاشية الصبان ٢ : ٣٥ : ضبطه بعضهم بضم الميم .

(٣) أ : « كالفعل »، تحريف .

(٤) من معلقة عنترة المشهورة .

(٥) أفقط : « لاستناد » موضع : « لافتقار » .

(٦) ط : « منها » ، تحريف .

(٧) « أن » سقطت من أ .

وإن لم يكن أحدهما بأن أريد بالظرف: مكان حصول الظنّ. وتلك(١) العلّة، وبالضمير: ضمير المصدر، والإشارة إليه. أو كان أحدهما، وعلم المحذوف جاز الاقتصار [١٥٤] عليه. ويكون الضمير (٢) حُذِف للعلم به.

[الإلغاء]

(ص) : وخصّ متصرّف (٣) القلبيّ بالإلغاء آخراً، ووسَطاً. والأكثر يخيّر.(٤) وهو أولى آخراً. وفي الوسط خُلْف، لا مقدّماً خلافاً للكوفية والأخفش. وينوي الشأن في موهمه. ويجوز بضعف بعد معمول. فعلى (٥) الأصحّ يجوز: ظننت يقوم (٦) زيداً، ونعم الرجل زيداً. وآكلا زيداً طعامك.

وقد يقع ملغى بين مَعْمولَيْ(٧) إنّ، وعطفين، وسوف. ولا يجب إلغاء(٨) ما بين الفعل ومرفوعه خلافاً للكوفية. وتوكيد مُلْغَى بمصدر نصب قبيح. ومضاف لياء (٩) ضعيف. وفوقه ضمير، فإشارة.

وتؤكد جملة بمصدر الفعل بدلاً من لفظه منصوباً، فلا يقدّم خلافاً لقوم، فعلى الأصحّ لا يعمل. وكذا على الآخر عند أكثرهم.

وثالثها: يقدم (١٠) ويعمل مع متى. فإن جعلت خبره رفع، وعَمِلَ حتْماً.

(ش) : يختصّ المتصرّف من الأفعال القلبيّة، وهو ما عدا (١١) : هب، وتعلّم من الأنواع الثلاثة بالإلغاء. وهو: ترك العمل لغير مانع لفظا أو مَحَلاً (١٢).

---

(١) ب: «ويلك» بالياء، تحريف.

(٢) ط فقط: «الآخر» مكان: «الضمير».

(٣) أ: «مصرف».

(٤) ط: «يخبر» بالباء، تحريف.

(٥) أ: «فعل» مكان: «فعلى»، تحريف.

(٦) ب: «تقوم» بالتاء، تحريف.

(٧) ط: «بعد معمول»، تحريف.

(٨) ط: «إلعاء» بالعين المهملة. تحريف.

(٩) أ: «ومضاف الياء».

(١٠) أ: «يقوم» بالواو، تحريف.

وقد سقطت من ط كلمة: «يقوم» ومكانها بياض، وبعد البياض: «تعمل» بالتاء وإسقاط الواو

(١١) ب: «ما بمنا» مكان: «ماعدا»، تحريف.

(١٢) أ، ب: «لفظاً ومحلاً» بالواو العاطفة.

وإنما يجوز إذا تأخر الفعل عن المفعولين نحو : زيد قائم ظننت . أو توسّط بينهما نحو : زيد ظننت قائم ، لضعفه (١) حينئذ بتقدم المعمول عليه (٢) كما هو شأن العامل إذا تأخر .

والجمهور : أنه على سبيل التخيير لا اللزوم ، فلك الإلغاء والإعمال .

وذهب الأخفش : إلى أنه على سبيل اللزوم . واختاره (٣) ابن أبي الرّبيع .

فإن بدأت التحبر(٤) بالشك أَعْمَلْت على كل حال . وإن بدأت وأنت تريد اليقين، ثم أدركك الشّكّ رفعت بكل حال.

وعلى الأول فالإلغاء للتأخّر أوْلى من إعماله (٥) . وفي (٦) المتوسط خلاف : قيل (٧) : إعماله أولى (٨) ، لأن الفعل أقوى من الابتـــداء ، إذ (٩) هو عامل لفظي . وقيل : هما سواء ، لأنه عادل قوتَهُ تأخيرُه ، فضعف لذلك . فقاومه الابتداء بالتقديم .

ومن شواهد إلغاء المتأخر (١٠) قوله :

٥٩٢ — * هُمَا سَيِّدَانا يَزْعُمانِ وإنّما (١١) *

والمتوسّط قوله :

---

(١) ط فقط : « لضعفها » ، وفي أ : « لضعة » بإسقاط الفاء . تحريف .

(٢) كلمة : « عليه » سقطت من ط .

(٣) ط فقط : « واختاره عليه » بزيادة : « عليه » .

(٤) ب : « لتخيير » بياءين . تحريف .

(٥) العبارة في أ : « فالفاء الأول أولى من إعماله » ، تحريف .

وفي ط : « فإلغاء المتأخّر » .

(٦) أ : « دون » مكان : « في » .

(٧) « قيل » سقطت من أ .

(٨) كلمة : « أولى » سقطت من أ .

(٩) كلمة : « إذ » سقطت من ط . وبعدها «وهو» بالواو

(١٠) في ب : «ومن شواهدها الإلغاء المتأخّر» . تحريف .

(١١) لأبي أسيده . وعجزه :

* يَسُودَانِنَا إن ايْسَرَتْ غَنَماهُمَا *

وفي ب : « سيدنان » مكان : « سيدانا » ، تحريف .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٨٦ ، وانظر هامش الحيوان ٦ : ٦٥ .

٥٩٣ ـ * وفي الأراجيز خِلْتُ اللُّؤمُ والفشَلُ (١) *

أمّا إذا تصدّر الفعل ، فلا يجوز فيه (٢) الإلغاء عند البصريين . وجوّزه الكوفيون والأخفش . وأجازه ابن الطّراوة ، إلاّ أن الاعمال عنده أحسن . واستدلوا بقوله :

٥٩٤ ـ * أنّي رَأيْتُ مِلاَكُ الشّيمةِ الأدَبُ (٣) *

وقوله :

٥٩٥ ـ * وما إخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ (٤) *

وقوله :

٥٩٦ ـ * وإخَال إنّي لاَحِقٌ مُسْتَتْبِعُ (٥) *

بالكسر .

والبصريون خرّجوا ذلك على تقدير ضمير الشأن ، لأنه أولى من إلغاء العمل بالكليّة ويتفرّع على الخلاف (٦) المذكور مسائل :

---

(١) للعين المنقري يهجو العجاج كما في الدرر ١ : ١٣٥ ، وصدره :

* أبا الأراجيز يَابْنَ اللُّؤمِ تُوعِدُني *

ونسبه في اللسان : (خيل) إلى جرير : وروايته : « الخور » مكان : « الفشل » .

(٢) كلمة : « فيه » سقطت من أ ، ط .

(٣) نسب إلى بعض الفزاريين . وصدره :

* كَذاكَ أُدِّبْتُ حتى صَار مِنْ خُلُقِي *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٨٩ ، وابن عقيل ١ : ١٥٢ ، والأشموني ٢ : ٢٩ .

(٤) لكعب بن زهير . وصدره :

* أرْجُو وآمُلُ أنْ تَدْنُو مودّتُها *

وفي ب : « وما أخاك » مكان : « وما إخال » ، تحريف .

من شواهد الأشموني ٢ : ٢٩ .

(٥) لأبي ذؤيب الهذلي . وصدره :

* فَلَبِثْتُ بَعْدَهُم بِعَيْشٍ نَاصِبٍ *

ديوان الهذليين ٢ ، وروايته : « فغبرت » مكان : « فلبثت » .

وانظر المغني ١ : ١٩١ . وقدسقطت كلمة : « وإخال » من ب .

(٦) كلمة : « الخلاف » سقطت من أ .

[مسائل] :

أحدها : نحو[١] : ظننت يقوم زيداً ، وظننت قام زيداً [٢] ، فعند الكوفيين والأخفش ، لا يجوز نصب زيد ، وعند البصريين يجوز ، لأن النية بالفعل التأخير .

الثانية : أظن نعم الرجل زيداً . يجوز نصبه عند البصريين دون الكوفيين .

الثالثة : أظن آكلاً زيداً طعامك . يجوز على قول البصريين دون الكوفيين ، فإن تقدم الفعل على المفعولين ، ولكنه [٣] تَقَدَّمهُ معمولٌ جاز الإلغاء بضعف نحو : متى ظننت زيدٌ قائمٌ ؟ .

وقد يقع الملغي بين معمولَيْ إنّ كقوله :

٥٩٧ — * إنّ المُحِبَّ عَلِمْتُ مُصْطَبِرُ [٤] *

وبين معطوف ومعطوف عليه كقوله :

٥٩٨ — * ولكن دَعاكَ الخُبْزُ أَحْسَبُ والتَّمْرُ [٥] *

وبين سوف ومصحوبها كقوله :

٥٩٩ — * وما أَدْرِي وسَوْفَ إخَالُ أَدْرِي [٦] *

فإن وقع بين الفعل ومرفوعه نحو : قام [٧] أظن زيد ، ويقوم أظن زيد ، فالإلغاء جائز عند البصريين ، وواجب عند الكوفيين . ويؤيد البصريين قوله [٨] :

٦٠٠ — * شجَاكَ أظن رَبْعَ الظّاعنينا [٩] *

---

(١) كلمة : « نحو » سقطت من أ . (٢) ط : « وظننت قام زيد » برفع « زيد » .
(٣) ب فقط : « ولكن » . (٤) من الشواهد التي أغفلها صاحب الدرر .
(٥) قائله مجهول ، وصدره كما في الدرر ١ : ١٣٦ .

* فما جَنّةُ الفِرْدَوْسِ أَقْبَلْتَ تَبْتَغِي *

(٦) لزهير . وعجزه :

* أقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ *

الديوان ٢ : والمغني ١ : ٤٠ ، ١٢٣ ، ٢ : ٥٣ .
(٧) في ط : « قائم » مكان : « قام » . (٨) كلمة : « قوله » سقطت من أ .
(٩) قائله مجهول . وعجزه :

* فلم تَعْبأْ بعَذْلِ العَاذِلينا *

من شواهد الأشموني ٢ : ٢٨ .

روي برفع « ربع » ونصبه :

قال أبو حيّان : والذي يقتضيه القياس أنه لا يجوز إلاّ الإلغاء ، لأن الإعمال مترتّب على كون الجزأين كانا مبتدأ وخبراً ، وليسا هنا كذلك ، وإلاّ لأدى إلى تقديم الخبر والفعل [١] على المبتدأ .

ويقبح توكيد المُلْغَى بمصدرٍ منصوب نحو : زيد ظننت ظنّاً منطلقٌ ، لأن العرب تقيم المصدر إذا توسط مقام الفعل ، وتحذفه ، فكان كالجمع [٢] بين العوض والمعوّض عنه [٣] ، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض [٤] .

ويضعف توكيده بمصدر مضافٍ للياء نحو : زيد [٥] ظننت ظَنّي قائمٌ ، وبضمير أقلّ ضعفاً نحو : زيد ظننته [٦] منطلق .

أمّا ضعفه فلإجراء له مجرى المصدر الصّريح ، وأمّا كونه أقلّ ضعفاً منه فلأن [٧] المجعول عوضاً إنما هو المصدر لا ضميره .

ومثاله توكيده باسم إشارة [٨] نحو : زيد ظننت ذاك منطلق .

قال أبو حيّان : واتّفقوا على أنه أحسن من المصدر ، واختلفوا ، هل هو أحسن من الضمير أو الضمير أحسن منه ، أو هما سواء ؟ وجه الأول : أن الضمير يُتَوَهّم [٩] [١٥٤] منه رجوعه إلى زيد .

ووجه الثاني : أن اسم الإشارة ظاهر منفصل ، فهوأشبه بلفظ المصدر .

وتؤكد الجملة بمصدر [١٠] الفعل بدلاً من لفظه منصوباً نحو : زيد منطلق ظنّك ،

---

(١) أ : « والفعل » ، ب : « لفعل » ، ط : « الخبر الفعلي » . وقد اخترت عبارة أ لوضوحها .

(٢) أ ، ب : « لايجمع » مكان : « كالجمع » ، تحريف .

(٣) « بين العوض والمعوّض عنه » سقطت من ط .

(٤) « ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض عنه » سقطت من أ ، ب .

(٥) كلمة : « زيد » سقطت من ط . (٦) أ : « ظننتك » .

(٧) ط : « فلان » تحريف . (٨) أ : « الإشارة » بالتعريف .

(٩) في ب : « وجه الضمير أن الأول » ، تحريف . (١٠) أ : « المصدر » بالتعريف .

أي [١] : ظنك زيد منطلق [٢] ، ناب : « ظنك » مناب : « ظننت »، ونصب نصب المصدر المؤكد للجُمَل [٣] ، فلا يجوز تقديمه عند الجمهور ، كما لا يقدّم حقّاً من قولك: زيد قائم [٤] حقّاً ، لأن شأن المؤكد التأخير .

وجوَّز قوم منهم الأخفش: تقديمه . فعلى الأول : لا يجوز إعمَا لَهُ وفاقاً ، لأنه لو عمل لاستحق [٥] التقديم لكونه عاملاً ، والتأخير لكونه ، مؤكّداً . واستحقاق شيء واحد تقديماً وتأخيراً في حال واحد مُحال .

واختلف مجيزو التقديم في إعماله، فأكثرهم على المنع لو عمل لأنه لو لم يعمل لم يكن على الفعل المحذوف دليل . ومنهم من أجاز فيقال : ظنك زيداً قائماً .

وفي التقديم قول ثالث : أنه يجوز مع « متى » نحو : متى ظنّك زيداً ذاهباً؟ قياساً على: متى تظن زيداً ذاهباً ؟[٦]. قال أبو حيان : من أجاز[٧] الإعمال في:ظنك زيداً قائماً كان عنده هنا أجْوَز [٨] ، لأن أدوات الاستفهام طالبة للفعل، فجاز إضمار الفعل بعدها كذلك [٩] .

وممن ذهب إلى إجازة الإعمال هنا ، ومنعه في : ظنك زيداً قائماً، ابن عصفور.

فإن جعلت: « متى » خبر الظن رفع ، وعمل وجوباً نحو: متى ظنّك زيداً قائماً ؟ لأنه حينئذ ليس بمصدر مؤكد ، ولا بدل من اللفظ بالفعل ، وإنما هو مقدر بحرف مصدريّ والفعل .

[التّعليق]

(ص) : وخص أيضاً بالتّعليق . وهو عمله معنى لا لفظاً في ذي استفهام أو مضاف

(١) في ط : « أي » مكان : « أو » .
(٢) أ ، ب : « أو زيد ظنك منطلق » تحريف ، لأن الظن ليس مؤكداً للجملة في هذه الحالة. والمختار عبارة ط .
(٣) ب : « للحمل » بالحاء، تحريف .
(٤) « زيد قائم » سقطت من أ .
(٥) ب : « لااستحق » بزيادة ألف ، تحريف .
(٦) في ط : « حتى ظنك زيد ذاهب » ، بالرفع ، تحريف .
(٧) « من أجاز » سقطت من أ .
(٨) أ : « كان عندها لا يجوز » .
(٩) أ ، ط : « لذلك » مكان : « كذلك » .

له ، أو تالٍ [1] « ما » ، أو «إن» النافية، او لام ابتداء . قال ابن مالك : أو قسم ، أو«لو» ، وابن السراج أو « لا » ، وأبو عليّ [2] : أو « لعلّ » . وأنكر ثعلب [3] تعليق الظنّ ، وقيل : القسم مقدر فيها معلّق [4] . وقيل في إن ، ولا . وقيل : هو وجوابه المعمول. وقيل : يجوز العمل مع « ما » . واختلف هل يختص بالتميمية ؟ .

(ش) : يختص أيضا المتصرّف من الأفعال القلبيّة بالتعليق ، وهو : ترك العمل في اللفظ ، لا في التقدير لمانع ، ولهذا يعطف على الجملة المعلّقة بالنصب ، لأن محلها نصب .

والمانع [5] كون أحد المفعولين اسم استفهام نحو : علمت أيّهم قام . « لِنَعْلَمَ أيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى [6] » . أو [7] مضافاً إليه نحو : علمت أبو مَنْ زيد ؟ أومدخولاً [8] له نحو: علمت أزيد قائم أم عمرو ؟ أو مدخولاً لـ « ما » النافية نحو: « وظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيص [9] ». « لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلاءِ يَنْطِقُون [10] » . أو لإنْ النافية نحو: « وتَظُنُّون إنْ لَبِثْتُم إلاّ قَلِيلاً [11] » . او للام الابتداء نحو : « ولَقَدْ عَلِمُوا لَمَن اشْتَرَاهُ [12] » .

ووجه المنع في الجميع أنْ [13] لها الصدر ، فلايعمل ما قبلها فيما بعدها .

وعدّ ابن مالك من المعلّقات [14] لام القسم كقوله :

٦٠١ — * ولَقَدْ عَلِمْتُ لَتأتينّ منيّتي [15] *

قال أبو حيّان: ولم يذكرها أكثر أصحابنا ، بل صرح ابن الدهّان في « الغرّة » :

---

(١) أ ، ب : « أو تالى ما » .
(٢) أ ، ب : « الفارسي » .
(٣) أ : « لقلب » باللام والقاف ، تحريف .
(٤) أ : «يعلق » بالياء .
(٥) أ : « والمدافع » ، تحريف .
(٦) الكهف ١٢ .
(٧) أ : « أم » مكان : « أو » .
(٨) أ : « ومدخولاً » بالواو .
(٩) فصّلت ٤٨ .
(١٠) الأنبياء ٦٥ .
(١١) الإسراء ٥٢ .
(١٢) البقرة ١٠٢ .
(١٣) أ : « أن » بإسقاط اللام .
(١٤) ط فقط : « المتعلّقات » .
(١٥) من معلقة لبيد . وعجزه :

* إن المنايا لاتطيش سهامها *

من شواهد : سيبويه ١ : ٤٥٦ ، الخزانة ٤ : ١٣ ، الأشموني ٢ : ٣٠ .

بأنّها لا تُعلّق. وعدّ ابن مالك أيضاً : « لو » كقوله :

٦٠٢ – وقد عَلِمَ الأقْوامُ لوأنّ حَاتِماً أراد ثَراءَ المال كَانَ لَـه وَفْرُ [١]

وعدّ ابن السراج فيها «لا» النافية . وذكرها النّحاس[٢] نحو : أظن لايقوم زيد .

قال أبو حيان : ولم يذكرها أصحابنا .

وعدّ أبو علي الفارسيّ منها : « لعلّ » نحو : « وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى [٣] » ، « وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ [٤] » . ووافقه أبوحيان ، لأنه [٥] مثل الاستفهام في أنه غير خبر ، وأنّ ما بعده منقطع مما قبله ولايعمل فيه .

وذهب ثعلب والمبرّد ، وابن كَيْسان : إلى أنه لا يعلق من الأفعال إلاّ ما كان بمعنى العلم . وأمّا الظنّ ونحوه فلا يعلّق ، ورجّحه [٦] الشَّلَوْبِين ، ووجّهَهُ إدريس[٧] بأنّ آلة التعليق في الأصل حرف الاستفهام وحرف التأكيد . أمّا التحقيق فلا يكون بعد الظن ، لأنه نقيضه[٨] . وأمّا الاستفهام فتردّد ، والظّنّ أيضا تردّد ، فلا يدخل على مثله .

وذهب بعضهم : إلى أن القسم مقدر بعد هذه الأفعال مع [٩] جميع المعلّقات المذكورة ، وأنه هو المعلّق ، لاهي .

وقوم : إلى أنه مقدر في « إن » و« لا » . وقوم: إلى أن [١٠] القسم المضمر وجوابه في موضع[١١] معمول الفعل .

---

(١) لحاتم الطّائي من رائيته المشهورة :

من شواهد : شذور الذهب ٣٦٦ ، والأشموني ٢ : ٣١ . وفي ط : « راد » تحريف .

(٢) أحمد بن محمد بن إسماعيل المعروف بالنحاس .

من مصنفاته : معاني القرآن – إعراب القرآن ، وقد تناولتهما بالدراسة في كتابي : « القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية » ص ٢٦٠ ، ٢٧٨ . هذا وتوفي النحاس ٣٣٨ .

(٣) عبس ٣ . (٤) الشورى ١٧ . (٥) كلمة : « لأنه » سقطت من ب .

(٦) أ : « وجهه » مكان : « ورجّحه » . وفي ط : « ورحجه » بتقديم الحاء تحريف

(٧) سبق ذكره ٢ : ٢٢٦ . (٨) ب ، ط : « يقتضيه » بالياء والقاف والتاء ، تحريف .

(٩) ط فقط : « من » مكان : « مع » ، تحريف .

(١٠) كلمة : « أن » سقطت من أ . (١١) أ : « مواضع » ، تحريف .

وذهب بعضهم : إلى أنه يجوز الإعمال مع « ما » نحو: علمت زيداً ما أبوه قائم [١]. ثم قيل : هذا خاصّ بالتّميميّة ، لأنّ الحجازيّة كالفعل ، والفعل لا يدخل على الفعل. فلا يقال : علمت ليس زيداً قائماً . وقيل : عام فيهما [٢] لأنها ليست بفعل .

[مسائل] :

(ص) : وألحق مع استفهام: أبصر ، وتفكّر ، وسأل . قال قوم: ونظر ، وابن مالك : ونسي وما قاربها ، لا غيرها خلافاً ليونس . ونَصْبُ : علمت زيداً أبو من هو ؟ أرجح . وأوجبه ابن كيسان . ويجب على الأصح بعد أرأيت بمعنى : أخبرني [١٥٥] ، ولذي استفهام معها ما له دونها . ثم المعلّق إن تعدّى [٣] لاثنين ، فالجملة مسدّهما [٤] . والثانـي إن ذكر الأول ، أو بحرف ، فنصب بإسقاطه ، أو لواحد ، فهي هو . فإن ذكر فبدل كُلّ . وقيل : اشتمال . وقيل : حال . وقيل : ثانٍ على تضمينه .

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : ألحق بالأفعال المذكورة[٥] في التعليق لكن مع الاستفهام خاصّة : « أبصر » نحو : « فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُون بأيِّكُم المفْتُون [٦] » ، و « تفكّر » ، كقوله :

٦٠٣ — * تفكر آإيَّاهُ يَعْنُون أم قِرْدَا [٧] *

و « سأل » نحو : « يَسْألون أيّانَ يَوْمُ الدِّين [٨] » .

وزاد ابن خروف : « نظر » . ووافقه ابن عصفور وابن مالك نحو : « أفـلا

(١) هكذا في النسخ الثلاث . وفي هامش أ كتب الناسخ : « لعله : علمت ما زيداً أبوه قائم » .

(٢) « فيهما » سقطت من ط .

(٣) أ : « إلى اثنين » بوضع « إلى » موضع : لام الجر .

(٤) أ : « مسدّها » ، تحريف.

(٥) ط : « المذكورة » بالدال المهملة . تحريف.

(٦) القلم ٥ ، ٦ .

(٧) قائله مجهول . وصدره :

* وحُزُقٌ إذَا ما الْقَوْمُ أبْدوا فُكَاهَةً *

انظر الدرر ١ : ١٣٧ .

(٨) الذاريات ١٢ .

يَنْظُرون إلى الإبل كَيْفَ خُلِقَتْ[١] » . قال ابن الزّبير[٢] : ولم يذهب أحد إلى تعليقها سوى المذكورين[٣] .

وزاد ابن مالك : نسي كقوله :

٦٠٤ — * ومَنْ أنتُم إنّا نَسِينا مَن انْتُم[٤]

ونازعه أبو حيان : بأن « مَنْ » في البيت[٥] يحتمل المَوْصوليّة وحذف العائد، أي : من هم أنتم ؟

وزاد ابن مالك أيضاً : ما قارب المذكورات من الأفعال التي لها تعلّق بفعل القلب نحو : أما ترى أيبرق هنا ؟ على أنّ رأى بصرية. « وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ[٦] » ، لأن استنبأ بمعنى استعلم، فهي طلب للعلم. « لِيَبْلُوَكُم أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً[٧] » .

ونازعه أبو حيّان: بأن (رأى) في[٨] الأول علمية، (وأيكم) في[٩] الأخير موصولة، حذف صدر صلتها ، فبنيت وهي بدل من ضمير الخطاب بدل بعض .

وأجاز يونس: تعليق كل فعل غير ما ذكر . وخرج عليه ، « ثُمّ لَنَنْزِعَنّ من كُلِّ شيعة أيّهم أشَدّ[١٠] » . والجمهور لم يوافقوه على ذلك .

الثانية : إذا تقدم على الاستفهام أحد المفعولين نحو: علمت زيداً أبو من هو؟ جاز نصبه بالاتّفاق ، لأن العامل مسلّط عليه ، ولا مانع من[١١] العمل .

---

(١) الغاشية ١٧ .

(٢) لعله : علي بن محمد بن عبيد بن الزبير الأسدي ، أبو الحسن المعروف بابن الكوفي. مِن أجلّ أصحاب ثعلب مات ٣٤٨ .

(٣) ط : « المدكورين » بالدال المهملة . تحريف .

(٤) لزياد الأعجم . وعجزه : كما في الدرر ١ : ١٣٧ .

* وَريحُكُم من أيّ ريح الأعاصِرِ *

(٥) ب : « بأن البيت » بإسقاط : « من » . أ : « بأن النعت في البيت » يوضع النعت موضع « من » .

ط : « بأن ما » في البيت . كله تحريف . وصوابه ما ذكرت .

(٦) يونس ٥٣ . وفي ب : « ويستغنونه أحق » . تحريف .

(٧) الملك ٢ .

(٨) ط : « من » مكان : « في » .

(٩) ط : « من » مكان « في » .

(١٠) مريم ٦٩ .

(١١) ط : « في » مكان : « من » .

واختلفوا في رفعه : فأجازه سيبويه ، وإن كان المختار عنده النصب ، لأنه من حيث المعنى مستفهم [١] عنه، إذ المعنى : علمت أبو من زيد ؟ وهو نظير قولك : إن أحدٌ إلاّ يقول ذلك، ألا ترى أنّ، «أحداً» إنما يقع بعد نفي، لكنه[٢] لما كان ضميره قد نفي عنه الفعل ، وهو وضميره واحد صار كأن النفي دخل عليه . ومنعه [٣] ابن كيسان لظاهر [٤] مباشرة الفعل . ورُدَّ بالسماع ، قال :

٦٠٥ — فوالله ماأدرى غَرِيمٌ لَوَيْتُــه أَيَشْتَدّ إنْ قاضاك أم يتضرّعُ [٥]

الثالثة : يجب النصب بعد: «أرأيت[٦]» بمعنى : أخبِرني [٧] نحو: أرأيتك زيداً أبو من هو ؟ ولا يجوز التعليق فيرفع [٨] كما جاز في : علمت زيداً أبو من هو ؟ لأنها في معنى أخبِرْني ، وأخبرني لا تعلّق . هذا مذهب سيبويه .

ونازعه كثيرون . وقالوا : كثيراً ما تعلّق : « أرأيت » . قال تعالى : « قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إنْ أَتاكُمْ عذابُ الله أَوْ أَتَتْكُمُ السّاعَةُ أَغَيْرَ اللهِ تَدْعُونَ [٩] » . « أَرَأَيْتَ إنْ كذّب وتولّى . أَلَمْ يَعْلَمْ بأنّ الله يَرى [١٠] » ، في آيات أُخَر . وأجيب بأنه حذف فيها المفعول اختصاراً ، أي أرأيتكم عَذَابَكُم ؟

وقال أبو حيّان : هي من باب التنازع ، فإن «أرأيت» ، وفعل الشرط تنازعا[١١] الاسم[١٢] بعده ، فأعمل الثاني ، وحذف [١٣] من الأول ، لأنه منصوب ، أي: أرأيتكموه [١٤] ، أي العذاب . ويضمر في : أرأيت معمول فعل الشرط الذي يمكن تسليط « أرأيت » عليه .

الرابعة : للاسم [١٥] المستفهم به ، والمضاف إليه مما بعدهما ما لهما دون الأفعال المذكورة ، فلا تؤثر فيه «ظننت» وأخواته ، بل يبقى على حاله من الإعراب . فإن كان

---

(١) ب فقط : « يستفهم » بالياء . (٢) أ ، ب : « لكن » بحذف الضمير .
(٣) ط فقط : « ومنع » . (٤) كلمة : « لظاهر » سقطت من ط ، وفي أ : « وظاهر » .
(٥) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١٣٧ وفي أ : «أنبتك» مكان : « أيشتد» وفي ب : «أيستد » بالسين تحريف
(٦) في ط فقط : « رأيت » بإسقاط الهمزة من أوله . (٧) ب فقط : « أخبر » .
(٨) أ ، ب : « فرفع » . (٩) الأنعام ٤٠ . (١٠) العلق ١٣ ، ١٤ .
(١١) ط : « تنارعا » بالراء . تحريف (١٢) ط : « لاسم » باللام دون : الألف .
(١٣) أ ، ب : « وحذفا » بألف التثنية ، تحريف . (١٤) أ ، ط : « أريتكموه » .
(١٥) ط : « الاسم » بإسقاط لام الجرّ ، تحريف .

مرفوعاً على الابتداء بقي كذلك . وإن كان مفعولاً به بقي مفعولاً به ، أو مصدراً ، أو ظرفاً ، أو حالاً بقي كذلك . مثالها : علمت أيُّ النّاسِ صديقك ؟ وأيّهم ضَرَبْت ؟ وأيّ قام قمت ؟ ومتى قام زيد ؟ وكيف ضربت زيداً ؟

الخامسة : الجملة بعد المعلّق في هذا الباب في موضع المفعولين سادّة مسدّهما [١] . فإن كان التعليق بعد استيفاء المفعول الأول كما في : علمت زيداً أبو مَنْ هُوَ ؟ فهي [٢] في موضع المفعول الثاني .

وأمّا في غير هذا الباب ، فإن كان [٣] الفعل مما يتعدّى بحرف الجر ، فالجملة في موضع نصب بإسقاطه نحو : فكرت أهذا [٤] صحيح أم لا ؟ .

وجعل ابن مالك منه : « فَلْيَنْظُرْ أَيُّها أَزْكَى طَعَاماً [٥] » ، أي : «إلى » .

وإن كان مما يتعدّى لواحد فهي في موضعه نحو : عرفت أيهم زيد ؟ فإن كان مفعوله مذكوراً نحو : عرفت زيداً أبو من هو ؟ فالجملة [٦] بدل منه ، هذا ما اختاره السِّيرافيّ وابن مالك . ثم قال ابن عصفور : هي [٧] بدل كلّ من كلّ على حذف مضاف . والتقدير : عرفت قصة زيد ، أو أمر [٨] زيد أبو من هو ؟ واحتيج إلى هذا التقدير لتكون الجملة هي المبدل [٩] منه في المعنى .

وقال ابن الصائغ [١٠] : هي [١١] بدل الاشتمال ، ولا حاجة إلى [١٥٦] تقدير .

وذهب المبرّد ، والأعلم ، وابن خروف وغيرهم : إلى أنّ الجملة في موضع

---

(١) ط : « مسدّها » بإسقاط ضمير التثنية ، تحريف .

(٢) أ : « كانت » مكان : « فهي » ، تحريف.

(٣) كلمة : « كان » سقطت من أ .

(٤) ب : « ان » مكان : « أهذا » ، تحريف .

(٥) الكهف ١٩ .

(٦) « فالجملة » سقطت من ب .

(٧) « هي » سقطت من أ .

(٨) أ : « أو أبو زيد » مكان : « أو أمر » ، تحريف .

(٩) أ : « لتكون الجملة بدل منه » وبرفع كلمة : « بدل » ، تحريف .

(١٠) ب فقط ابن الضائع وقد ترجم له ٢ : ٩٤ وابن الصائغ ترجم ١ : ٣٦ .

(١١) أ : « في » مكان : « هي » ، تحريف .

نصب [١] على الحال .

وذهب الفارسيّ : إلى أنها في موضع المفعول الثاني لعرفت على تضمّنه [٢] معنى : علمت . واختاره أبو حيّان .

[إعمال المتصرّف من الأفعال في ضميرين]

(ص) : وخصّ أيضاً ، ورأى بصريّة ، وحُلْميّة بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متّصلين ، متّحدَيْ معنىً . والأكثر منع «نفس» مكانه. وقد يشاركها عدم ، وفقد [٣] ، ووجد . ويمنع مطلقاً ، إن [٤] أضمر فاعل متّصلاً ، وفسّر بمفعول . ويجوز بمضاف إليه خلافاً للأخفش. وجوّزه الكسائي إن أبرز .

(ش) : يختص أيضاً المتصرف [٥] من الأفعال القلبية بجواز إعماله [٦] في ضميرين متّصلين لمسمّى واحد، أحدهما [٧] : فاعلاً والآخر مفعولاً نحو: ظننتني خارجاً ، وأنت ظننتك خارجاً ، وزيد ظننته [٨] خارجاً . قال تعالى : « أنْ رآه استغنى [٩] » ، وقال الشاعر :

٦٠٦ — * وخلتني لي اسم [١٠] *

وقال :

٦٠٧ — * وكنت إخالني لا أجزع [١١] *

---

(١) كلمة : « نصب » سقطت من ب . (٢) أ ، ب : « تضمينه » .

(٣) في ط : بعد قوله : « عدم » : « وأيضاً المتصرّف من فقد » . بزيادة : « وأيضاً المتصرف من » .

(٤) ط : « فإن » بالفاء .

(٥) « أيضاً المتصرّف من » سقط من ط في هذا الموضع وزيد في غير موضعه انظر رقم ٣ . وفي ط « تختص » بالتاء

(٦) ط فقط : « إعمالها » . (٧) كلمة : « أحدهما » سقطت من ط .

(٨) ب ، ط : « ظننّه » . (٩) العلق ٧ .

(١٠) قطعة من بيت للنمر بن تولب ، سبق ذكره رقم ٥٨٥ .

(١١) قطعة من بيت ، نسبه أبو حيّان إلى مويلك المرزوم وهو بتمامه .

فَحَمَلْتُهَا وحَفَرْتُ عندكَ قَبْرَهَا جَزَعاً ، وكنت إخَالُنِي لا أجْزَعُ

انظر الدرر ١ : ١٣٧ وفي ط : « الأجرع » تحريف .

وقال :

٦٠٨ — * قَدْ كُنْتُ أَحْسِبُنِي كأغْنَى وَاحِدٍ [١] *

وقال :

٦٠٩ — * وحِنْتَ وما حَسِبْتُكَ أنْ تَحِينَا [٢] *

وقال :

٦١٠ — * وخَالَهُ مُصابًا [٣] *

وهل يجوز وضع «نفس» مكان الضمير الأول نحو : ظننت نفسي عالمةً [٤]؟ خلاف [٥] .

قال ابن كيسان : نعم . والأكثرون : لا . ولا يجوز ما ذكر في سائر الأفعال . لا يقال : ضربتني ، ولا ضربتك ، ولا زيد ضربته [٦] بالاتفاق .

وعلله سيبويه بالاستغناء عنه بالنفس نحو : « قَالَ رَبِّ إني ظَلَمْتُ نَفْسِي [٧] » .

وقال المبرّد : لئلا [٨] يكون الفاعل مفعولاً .

وقال غيره : لئلا يجتمع ضميران يرجعان إلى شيء واحد . أحدهما [٩] : رفع . والآخر نصب . وهما لشيء واحد .

وقال الفرّاء : لما كان الأغلب المتعارف تغاير الفاعل والمفعول لم يوقع فعلت على

---

(١) لأبي مِحْجَن الثّقَفِيّ . وعجزه :

* نزل المَدِينَةَ عَنْ زِرَاعةِ فُومِ *

انظر الدرر ١ : ١٣٨ . واللسان : (فوم)

(٢) قائله مجهول . وصدره :

* لِسَانُ السُّوءِ تُهْدِيهِ إلَيْنَا *

المغني ١ : ١٥٦ . وفي أ : « وجيت » مكان : « وحنت » وأن تجيامكان : « وأن تحينا » كلاهما ، تحريف . وسبق ذكره رقم ٢١٢.

(٣) قطعة من بيت لطرفة ، والبيت بتمامه كما في ديوانه ٧٩:

وجَاشَتْ إليه النّفْسُ خوْفًا وخالَه مُصَابًا ولو أمْسى على غَيْرِ مَرْصَد

(٤) أ : « له » مكان : « عالمة » ، تحريف .

(٥) ب : « خلفاً » بالنصب ، تحريف .

(٦) ط فقط : « ضربه » مكان : « ضربته » .

(٧) القصص ١٦ .

(٨) ط : «لاشك» مكان : «لئلا» ، تحريف .

(٩) «أحدهما رفع ، والآخر نصب» سقطت العبارة من أ.

اسمه إلا [١] بالفصل[٢]. نَعَمْ ألحق بأفعال هذا الباب في ذلك: رأى البصريّة،والحُلْميّة بكثرة، وعدم، وفقد، ووجد بقلة، كقول الشاعر:

٦١١ — * ولقد أراني للرِّمَاح دَرِيئةً [٣] *

وقوله تعالى: «إنِّي أراني أعْصِرُ خَمْراً [٤]». وحكى الفرّاء: عدمتني، وفقدتني، ووجدتني، وذلك على سبيل المجاز، لا الحقيقة.

أما قوله: قد[٥] بت أحرسني [٦] وحدي فشاذ، إذ لمْ يقل [٧]: أحرس[٨] نفسي فإن كان أحد الضميرين منفصلاً جاز في كل فعل نحو: ما ضربت إلاّ إيّاك.

ويمنع الاتحاد مطلقاً في باب ظن وغيره إن أضمر الفاعل [٩] متّصلاً مفسّراً بالمفعول نحو: ظن زيداً قائماً، وزيداً ضرب. يريد: ظن نفسه، وضرب [١٠] نفسه. فإن أضمر منفصلاً جاز نحو: ما ظن زَيْداً قائماً [١١] إلا هو، وما ظن زيداً [١٢] قائماً إلاّ إياه [١٣]، وما ضرب زيداً إلاّ هو [١٤]، وما ضرب زيدٌ إلاّ إياه.

* * *

(١) ب: «لا» مكان: «إلاّ» تحريف.

(٢) في أ: جاءت العبارة على النحو التالي: «لم يرفع فعلق على اسمه إلاّ بالاتصال»، تحريف.

(٣) لقَطَرِيّ بن الفُجَاءة. وعجزه:

* مِنْ عَنْ يَمِيني مرّةً وأمامِي *

من شواهد: أوضح المسالك رقم ٣٠٤، وشرح شواهد المغني للسيوطي ص ٤٣٨ والخزانة ٤ : ٢٥٨ وفي أ: «للرماح دومة»، تحريف.

(٤) يوسف ٣٦. (٥) «قد بت» سقطت من أ، ب.

(٦) أ: «أحرمتني» مكان: «أحرسني» وفي ب: «أونسني»، كلاهما تحريف. صوابه في ط.

(٧) ب، ط: «ولم» أحرس نفسي، وفي أ: «إذ يقل» الخ تحريف، ولعل الصواب: «إذ لم يقل»

(٨) أ: «أحرمتني» وب: «أونسني»، كلاهما تحريف صوابه في ط.

(٩) أ: «إن أضمر الفعل لفاعل متصلاً»، تحريف.

(١٠) ط: «ضرب» بإسقاط واو العطف. (١١) أ: «ما ظن زيدٌ» بالرفع، تحريف.

(١٢) أ: «زيد» بالرفع، تحريف. (١٣) ب: «إلاّ هو».

(١٤) سقط هذا المثال من ب، وفي أ: «زيد» بالرفع.

[استعمالات القول]

(ص) : مسألة : يحكى بالقول ، وتصريفه الجمل ، وفي لفظ الملحونة [(١)] خُلْف. ولا يلحق به معناه خلافاً للكوفيّة وابن عصفور.

وينصب مفرد كهي مفعولاً . وقيل : نعت مصدر . ومراد [(٢)] لفظه خلافاً لقوم. ويحكى غيره مقدّراً متم جملة . وقد يضاف قول . وقائل إلى مَحْكِيّ . ويغني عنه . وحذفه كثير. ويزاد، ويعمل كظن [(٣)] مطلقاً ، لكن[(٤)] في لغة. وقيل : شرطها تضمن[(٥)] معناه . وبشرط الاستفهام فقط في لغــة . وفي المشهور اتصاله ، أوفصله بظرف [(٦)] أو معمول . قال الأكثر : أو أَجْنَبِيّ . وكونه مضارعاً لمخاطب . قال ابن مالك : وحالاً. ومنع[(٧)] أبو حيان والسّهيلي. وألاّ يعدّى باللام لمعمول[(٨)] . وجوّزه السّيرافي في ماض . والكوفية في أمر . فإن فُقِدَ شرطٌ فالحكاية . ويجوز معها بل يجب في : أتقول : زيد منطلق ، لمن بلغت عنه .

(ش) : في القول وما تصرّف منه استعمالات [(٩)] :

أحدها : أن يحكى به الجمل نحو : « قال إنّي عبد الله [(١٠)] » . « يَقُولُونَ ربّنا آمنّا » [(١١)] . « قُولُوا : آمنّا [(١٢)] » . « وإنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُم أئِذَا كُنّا تُرَاباً [(١٣)] الآية » . « والقَائِلينَ لإخْوَانِهِم هَلُمّ إلَيْنَا [(١٤)] ». مقول لديهم : لازكا مال ذي بخل [(١٥)] .

---

(١) أ : « الملحوقة » بالقاف ، تحريف. (٢) ب : « ويراد » بالياء .
(٣) في ط : « ويعمل نظر » مكان : « ويعمل كظن » ، تحريف .
(٤) كلمة : « لكن » سقطت من ط . (٥) أ ، ب : « تضمين » .
(٦) أ : « أجني » مكان : « بظرف » ، تحريف. (٧) ط : « وشنع » بالشين . تحريف .
(٨) أ : « بمعمول » بالباء . (٩) أ : « استعمالان » .
(١٠) مريم ٣٠ . (١١) المائدة ٨٣ . (١٢) البقرة ١٣٦ . (١٣) الرعد ٥ .
(١٤) الأحزاب ١٨ ، وفي أ : « والقائلون » ، تحريف .
(١٥) في أ : « فقال لديهم لا زكى مال ذي بخل» وفي ب : فقوله : « لديهم لا زكى ذي بخل » . وفي ط : « مقول لديهم لا زكى مال ذي بخل » وهي العبارة التي اخترتها .

والأصل: أن يحكى لفظ الجملة كما سمع .

ويجوز أن يحكى على المعنى بإجماع . فإذا قال زيد : « عمرو منطلق » ، فلك أنْ تقول : قال [١] زيد : « عمرو منطلق » ، أو « المنطلق [٢] عمرو » .

فإن كانت الجملة ملحونةً حكيت على المعنى بإجماع فتقول في : قول زيد : عمرو قائمٍ بالجر ، قال زيد : عمرو قائمٌ بالرفع[٣] .

وهل تجوز الحكاية على اللفظ قولان : صحح ابن عصفور المنع . قال : لأنهم إذا جوّزوا المعنى في المعربة فينبغي أن يلتزم [٤] في الملحونة .

وإذا حكيت كلام متكلّم [٥] عن نفسه نحو : انطلقت ، فلك أن تحكيه بلفظه فتقول قال فلان : انطلقت ، ولك أن تقول : قال فلان : انطلقَ ، أوْ إنّه [٦] انطلقَ ، وهُوَ مُنْطلِق [٧] .

وهل يلحق [١٥٧] بالقول في ذلك معناه : كناديت ، ودعوت ، وقرأت ، ووصيت وأوحى ؟ قولان . أحدهما : نعم . وعليه الكوفيون نحو : « ونَادَوْا يَامَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ [٨] » . « فدَعَا ربّهُ إنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِر [٩] » بالكسر . «فَأوْحى إليْهِم رَبُّهم لَنُهْلِكَنّ الظّالِمين [١٠] » . قرأت: «الحمدُ لِلّهِ ربّ العَالَمِينَ [١١]» واختاره ابن عصفور ، وابن الصائغ ، وأبو حيّان لسلامته من الإضمار.

والثاني : لا ، وعليه البصريون. وقالوا : الجُمل بعد ما ذكر محكية بقول مضمر[١٢] للتصريح به في: « نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًا . قَالَ رَبّ: »[١٣] . « ونَادى نُوحٌ رَبّه

---

(١) « قال » سقطت من ط .
(٢) ب : « والمنطلق » بالواو .
(٣) كلمة : « بالرفع » سقطت من أ .
(٤) ط : « أن يلتزموه » .
(٥) ب : « المتكلم » بأل .
(٦) ب: « وإنه » بالواو.
(٧) ب : « أو هو منطلق » بأو.
(٨) الزخرف ٧٧ وفي ط : « ليقص » بالصاد . تحريف.
(٩) القمر ١٠ .
(١٠) ابراهيم ١٣ .
(١١) الفاتحة ١ .
(١٢) ط : « متضمن » مكان : « مضمر » ، تحريف.
(١٣) مريم ٣ ، ٤ .

فقَالَ رَبِّ (١) » . « ونَادَى أصْحَابُ الأعْرافِ رِجَالاً يَعْرِفُونَهُمْ بِسِيمَاهُمْ قَالُوا ما أغْنَى (٢) ». واختاره ابن مالك .

الثاني : أن ينصب المفرد (٣) ، وهو نوعان . أحدهما : المؤدي معنى الجملة (٤) ، كالحديث ، والشعر ، والخُطْبَة ، كقلت (٥) حديثاً ، وشعراً ، وخطبة . ونصبه على المفعول به ، لأنه اسم الجملة . والجملة إذَا حُكِيَتْ في موضع المفعول به ، فكذا ما (٦) بمعناها . وقيل : على أنه نعت مصدر محذوف أي: قولاً .

الثاني : المراد به مجرّد(٧) اللفظ ، وهو الذي لا يكون اسماً للجملة نحو: قلت كلمة. هذا ما ذهب إليه الزّجّاجِيّ ، والزمخشريّ ، وابن خروف ، وابن مالك وجعلوا منه : «يُقَالُ له إبْرَاهِيم (٨) » أي يقول له الناس : إبراهيم ، أي يطلقون عليه هذا الاسم .

وذهب جماعة منهم ابن عصفور : إلى أنه لا ينصب بالقول(٩) ، بل يحكى . أمّا المفرد غير ما ذكر فليس فيه إلاّ الحكاية على تقدير مُتِمّ (١٠) الجملة كقوله :

١٢ — * إذا ذُقْتُ فاها قلت طَعْمُ مُدَامَةٍ (١١) *

أي : طعمه طعم مُدَامة . (١٢) .

وقد يضاف لفظ : « قول »، ولفظ « قائل » إلى الكلام المحكيّ ، كما يضاف سائر

---

(١) هود ٤٥

(٢) الأعراف ٤٨ .

(٣) ب : « المفروض » مكان : « المفرد » . تحريف .

(٤) في أ : « الجملة » ساقطة .

(٥) أ : « كقوله » مكان : « كقلت »

(٦) ب : « فكذا إنما » ، ط : « فكذا هنا » . كلاهما تحريف .

(٧) كلمة : « مجرّد » سقطت من ط .

(٨) الأنبياء ٦٠ .

(٩) ط : « بالفول » بالفاء . تحريف

(١٠) ب : « على التقدير » فتمّ الجملة » .

(١١) لم ينسب في اللسان : « تجر » ، ونسبه في الدرر ١ : ١٣٩ إلى امرىء القيس . وعجزه :

* مُعَتَّقَة مما يَجِيءُ به التُجُرْ *

وانظر ديوان امرىء القيس ١١٠ . وفي ط : « طعم مذاقه » بالذال والقاف .

وفي أ : « قلت ذم مذاقه »، تحريف . وفي ب : « مزاقه » بالزاي ، تحريف .

(١٢) ط : « مذاقه » مكان : « مدامة » ، تحريف .

المصادر والصفات كقوله :

٦١٣ — قَوْلُ ياللرّجال يُنْهِضُ مِنّا مُسْرعينَ الكُهولَ والشُّبّانا [(١)]

وقوله :

٦١٤ — * وأجبت قائل كَيْفَ أنْتَ بِصالِحٍ [(٢)] *

وقد يغني القول عن المحكيّ به بأن يحذف لظهوره كقوله :

٦١٥ — لَنَحْنُ الأُلى ، قُلْتُمْ فأنّى مُلِئْتُمُ
بِرُؤْيَتِنا قبل اهتمامٍ بِكُمْ رُعْبا [(٣)]

أي ، قلتم ، نقاتلهم [(٤)] .

وقد يحذف «القول» دون المحكيّ به ، وهو كثير حتّى قال . ومنه [(٥)] : « فَأمّا الّذين اسودّتْ وُجوهُهُمْ أكَفَرْتُم [(٦)] » . أي : فيقال لهم : أكَفَرْتُم [(٧)] .

الثّالث : أن يعمل عمل ظنّ ، فينصب المفعولين ، وذلك في لغة بني سليم مطلقاً . يقولون : قلت زيداً قائماً ، من غير اعتبار شرط من الشروط الآتية :

واختلف : هل يعملونه باقياً على معناه أو لا يعملونه حتى يُضَمَّن [(٨)] معنى الظّنّ ؟ على قولين : اختار [(٩)] ثانيهما ابن جنّي . وعلى الأول الأعلم وابن خروف

---

(١) قائله مجهول .
من شواهد : المغني ٢ : ٦٨ .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :
* حتى مللتُ وملّني عوّادي *
من شواهد : المغني ٢ : ٦٨ . وفي ط : « وأجيب » . تحريف .

(٣) قائله مجهول . انظر الدرر ١ : ١٣٩ .
وفي أ : « راعياً » مكان : « رعباً » . تحريف .

(٤) في ط : « أي قلتم فقائلهم » . تحريف ، أشار إليه الدرر ١ : ١٣٩ وصوّب العبارة : « قلتم نغلبهم » والأولى أن يكون صوابها : « قلتم نقاتلهم » كما في أ . ب .

(٥) « ومنه » سقطت من أ . ومكانها بياض مشار إليه بـ (ظ) .

(٦) آل عمران ١٠٦ . وفي ط : « فأمّا وأمّا » تحريف وفي ط أيضاً « الاسودت » تحريف .

(٧) « أكفرتم » سقطت من ط . (٨) ب فقط : « يضمن » . (٩) ب فقط : « اختيار » .
وفي ط : « احتار » بالحاء . تحريف .

وصاحب البسيط ، واستدلوا بقوله

٦١٦ — قالت وكُنْتُ رَجُلا فَطِينَا هذا ورَبِّ البيت اسْرَائِينَا[1]

إذ[2] ليس المعنى على ظننت[3] .

وفي لغة جمهور العرب بشروط[4] : تقَدَّم[5] استفهام بالهمزة أو بغيرها[6] من الأدوات. واتصاله به . وكونه فعلا مضارعا لمخاطب كقوله :

٦١٧ — متى تقولُ القُلُص الرَّواسِمَا يَحْمِلْنَ أُمَّ قَاسِمٍ وقَاسِمَا[7]

وقوله :

٦١٨ — * عَلامَ تَقُولُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عَاتِقِي[8] *

وحكى الكسائي : « أتقول[9] للعميان عَقْلا ؟ أي تظن».

فإن فقد شرط[10] مما[11] ذكر تعينت الحكاية بأن لا يتقدّم استفهام، أَوْ يُفْصَل بينه وبينه. نعم ، يستثنى الفصل بالظرف ، والمعمول ، مفعولاً أو حالاً كقوله :

---

(١) قائله مجهول .
من شواهد : « ابن عقيل ١ : ١٥٦ ، وروايته : « لعمر الله » . مكان : « وربّ البيت » ، والأشموني ٢ : ٣٧ .
وفي ب : « اسرابينا » بالياء ، تحريف .

(٢) كلمة : « إذ » سقطت من ب .

(٣) « المعنى على ظننت » سقطت من أ . ومكانها بياض مشار إليه بـ « ظ » .

(٤) ط : « شروط » بإسقاط الباء .

(٥) ط فقط : « بعد » مكان : « تقدم » .

(٦) ب : « أو لغيرها » باللام ، تحريف .

(٧) لهدبة بن خشرم .
من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٥٥ والأشموني ٢ : ٣٦ .

(٨) لعمرو بن معد يكرب الزبيدي ، وعجزه :
* إذا أنا لم أطْعَنْ إذا الخَيْلُ كرّتِ *
من شواهد : المغني ١ : ١٢٦ ، والأشموني ٢ : ٣٦ .
وأطعن بضم العين وفتحها . انظر الصبان ٢ : ٣٦ .

(٩) أ : « أيقول » بالياء .

(١٠) أ : « الشرط » بأداة التعريف .

(١١) أ : « فيما » مكان : « مما » .

٦١٩ ـ أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدارَ جَامِعةً
شَمْلِي بِهِم أم تقولُ البُعْدَ مَحتُومَا[١]

وقوله :

٦٢٠ ـ أَجُهَّالاً تقول بني لُـؤَيٍّ لَعَمْرُ أبيك أَمْ مُتجاهلينا[٢]

ونحو : أفي[٣] الدار تقول زيداً ؟ وأمحمداً[٤] تقول هنداً[٥] واصلةً ؟

قال أبو حيّان : وكذا معمول المعمول نحو : أهنداً تقول زيداً ضارباً[٦] ؟. وقيل : لا يضر الفصل مطلقاً ، ولو بأجنبيّ نحو : أأنت[٧] تقول زيداً منطلقاً[٨] ؟. وعليه الكوفيون وأكثر البصريين ما عدا سيبويه والأخفش. وكذا تتعيّن[٩] الحكاية في غير المضارع ، والمضارع لغير المخاطب.

وذهب السِّيرافيّ : إلى جواز إعمال الماضي بشروط المضارع .

وذهب الكوفيّون : إلى جواز إعمال الأمر بشروطه أيضاً . وذكر ابن [١٥٨] مالك لإعمال المضارع شرطاً خامساً ، وهو أن يكون للحال لا للاستقبال[١٠] . وأنكره أبو حيّان. وقال: لم يذكره غيره . وشرط السهيليّ ألاّ يعدّى الفعل باللام نحو: أتقول لزيد : عمرو[١١] منطلق ، لأنه حينئذ يبعد[١٢] عن معنى الظن ، لأن الظن من فعل القلب ، وهذا قول مسموع .

---

(١) قائله مجهول .
من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٩٧ ، والأشموني ٢ : ٣٦ .
وفي أ : « محترما » مكان : « محتوما » ، وفي أ ، ب « دوام البعد » مكان : « أم تقول البعد كله » تحريف.

(٢) للكميت .
من شواهد : سيبويه ١ : ٦٣ ، وأوضح المسالك رقم ١٩٨ ، وابن عقيل ١ : ١٥٦ ، والخزانة ٤ : ٢٣ والأشموني ٢ : ٣٧ .

(٣) أ : « في » بإسقاط همزة الاستفهام .

(٤) أ : « ومحمداً » بإسقاط همزة الاستفهام .

(٥) أ : « هذا » مكان : « هنداً » ، تحريف .

(٦) ب : « ضرب » مكان : « ضارباً » .

(٧) في ط : « أنت » بإسقاط الهمزة .

(٨) أ ، ب : « زيد منطلق » بالرفع ، تحريف ، والأسلوب يقتضي النصب كما في ط .

(٩) أ : « يتعين » .

(١٠) ب : لا للاستفهام .

(١١) أ : « أمير » مكان : « عمرو » .

(١٢) أ : « مبعد » بالميم.

وإذا اجتمعت الشروط(١) فالإعمال جائز ، لا واجب ، فتجوز الحكاية أيضاً مراعاةً للأصل نحو : أتقول : زيد منطلق (٢) ، وكذا إعماله مطلقاً (٣) في لغة بني سليم (٤) جائز لا واجب .

[همزة التّعدية] :

(ص) : مسألة : تدخل الهمزة على عَلِم ، ورأى ، فتنصب ثلاثة : أولها : الفاعل ، وحكم الثاني والثالث باق ، ومنع الأكثر :التعليق. وقوم: الإلغاء . وثالثها : إن لم يبنَ (٥) للمفعول .

(ش) : تدخل الهمزة المُسَمّاة بهمزة النقل ، وهمزة التّعدية،على عَلِم ورأى المتعدّيين لمفعولين ، فتُعَدِّيهما إلى ثلاثة مفاعيل : أولها : الذي كان فاعلاً ، وذلك (٦) أقصى ما يتعدّى إليه الفعل (٧) من المفعول به نحو : أعلمت زيداً عمراً قادماً (٨) ، وأريت زيداً عمراً كريماً ، وللثاني والثالث من هذه المفاعيل ما كان لهما في باب عَلِم ، ورأى من جواز : الإلغاء ، والتعليق ، وغيرهما .

ومنع قوم الإلغاء والتعليق هنا سواء بنيت(٩) للفاعل أم للمفعول ، وعليه ابن القوّاس ،(١٠) وابن أبي الربيع ، لأن مبنى الكلام عليهما ، ولا يجيء بعد ما مضى الكلام على الابتداء .

ومنَعهما آخرون إن بنيت (١١) للفاعل وعليه الجُزُولي،لما فيه من إعمالها في المفعول

---

(١) في أ كلمة « الشروط » ساقطة .
(٢) أ : « زيداً منطلقاً » ، تحريف ، لأنه مثل للحكاية .
(٣) ب : « منطلقاً » ، تحريف .
(٤) ب : « تميم » مكان : « سليم » ، تحريف .
(٥) ب : « تبن » بالتاء تحريف .
(٦) ط : « وكذا » مكان : « وذلك » .
(٧) كلمة « الفعل » سقطت من أ .
(٨) سقط هذا المثال من ب .
(٩) ط : « ثبت » مكان : « بنيت » ، تحريف .
(١٠) ط فقط : « ابن النحاس » تحريف . وانظر الشرح .
(١١) ط : « ثبت » مكان : « بنيت » ، تحريف .

الأول ، وإلغائها بالنسبة إلى الأخيرين [(١)] ، وذلك تناقض ، لأنه حكم بقوّة وضَعْفٍ معاً ، بخلاف ما إذا بنيت [(٢)] للمفعول به[(٣)] . ومنع آخرون : التعليق دون الإلغاء[(٤)] ، وعليه الأكثرون .

ومنع قوم : إلغاء [(٥)] أعلم دون أرى وعليه الشَّلَوْبين ، لأن أعلم مؤثر [(٦)] فلايلغى[(٧)] كما لا تلغى [(٨)] الأفعال المؤثرة ، وأرى بمعنى : أظن فوافقه [(٩)] في الإلغاء ، كما وافقه في المعنى .

وردّ بأن أعلم وعلم أيضاً [(١٠)] متوافقان في المعنى ، فيلزم تساويهما في الإلغـاء . وقد ورد السماع بإلغائهما : حكى : البركَةُ أعلمنا اللهُ مع الأكابر ، وقال الشاعر :

٦٢١ ــ * وَأَنْتَ أراني اللهُ أَمْنَعُ عاصِمٍ [(١١)] *

واستدل ابن مالك للتعليق بقوله تعالى : « يُنَبِّئُكُم إذا مُزِّقْتُم كُلَّ مُمَزَّق[(١٢)] » الآية . وقول الشاعر :

٦٢٢ ــ حَذَارِ فقد نُبِّئْتُ إنَّكَ لَلَّذي ستُجْزَى بما تَسْعَى ، فتسعد أو تشقى [(١٣)]

---

(١) أ ، ب : « الضميرين » مكان : « الأخيرين » ، تحريف .

(٢) ط : « إذا لم يثبت للمفعول » ، تحريف .

(٣) كلمة : « به » سقطت من أ ، ط .

(٤) ط : « دون لإلغاء » . تحريف .

(٥) ب : « الألغاء أعلم » ، بالألف واللام ، تحريف .

(٦) أ ، ب : « مؤثرة » بتاء التأنيث .

(٧) أ ، ب : « نلقى » بالنون والقاف ، تحريف .

(٨) أ ، ب : « نلقى » بالنون والقاف ، تحريف .

(٩) ط : « موافقة » بالميم ، تحريف .

(١٠) سقطت كلمة « أيضاً » من ب .

(١١) قائله مجهول . وعجزه :

* وأرْأَفُ مُسْتَكفىً . وأسْمَحُ وَاهِبِ *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٩٩ .

(١٢) سبأ ٧ .

(١٣) قائله مجهول .

انظر : الدرر ١ : ١٤٠ ، وشرح التصريح ١ : ٢٦٦ .

وفي ط : « حذراً » تحريف ، والتصويب من النسختين أ ، ب . وفي ط : « وتسعد » بالواو ، تحريف . وفي أ : « الذي » مكان : « للذي » ، تحريف .

وفي ب : « أبنيت » مكان : « نبئت » .

[جواز حذف المفاعيل أو بعضها]

(ص) : وحذفها، وأحدها لدليل جائز. وأما دونه فمنع سيبويه وابن الباذش وابن طاهر حذف الأول ، والاقتصار عليه . وجوز الأكثر حذف الأول دونهما ، أو هما دونه . والشّلوبين : حذفه دونهما . والجَرْمي : عكسه .

(ش) : يجوز حذف هذه المفاعيل الثلاثة وبعضها لدليل كقولك : لمن [١] قال أأعلمت زيداً بكراً [٢] قائماً : أعلمت.

وأمّا الاقتصار ، وهو الحذف لغير دليل ، ففيه مذاهب :

أحدها : وعليه الأكثر ، منهم المبرِّد ، وابن كَيْسان ، ورجّحه [٣] ابن مالك ، وخطّاب: يجوز حذف الأول بشرط ذكر الآخرَيْن، أو الآخرين [٤] بشرط ذكر الأول: كقولك: أعلمت كبشك سميناً بحذف المُعْلَم [٥] ، أو أعلمت زيداً بحذف الثاني والثالث إن لم يَخْلُ الكلام من فائدة بذكر المُعْلَم به في الصورة الأولى والمُعْلَم في الثانية .

الثاني : وعليه سيبويه وابن الباذش ، وابن طاهر ، وابن خروف وابن عصفور : لا يجوز حذف الأول ، ولا الاقتصار عليه ، وحذف الآخرين ، بل لابد من الثلاثة [٦] ، لأن الأول كالفاعل ، فلا يحذف، والآخران كهما [٧] في باب ظن . وقد منع هؤلاء حذفهما فيه اقتصاراً .

الثالث : وعليه الشّلوبين : يجوز حذف الأول فقط مع ذكر الآخرَيْن نحو: أَعلمت كبشك سميناً ، ولا [٨] يجوز حذف الآخرَيْن دون [٩] الأوّل، ولا حذف الثلاثة، ولا حذف الأول وأحد الآخرَيْن ، ولا حذف أحد الآخرين [١٠] فقط.

(١) ب : « لمن لمن » بالتكرير » ، تحريف .

(٢) في ب : « زيد أبو بكر » ، تحريف .

(٣) ط : « ورحجة » بتقديم الحاء تحريف .

(٤) ب : « أو الأخيرين » .

(٥) ط : « العلم » ، تحريف .

(٦) ب : « الثالثة » . تحريف .

(٧) ب : « لهما » باللام ، تحريف .

(٨) ب : « ولا يحذف حذف الأخيرين » ، تحريف .

(٩) سقط من أ : « الآخرين دون » .

(١٠) ب : « ولا حذف الأول ، وأحد الآخرين فقط » بتكرار الجملة السابقة ، وبزيادة كلمة : « فقط » تحريف .

الرّابع : وعليه الجَرْمي. واختاره ابن القوّاس: يجوز حذف الآخَرَيْن فقط ، لأنهما في حكم مفعولَيْ ظنّ ، دون الأول ، لأنه في حكم الفاعل .

(ص) : وألحق سيبويه بـأعلم : نَبّأ . واللّخمي: أنبأ [١] ، وعرف ، وأشعر ، وأدرى[٢] . والفرّاء: خبّر وأخبر . والكوفيّة والمتأخرون: حدّث . والأخفش وابن السراج [٣] : أظن ، وأحسب ، وأخال ، وأزعم . وأوجد . وابن مالك وقوم : أرى الحُلْميّة ، والحريريّ: علم . والجُرجاني : استعطى [٤] . وبعضهم : أكسى [١٥٩] .

(ش) : المجمع على تعديته إلى ثلاثة : أعلم ، وأرى . وزاد سيبويه : نبأ كقوله :

٦٢٣ — ونبئت قيساً ، ولم أبْلُـــهُ كما زعموا خَيْرَ أهْلِ اليَمَنْ [٥]

وزاد ابن هشام اللّخْميّ [٦] : أنبأ ، وعرّف ، وأشعر ، وأدرى . وزاد الفرّاء في «معانيه» : خبَّر بالتشديد كقوله :

٦٢٤ — * وَخُبِّرْتُ سوداءَ القُلوب مَريضةً [٧] *

وقوله :

---

(١) ط : « نبأ » بإسقاط الهمزة من أوله ، تحريف .

(٢) أ : « وأروى » بالراء والواو . تحريف .

(٣) أ : « والزجاج » مكان : « وابن السراج » ، تحريف . وانظر الشرح.

(٤) أ : « أعطي » . (٥) للأعشى ، ميمون بن قيس ، ديوانه ٢١٣ .
من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٥٧ ، والأشموني ٢ : ٤١ .

(٦) هو محمد بن احمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللخميّ .
من مصنفاته: المُجمل في شرح أبيات الجُمل — نُكَت على شرح أبيات سيبويه للأعلم — شرح الفصيح . وكان حيّاً سنة ٥٥٧ .

(٧) للعوام بن عقبة كما في العيني ، وفي الدرر ١ : ١٤١ . للعوام بن عتبة بالتاء، وعجزه:

* فَأقْبَلْتُ من أهلي بِمِصْرَ أعودُها *

من شواهد : الأشموني ٢ : ٤١ ، وروايته :
« سوداء الغَميم» مكان : « سوداء القلوب » .

٦٢٥ — * وما عليك إذا خُبِّرْتِنِي دَنِفاً[١] *

وزاد الكوفيون : حدّث . وتبعهم[٢] المتأخرون كالزمخشري وابن مالك . وقال[٣] أبو حيّان : وأكثر أصحابنا كقوله :

٦٢٦ — . . . . * فَمَنْ حُدِّثْتُمُوهُ له علينا العلاءُ[٤] *

وزاد الحريري في شرح « اللمحة[٥] » : علّم المنقولة بالتضعيف . قال أبو حيّان : ولم توجد في لسان[٦] العرب متعدّية إلى ثلاثة .

وزاد ابن مالك : أرى الحُلْمية كقوله تعالى : « إذْ يُرِيكَهُمُ اللهُ في مَنَامِكَ قليلا ، ولو أراكَهُمْ كثيراً[٧] » .

وزاد الأخفش وابن السراج : أظنّ ، وأحسب ، وأخال ، وأزعم وأوجد قياساً على أعلم ، وأرى . ولم يسمع . .

وزاد الجرجاني : استعطى[٨] . وزاد بعضهم : أكسى ، فبلغت أفعال الباب تسعة عشر .

والجمهور منعوا ذلك ، وأوّلوا المستشهد به على التّضمين[٩] ، أو حذف حرف الجر ، أو الحال . .

(ص) : وما بني للمفعول فكَظَنّ .

(ش) : ما بني للمفعول من أفعال هذا الباب صار كظنّ ، فما جاز في ظنّ جاز فيه . قال ابن مالك : إلا[١٠] الاقتصار على المرفوع ، فإنه غير جائز في ظنّ لعدم الفائدة ، جائزٌ هنا لحصول الفائدة . وقد تقدم الخلاف في ذلك في البابين ، فأغنى عن التصريح باستثباته[١١] .

---

(١) لرجل من بني كلاب . وعجزه :

* وغاب بَعْلُكِ يوماً أنْ تَعُودِيني *

من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٥٧ ، والأشموني ٢ : ٤١ .

(٢) ب : « وأتبعهم » . (٣) أ ، ب : « قال » بإسقاط الواو.

(٤) قطعة من معلّقة الحارث بن حلّزة اليشكري ؛ والبيت بتمامه هو :

أوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسألُون فَمَنْ حُدْ دِثْتُمُوهُ له علينا الوَلاءُ

من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٥٧ ، والأشموني ٢ : ٤١ .

وفيهما : « الولاء » مكان : « العلاء » . (٥) ب : « الملحمة » تحريف .

(٦) أ : « كلام » مكان : « لسان» . (٧) الأنفال ٤٣ . (٨) أ : « أعطى » .

(٩) ط : «التضمن» (١٠) كلمة : « إلا » سقطت من ب . (١١) أ ، ب : « باستثنائه ».

الفاعِــل

(ص) : الفاعل ونائبه .

الفاعل المفرّغ له عامِلٌ على جهة وقوعه منه ، أوقيامه به .

(ش) : لما كان الكلام ينعقد من مبتدأ وخبر ، وينشأ عنه نواسخ . ومن فعل وفاعل ، وينشأ عنه النائب عن الفاعل – انحصرت العمد في ذلك . وقد تمّ الكلام على النوع الأول بما ينشأ عنه (١) وهذا هو النوع الثانـي .

فالفاعل ما أسند إليه عامل مُفَرّغ على جهة وقوعه منه (٢) ، أو قيامه به .

فالعامل يشمل الفعل نحو : قام زيد ، وما ضمّن معناه كالمصدر ، واسم الفاعل والصّفة المشبّهة ، والأمثلة (٣) ، واسم الفعل ، والظرف ، والمجرور . والمفرغ يخرج نحو : « وأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا(٤) » . وقولنا (٥) : على جهة وقوعه منه ، كضَرَبَ زيد ، وقيامه به ، كمات زيدٌ .

[رافع الفاعل]

(ص): وزعم هشام: (٦) رافعه الإسناد . وقوم : شَبَهُهُ للمبتدأ . وخلَفٌ : معنى الفاعليّة . وقوم : إحداثُهُ الفِعْلَ . والكسائي : كونه داخلا في الوصف .

ونصب المفعول بخروجه . والجمهور : يجب تأخيره ، وذكره .

ويحذف مع عامله ، أو المصدر (٧) ، أو فعل المؤنثة(٨) ، أو الجماعة المؤكد .

---

(١) أ : « وما ينشأ عنه » . (٢) كلمة : « منه » سقطت من أ .

(٣) المراد بها : أمثلة المبالغة . (٤) الأنبياء ٣ . (٥) أ : « وقولي » .

(٦) هو هشام بن معاوية الضرير سبقت ترجمته ١ : ١٢٤

(٧) ط : « أو فاعل المصدر » .

(٨) ا : ط : « الاثنين » ، تحريف .

ويقدّر في نحو: « ثم بَدَا لَهُمْ [١] » مُنَاسِبٌ [٢]

وقد يجر بـ « مِنْ » أو الباء الزائدة ، وثعلب [٣] : في كفى . قال ابن الزّبير : إن كانت بمعنى : حسب .

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : في رافع الفاعل أقوال :

أحدها : وعليه الجمهور : أنه العامل المسند إليه من فعل ، أو ما ضمّن معناه ، كما فهم من الحدّ ، لأنه طالب له .

الثاني : أن رَافِعَهُ الإسناد أي : النّسبة ، فيكون العامل معنويّاً ، وعليه هشام . ورُدّ بأنه لا يُعْدَلُ إلى جعل العامل معنويّاً إلاّ عند تعذّر اللفظيّ الصّالح ، وهو هنا موجود .

الثالث : شَبَهُهُ بالمبتدأ من حيث إنه يخبر عنه بفعله ، كما يخبر عن المبتدأ بالخبر . ورُدّ بأن الشبه معنويّ ، والمعاني [٤] لم يستقرّ لها عمل في الأسماء .

الرابع : كونه فاعلاً في المعنى . وعليه خَلَفٌ [٥] ، كما نقله أبو حيّان. ورُدّ بقوله: مات زيد ، وما قام عمرو .

الخامس [٦] : ذهب قوم من الكوفيين : إلى أنه يرتفع بإحداثه الفعل ، كذا نقله ابن عمرون . ونقل عن خَلَف : أنّ العامل فيه معنى الفاعلية .

الثانية : الصحيح ، وعليه البصريون : أنه يجب تأخير الفاعل عن عامله .

---

(١) يوسف ٣٥ . (٢) ط : « منا » بإسقاط السين والباء ، تحريف .

(٣) ا = وثعلب = تحريف.

(٤) كلمة : « والمعاني » سقطت من أ . (٥) انظر ١ : ٨٥

(٦) من قوله : « الخامس » إلى قوله : « معنى الفاعليّة » .
سقط من أ ، ومكانه بياض مشار إليه بـ (ظ) .

وجوَّز الكوفية [١] تقديمه نحو : زيد قام مستدلين بنحو قوله :

٦٢٧ — * ما لِلْجِمَال مَشْيُها وَئِيداً [٢] *

أي وئيداً [٣] مَشْيُها. وتأوّله البصريون على الابتداء ، وإضمار الخبر الناصب : «وئيداً» أي : ظهر أو ثبت . وثمرة الخلاف تظهر في نحو : الزيدان ، أو الزيدون قام .

الثالثة : الصحيح أيضاً [٤] . وعليه [١٦٠] البصريون أنه يجب ذكر الفاعل ، ولا يجوز حذفه . وفرّقوا بينه وبين خبر المبتدأ بأنه كالصّلة في عدم تأثره [٥] بعامل متلوه ، وكالمضاف إليه ، فإنه يعتمد البيان ، وكعجز المركب في [٦] الامتزاج بمتلوه [٧] ، ولزوم تأخيره [٨] . والخبر مباين [٩] للثلاثة . وهو معتمد الفائدة ، لا معتمد البيان . وبأنّ من الفاعل ما يستتر ، فلو حذف لالتبس الحذف بالاستتار بخلاف الخبر .

وذهب الكسائي : إلى جواز حذف الفاعل لدليل كالمبتدأ والخبر . ورجّحه السهيليّ وابن مضاء [١٠] .

ويستثنى على الأول صُوَر يجوز فيها الحذف :

أحدها : مع رافعه تبعاً له : كقولك : زيداً لمن قال : مَنْ أكرم ؟ والتقدير : أكرم زيداً [١١] ، فحذف الفاعل مع الفعل.

ثانيها : فاعل المصدر يجوز حذفه نحو : «أوْ إطْعَامٌ في يوم ذي مَسْغَبَة يَتيماً [١٢]».

ثالثها : فاعل فعل اثنين [١٣] المؤنث ، أو الجماعة المؤكّد بالنون نحو : «لَتُبْلَوُنّ» [١٤]

---

(١) أ ، ب : « الكوفيون » .

(٢) للزبّاء . وعجزه :

* أجَنْدلاً يَحْمِلْنَ أمْ حَدِيداً *

من شواهد : المغني ٢ : ١٤٥ ، وأوضح المسالك رقم ٢٠١ ، والأشموني ٢ : ٤٦ .

(٣) « أي وئيد » سقط من ب .

(٤) ط فقط : سقطت كلمة : « أيضاً » .

(٥) أ ، ط : « تأثيره » .

(٦) أ : « من » مكان : « في » .

(٧) أ : « متلوه » بإسقاط باء الجرّ ، تحريف .

(٨) أ : « تأخره » .

(٩) أ ، ب : « مبايناً » .

(١٠) أ ، ب : « ابن قضى » تحريف . وفي ط : « ابن مضا » بدون همزة

(١١) ط : « زيد » بالرفع ، تحريف .

(١٢) البلد ١٤ ، ١٥ .

(١٣) ا ، ب : «فعل اثنين» تحريف.

(١٤) آل عمران ١٨٦ .

« فَإِمَّا تَرَيِنَّ[١] » ، فانّ ضمير المخاطبة والجمع حُذِف لالتقاء الساكنين .

فإن قلت : قد ورد ما ظاهره الحذف في غير هذه[٢] المواضع المذكورة ، نحو قوله تعالى : « ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ[٣] » . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حينَ يَشْرَبُها وهُوَ مُؤْمِنٌ[٤] » فالجواب أنّ الفاعل فيه ضمير مقدّر راجع إلى ما دلّ عليه الفعل ، وهو البداء في[٥] الآية لدلالة: « بدا » ، والشّارب في الحديث لدلالة: « يشرب » . ويقاس بذلك ما أشبهه .

الرابعة : قد يجر الفاعل « مِنْ » الزائدة نحو : « مَا يَأْتِيهِم مِنْ ذِكْرٍ[٦] » أي: ذِكْرٌ[٧] ، أو الباء الزائدة نحو « وكَفَى باللهِ[٨] » . والمحَلّ في الصورتين رفع ، فيجوز الإتباع بالرفع والجرّ، مراعاة للمحلّ واللفظ . وغلبت زيادة الباء في[٩] فاعل كفى نحو : « وكَفَى بِاللهِ وَلِيّاً ، وكَفَى بِاللهِ نَصِيراً[١٠] » .

[تجرّد عامله]

(ص) : ويجرّد عامله إن كان ظاهراً من علامة تثنية وجمع إلا في لغة : أكلوني البراغيث . وقيل : هو خبر مقدم . وقيل : الثاني : بدل[١١] .

(ش) : إذا أسند الفعل إلى الفاعل[١٢] الظاهر ، فالمشهور تجريده من علامة التثنية والجمع نحو : قام الزيدان ، وقام الزيدون ، وقامت الهندات[١٣] . ومن العرب مَنْ يلحقه الألف ، والواو ، والنون على أنها حروف دوالّ[١٤] كتاء التأنيث ،لا ضمائر. وهذه اللغة يسميها النحويون لغة : أكلوني البراغيث . ومنها قوله :

---

(١) مريم ٢٦ . (٢) أ ، ب : « هذه » ساقطة .
(٣) يوسف ٣٥ . (٤) انظر البخاري كتاب المظالم باب ٣٠ .
(٥) في أ : « المبتدأ » تحريف ، وفي ط : « البدء » .
(٦) الأنبياء ٢ . وفي ط « وما يأتيهم » . تحريف .
(٧) « أي ذكر » سقطت من ب . (٨) النساء ٦ .
(٩) « في » سقطت من ط .تحريف (١٠) النساء ٤٥ .
(١١) أ : « بقل » مكان : « بدل » ، تحريف .
(١٢) ب : « إذا أسند إليه الفعل إلى الفاعل » بزيادة : « إليه » ، تحريف .
(١٣) في النسخ الثلاث : « وقام الهندات » ، تحريف .
(١٤) ط : « وأل » مكان : « دوالّ » ، تحريف .

٦٢٨ ــ * وقد أسلماه مبعدٌ وحميمُ(١) *

وقوله :

٦٢٩ ــ يَلُومُونَني فِي اشْتِرَاء النّخِيـ ـــلِ أهلي ، فكُلُّهُمُ ألْوَمُ (٢)

وقوله :

٦٣٠ ــ نُتِجَ الرّبِيعُ مَحَاسِـــــنًا أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السّـحائِب (٣)

وقوله :

٦٣١ ــ * بِحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السّلِيطَ أقارِبُهْ (٤) *

ومن النحويين من جعلها ضمائر . ثم اختلفوا : فقيل : ما بعدها بدلٌ منها . وقيل : مبتدأ . والجملة السابقة خبر . والصحيح الأول ، لنقل الأئمة أنها لغة ، وعُزِيت لطيّء وأزد شنوءة . وكان ابن مالك يسميها لغة « يتعاقبون فيكم ملائكةٌ » وهو مردود ، كما بينتُه في (أصول النحو) وغيره (٥) .

* * *

(١) لابن قيس الرُّقيَّات ديوانه ١٩٦ وصدره :

* تولّى قتال المارقين بنفسه *

انظر ابن عقيل ١ : ١٦١ ، وأوضح المسالك رقم ٢٠٩ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ص ٧٩٠ والأشموني ٢ : ٤٧ .

(٢) نسبه في التصريح ١ : ٢٧٦ لأمية . ونسب في شرح شواهد المغني للسيوطي ٧٨٣ إلى أحيحة ابن الجلاح .

والبيت من شواهد أوضح المسالك رقم ٢٠٧ . وفي ط : « في شراء » تحريف .

(٣) في الدرر ١ : ١٤٢ يذكر أنه لم يعثر على قائله . وفي حاشية ياسين ١ : ٢٧٦ أنه نسب إلى أبي فراس الحمداني في ترجمته التي ضمها كتاب «يتيمة الدهر » .

(٤) للفرزدق . وصدره :

* ولكِنْ دِيَافِيٌّ أَبُوهُ وأُمُّهُ *

انظر ديوان الفرزدق ٥٠ ، وسيبويه ١ : ٢٣٦ . والخزانة ٢ : ٣٨٦ ، ٣ : ٢٩٣ ، ٣٣٤ ، ٤ : ٥٥٤ . وابن يعيش ٧ : ٧ .

وفي ب : « يجوزان » مكان : « بحوران » ، تحريف .

(٥) عبارة : « كما بينته في أصول النحو وغيره » سقطت من أ ، ب .

[حذف عامله]

(ص) : ويحذف لقرينة[(١)] كأن يجاب[(٢)] به نفي ، أو استفهام. ولا يقاس: « لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ » .

وقيل : يجوز إن أمن ، وجوّز قوم : زيد عمراً ، أي « ليضرب » لدليل .

(ش): يجوز[(٣)] حذف عامل الفاعل لقرينة كأن[(٤)] يجاب به نفي أو استفهام، كـ«زيدٌ» في جواب ما قام أحد ، أو مَنْ قام ؟

ومما حذف فيه لعدم اللبس قوله تعالى : « يُسَبَّحُ له فيها بالغُدُوّ والآصال ، رِجَالٌ[(٥)] » ، على قراءة بناء يُسَبَّحُ للمفعول ، إذا التقدير يُسَبِّحُهُ رجالٌ لدلالة يُسَبَّحُ عليه . ومثله قول الشاعر :

٦٣٢ — • لِيُبْكَ يزيدُ ضارِعٌ لِخُصومَةٍ[(٦)] •

أي يبكيه[(٧)] ضارع .

واختلف في القياس على ذلك . فمنعه الجمهور . وجوّزه الجَرْمي . وابن جنيّ وابن مالك حيث لم يلتبس الفاعل بالنائب عنه . فلو قيل : يُوعَظُ في المسجد رجالٌ على معنى : يعظ[(٨)] رجال لم يجز لَصلاحية[(٩)] إسناد « يوعظ » إليهم ، بخلاف يوعظ في المسجد رجال يزيدُ[(١٠)] ، فإنه يجوز لعدم اللبس .

وأجاز بعض النحويين : زيد عمراً بمعنى لِيَضْرِبْ زيدٌ عمراً ، إذا كان ثَمّ دليل على إضمار الفعل ، ولم يلبس . ومنع ذلك سيبويه ، وإن لم يلبس ، لأن إضمار فعل

---

(١) ط : « بقرينة » بالباء ، تحريف . (٢) ط فقط : « كجواب » مكان : « أن يجاب به » .

(٣) ط : « الجوار » بالراء مكان : « يجوز » ، تحريف . (٤) ط : «كان» تحريف .

(٥) النور ٣٦ ، ٣٧ . (٦) لضرار بن نهشل يرثي أخاه يزيد . وعجزه :

• ومُخْتَبِطٌ مما تُطِيحُ الطَّوائِحُ •

وهذه النسبة لصاحب الدرر ١ : ١٤٢ ، ونسبه العيني وسيبويه ١ : ١٤٥ ، ١٨٣ إلى الحا ث بن نهيك . وانظر الإيضاح ٧٤ ، والأشموني والعيني ٢ : ٤٩ .

(٧) ط فقط : « يبكيك » . (٨) ط : « لفظ » باللام . والفاء تحريف .

(٩) أ : « لعدم صلاحية » تحريف لا يتفق مع الأسلوب . وصوابه من ب ، ط .

(١٠) أ ، ب : « زيد » مكان : « يزيد » .

الغائب هو على طريق التّبليغ . وإضماره يستدعي إضمار فعل آخر ، لأن المعنى : قل له : ليضرب ، فكثر الإضمار [١٦١] ، فرفض [١] .

* * *

[الفصل بين الفعل وفاعله]

(ص) : مسألة : الأصل أن يلي فِعْلَهُ . وقد يفصل بمفعول ، لا إن ألبس خلافاً لابن [٢] الحاجّ في مقدّر الإعراب . أو كان ضميراً غير محصور . ويجب إن كان المفعولُ ضميراً . ويؤخر ما حصر منهما [٣] بإنّما ، وكذا إلاّ خلافاً للكسائي مطلقاً . وللفرّاء ، وابن الأنباري في حصر الفاعل . وحكم المتصل بضمير مرّ .

(ش) : الأصل أن يلي الفاعل[٤] الفعل ، لأنه منزّل منه منزلة الجزء .

ويجوز الفصل بينهما بالمفعول نحو : ضرب عمراً زيد .

ويجب البقاء[٥] على الأصل إذا حصل لَبْس كأن[٦] يخفي الإعراب ،ولا قرينة نحو : ضرب موسى عيسى ، إذ لا دليل حينئذ على تعيّن [٧] الفاعل من المفعول . وهذا ما نصّ عليه ابن السّراج والجزُولي والمتأخرون . ونازعهم في ذلك أبو العبّاس بن الحاجّ في نقده[٨] على « المقرّب » : بأن سيبويه لم يذكر في كتابه شيئاً من هذه الأغراض الواهية ،وبأن في العربية أحكاماً كثيرة إذا حدثت ظهر منها لَبْس ، ثم لا يقال بامتناعها [٩] كتصغير عُمَر ، وعَمْرو ، فإن اللفظ بهما واحد، ولم يمنع ذلك تصغيرهما أو تصغير أحدهما ،

(١) كلمة : « فرفض » سقطت من ط .

(٢) أ : « لأن » مكان : « لابن » ، تحريف .

وابن الحاج سبقت ترجمته ٢ : ١٨ .

(٣) ط : « منها » مكان : « منهما »، تحريف .

(٤) ط : « الفاعل » . تحريف .

(٥) أ : « البغاء » مكان : « البقاء » ، تحريف .

(٦) ط : «كان » تحريف .

(٧) أ : « نتبين » مكان : « تعيّن » تحريف .

(٨) ب : « هذه » مكان : « نقده » ، تحريف .

(٩) عبارة : « ثم لا يقال بامتناعها » سقطت من أ .

مع أن من المقاصد المعروفة بين العقلاء إجمال ما يتخاطبون به ، لما لهم في ذلك من غرض ، فلا يبعد لذلك جواز ضرب : موسى عيسى ، لإفادة ضرب أحدهما الآخر من غير تعيينه. انتهى .

فإن كان قرينة معنويّة أو لفظيّة جاز وفاقاً نحو : أكل الكمّثرى موسى ، وأضنت سُعْدَى الحمّى ، وضربت موسى سعدى ، وضرب موسى العاقل عيسى .

ويجب البقاء[1] على الأصل أيضاً : إذا كان الفاعل ضميراً غير محصور نحو : ضربت زيداً ، وأكرمتك ، لأن الفصل يؤدي إلى انفصال الضمير مع إمكان اتصاله .

ويجب الخروج عن الأصل : إذا كان المفعول ضميراً ، والفاعل ظاهراً لما ذكر نحو : ضربني زيد .

ويجب تأخير المحصور فاعلاً كان أو مفعولاً ظاهراً أو ضميراً محصوراً بإنما إجماعاً خوف الإلباس . وكذا بإلاّ على الأصحّ إجراء لها مجرى « إنما » نحو : إنما[2] ضرب عمراً زيد ، أي لا ضارب له غيره . وقد يكون لزيد مضروب آخر . وإنما ضرب زيد عمراً ، أي لا مضروب له غيره ، وقد يكون لعمرو ضارب آخر . وكذا ، إنما ضرب زيداً أنا . وإنما ضربت زيداً أو إياك . وما ضرب عمراً إلاّ زيد . وما ضرب زيد إلاّ عمراً . وما ضرب زيد إلاّ أنا . وما ضربت إلازيداً ، أوإلاّ[3] إيّاك .

وأجاز الكسائيّ : تقديم المحصور بإلاّ فاعلاً كان أو مفعولاً لأمن اللبس فيه ، بخلاف إنما . ومنه قوله :

٦٣٣ — * فَمَا زادَ إلاّ ضِعْفَ ما بي كَلاَمُهَا[4] *

---

(١) أ : « البناء » بالنون ، تحريف .

(٢) من قوله : « إنما ضرب عمراً زيد » إلى قوله : « وإنما ضرب زيد عمراً » سقط من أ .

(٣) أ « وإلاّ » بواو العطف .

(٤) في الدرر ١ : ١٤٣ منسوب إلى مجنون بني عامر ..

وصدره :

* تزوّدت من ليلى بتكليم ساعةٍ *

وهذا الشاهد وجدته في ديوان ذي الرمّة ص ٧١٤ من قصيدة أوّلها :

مَرَرْنا على دارٍ لميّــــة مــــرّة وجاراتها قـد كـاد يعفو مقامها =

وقوله :

٦٣٤ — * ولـمّا أبى إلاّ جِمَاحا فُؤادُه (١) *

وقوله :

٦٣٥ — * فلم يَدْرِ إلاّ الله ما هَيَّجَتْ لَنَـا (٢) *

وقوله :

٦٣٦ — * ما عاب إلا لئيمٌ فِعْلَ ذِي كَـرَم (٣) *

وأجاز الفرّاء وابن الأنباري: تأخير الفاعل إن حصر المفعول. ومنَعا تقديمه إن حصر هو ، لأن الفاعل إذا تأخر في اللفظ كان في نية التقديم ، فحصل للمحصور فيه تأخير(٤) من وجه ، وهو النيّة ، بخلاف ما إذا كان هو المحصور ، وقدّم فإنه يكون في رتبته ، فلم يحصل للمحصور فيه تأخير بوجه (٥) .

= غير أن صدره في الديوان مختلف عنه في الدرر ، فقد جاء في الديوان كما يلي :

* تداويت من ميٍّ بتكليمة لها *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢١٧ ، وابن عقيل ١ : ١٦٦ . والأشموني ٢ : ٥٧ .

(١) لدعبل الخزاعي . وعجزه :

* وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بمالٍ ولا أهْلِ *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢١٦ ، والأشموني ٢ : ٥٧ .

(٢) في الدرر ١ : ١٤٣ يقول : « إنه لم يعثر على قائله » .

وقد عثرت على قائله، وهو ذو الرّمة ديوانه ٧١٤ . وعجزه :

* عَشِيَّةَ أنْاء الدّيار وَشَامُها *

(ووشامها) روى بكسر الواو وهو جمع وشيمة. وهي كلام الشر. وبفتحها على أنه جمع: شامة. وهي العلامة .

انظر حاشية الحضري ١ : ١٦٦ . وفي الديوان : « أهلة » مكان : « عشية » .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢٢٣ ، وابن عقيل ١ : ١٦٦ .

(٣) قائله مجهول . وعجزه :

* وما جفا قطُّ إلاّ جُبَّـأ بَطَـلا *

من شواهد : الأشموني ٢ : ٥٧ .

(٤) ب : « تأخر » مكان : « تأخير » . (٥) أ : « وجد » مكان : « بوجه » . تحريف .

وأمّا التقديم والتأخير لاتصال الفاعل بضمير المفعول ، أو عكسه فقد مرّ في مبحث الضمير ، فأغنى عن إعادته هنا .

نائبُ الفاعِل

(ص) : مسألة : يحذف لِغَرَضٍ ، كَعِلْمٍ ، وَجَهْلٍ ، وضَعَة ، ورفعة ، وخوف ، وإبهام ، ووزن ، وسجع ، وإيجاز . فينوب عنه المفعول به فيما له . ويقام الثاني من باب : أعطى ، إذْ لا لَبْس . ومنعه قوم .

وثالثها : إن كان نكرة ، والأول معرفة .

ورابعها : قبيح ، وظنّ ، وأعلم خلافاً لقوم إن أُمن ، أولم يكن جملة ، ولا ظرفاً .

قيل : ولا نكرة . والأول أولى. لا ثاني اختار . وثالثَ أعلم على الصحيح فيهما .

(ش) : قد يترك الفاعل لغرض لفظيّ ، أو معنويّ كالعلم به نحو : « كُتِبَ عَلَيْكُمُ القِتَالُ (١) » ، للعلم بأن فاعل ذلك هو (٢) الله . أوللجهل به ، كسُرِقَ المتاع . أو تعظيم فَيُصان (٣) اسمه عن (٤) أن يقترن باسم المفعول كقوله : « مَنْ بُلِيَ منكم بِهَذه القَاذُورَاتِ (٥) » . أو تحقيره ، فيصان اسم المفعول عن مقارنته كقولك : أوذي فلان إذا عظّم أو حقّر (٦) من آذاه . أو خوف منه . أو خوف عليه ، فيستر ذكره . أو قصد إبهامه بان لا يتعلق مراد المتكلم بتعيينه نحو : « فَإِنْ أُحْصِرْتُم (٧) » . « وإِذَا حُيِّيتُم (٨) » ، « إذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا (٩) » . أو إقامة وزن الشعر كقوله: [١٦٢]

(١) البقرة ٢١٦ .

(٢) سقطت كلمة : « هو » من ط .

(٣) أ : « فيصاف » بالفاء . تحريف .

(٤) أ : « على » مكان : « عن » .

(٥) رواية الموطأ . كتاب الحدود ، رقم ١٢ : « من أصاب من هذه القاذورات شيئاً فليستتر بستر الله » وبهذه الرواية لا شاهد في الحديث .

(٦) ط : « وحقر » بالواو .

(٧) البقرة ١٩٦ .

(٨) النساء ٨٦ .

(٩) المجادلة ١١ .

٦٣٧ — وإذاشَرِبْتُفإنّنيمُسْتَهْلِكٌ مالي،وعِرْضي وافرٌ لم يُكْلَمِ [(١)]

وإصلاح السجع نحو : « من طابت سريرتُه ، حُمِدت سيرتُه » . أو قَصْدُ الإيجاز نحو : « ومنْ عَاقَبَ بمثل ما عُوقِبَ به ثم بُغِيَ عَلَيْهِ [(٢)] » . فينوب عنه المفعول به فيما له من رفع ، وعُمْدِيَّةٍ ، ووجوب تأخير ، وامتناع حذف . وينزلُ منزلة الجزء .

فإن كان الفعلُ مِمّا يتعدّى لأكثر[(٣)] من واحد ، فإن كان من باب أعطى ، ففي إقامة المفعول الثاني عن الفاعل دون الأول أقوال : أصحّها ، وعليه الجمهور الجواز اذا أمن اللبس نحو : أُعْطِيَ درهمٌ زيداً . والأحسن إقامة الأول . والمنع إذا لم يؤمن ويتعين [(٤)] الأول نحو : أعطى زيدٌ عمراً ، إذ لا يدري لو أقيم الثاني، هل هو آخذ أو مأخوذ ؟ .

والثاني : المنع مطلقاً . والثالث : المنع إن كان نكرة . والأول معرفة ، لأن المعرفة بالرفع أولى قياساً على باب كان . وعزاه أبوذرّ الخشني [(٥)] للفارسي[(٦)] .

والرابع : أنه قبيح حينئذ ، أي إذا كان نكرة ، والأول معرفة فإن كان معرفة كالأول كانا [(٧)] في الحسن سواء وعُزِي للكوفيين .

وإن كان من باب ظن أو أعلم [(٨)] ففيه أيضاً أقوال :

أحدها : الجواز إذا أمن اللبس ، ولم يكن جملة ولا ظرفاً مع أن الأحسن إقامة الأول نحو : ظُنَّتْ [(٩)] طالعةٌ الشمسَ . وأُعْلِم زيداً كبشُك سميناً .

---

(١) لعنترة من معلقته الشهيرة .

(٢) الحج ٦٠ .

(٣) ط : « لاكثر » . تحريف .

(٤) ط : : « فينوب » مكان : « يتعين » . وفي الأشموني ٢ : ٦٨ بخلاف ما لم يؤمن التباسه نحو أعطيت زيداً عمراً ، فلا يجوز اتفاقاً أن يقال فيه أُعْطِي زيداً عمرو .

(٥) انظر ١ : ٢٥٩

(٦) ب : « الفارسي » بإسقاط لام الجرّ ، تحريف .

(٧) ب : « كان » بإسقاط ألف التثنية .

(٨) ب : « علم » مكان : « أعلم » .

(٩) أ : « ظننت » بنونين .

والمنع إن ألبس (١) نحو : ظنّ صديقك زيداً ، أو أعلم بشراً زيد قائماً ، أو كان جملة أو ظرفاً نحو : ظن في الدار زيداً . وظن زيداً أبوه قائم . وأعلم زيداً غلامك في الدار . وأعلم زيداً غلامك أخوه سائر . وهذا ما صححه طلحة ، وابن عصفور ، وابن مالك .

والثاني : المنع مطلقاً ، وتعيّن الأول ، لأنه مبتدأ (٢) في الأصل ، وهو أشبه بالفاعل. فكان بالنيابة عنه أولى . وهذا ما اختاره الجُزولي والخضراوي .

والثالث : الجواز بالشروط السابقة ، وبشرط ألا يكون نكرة ، فلا يجوز : ظُنَّ قائمٌ زيداً . قال أبوحيّان: فإن عدم المفعول الأول، ونصبت(٣) الجملة، فمقتضى مذهب الكوفيين الجواز نحو : أعلم (٤) أيهم أخوك ، وصرح به السِّيرافي والنّحاس . ومنعه الفارسيّ .

وإن كان من باب : اختار ، ففيه قولان : أصحهما كما قال أبو حيّان : وعليه الجمهور (٥) تعيّن الأول . وهو ما تعدّى إليه بنفسه . وعليه الجمهور . وامتناع إقامة الثاني نحو : اختير (٦) زيدٌ الرِّجَالَ . وبه ورد السّماعُ . قال :(٧)

٦٣٨ — ومِنّا الذي اختْيِرَ الرِّجالَ سَمَاحةً (٨)

وجوّز الفرّاء وابن مالك: إقامة الثاني نحو: اختير الرجالُ زيداً . وأشار أبو حيّان: إلى أن الخلاف مبنيّ على الخلاف في إقامة المجرور بالحرف مع وجود المفعول به الصريح ،

---

(١) ط : اللبس » بلامين ، تحريف.

(٢) أ : « معتمد » مكان : « مبتدأ » . ب : « معتمداً » بالنصب ، تحريف .

(٣) ط : « ونصب » .

(٤) ط : « علم » بإسقاط الهمزة من أوّله .

(٥) « وعليه الجمهور » سقطت من ط .

(٦) من قوله : « اختير زيد الرجال » إلى قوله : « اختير الرجال زيداً » سقط من أ .

(٧) كلمة : « قال » سقطت من ب .

(٨) للفرزدق : ديوانه ٥١٦ . وعجزه :

وجوداً إذا هبّ الرّياحُ الزّعازِعُ

وروى : « منا » مخروماً بحذف الواو . « وخيراً » مكان : « وجوداً » .

من شواهد : سيبويه ١ : ١٨ ، والخزانة ٣ : ٦٧٢ .

لأن الثاني هنا على تقدير حرف الجر . وأمّا الثالث من باب : أعلم ، فلا يجوز إقامته. وقال لخضْراويّ: وابن أبي الرّبيع بالاتّفاق. لكن قال أبو حيّان: ذكر صاحب «المخترع :[1]» جوازه . وعن بعضهم بشرط ألاّ يلبس [2] نحو : أُعلِم زيداً كبشُكَ سَمِينٌ . وهو مقتضى كلام التسهيل [3] . وجزم به ابن هشام في الجامع .

[إقامة غير المفعول به مع وجوده]

(ص) : فإن فُقِدَ . قال الكوفية والأخفش أَوْلاَ . قيل :أو تأخر فمصدر متصرف ، لا لتوكيدٍ ، ولو مضمراً دلّ عليه غير العامل . قيل: أو هو ، لا صفته خلافاً للكوفية ، أو ظرف مختَصّ متصرّف . وفي غيره ومقدّر وصفته خُلْف . أو مجرور بزائد ، وكذا غيره . وقال هشام : النائب ضمير مبهم.والفرّاء : الحرف . وابن دُرُستويه ، والسّهيلي ، والرّندي [4] :ضمير المصدر . فعلى الأصحّ لا يقدم . والجمهور لا يقام مفعول له ، وتمييز . ويخيّر في مصدر وغيره . وقدمه ابن عصفور . « وابن مُعْطٍ[5] »: المجرور . وأبو حيّان : المكان . وهو المختار . وينصب غير النائب بتعدية . وقيل : بالأصل .

(ش) : اختلف هل تجوز إقامة غير المفعول به مع وجوده؟على قولين : أحدِهما : لا ، وعليه البصريون ، لأنه شريك الفاعل . والثاني : نعم ، وعليه الكوفيون والأخفش وابن مالك ، لوروده . قرأ أبو جعفر « لِيُجْزَى قوماً بما كانوا يَكْسِبُون[6] ».وقرأ

---

(١) لعلّه المخترع في القوافي لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجيّ المتوفي ٣٣٩ . انظر كشف الظنون نهر ١٦٢٥ .

(٢) في ب : « بشرط أن يكون لا يلتبس » .

(٣) ط : « السهيلي » مكان : « التّسهيل » ، وهو تحريف . صوابه من أ، ب والتصريح ١ : ٢٩٢ .

(٤) في ب : « والربدري » ، تحريف . والرندي هو : أبو علي عمر بن عبد المجيد سبقت ترجمته ١٢٦:١ .

(٥) أ ، ط : « ابن معطى » .

(٦) الجاثية ١٤ .

عاصم : « نُجِّي المؤمنين [1] » أي : النَّجاء . وقال الشاعر :

٦٣٩ — • لَسُبَّ بذلك الجِرْوُ الكِلابا [2] •

وقال :

٦٤٠ — • لم يُعْنَ بالعَلْياءِ إلاَّ سيِّدًا [3] •

ـ قال أبو حيّان : ونقل الدّهان : أن الأخفش شرط في جواز ذلك تأخّر المفعول به في اللفظ . فإن تقدّم على المصدر أو الظرف لم يجز إلا إقامة المفعول به .

قال ابن قاسم : فالمذاهب على هذا ثلاثة . فإن جوَّزناه أولاً ولكن فقد المفعول به جاز إقامة غيره من مصدر ، أو ظرف ، أو مجرور .

وشرط المصدر أن يكون متصرفاً بخلاف : سُبْحان الله ، ومَعاذَ الله ، لالتزام

---

(١) هذا على قراءة : « نُجِّي » بنون واحدة ، وتشديد الجيم. وفيه ثلاثة أوجه :
أحدها : أنه فعل ماض ، وسكن الياء إيثاراً للتخفيف . والقائم مقام الفاعل المصدر ، أي النّجاء .
وهو ضعيف من وجهين : أحدهما : تسكين آخر الماضي .
والثاني : إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول الصحيح .
والوجه الثاني : أنه فعل مستقبل ، قلبت منه النون الثانية جيماً ، وأدغمت وهو ضعيف أيضاً .
والثالث : أن أصله : نُنَجي بفتح النون الثانية ، ولكنها حذفت كما حذفت التاء الثانية في : « تظاهرون » . وهذا ضعيف لوجهين :
أحدهما أن النون الثانية أصل ، وهي فاء الكلمة . فحذفها يبعد جداً .
والثاني : أن حركتها غير حركة النون الأولى ، فلا يستثقل الجمع بينهما ، بخلاف : « يتظاهرون » .
انظر في هذا الموضع إعراب القرآن للعكبري ٢ : ١٣٦ .
وفي النسخ الثلاث : « النجاة » بتاء التأنيث صوابه من العكبري ، وفي ط : « ننجى » بنونين .

(٢) لجرير يهجو الفرزدق . وصدره :
• ولو وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جِرْوَ كَلْبٍ •
من شواهد : الحُجَّة لابن خالويه ٢٢٦ ، والخزانة ١ : ١٦٣ .
وفي ط : « لست » بالتاء مكان : « لسب» بالباء ، تحريف .

(٣) لرؤبة . ملحق ديوانه ١٧٣ وبعده:
• ولا شَفَى ذَا الغَيِّ إلاَّ ذو هُدَى •
وفي ديوانه : « لم يَغْنَ » بالغين المعجمة مكان : « لم يعن » بالعين المهملة .
من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢٢٩ ، وابن عقيل ١ : ١٧١ والأشموني ٢ : ٦٨ .

العرب فيه النصب . وألاّ يكون للتأكيد بخلافه في : قام زيدٌ قياماً [١٦٣] لعدم الفائدة ، إذ المفهوم منه حينئذ غير المفهوم من الفعل .

وسواء في الجواز الملفوظ به نحو : سِير سيرٌ شديدٌ ، والمضمر الذي دلّ عليه غير الفعل العامل نحو : بلى سِيرَ لمن قال : ما سِيرَ سيرٌ شديدٌ ، فالنائب ضمير في « سير » مدلول عليه بغير « سير » ، وهو القول المذكور . فإن كان مدلولاً عليه بالفعل كقولك : جُلِس ، وضُرِب . وأنت تريد [١] : هو ، أي: جُلوس [٢] وضَرْبٌ لم يجز . قال أبوحيّان : وفي كلام ابن طاهر إشعار بجوازه .

— ولا يجوز إقامة وصف المصدر مقام المصدر الموصوف . فلا يقال في سِيرَ سيرٌ حثيثٌ : سِير حثيثٌ ، بل يجب نصبه . وأجازه الكوفيون .

وشرط الظرف : أن يكون مختصاً بخلاف غيره . فلا يقال في سرت وقتاً ، وجلَستُ مكاناً : سِير وقتٌ ، وجُلِس مكانٌ ، لعدم الفائدة . ويجوز : سِيرَ وقتٌ صَعْبٌ ، وجُلِسَ مكانٌ بعيد . وأن يكون متصرّفاً بخلاف ما لزم الظرفية كسحَر وثَمّ ، وعند ، لأن نيابته عن الفاعل تخرجه عن الظرفية .

وأجاز الكوفيون والأخفش نيابة غير المتصرّف نحو : سِيرَ عليه سَحر ، وجُلِس عِنْدك .

ولا يجوز أيضاً نيابة الظرف المنويّ . وجوّزه ابن السراج كالمصدر .

وفي نيابة صفة الظرف [٣] الخلاف في نيابة صفة المصدر . فالبصريّون على المنع . والكوفيون على الجواز .

وأما المجرور فإن جرّ بحرف زائد فلا خلاف في إقامته ، وأنه في محل رفع نحو : أحد في قولك : ما ضرب [٤] من أحد . فإن جر بغيره ، فاختلف على أقوال :

أحدها : وعليه الجمهور أن المجرور في محل رفع وهو النائب نحو : سير بزيد كما لو كان الجار زائداً [٥] .

---

(١) ب : « زيد » مكان : « تريد » ، تحريف .

(٢) أ : « جليس » مكان : « جلوس » ، تحريف .

(٣) أ ، ب : « كالمصدر في نيابة صفة الظرف » بإسقاط واو العطف تحريف .

(٤) أ : « ما ضربه » .

(٥) ط : « زائد » بالرفع . تحريف .

والثاني : وعليه ابن هشام [١] : أن النائب ضمير مبهم مستتر [٢] في الفعل ، وجعل ضميراً مبهماً ليتحمل [٣] ما يدلّ عليه الفعل من مصدر [٤] ، أو ظرف مكان ، أو زمان إذ لا دليل على تعيين أحدها .

والثالث : وعليه الفرّاء : النائب حرف الجرّ وحده ، وأنه في موضع رفع كما أن الفعل في : زيد يقوم في موضع رفع .

قال أبو حيّان : وهذا مبنيّ على الخلاف في قولهم : مُرَّ زيدٌ بعمرو .

فمذهب البصريين [٥] : أن المجرور في موضع نصب [٦] ، فإذا بني للمفعول كان في موضع رفع [٧] .

ومذهب الفرّاء : أن حرف الجر في موضع نصب ، فلذا ادّعى أنه إذا بني للمفعول [٨] كان في موضع رفع .

والرابع : وعليه ابن دُرُستويه ، والسّهيليّ ، والرّنديّ : أن النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل ، والتقدير : سير هو ، أي السّير ، لأنه لو كان المجرور هو النائب لقيل : سِيرَتْ بهند، وَجُلِسَتْ في الدار، ولكان إذا قدّم يصير مبتدأ كما هو شأن الفاعل ، وذلك لا يتصور في المجرور .

ورُدّ بأن العرب تصرّح معه [٩] بالمصدر المنصوب نحو : سير بزيد سيراً، فدلّ على أنه النائب .

وأجيب عن ترك [١٠] التأنيث بأنه نظير : كفى بهند فاضِلةً ، فإنها فاعل قطعاً ، ولا يؤنّث (كفى) .

---

(١) ط فقط : « هشام » .
(٢) أ : «يستتر» بالياء.
(٣) أ ، ب : « ليجعل » مكان : « ليتحمل » .
(٤) أ : «المصدر بأل » .
(٥) ب : « فمذهب البصريون » ، تحريف .
(٦) كلمة : «نصب» سقطت من ب.
(٧) ب كررت عبارة : « فإذا بنى للمفعول كان في موضع رفع » مرتين ، وفي المرة الأولى : « نصب » مكان : «رفع » ، تحريف .
(٨) ب : « المفعول » : باسقاط اللام ، تحريف .
(٩) أ : «معه» سقطت.
(١٠) أ فقط : « وأجيب ترك» بإسقاط : « عن » .

وعن امتناع المبتدأ بوجود المانع وهو العامل اللفظيّ .

ويتفرع على هذا الخلاف : جواز تقديمه نحو : بزيد سير . فعلى الأصحّ لا يجوز . وكذا على الثالث . وعلى الرابع يجوز وبه صرح السّهيليّ ، وابن أصبغ [١] . وكذا على الثاني .

قال أبو حيّان : ولم يذهب أحد : إلى أنّ الجار والمجرور معاً النائب فيكونان في موضع رفع .

وإذا اجتمعت هذه الثلاثة : المصدر ، والظرف ، والمجرور ، فأنت مخيّر في إقامة ما شئت . هذا مذهب البصريين . وقيل : يختار [٢] إقامة المصدر نحو : « فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ [٣] » . وعليه ابن عصفور .

وقيل : يختار إقامة المجرور ، وعليه ابن معط [٤] . وقيل : يختار إقامة ظرف المكان وعليه أبو حيان . ووجهه بأن المجرور في إقامته خلاف ، والمصدر في الفعل دلالة عليه ، فلم يكن في إقامته كبير [٥] فائدة . وكذا ظرف الزمان ، لأن الفعل يدل على الحدث والزمان معاً [٦] بجوهره ، بخلاف المكان ، فإنما يدلّ عليه دلالة لزوم كدلالته على المفعول به ، فهو أشبه به من المذكورات ، فكان أولى بالإقامة .

وإذا اقتضى الفعل مفعولين أو ثلاثة ، أقيم [٧] أحدها ونصب [٨] الباقي بتعديّ [٩] الفعل المبنيّ للمفعول إليه عند سيبويه والجمهور . وقيل : لا ينتصب به [١٠] ، وإنما هو

---

(١) ط : « اصبع » بالعين المهملة ، و أ ، ب : « أصبغ » بالغين المعجمة .
وفي البغية علمان يسميان : « أصبغ » بالغين المعجمة .
أحدهما : أصبغ بن عبد العزيز الرعيني كان من دولة الأمويين . وثانيهما : أصبغ بن محمد بن عبدالله أبو القاسم من نحاة الأندلس مات ٣٤٨ . انظر البغية ١ : ٤٥٨ ، ٤٥٩ .

(٢) من قوله : « يختار » إلى قوله : « وعليه ابن عصفور » سقط من أ ، ب .

(٣) الحاقة ١٣ .

(٤) ب : « وقيل ابن معط » بوضع « قيل » موضع : « عليه » .

(٥) ط فقط : « كثير » بالثاء .

(٦) « معا » سقطت من أ ، ب .

(٧) ط فقط : « وأقيم » بالواو .

(٨) ط ، ب : « نصب » بإسقاط الواو .

(٩) أ : « ويتعدى » بالياء .

(١٠) من قوله : « به وإنما هو منصوب » إلى قوله : « في أعطيت زيداً درهماً » سقط من أ .

منصوب بفعل الفاعل لما بني الفعل للمفعول في : أعطيت زيداً درهماً ، بقي « درهماً » منصوباً على أصله بفعل الفاعل . واختاره الزمخشري .

وذهب الفرّاء وابن كَيْسان : إلى أنه منصوب بفعل مقدّر أي : وَقَبِل، أو[1] أخذ.

وذهب الزّجّاجي : إلى أنه انتصب على أنه خبر ما لم يسمّ فاعله كما في : كان زيد قائماً .

ولا تجوز نيابة المفعول له إذا كان منصوباً باتفاق .

وفي المجرور بحرف قولان : أحدهما : لا ، بناءً على أن المجرور لا يقام ، ولأنه بيان لعلّة[2] الشيء . وذلك لا يكون إلا بعد ثبوت الفعل بمرفوعه . وهذا [١٦٤] ما صحّحه الفارسيّ وابن جنيّ . وقيل : يجوز بناءً على جواز إقامة المجرور .

ولا يجوز أيضاً إقامة التمييز . وجوّزه الكسائي وهشام ، فيقال في امتلأت الدار رجالاً : امْتُلِيء رجالٌ . وحكى : « خُذه مطيوبةٌ به[3] نفسي » .

قال أبو حيّان : لا يقام في هذا الباب مفعول له ولا مفعول معه ولا حال ولا تمييز لأنها لا يتسع فيها[4] بخلاف المصدر والظرف .

[مسألتان]

(ص) : ويقام في كان . قيل : ضمير المصدر . وقيل : ظرف أو مجرور معمول. وعليهما يحذف جزآها . وجوّز الفراء إقامة الخبر المفرد . وكين يقام[5] . وجعل يفعل فارغاً . والكسائي بنيّة المجهول . وفي اللازم ضمير مصدر أو مجهول ، أو فارغ أقوال .

---

(١) أ : « إذ » مكان : « أو » .

(٢) ب : « أصله » مكان : « لعلّة » ، تحريف .

(٣) ب : « خده مظنونة » بالدال في الأولى ، والظاء والنون من الثانية ، تحريف .

(٤) كلمة : « فيها » سقطت من ب .

(٥) أ : « قام » مكان : « يقام » .

(ش) : فيه مسألتان :

الأولى : إذا جوّزنا بناء كان للمفعول (١) ، فقد اختلف فيما يقام مقام المرفوع : فقيل : ضميرُ مصدرها ، ويحذف الاسم والخبر . وعليه السّيرافي ، وابن خروف .

وقيل : ظرف أو مجرور معمول لها بناءً على أنها تعمل فيهما ، ويحذف الاسم والخبر أيضاً . وعليه ابن عصفور . وجوّز الفرّاء إقامة الخبر المفرد نحو : كين قائم في : كان زيد قائماً ، وجوّز أيضاً إقامة الفعل في : كان زيد يقوم أو قام . فيقال : كين يُقام أو قيم ، ولا يقدّر في الفعل شيء .

وجوّزه أيضاً في « جَعَلَ » من باب المقاربة ، فيقال : جُعِل يفعل كذلك ، من غير تقدير في الفعل . ووافقه الكسائي في البابين إلا أنه يقدر في الفعل ضمير المجهول . والبصريون على المنع مطلقاً .

الثانية : إذا بني الفعل اللازم للمفعول ففي النائب أقوال :

أحدها : ضمير المصدر كجُلس أي الجلوس . وعليه الزّجاجي وابن السِّيد (٢) . قال أبو حيّان : ويجعل فيه اختصاص ، أي : الجلوس المعهود .

الثاني : ضمير المجهول ، وعليه الكسائي وهشام ، لأنه لما حذف الفاعل أسند الفعل إلى أحد (٣) ما يعمل فيه المصدر (٤) ، أو الوقت ، أو المكان ، فلم يعلم أيّها المقصود ، فأضمر ضمير مجهول .

الثالث : أنه فارغ لا ضمير فيه ، وعليه الفرّاء .

[مسألة] :

(ص) : مسألة : لا يكون الفاعل ونائبه جملة (٥) ، وثالثها : يجوز إن كان قلبيّاً وعلّق .

---

(١) ب : « المفعول » بإسقاط اللام ، تحريف .

(٢) أ : « ابن اليد » بالياء مكان : « ابن السيد » . تحريف.

(٣) ب : «أحدهما » مكان : « أحد » .

(٤) أ « في المصدر » مكان « فيه المصدر : » . تحريف .

(٥) أ فقط : زيادة كلمة : « فيه » بعد كلمة : « جملة » .

(ش) : اختلف في الإسناد إلى الجملة. على[1] مذاهب أصحّها: المنع ، فلا يكون فاعلاً ، ولا نائباً عنه .

والثاني : الجواز لوروده في قوله تعالى : « ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ ما رَأَوُا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّه[2] » . فأجازوا يعجبني يقوم[3] زيد ، وظهر لي أقام زيد أم عمرو ؟. وأجيب بأن الفاعل في الآية ضمير البداء[4] المفهوم من «بدا» ، أو ضمير السّجن المفهوم من الفعل .

والثالث : يجوز أن يقع فاعلاً أو نائباً عنه بفعل[5] من أفعال القلوب إذا علّق نحو : ظهر لي : أقام زيد أم عمرو ؟ وعلم أقام بكرٌ أم خالد ؟ بخلاف نحو : يسرّني خرج عبد الله ، فلا يجوز . ونسب هذا لسيبويه .

(١) « على » سقطت من أ .
(٢) يوسف ٣٥ .
(٣) أ ، ب : « تقدم » مكان : « يقوم » ، تحريف .
(٤) ب : « النداء » بالنون ، تحريف .
(٥) ط : « لفعل » باللام .

الفعل المضارع المجرّد من الناصب والجازم

(ص) : المضارع[1] يرفع إذا تجرّد من ناصب وجازم . وهو رافعه عند الفرّاء وابن مالك ، وابن الخبّاز . وقيل : تعرّيه من العوامل اللفظية مطلقاً . وقيل : الإهمال[2] . وقيل : نفس المضارعة . وقيل : السبب الذي أوجب إعرابه . وقال البصريّة : وقوعه موقع الاسم . والكسائي : الزوائد .

(ش) : لما انقضى الكلام في مرفوعات الأسماء خُتِمتْ بالمرفوع[3] من الأفعال وهو الفعل المضارع حالَ تجرّدِهِ من الناصب والجازم .

وفي[4] عامل الرفع فيه أقوال :

أحدها : نفس التّجرّد ، والتّعرّي من الناصب والجازم ، فهو معنويّ . وهو رأي الفرّاء . واختاره ابن مالك. وقال : إنه سالم من النّقْضِ . ونسبه لحذّاق الكوفيين . واختاره أيضاً ابن الخبّاز .

والثاني : وقوعه موقع الاسم فهو معنويّ أيضاً . وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين . وقال ابن مالك : إنه منتقض بنحو : هلاّ تفعل ، وجعلت أفعل[5] ، وما لك لا تفعل ، ورأيت الذي يفعل . فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم[6] لا يقع فيها .

والثالث : وعليه الكسائي : أنه ارتفع بحروف المضارعة ، فيكون عامله لفظياً .

(١) ط : « المصارع » بالصاد . تحريف .

(٢) ب : « وقيل الإهمال » سقطت من ب .

(٣) ب : « المرفوعات » .

(٤) « وفي » سقطت من أ .

(٥) أ : « وجعلت لتفعل » ، ب : « وجعل له فعل » .

(٦) أ ، ب : « الفعل » مكان : « الاسم » ، تحريف .

والرابع : أنه ارتفع بنفس المضارعة . وعليه ثعلب.

قال أبو حيّان : في الرافع للفعل المضارع سبعة أقوال :

احدها : أنه التعرّي من العوامل اللفظية مطلقاً . وهو مذهب جماعة من البصريين . وعزي في (الإفصاح) للفرّاء والأخفش .

والثاني : التجرّد من الناصب والجازم ، وهو مذهب الفرّاء .

والثالث : وهو قول الأعلم : ارتفع بالإهمال . وهو قريب من الذي قبله . وهو [١٦٥] على المذاهب الثلاثة عَدَمِيّ .

والرابع : وعليه جمهور البصريين : أنه ارتفع بوقوعه موقع الاسم، فإنّ «يقوم» في نحو : زيد يقوم وقع موقع « قائم » . وذلك هو الذي أوجب له الرفع .

والخامس : وهو مذهب ثعلب : أنه ارتفع بنفس المضارعة .

والسادس : أنه ارتفع بالسبب الذي أوجب له الإعراب ، لأن الرفع نوع من الإعراب . وهو على هذه المذاهب الثلاثة [١] ثبوتيّ معنويّ .

والسابع : وهو مذهب الكسائي : أنه ارتفع بحروف المضارعة ، فأقوم مرفوع بالهمزة، ونقوم[٢] مرفوع بالنون ، وتقوم مرفوع بالتاء ، ويقوم مرفوع بالياء . وهو على هذا لفظيّ .

قال أبوحيّان : ولا فائدة لهذا الخلاف ، ولا ينشأ عنه حكم تطبيقي.

[خاتمة]

(ص) : خاتمة أثبت بعضهم الرفع بالمجاورة. والأعلم بالإهمال في نحو : « يقُالُ لَهُ إبراهيم [٣] » ، وابن عصفور : يرفع العدد المجرّد المتعاطف . فإن حذف العاطف وقف . وجوّز سيبويه إشمام واحدٍ الضمّة . ونقل همز أربعة إلى ثلاثة . ومنعهما غيره [٤] .

---

(١) في ط : « وهو على هذه الثلاثة المذاهب » . (٢) ط : « وتقوم » بالتاء . تحريف .

(٣) الأنبياء ٦٠ . (٤) في : أ ، ب : « غيره » سقطت ومكانها بياض .

(ش) : فيه ثلاثة أنواع من المرفوعات على قول ضعيف :

أحدها [١] : . . . .

الثاني : الرفع بالإهمال : أثبته الأعلم ، وجعل منه قوله تعالى : « يُقَال لـه إبراهيم [٢] » فارتفع « إبراهيم » عنده بالإهمال من العوامل ، لأنه لم يتقدمه عامل يؤثر في لفظه ، فبقي مهملاً . والمهمل إذا ضمّ إلى غيره [٣] ارتفع نحو : واحدٌ ، اثنان [٤] .

وسائر الناس أنكروا ذلك . وخرَّجوا الآية على غيره . فمنهم من خرَّجها على أنه مفعول صريح ليقال ، فيكون من حكاية لفظ المفرد ، وكأنه[٥] قال : يطلق عليه هذا اللفظ .

ومنهم من قال : إنه منادى حذف منه حرف النّداء . أي : يا إبراهيمُ ، ومنهم من قال : هو خبر مبتدأ محذوف ، أي : يقال له : أنت إبراهيم . فعلى هذين يكون من حكاية الجمل .

الثالث : قال ابن عصفور : يرفع الاسم إذا كان لمجرّد عدد ، وكان معطوفاً على غيره ، أو معطوفاً عليه غيره ، ولم يدخل عليه عامل لا في اللفظ ، ولا في التقدير نحو : واحد . واثنان . وثلاثة وأربعة . فإن عَرِي[٦] من العاطف كان موقوفاً نحو : واحد ، اثنان ، ثلاثة ، أربعة : كأنّ[٧] التركيب الذي حدث فيه بالعطف قائم مقام العامل في حدوث هذه الضمّة ، والصحيح أن هذه ليست حركة إعراب ، لكونها لا عن عامل [٨]

---

(١) بعد قوله : « أحدها » بياض بالنسخ الثلاث ، ولعل العبارة الساقطة : « هي الرفع بالمجاورة » وذلك من نص المتن .

(٢) الأنبياء ٦٠ .

(٣) أ : « غيره » سقطت ، ومكانها بياض .

(٤) « واحد اثنان » سقطا من أ ، ب .

(٥) ط : « وكانه » . تحريف .

(٦) ب : « عزي » بالزاي ، تحريف .

(٧) في النسخ الثلاث : « كان » .

(٨) بعد قوله : « لا عن عامل » جاء في النسختين أ ، ب «ص» « الكتاب الثاني في الفضلات » وبعدها « ش » وبعد ش بياض جاء على النحو التالي :

• كذا • كذا • وفي ب بياض يقرب من ربع الصفحة . وليس في ط ما يشير إلى هذا البياض.

تم الجزء الثاني ــ والحمد لله ــ ويليه الجزء الثالث ــ إن شاء الله ــ وأوله :

« الكتاب الثاني في الفضلات » .

فهرس الجزء الثاني من همع الهوامع